

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الافريقية
قسم السياسة والاقتصاد

الأبعاد السياسية لظاهرة اللاجئين في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الافريقية (سياسة)

إعداد
محمد عبد الحميد خليوة

إشراف

أ. د/ إبراهيم نصر الدين
أستاذ العلوم السياسية
بالمعهد

د/ صبحي علي قنصوة
أستاذ العلوم السياسية المساعد
بالمعهد

٢٠٠٧





جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الافريقية
قسم السياسة والاقتصاد

الأبعاد السياسية لظاهرة اللاجئين في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية (سياسة)

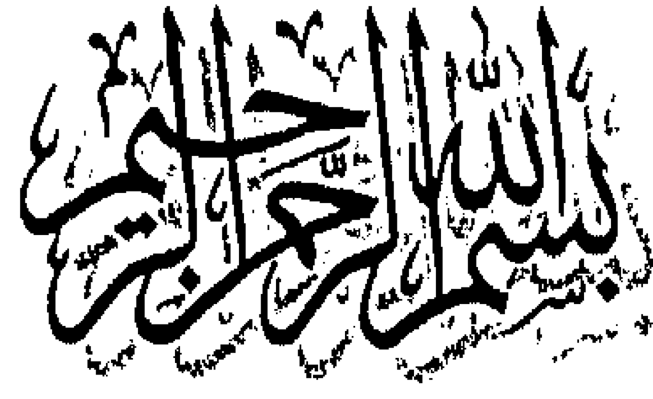
إعداد
محمد عبد الحميد خليوة

إشراف

أ. د/ إبراهيم نصر الدين
أستاذ العلوم السياسية
بالمعهد

د/ صبحي علي قنصوة
أستاذ العلوم السياسية المساعد
بالمعهد

٢٠٠٧



﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم
مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ
فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٩) ﴾ .

صدق الله العظيم

" سورة الممتحنة "

شكـــر وتــقــديـــر

يتوجه الباحث بالشكر لله تعالي على فضله وتوفيقه والله يهدي لنوره وفضله من يشاء. كما يتوجه الباحث بالشكر إلي كافة أساتذته بمعهد البحوث والدارسات الأفريقية جامعة القاهرة خاصة قسم السياسة والاقتصاد، ويخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصر الدين، والدكتور/ صبحي على قنصوه، على تفضلهما بالإشراف وما بذلاه من جهد وصبر، وما قدماه من عــون، وكذلك العاملين بمكتبة المعهد ومكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وشؤون الطلبة بالمعهد، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشمال أفريقيا بالقاهرة.

هذا ويتحمل الباحث وحده مسؤولية أي أخطاء أو تقصير في هذه الدراسة.

وبالله التوفيق



جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الافريقية
قسم السياسة والاقتصاد

الإجـــازة

أجازت لجنة المناقشة رسالة (الأبعاد السياسية لظاهرة اللاجئين في افريقيـا منـذ نهايـة الحرب الباردة).

المقدمة من الباحث / محمد عبدالحميد خليـوة، للحصول علي درجة الماجستير في العلوم السياسية، بتقدير (جـيد جـدا) وذلك بعد مناقشتها علانية بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٧ ، وقد التزم الباحث بالتعديلات التى أشارت بها لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة والتي تكونت من:

١- أد/ إبراهيم أحمد نصر الدين، (أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة)
٢- أد/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحي، (أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة)
٣- د/ صبحي علي قنصوة، (أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة)
٤- د/ محمد عاشور مهدي،(أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة).

ملخص الدراسة باللغة العربية

أولا- موضوع الدراسة: الأبعاد السياسية لظاهرة اللاجئين في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة.

* تعد مشكلة اللاجئين من أكبر المشاكل التي تواجه القارة، وربما يكمن فيها معظم أوكل مشاكل القارة فهي متعددة الأبعاد والآثار، وقد توقع البعض أن في نهاية الحرب الباردة نهاية للصراعات والحروب الأهلية واختفاء المشكلة، إلا أن الواقع والنتائج جاءت مخيبة لكل الآمال والتوقعات حيث انتشرت الصراعات والحروب الأهلية وطالت كل ربوع القارة وتفاقمت مشكلة اللاجئين وتحولت إلي ظاهرة.

* وسعت هذه الدراسة للإجابة عن عدة تساؤلات تنبني عليها الفروض الأساسية للبحث، ولعل أهم هذه التساؤلات **السؤال التالي:**

(إلى أي مدى أثرت التغيرات الدولية والإقليمية والمحلية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة على ظاهرة اللاجئين في إفريقيا ؟، وما هو التأثير النسبي لهذه التغيرات على الظاهرة ؟)

* وللإجابة علي هذه التساؤلات، انطلق الباحث من عدة فروض أهمها أن:(التغيرات والتدخلات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة هي العامل الأكبر تأثيرا على ظاهرة اللاجئين في إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مقارنة بالتغيرات والتدخلات الإقليمية والمحلية).

* وللتحقق من هذه الفروض، استخدم الباحث منهج تحليل النظم. وعلي ضوء هذا المنهج قسم الباحث الدراسة إلي مقدمة، وإطار مفاهيمي يتضمن أهم التعريفات ذات الصلة، وأربعة فصول، ثم الخاتمة، وقائمة المراجع، والملاحق.

*** وخلصت الدراسة إلي عدة من النتائج أهمها:**

١– أهم التغيرات التي واكبت نهاية الحرب الباردة:

(١)علي المستوى الدولي:

- انهيار الاتحاد السوفيتي القديم، مما أفقده سابق ما كان له من مكانة دولية مرموقة كقوة عظمى وكسند ودعم لكثير من بلدان القارة الإفريقية.
- اتساع رقعة النفوذ الأمريكي في النظام الدولي الجديد حتى أصبح للولايات المتحدة هيمنة شبه مطلقة على مجلس الأمن الدولي وكافة المؤسسات الدولية.
- تراجع دور الأمم المتحدة في تعاملها مع الصراعات العرقية التي انفجرت بعنف لا مثيل له في كافة أرجاء القارة الأفريقية.

(٢) وعلى المستوى الإقليمي:

بروز التهديدات الصادرة عن بعض القوى الإقليمية بصورة لم يألفها العالم من قبل مدعومة بمساندة أجنبية.

٢- شهدت تدهورا كبيرا في الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل جعل الدولة تتخلي عن وظائفها الأساسية بشكل أفقد الدولة الإفريقية مبررات وجودها.

الأمر الذي أدي إلي تهيئة المناخ لتفاقم ظاهرة الصراعات والحروب الأهلية المنتجة لظاهرة اللاجئين في القارة، حتى تزايد عدد اللاجئين في القارة من ٣,٤٠٨,١٠٠ عام ١٩٨٤ إلي سبعة ملايين نسمة عام ١٩٩٤ ، فضلا عن الملايين من النازحين وحالات الهجرة القسرية، علي عكس ما توقع كثير من المحللين تيمنا بنهاية الحرب الباردة.

٣ – وبالنسبة للآثار السياسية والأمنية للظاهرة وانعكاسات، نشير إلي اخطر ما في هذا الأمر.

حيث ساهمت الظاهرة علي فتح الباب علي مصراعيه للتدخل الإقليمي والدولي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وربما كان في الأحداث الجارية علي أرض الصومال والسودان نموذجا صارخا لهذه التدخلات الدولية والإقليمية.

٤- أما عن أساليب التعامل مع الظاهرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

كان أهم ما يميز هذه المرحلة استخدام ما عرف بالإعادات الأربعة، وإتباع النهج الجديد الذي يمكن تعريفه بأنه وقائي وموجه نحو دول المنشأ، بالإضافة إلي شموليته.

ثالثا: الرؤية المستقبلية:

*** فمن حيث مواجهة الظاهرة:**

يعتقد الباحث أن الإطار القانوني والتنظيمي الحالي كافا لحماية ورعاية اللاجئين شريطة:

- تفعيل القوانين الخاصة بحماية اللاجئين.
- عدم الانتقائية في التعامل.
- وضع ضوابط فاصلة بين العمل الإنساني والتدخل الدولي.
- الموائمة بين المصالح الوطنية وحماية اللاجئين.

*** وعلي المستوي الدولي :**

- عدم ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية علي البلدان الإفريقية، وإتاحة الفرصة لقيام أنظمة حاكمة لا تابعة بالقارة.

- والتعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب علي أساس الشراكة الحقيقة البعيدة عن الاستقطاب والتبعية والمنتديات الاحتفاليـــة والتظـــاهرات الإعلاميـــة، والتعاون من أجل التعايش ورفاهية الشعوب، لا من الخوف مـــن إرهـــاب مزعوم، ودرء مخاطر هجرة أهل الجنوب إلي الشمال.

*** وعلي المستوي الأفريقي:**

كسر قيود التبعية، وإعادة بناء الدولة بما تحمله من قيم إنسانية وسياســية. **وأن تجعل النخب الحاكمة اقتصادها علي أنفسهم، وإرساء قواعد العدالة والديمقراطيـــة فـــي أوطانهم .**

*** وفى ضوء هذه الاعتبارات، يمكن القول أن ظاهرة اللاجئين فى أفريقيا فى المستقبل القريب المنظور سوف تظل بين الزيادة والنقصان والمأساة وهذا الـــسقف المحـــدود مـــن الحماية والرعاية حتى تتحقق تلك الآمال.**

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

I- Subject of the study:

(The political dimensions of the phenomenon of refugees in Africa since the end of cold war)

* The problem of refugees is the biggest problems facing the continent, and perhaps contains most of the continent's problems, as it has many effects and dimensions. Some political analysts expected that the solution of refugees' problem would be solved by the end of the cold war. But the realities were disappointing for all the hopes and expectations, where conflict and civil wars spread all over the continent and problem of refugees aggravated and turned into phenomenon.

* This study aims to answer several questions which based upon the basic hypotheses of the research, the following questions may be the most important: (To what extent these changes have effects on the international, regional and local levels during the post-cold war on the phenomenon of refugees in Africa? and what is the relative impact of these changes on the phenomenon?). The researcher used the curriculum of systems analysis, and the study had been divided into an introduction, a conceptual framework, four chapters, conclusion and appendixes.

II: The most important results:

- **On the international level:**

Collapse of the post Soviet-Union that was supporting many African regimes, vastness of the American influence in the new international regime and deterioration of United Nations' role.

- **On the regional level:**

Threats issued by some regional powers supported by foreign forces. In addition to that the continent witnessed a deterioration in the political and economic situations, that matter that led to loss of the major functions of the state, and made the conditions more suitable for corruption, conflicts and civil wars that produce the phenomena of refugees, so the number of refugees increased from 3,408,100 in 1984 to seven million people in 1994. In addition to the millions of cases of displaced persons and forced migration, contrary to the expectation of many analysts.

III-The future vision:

For confronting the phenomenon:

The researcher believes that current legal and regulatory frameworks are capable to protect and care of refugees, Provided that no distinction when dealing with the phenomenon, and the necessity of discrimination between humanitarian actions and international interventions.

*** At the international level:**

Avoid political and economic pressures on African countries and assistance to establishment of independent regimes.

*** On the African level:**

Independence, and the reconstruction of the African state, and establishing rules of justice and democracy.

قائمة المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة:	ح - م
إطار مفاهيمي للدراسة :	١ - ٥
الفصل الأول: تغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأثرها على ظاهرة اللاجئين في أفريقيا	٦-٥٩
المبحث الأول: التغيرات على المستويين الدولي والإقليمي	٧-٢٠
المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة وتغير النظام الدولي	٧-١٦
المطلب الثاني: التحولات الإقليمية وأثرها على الظاهرة	١٧-٢٠
المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والاقتصادية على المستوى الأفريقي	٢١-٣٤
المطلب الأول: الأوضاع السياسية في أفريقيا	٢٢-٢٨
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا	٢٨-٣٥
المبحث الثالث: انتشار ظاهرة الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا	٣٦-٥٩
المطلب الأول: شرق أفريقيا	٣٨-٤٤
المطلب الثاني: وسط أفريقيا	٤٥-٥١
المطلب الثالث: غرب أفريقيا	٥١-٥٩
الفصل الثاني: حجم ونطاق ظاهرة اللاجئين في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة	٦٠-٩٣
المبحث الأول: حجم ونطاق الظاهرة على المستويين القاري والإقليمي	٦١-٧٥
المطلب الأول: المستوى القاري	٦١-٧١
المطلب الثاني: المستوى الإقليمي	٧٢-٧٥
المبحث الثاني: حجم ونطاق الظاهرة على مستوى الدول الأفريقية	٧٦-٩٣
المطلب الأول: مستوى دول المنشـــــأ	٧٧-٨١
المطلب الثاني: مستوى دول الملجـــــأ	٨١-٩٣

الفصل الثالث: الآثار السياسية والأمنية لظاهرة اللاجئين في أفريقيا	٩٤-١٢٠
المبحث الأول: الآثار السياسية للظاهرة	٩٥-١١١
المطلب الأول: الآثار السياسية المباشرة	٩٥-١٠٤
المطلب الثاني: الآثار السياسية غير المباشرة	١٠٤-١١١
المبحث الثاني: الآثار الأمنية للظاهرة	١١٢-١٢٠
المطلب الأول: اللاجئون وانتشار الصراعات والحروب الأهلية	١١٢-١١٧
المطلب الثاني: أثر اللاجئين علي علاقات الجوار	١١٨-١٢٠
الفصل الرابع: سبل التعامل مع ظاهرة اللاجئين فى إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة	١٢١-١٦٩
المبحث الأول: المرجعيات الدولية والأفريقية للتعامل مع الظاهرة	١٢١-١٤١
المطلب الأول: المرجعيات الدولية	١٢٢-١٣٣
المطلب الثاني: المرجعيات الإفريقية	١٣٤-١٤١
المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للتعامل مع الظاهرة	١٤٢-١٤٥
المطلب الأول: المنظمات الحكومية	١٤٣-١٤٩
المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية	١٤٩ -١٤٥
المبحث الثالث: أساليب التعامل مع الظاهرة	١٥٥-١٦٩
المطلب الأول: الأساليب التقليدية للتعامل مع الظاهرة.	١٥٥-١٦٠
المطلب الثانى: الأساليب المستحدثة فى التعامل مع الظاهرة	١٦٠-١٦٩
الخاتمة:	١٧٠- ١٧٨
قائمة المراجع:	١٧٩-١٨٨
الملاحق:	١٨٩-٢١٣

قائمة الجداول والأشكال التوضيحية والخرائط والملاحق

أ- الجداول:

الجدول	البيــــــــان	الصفحـــة
جدول رقم ١	تطور ظاهرة اللاجئين في أفريقيا (الفترة ١٩٨٤ – ٢٠٠٤)	٦٢
جدول رقم ٢	اللاجئون في أفريقيا كنسبة من سكان القارة (الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٣)	٦٣
جدول رقم ٣	اللاجئون في أفريقيا كنسبة من عدد اللاجئين في العالم.	٦٦
جدول رقم ٤	الحجم الكلى للاجئين في أفريقيا مقارنة بقارات العالم (الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ مقارنة بعام ١٩٨٤)	٧٠
جدول رقم ٥	التوزيع الإقليمي للاجئين في أفريقيا طبقا لأقاليم المنشأ (الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤)	٧٣
جدول رقم ٦	اللاجئون كنسبة من سكان الأقاليم الفترة (الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣)	٧٥
جدول رقم ٧	اللاجئون في أفريقيا طبقا لدولة المنشأ (الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ مقارنة بعام ١٩٨٤)	٧٨
جدول رقم ٨	تطور أعداد اللاجئين في أفريقيا طبقا لدولة الملجأ (الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ مقارنة بعام ١٩٨٤)	٨٢
جدول رقم ٩	توزيع السكان في القارة الأفريقية طبقا لنسبتهم إلي نسبة السكان في كل بلد ١٩٩٥.	٨٤-٨٥
جدول رقم ١٠	اللاجئون في أفريقيا طبقا لدولتي المنشأ والملجأ حتى عام ١٩٩٩.	٨٩-٩٢

ب- قائمة الأشكال التوضيحية:

الشكل	البيـــــــــــــان	الصفحة
شكل رقم ١	اللاجئون في أفريقيا كنسبة من عدد اللاجئين في العالم ١٩٨٧-٢٠٠٤	٦٩
شكل رقم ٢	اللاجئون في أفريقيا مقارنة بلاجئي العالم عام ١٩٩٤.	٧١
شكل رقم ٣	اللاجئون في أفريقيا طبقا لأقاليم القارة الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٠	٧٤
شكل رقم ٤	إنفاق مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين مقارنة بسنوات ماقبل نهاية الحرب الباردة.	١٥٧

ج – الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
الخريطة رقم (١)	الخريطة السياسية للقارة الأفريقية	٦٥
الخريطة رقم (٢)	خريطة القارة الأفريقية طبقاً للأقاليم	٧٢

د- الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (١)	وثيقة أديس أبابـا بـشأن اللاجئـين والتشرد القسري في أفريقيا ١٩٩٤	١٩٠-٢٠٨
الملحق رقم (٢)	قرار المؤتمر الثالث للاتحاد البرلماني الدولي (٣٠/٥/٢٠٠٠)	٢٠٩-٢١٣

المقدمة

أولا- موضوع الدراسة وأهميته:

تسعى هذه الدراسة إلي بحث ظـــــاهرة اللاجئين في إفريقيا منذ نهاية الحــرب الباردة، بوصفها من أهم المشكلات التي واجهت ومازالت تـــــواجه العالم بصفة عامة وعلى مستوى القارة الإفريقية بصفة خاصة في الماضي والحاضر، حيث كان الحديث قبل الحرب الباردة عن (مشكلة اللاجئين) باعتبارها مشكلة ترتبط بدول أو أقاليم، أي إنها ليست واسعة الانتشار، إلا أن الأمر بعد نهاية الحــرب الباردة أصبح مختلفا حيث تحولت هذه المشكلة إلي ظاهرة بما تعنى من معاني ودلالات واتسع الحجم والنطـــــاق الجغرافي للمشكلة وتزايد عدد اللاجئين في معظم أقاليم القارة.

ومن أهم التغيرات التي شهدها النظـــام الدولي والعالمي في مرحلة ما بعد الحــرب الباردة والتي كان لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على ظاهرة اللاجئين في القارة الإفريقية الأتي بعد:

- انهيار الاتحـــاد السوفيتي وما ترتب علية من غياب للمساعدات التي كانت تقـــدم للنظم الإفريقية مما ساعد على ضعف هذه النظم بل انهيار دولا بأكملها مثل الصومال.
- خروج القوى الغربية منتصرة من هذه الحرب الباردة ولجـــوئها إلي المشروطية السياسية مثل الضغوط الدولية المتزايدة على الحكومات الإفريقية للتحول الديمقراطي على النمط الليبرالي والضغط بضرورة الأخذ ببرامج التكيف الهيكلي تحت مظلة الصنـــدوق والبنك الدوليين، دون مراعاة لواقـــع الدول الاقتصادي والاجتماعي،الأمر الذي أدى إلي إضعـــاف الدول الإفريقية وعدم قدرتها على الإكراه وفقد هيبتها وأهميتها لدى المواطن بشكل شجع على الخروج على الدولة إما سلما أوعنفا.

وتعد ظاهرة اللاجئين ذات طبيعة متغيرة بالغة التعقيد نظرا لكـونها متعددة الأبعـاد والأسباب والآثار.

- **فمن جهة تعدد الأبعـــاد:**

فهي ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، بالإضـــافة إلي تعدد أطـــرافها والمعنيين بها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، سواء كان هـــؤلاء دولا أو منظمــــات إقليمية وعالمية، هذا وقد ركز الباحث على الأبعـــاد السياسية والأمنية دون إغفال للأبعــــــــاد الأخرى.

- **و من جهة تعدد الأسباب:**

فهي ظاهرة ذات أسبـــاب داخلية وخارجية، مباشرة وغير مباشرة، وقد يكــون من أهم هذه الأسباب، تلك الحــروب الأهلية التي شاهدتها القارة على نطــاق واسع مع بداية التسعينيات والتي بلغت ذروتها في منتصف هذا العقد من القرن العشرين ساعد علي إذكائها وتفاقمها كثير من التدخلات الأجنبية.

- **ومن جهة تعدد الآثار:**

يلاحظ أن ظاهرة اللاجئين ذات آثار هامة وملموسة سياسية وأمنية، اقتصادية واجتماعية، ثقـــافية وبيئية ولا تقتصر هذه الآثار على المستوى المحلى والإقليمي، ولكنها تمتــد إلي المستوى الدولي. وكان لسلبيات العولمة دورها أيضا، حيث أدت إلي توافر الموارد التي تغذى ما عرف باقتصاديات الحرب وتنامي التجــارة السرية في الســلاح بالقــارة حيث قامت العـــــديد من الشركات متعـددة الجنسيــات multinational corporations بإبرام صفقات مع الفصــائل المسلحة وإمدادها بالســـلاح والعملة الصعبة مقابل الوصول إلي الموارد الطبيعية التي تملكها البــلاد، وقد تميزت هذه الحـــروب في تلك الفترة بتدخلات إقليمية ودولية، وهو ما يعـــكس بشكل أو أخر تأثير تغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على ظاهرة اللاجئين في إفريقيا.

وقد شهدت الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة انتهاكا صـــارخا لحقـــوق الإنسان والإبادة الجماعية، مما أدى إلي تفاقم ظـــــــاهرة اللاجئين في إفريقيا حيث بلغ عدد الفــارين في الآونة الأخيرة من ويلات الصراعات والحـــروب الداخلية والمذابح وأعمـــال القتل والاغتصاب ما يمثل ٤٣% من عدد اللاجئين على مستـــوى العالم، كما تشير بعض الإحصائيات إلي أن أكثر من نصف عـــدد الـــوفيات على مستوى العالم بسبب الحـــروب كان في إفريقيا، وتحـــديدا في ١٤ دولة إفريقية شهدت حروبا وصراعات أهلية، هذا بالإضافة إلي تشريد المـــلايين داخل وخـــارج البـــــلاد بحثا عن ملاذ آمن حيث تشير الإحصائيات على أن نحـــو (٢٠- ٢٥) مليون نازح على مستوى العالم يـــوجد في إفريقيا وحدها أكثر من النصف.

وشهدت أيضا تلك الفترة حـدثا هاما أخر يمثل تطورا هاما بالنسبة للقارة الإفريقية وهو إعـــلان الاتحــــاد الإفريقي، الذي تضمن ميثاقه الجـديد بعض الضمانات لحقوق الإنسان واللاجئين وحق التدخل المـشروط والدعــوة إلي إنشاء مجلس للأمن والسلم الإفريقي.

*** وتستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات، أهمها:**

أ- تفاقم ظـــاهرة اللاجئين في القـــارة الإفريقية بصفة خاصة و على مستوى العالم بصفة عامة وما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة ليس على المستوى الإنساني فحسب بل على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ب- ويرتبط بما سبق اتســـاع نطاق الانتشـــار الإقليمي لظـــــاهرة اللاجئين والنازحين في إفريقيا حيث لا يخلو إقليم من أقاليم القارة الخمسة من هذه الظـــــاهرة.

ج- التأثيرات المحتملة لهذه الظاهرة في بعض المناطق ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمصـــالح المصرية في إفريقيا، وخاصة في حـــوض النيل والقرن الإفريقي ووســـط القارة، حيث تشهد هذه المناطق تفاقما ومعاناة من ظاهرة اللاجئين، وتدخلا دوليا وإقليميا بسبب هذه الظاهرة.

ثانيا- إشكاليات الدراسة وتساؤلاتها:

وتتمثل المشكلة الدراسية في تحليل أثر التغيرات الدولية والإقليمية والمحلية خلال فترة ما بعد الحـــرب الباردة على الأبعـــاد السياسية لظاهرة اللاجئين في إفريقيا، وخاصة من حيث نطاق الظاهرة ونتائجها السياسية وسبل التعامل معها .

وتطرح الدراسة عدة تســاؤلات تتبني عليها الفروض الأساسية للبحث، ولعل أهم هذه التســاؤلات هو الســؤال التالي:

إلى أى مدى أثرت التغيرات الدولية والإقليمية والمحلية خلال فترة ما بعـــد الحـــرب البـــاردة على ظـــــاهرة اللاجئين في إفريقيا ؟، وما هو التأثير النسبى لهذه التغيرات على الظاهرة ؟

ويتفرع من هذا الســـؤال عدة تســـاؤلات فـــرعية تتعلق بالتغير في طبيعة الظاهرة من حيث النـــطاق والحجم والآثار المترتبة عليها وانعكاساتها على القارة الإفريقية، كذلك فيما يتعلق بالضغوط الخارجية الدولية والإقليمية على الدول الإفريقية بكافة أشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية وآثارها على تفاقم الظاهرة، كذلك مدي مساهمة التدخل الدولي والإقليمي في تهيئة المناخ للصراعات المنتجة للظاهرة، وأيضا مدي ملائمة التغير في سبل مواجـــهة الظـــاهرة على ضؤ هذه المتغيرات.

- وللإجابة علي هذه التساؤلات انطلق الباحث من فرض رئيسي وهو أن:

(التغيرات والتدخلات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة هى العامل الأكبر تأثيرا على ظاهرة اللاجئين في إفريقيا فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مقارنة بالتغيرات والتدخلات الإقليمية والمحلية).

ثالثا- الفترة الزمنية للدراسة:

تناول البحث الفترة اعتبارا من ١٩٩٠ حيث يمثل هذا التـاريخ نقطة تحول في النظـام الدولي الجديد والتي مازالت تتشكل ملامحه حتى الآن، وأثر نهاية الحرب الباردة وما تبعها من تغيرات على طبيعة وشكل الظاهرة، حيث شهدت القـارة الإفريقية تزايد دورا لفاعلين الدوليين وتحـــول معظم الصراعات الداخلية إلي صراعات تشارك فيها أطراف إقليمية ودولية، بالإضـــافة إلي مشاركة اللاجئين في بعض الحالات في هذه الصراعات الأمر الذي أدى إلي تعقيد الظاهرة وتفاقمها، وعرقلة جهود مواجهتها.

رابعا- منهج الدراسة:

وللتحقق من هذا الفرض قد استرشد الباحث في هذه الدراسة بمنهج تحليل النظم باعتبار أن ظاهرة اللاجئين وما تخلفه من آثار مدمرة هي نتاج (مخرجات) للتفـاعلات الـوطنية والإقليمية والـــــدولية (مدخلات)، وهذه المخرجات بدورها وما ينتج عنها من ردود أفعال وكذلك سبل معالجة هذه الآثار يعتبر (تغذية عكسية) تؤدى إلي مدخلات جديدة لهذه المستويات.

خامسا- خطة الدراسة:

وعلي ضؤ هذا المنهج تم تقسيم الدراسة إلي مقدمة، وإطار مفاهيمي، وأربعة فصول، ثم الخاتمة، وقائمة المراجع، فالمقدمة تتضمن نبذة عن أهمية موضوع الدراسة، وإشكاليات الدراسة وتساؤلاتها، والفترة الزمنية للدراسة، والمشكلات التي واجهت الباحث. أما عن الإطار المفاهيمي فهو يشير إلي أهم التعريفات الخاصة بموضوع اللجؤ وتعريف اللاجئ طبقا لمعاهدة ١٩٥١ الدولية ومعاهدة ١٩٦٩ لمنظمة الوحدة الإفريقية.

الفصل الأول: تغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأثرها على ظاهرة اللاجئين في إفريقيا

تناول هذا الفصل أهم التغيرات خلال تلك الفترة ومدى تأثيرها على الأوضاع الدولية والإفريقية وأثرها المباشرة وغير المباشرة على طبيعة الظاهرة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث. وتناول المبحث الأول أهم التغيرات ذات الصلة على المستوى العالمي من خلال الإشارة إلي نهاية الحرب الباردة وتغير النظام العالمي الجديد، وكذلك أهم التحولات على المستوى الإقليمي. كما تناول المبحث الثاني تدهور كل من الأوضاع السياسية والاقتصادية في القارة الإفريقية خلال تلك الفترة وأثر ذلك في خلق بيئة ومناخا أدى إلي تفاقم الصراعات والحروب الأهلية بصورة

مخيفة من حيث شكل الصراع وما خلفته من قتل وتشريد وفرار ملايين اللاجئين، وذلك من خلال ثلاثة مطالب شمل عليها المبحث الثالث.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة اللاجئين في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة

ويتناول هذا الفصل تطور ظاهرة اللاجئين في القارة، وحجم وانتشار الظاهرة على المستوى القاري والإقليمي مقارنة بالعالم، وعلى مستوى الأقاليم والدول الإفريقية، حيث كان من اللافت للنظر أن هذه الظاهرة لم تترك إقليما شرقا أو غربا، شمالا أو جنوبا أو في وسط القارة إلا وطالته تلك الإشكالية السياسية والإنسانية وما يتبع ذلك من آثار. كما تضمن الفصل العديد من الجداول والرسومات التوضيحية مع التعليق والتحليل.

الفصل الثالث: الآثار السياسية والأمنية لظاهرة اللاجئين في إفريقيا

وركز الباحث في هذا الفصل على كل من الآثار السياسية المباشرة وغير المباشرة للظاهرة في القارة، والأمنية مثل أثر اللاجئين على انتشار الظاهرة وعلاقتهم بالنزاعات والحروب الأهلية وأثرهم في تطور تلك الصراعات في كثير من الأحيان واتخاذ المتمردين والفصائل المتناحرة من معسكرات الإيواء للاجئين قواعد لتجنيد اللاجئين ودون استثناء للأطفال للمشاركة في الصراع الدائر فيما بينهم ودول المنشأ وضعف الدول المضيفة لتوفير الحماية لهم نظرا لعدم القدرة أو غض الطرف لتصفية حسابات إقليمية أو لترتيبات دولية قامت فيه الدول المضيفة بدور الوكيل للدول المنتصرة في الحرب الباردة وخاصة الولايات المتحدة القطب الأوحد بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. دون إغفال للآثار الأخرى مثل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية التي تناولتها الدراسات السابقة.

الفصل الرابع: سبل التعامل مع ظاهرة اللاجئين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

وتتناول الدراسة في هذا الفصل أهم القوانين والمواثيق الخاصة بحماية اللاجئين على المستوى الدولي والإفريقي وما لحق بها من إعلانات واتفاقات بذات الخصوص علي المستويين الدولي والإقليمي، كما تضمن هذا الفصل لأهم المنظمات الدولية والإفريقية ومنظمات المجتمع المدني التي تقوم بحماية وتقديم المساعدة لهؤلاء اللاجئين مع التحفظ على نشاطات كثير من هذه المنظمات.

كما تم الإشارة إلي التغير في سبل مواجهة الظاهرة فترة ما بعد الحرب الباردة، مثل إتباع طرق غير تقليدية لمواجهة الظاهرة وزيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني للمشاركة مع منظمات الأمم المتحدة الخاصة لحماية ورعاية اللاجئين، والعمل والتعاون مع الحكومات على العودة الطوعية

للاجئين وإعادة التوطين أو محاولة الإدماج في أماكن خارج دول المنشأ أو الملجأ كحل أخير شريطة موافقة الدولة. وكذلك المتمثلة في إصدار مجموعة من القرارات بهدف حفظ السلام والأمن الدوليين وتسهيل الوصول إلي أماكن الصراع لغوث وعون المتضررين مع الحفاظ على سيادة الدول، مع الإشارة للانتقائية في التعامل، وأغراض التدخل.

سادسا- الخاتمة:

وفى النهاية تأتى خاتمة الدراسة بما تشمله من نتائج ورؤية مستقبلية للظاهرة وما تمثله الظاهرة من إشكالية واجهت ومازالت تواجه العالم بأثره والقارة الإفريقية بصفة خاصة، كذلك آفاق تفعيل سبل مواجهة الظاهرة ودور الجهات المعنية برعاية وحماية اللاجئين.

وقد صادف الباحث بعض الصعوبات كان فى مقدمتها تضارب وعدم دقة البيانات التى اتسمت بالمبالغة والتهويل فى بعض الأحوال، والاستهانة والتهوين أحيانا أخرى، وذلك نظرا لطبيعة الظاهرة ومصدر البيانات - دول المنشأ أم دول الملجأ، ولذلك أعتمد الباحث فى مصدر بياناته على البيانات الخاصة بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة فى معظم البيانات التى تم معالجتها بمعرفة الباحث، كذلك قلة المراجع خاصة الكتب حول موضوع اللاجئين فترة ما بعد الحرب الباردة.

هذا وبالله التوفيق.

إطار مفاهيمي للدراسة

أولا: اللجوء بين الشريعة والفقه الدولي:

ظهر نظام الملجأ في البداية في صورة الملجأ الديني حيث كان يتم اللجوء إلي دور العبادة للاحتماء بها، من ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وكانت هذه الأماكن تتمتع بحرمة وحصانة شديدة في المجتمعات القديمة، وكانت الأفكار والمبادئ الدينية وحدها هي الكفيلة بالحد من قسوة البشر والقوة الغاشمة والعنف السائد آنذاك، وذلك بحماية الضعيف من أعمال العنف والاضطهاد الذي يلاحقه، من خلال تهيئة ملاذ آمن في حمى القوة الإلهية، ومن ثم نشأت فكرة الملجأ أو اللجوء الديني كصورة أولى لحق اللجوء، فكان يمارس في الأماكن المقدسة أو المعابد التي كانت المعتقدات الدينية تقر لها بحرمة خاصة ولعل الآية القرآنية الكريمة ١٢٥ من سورة البقرة خير دليل على صدق هذه الأفكار حيث تقول " وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا ".

هذا ويبدو أن حق اللجوء كان من النظم المعترف بها في مختلف المجتمعات القديمة، وخاصة التي يسود فيها القوة محل القانون والعدالة. بل نجد أن نظام الملجأ كان مقبولا لدى الديانات القديمة ذاتها فمن الثابت أنه كان معروفا لدى المصرين القدماء والإغريق والرومان وبذلك يمكن القول أن للجوء عدة صور منها اللجوء الديني الذي عرفته الأزمنة والأمم القديمة، كما عرفته الديانات السماوية الثلاثة، إلا أن نظام اللجوء الديني أخذ يتراجع تدريجيا بتقيده تارة ثم بتجريده من حرمته تارة أخري، إلي انتهى تماما كنظام مشروع خلال القرن الثامن عشر[1].

---

[1] د. أبو الخير أحمد عطية: **الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧) ص١٣.

وجدير بالذكـــر أن اللجوء في الشريعة الإسلامية ربما كان أقرب إلي اللجوء في الفقه الدولي الحديث الذي يعرف باللجــوء الداخلي والإقليمي أو السياسي وهى الصور الأخرى للجوء، حيث يتمثل اللجوء الداخلي في منح الدولة حق اللجـــــوء لشخص خارج إقليمها وداخل الحدود الإقليمية والسيادية لدولة أخرى وهو ما يعرف باللجوء الدبلوماسي، أما الصورة الأخرى فهي تلك التي يتم فيها منح حق اللجوء لشخص أجنبي يوجد فوق أراضيها. وفي هذه الصورة فإن منح حق اللجوء لذلك الأجنبي يتأسس على استخدام دولة الملجأ لسيادتها على إقليمها وهو ما يعرف باللجوء الإقليمي أو السياسي، وهذه الصورة التي تتسق مع موضوع الدراسة.

وهناك العديد من الإشكاليات النظرية والعلمية التي ترتبط بظاهرة اللاجئين، يأتي في مقدمتها ضرورة التفرقة بين أنواع اللاجئين سواء بين أولئك الذين اضطروا إلي ترك بلادهم وبين أولئك الذين نزحوا داخل أرض الوطن، أو بين الهاربين من الاضطهاد أو العنف السياسي أو الطائفي أو الكوارث البيئية أو الفقر. ولذلك يصبح من الضروري وضع تعريف لمفهوم اللاجئ بصورة محددة

ثانيا:تعريف اللاجئ طبقا للمعاهدات الدولية والإقليمية:

١- تعريف اللاجئ طبقا للمعاهدة الدولية:

يعرف اللاجـــئ طبقـــا للمعاهـــدة الدوليـــة التـــي وقعـــت فـــي ٢٨ يوليـــو ١٩٥١ ولبرتوكول١٩٦٧ المعدل لها بأنه " الشخص الذي يعيش خارج وطنه وذلك نتيجة لخوف لـــه ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أوالدين أو القومية أو الانتماء إلي جماعـــة اجتماعية معينة أو بسبب تبنى آراء سياسية معارضة، والذي لا يستطيع أوفي الواقع لا يرغب بسبب هذا الخوف، في العودة إلي وطنه لينعم بحماية الوطن والاستقلال[1]

---

[1] د. هيام على البيلاوى: " الحـــــروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا " في د. إبراهيم أحمد نصـــــر الدين (تحرير): **الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا – أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،١٩٩٩) ص ٧٥٦.

ومع تزايد عدد اللاجئين في العالم وخاصة في أفريقيا في الستينيات بسبب حروب التحرير والاستقلال، كان ذلك إيذانا بعصر جديد لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انتقل فيه التركيز من أوربا إلي خارجها، حيث اهتمت بمساعدة اللاجئين في بادئ الأمر الذين فروا من الجزائر بسبب حروب الاستقلال إلي كل من تونس والمغرب ثم انتقل الاهتمام إلي وسط وجنوب القارة الأفريقية وأصبحت المفوضية تتعامل مع تدفق حاشد من اللاجئين، مما أدى الأمر إلي صدور بروتوكول ١٩٦٧ الذي ألغى القيود الجغرافية والزمنية لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وجعلها قابلة التطبيق عالميا.

ومع قيام منظمة الوحدة الأفريقية في ١٩٦٣، وتزايد وتفاقم مشكلة اللاجئين وتحولها إلي ظاهرة في أفريقيا، تم توقيع معاهدة منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة باللاجئين الأفارقة في سبتمبر ١٩٦٩ وطبقا لهذه المعاهدة يعرف اللاجئ بالأتي.

٢ – تعريف اللاجئ طبقا لمعاهدة منظمة الوحدة الأفريقية:

" كل فرد اضطر إلي ترك محل إقامته المعتاد في وطنه، وطلب اللجوء في مكان أخر خارج وطنه ليس فقط بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث تهدد الأمن العام في كل وطنه " وبهذا تكون قد اتسعت أسباب اللجوء لتشمل أسباب قد لا تهدد الفرد بذاته وإنما الوطن أو الجماعة التي ينتمي إليها، نتيجة لنشوب صراع مسلح أو لاستخدام العنف، الأمر الذي يبرر هروبه من وطنه. وقد يرجع الصراع المسلح إلي حروب التحرير أو الحروب الأهلية أو النزاع على الحدود أو لتطبيق التفرقة العنصرية. هذا مع الإقرار من قبل المنظمة بأن اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٥١ هي الصك الأساسي والعالمي المتعلق بأوضاع اللاجئين.

ورغم هذا التوسع في التعريف فإن الخوف ظل وسوف يظل دائما هو القاسم المشترك في أي تعريف للاجئ وعلى هذا فإن عناصر تعريف اللاجئ تكون كالتالي[1]:

١- الخوف الذي لابد أن يكون له ما يبرره Well – Founded Fear وأن يكون مستمرا ليمنع الفرد من العودة لوطنه.

---

[1] **المرجع السابق:** ص ٧٥٧.

٢- لابد أن يكون الشخص خارج وطنه (أي أن اللجوء لا يكون من إقليم إلي إقليم أخر داخل الوطن)

٣- لابد أن يكون الشخص غير قادر على العودة أو غير راغب فيها نتيجة لاستمرار الخطر الذي يهدده الفرد قد يكون رجلا أو أمرآه أو شابا أو طفلا أو شيخا حيث أن التعريف لم يحدد نوع أو سن كما لم يشير إلي لون أو جنس.

ثالثا – أهم التعريفات ذات الصلة:

١ – تعريف النازحين:

وهو التعريف الذي تستخدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " وهم الأشخاص الذين يجبرون على ترك ديارهم أو مغادرة أماكن إقامتهم المعتادة، نتيجة للاضطهاد أو النزاع المسلح أو العنف، أي أنهم ينزعون إلي الفرار الجماعي التلقائي بعيدا عن الظروف التي تهدد حياتهم ولكنهم يبقون داخل حدود الوطن.

وبهذا يكون الفارق الوحيد بين اللاجئين والنازحين هو أن اللاجئين يفرون خارج حدود الوطن بينما يظل النازحين داخل حدود بلادهم غرباء بلا أمن أو أمان.

٢ – تعريف المهاجرين:

هم الذين يعملون في بلد أجنبي، ويضطرون للعودة إلي بلادهم ومن الأمثلة على عودة الفرنسيين من الجزائر عقب استقلال الأخيرة والعودة الإجبارية للعمال الغائبين من نيجيريا إلي بلادهم عند تدهور الاقتصاد النيجيري.

٣ – تعريف الهاربين:

هم الذين ينتقلون من بلد إلي بلد أخر نتيجة لظروف المجاعة اللهم إلا إذا كانت هذه ناجمة عن سياسات حكومية متعمدة، أو ناجمة عن الصراع المسلح داخل دولهم ورغم أن هؤلاء كثيرا ما حصلوا على الدعم من منظمات الإغاثة العالمية إلا إنهم لا يعتبرون في عداد اللاجئين بالمعنى القانوني الضيق وعلى خلاف ما تقدم فإن الفارين من الأقاليم الريفية الإثيوبية عام ١٩٨٤ بحثا عن الملجأ في السودان قد تم التعامل معهم باعتبارهم لاجئين ذلك

أن فرارهم جاء نتيجة لقيام الحكومة الإثيوبية بتوطين غرباء في أرضيهم سعيا لإجهاض نشاط رجال العصابات وهو ما أسفر عن تجويعهم [1].

هذا وستأخذ الدراسة بتعريف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاص بمفهوم اللاجئ، طبقا لاتفاقية ١٩٥١.علما بأن المفوضية تقوم برعاية بعضا من النازحين طبقا لشروط معينة منها موافقة الدولة، مع الإشارة بأنه مع بداية التسعينيات انتشر لفظ ملتمسي اللجوء والذي يقدر أعدادهم ضعف اللاجئين الذين تشملهم رعاية المفوضية من اللاجئين.

[1] د. إبراهيم أحمد نصر الدين: " " اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا " في د. إبراهيم نصر الدين وآخرون: **الموسوعة الأفريقية** بحوث سياسة واقتصادية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات والأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الخامس، مايو ١٩٩٧)، ص ص١٧٩-١٨٤.

الفصل الأول

تغيرات مرحلة ما بعد الحـــــرب الباردة
وأثرها علي ظاهرة اللاجئين في أفريقيا

يركز هذا الفصل على تناول أهم المتغيرات والظروف والعوامل المؤثرة على ظاهرة اللاجئين في أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبعض هذه المتغيرات ذو طبيعة دولية وبعضها الأخر ذو طبيعة أفريقية، كما اختلفت تأثير هذه المتغيرات على ظاهرة اللاجئين في أفريقيا ، فبعضها كانت له **تأثيرات مباشرة** على الظاهرة، في حين كان لبعضها الأخر **تأثيرات غير مباشرة**، وإن كانت لا تقل أهمية عن التأثيرات المباشرة، حيث كان لهذه المتغيرات (ذات التأثير غير المباشر) دور كبير في خلق مناخ ملائم للمتغيرات ذات التأثير المباشر على الظاهرة موضوع الدراسة، وهو ما يبدو ماثلا في التحولات على المستوى العالمي منذ نهاية الحرب الباردة (نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية، وضغوط القوى الغربية المنتصرة في هذه الحرب وتزايد حدة التدخلات الإقليمية والأجنبية...) حيث كان لهذه التغيرات تأثيراتها على المستوى الأفريقي (تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم ظاهرة الحروب والصراعات المسلحة في أفريقيا..) وكان لهذه المتغيرات الأخيرة تأثيراتها المباشرة على تفاقم ظاهرة اللاجئين في القارة.

ومن هذا المنطلق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث:

الأول: يتناول التحولات الهامة التي شاهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة على المستويين الدولي والأفريقي.

والثاني: يتناول الظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة في أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

والثالث: يتناول ظاهرة الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، باعتبارها السبب الرئيـــسي والمباشر لتفاقم ظاهرة اللاجئين في القارة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول

التغيرات على المستويين الدولي والإقليمي

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التحولات على المستويين الدولي والإقليمي، كان لها انعكاساتها وآثارها الملموسة على ظاهرة اللاجئين في أفريقيا، ورغم اختلاف الآراء حول طبيعة التحولات التي شهدها العالم وأفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، فإنه لا يبدو أن ثم خلافا على أن قيام وضع جديد مازالت تتشكل معالمه[1]، وهذا الوضع الجديد له تأثيراته وانعكاساته الملموسة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية وخاصة الدول الأفريقية، ومن بين هذه التحولات والتغيرات ذات الأهمية بالنسبة لظاهرة اللاجئين في أفريقيا: نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية – تفكك الاتحاد السوفيتي وتغير النظام الدولي العالمي – التحولات الديمقراطية المشروطة في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة.... الخ.

ويسعى الباحث في هذا المبحث إلي دراسة أثر هذه التغيرات على ظاهرة اللاجئين في أفريقيا، من خلال مطلبين، أولهما يدور حول أثر نهاية الحرب الباردة وتغير النظام العالمي، وثانيهما يدور حول التحولات الإقليمية وأثارها على ظاهرة اللاجئين في أفريقيا.

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة وتغير النظام الدولي

يركز الباحث في هذا المطلب على انهيار الاتحاد السوفيتي، والانفراج في العلاقات السوفيتية الأمريكية التي مهدت لنهاية الحرب الباردة بينهما، والإشارة إلي أهم المتغيرات على المستوى الدولي والإقليمي الذي واكب انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.

أولا: الانفراج في العلاقات السوفييتية – الأمريكية ونهاية الحرب الباردة:

عقب إعادة تنصيب ريجان رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية لفترة رئاسية ثانية في يناير١٩٨٥، بدأت تلوح في الأفق بوادر انفراج ملموس في مناخ العلاقة السائدة بين الشرق والغرب بصفة عامة، وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة، القطبين الأعظمين للنظام العالمي في ذلك الوقت، و كان من بين أهم المؤشرات الدالة على هذا الانفراج، اللقاءات المتعاقبة التي تمت بين وزير الخارجية الأمريكي ونظيره الروسي في يناير

---

[1] هنري كيسنجر: **النظام العالمي الجيد** " من كتاب، الدبلوماسية "، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، كتب مترجمة ٨٣١) ص٣.

١٩٨٥، وزيادة نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش لموسكو واجتماعه بالزعيم السوفيتي الجديد ميخائيل جورباتشوف، إثر تواليه السلطة في الكرملين في مارس ١٩٨٥، حيث قدم جورباتشوف تصورا جديداً للموقف السياسي الدولي عبر عنه بقوله: " لقد حان الوقت لفهم الحقائق الصارمة للعصر الذي نعيشه كاملا، ومن تلك الحقائق أن السلاح النووي ينطوي في ذاته على إعصار بإمكانه أن يمحو الجنس البشرى من الوجود، إن مثلنا الأعلى هو عالم بلا سلاح وبلا عنف[1]"، ثم يعود جورباتشوف ليؤكد على أن: " السعي إلي التفوق العسكري لا يمكن موضوعيا أن يؤدى إلي كسب سياسي لأحد، وهذا يعنى أنه لا يوجد في الوضع الراهن بديل للتعاون والتعاضد بين جميع الدول، وعليه يمكن القول إن ظروفا موضوعية قد نشأت ويمكن فيها للصراع بين الرأسمالية والاشتراكية أن يدور بوسائل التنافس السلمي وحدها [2] "

من هنا كانت الأجواء ممهدة بدرجة كبيرة لعقد لقاء القمة الأول في جنيف في نوفمبر ١٩٨٥ بين الرئيسين ريجان وجورباتشوف، وهو اللقاء الذي حرصا على أن يؤكدا فيه أن الحرب النووية لا يمكن كسبها كما لا يمكن خوضها، ومن ثم فلا يجب أن تنشب أبدا، واتفقا على عقد لقاءات قمة سنوية بين قادة الدولتين.

وقد تحقق ذلك فعلا بالاجتماع الأخر في (ريكافيك) عاصمة أيسلندا في أكتوبر ١٩٨٦ للاتفاق حول خفض التسلح النووي، وإن [3]انتهى هذا اللقاء بخلاف جوهري، حيث تمسك جورباتشوف بمبدأ التكافؤ العسكري، واعتبر أن الموافقة على المبادرة الدفاعية الأمريكية تعنى الإخلال الجسيم بهذا المبدأ، وهو ما لم يكن مستعدا لقبوله.

ويبدو أن هذا الفشل الذي منيت به قمة ريكافيك لم يثن جورباتشوف عن إتباع سياسة خارجية مرنة تتيح له التركيز على المعضلات الاقتصادية والسياسة الداخلية المتفاقمة، ومن ثم تقدم في عام ١٩٨٧ بمبادرة جديدة بغرض إحياء مفاوضات الحد من الأسلحة الإستراتيجية، وقد تم التفاوض بين الدولتين بالفعل في سبتمبر ١٩٨٧ بخصوص الأسلحة متوسطة المدى وقد نوه الاتفاق على تصميم الدولتين على خفض الأسلحة الإستراتيجية بمعدل ٥٠ %، والدخول في مفاوضات لاحقة لحظر التجارب النووية، وربما كان تخلى جورباتشوف عن موقفه السابق عاملا مساعداً للتوصل إلي هذت الاتفاقية.

وفي مطلع ديسمبر ١٩٨٧، التقي جورباتشوف مع ريجان في واشنطن حيث تم التوقيع على معاهدة إزالة الصواريخ متوسطة المدى بين الدولتين. وفي هذا اللقاء تم الاتفاق

---

[1] د. إسماعيل صبري مقلد: " الحرب الباردة: الجذور والتداعيات والنهايات " في د. وحيد عبد المجيد (تحرير): **موسوعة أحداث القرن العشرين** (القاهرة: دار المستقبل العربي، الجزء الثانى، ٢٠٠٠) ص ٥٧.

[2] **المرجع السابق:** نفس الصفحة.

[3] **المرجع السابق:** ص ص ٥٧ – ٦١.

على مواصلة بحث القضايا ذات الأهمية، وفي مقدمتها محادثات ستارت، ومبـادرة الـدفاع الإستراتيجي، وحددا موعد للقائهما في منتصف ١٩٨٨،وكان جورباتشوف قد التقـى أثنـاء زيارته لواشنطن (في ديسمبر ١٩٨٧) بجمع من السياسيين الأمريكيين الذين احتشدوا للقائه وأعلن خلال هذا اللقاء: "إننا جميعا جزء من حضارة واحدة، إننا مترابطـون، عبـرا لعـالم والتكنولوجيا، وعبر البيئة وعبر التحديات المتزايدة، ينشأ الحافز الذي يملى علينا أن نكـون متحدين في أفكارنا وأعمالنا. إن سياسة الجلاسنوست (الانفتـاح أو المكاشـفة)، وسياسـة البريسترويكا (إعادة البناء) ضروريتان بشكل مطلق بالنسبة لنا، ويجب عليكم العمل معنـا على تغير العلاقات السوفيتية – الأمريكية "

وقد حاول جورباتشوف طمأنة الغرب بأنه مخلص في سعيه نحو تحقيق الاستقرار بين الشرق والغرب، وأكد أن الأفكار الجديدة التي تتبناها القيادة السوفيتية تهدف إلي تطوير المفاهيم الحقيقية بأن السلام والأمن والتعايش السلمي هي خيارات البديل عنها للحفاظ على الحضارة الإنسانية. كما أوضح مفهومه للسلام ومفاده أن الصراع الأيديولوجي أمام خطر التسلح النووي هو ترف خطير يجب ألا نسمح به، إذ ما قيمة هذا الصراع إذا كانت البشرية كلها مهددة بالفناء.

وفي مرحلة لاحقة عقب جورباتشوف على نتائج قمة دول الناتو التي انعقدت في بروكسل في مارس ١٩٨٨، والتي أشارت إلي اتفاق دول الحلف فيما بينها حول ضرورة وضع حد لتفوق دول حلف وارسو في أوروبا في ميدان الأسلحة التقليدية مع إعادة التأكيد على أهمية الاحتفاظ بقوة ردع نووية فعالة وتطورها، عقب على ذلك بقوله: " إن بعض الساسة الغربيين يحاولون الترويج لمزاعمهم الكاذبة بأن الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو الأوربية يسعون للحرب، بينما تعمل موسكو بلا كلل لاقتلاع جذور الحرب الباردة إلي الأبد وأنها تبذل كل ما في وسعها لتأكيد هذا المعنى في كل مجالات العلاقة بين الشرق والغرب، وأكد على أهمية قمة موسكو المقبلة كمحك اختبار لتلك النوايا والتوجهات "[1].

وقبيل وصول الرئيس ريجان إلي الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٨٨ لعقد مؤتمر القمة الرابع بينه وبين الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف، أشاد جورباتشوف بواقعية ريجان وقال: " أن رياح الحرب الباردة قد تراجعت لتحل محلها رياح الأمل وأعلن أنه سيقترح على الرئيس الأمريكي القيام برحلة أمريكية – سوفيتية مشتركة إلي كوكب المريخ لأن مثل هذا

[1] المرجع السابق: ص ص ٦٠- ٦٥.

التعاون بين البلدين الكبيرين يعنى استبدال التسلح بسباق أخر وهو الذي سوف يتطلب بعد ذلك عقوداً طويلة إلي أن يتسنى التوصل إلي اتفاق بشأنه ".

وحول مسألة الأمن الأوربي أعلن جورباتشوف إن الخلل في موازين القوة يكون تارة في صالح حلف وارسو وتارة أخرى يكون في صالح حلف الناتو، وأبدى استعداده للمساهمة في إزالة هذا الخلل على أساس المعاملة بالمثل، لكن قمة موسكو لم يقدر لها أن تنجز الكثير مما كان معقودا عليها من أمال، وإن كانت قد أسهمت بصورة أو أخرى في تعميق الشعور لدى قادة الدولتين حول أهمية التوصل إلي أساس أكبر للتفاهم المشترك بشان كافة القضايا الرئيسية التي ينصب عليها اهتمامها، وقد قوبلت تلك التأكيدات الصادرة عن كلا الجانبين الأمريكي والسوفيتي بالترحيب في أوربا، وهو ما عبر عنه المسئولون في ألمانيا و بريطانيا وفرنسا، أما تعليقات المسئولين في دول أوروبا الشرقية فقد أشادت كلها بمنهج ريجان الجديد الذي جعله يتخلى عن شعارات الحرب الباردة ليبث روحا من التعاون بين الشرق والغرب.

وقد هيأت هذه التطورات وما سبقها من ظروف وأحداث لنهاية الحرب الباردة، حيث كانت الإدارات السوفيتية والأمريكية السابقة في الستينيات لقبول التعايش السلمي، فضلا عن التقارب الأمريكي الصيني في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات وإتباع كلا الطرفين سياسات اتصفت بالمرونة. وترجع هذه التطورات الأخيرة إلي المنهج الإصلاحي الجديد الذي تبناه جورباتشوف، والذي مهد له بحملة من الانتقادات لم يألفها الاتحاد السوفيتي في تاريخه لمجمل الأوضاع الداخلية والخارجية في البلاد، وكان لهذه التحولات الأثر على موافقة الاتحاد السوفيتي على مجموعة من القرارات الصعبة والمعقدة والتي كانت تبدو في الماضي ضربا من المحال، وفي مقدمة هذه القرارات:

- القبول بعدم احتكار الأحزاب الشيوعية السلطة خاصة دول أوربا الشرقية.
- الموافقة على إنهاء رابطة حلف وارسو بموجب بروتوكول براج الذي وقعت عليه دول الحلف في يوليو ١٩٩١.
- الانسحاب من أفغانستان وكوبا وأفريقيا وشرق أوروبا.
- القبول بتوحيد شطري ألمانيا (الشرقي والغربي) في دولة واحدة جديدة بعد انهيار سور برلين ١٩٩٢.

وكان لهذه التحولات الضخمة نتائج ضخمة على العلاقات بين الشرق والغرب، وقد وصل هذا التأثير قمته في المؤتمر الذي عقده زعماء حلف الناتو في روما في نوفمبر ١٩٩١، والذي انصب هدفه على محاولة بلوغ اتفاق حول أسس أوروبا، وكذا البحث عن إطار مناسب

واقعي لعلاقات التعاون مع رابطة الكومنولث الجديد الذي كان بصدد البزوغ إلـــي الوجـــود، وكذلك مع دول أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة في أوروبا والعالم.

ثم جاءت أزمة الخليج عام ١٩٩٠– ١٩٩١، لتؤكد عمليا مدى التحولات في العلاقات بين الشرق والغرب ، ودور الاتحاد السوفيتي في السياسة العالمية، وذلك بعد قيام العراق في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ بغزو دولة الكويت، وتمكنت قواته من اجتياح أراضيها وترتب على ذلك أزمة دولية خطيرة، تأكد خلالها حجم وطبيعة التحولات التي شهدها العالم وأكدت نهاية الحرب الباردة، حيث رغم قوة العلاقة التي كانت تربط العراق بالاتحاد السوفيتي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، فإن السوفيت ومن منطلق حرصهم الأكيد على استمرار الوفاق وعدم تعرضه للخطر، عارضوا وبكل حزم الموقف العراقي من الأزمة، وأبرزت كافة الإعلانات المشتركة التي صدرت في أعقاب اللقاءات التي تمت بين كبار المسئولين السوفيت والأمريكيين منذ اندلاع الأزمة تصميما قاطعا من جانب الاتحاد السوفيتي على ضرورة إنهاء هذا العدوان المسلح وعلى الفور.

ثانيا: انهيار الاتحاد السوفيتي وتغير النظام العالمي[1].

تأسس الاتحاد السوفييتي رسميا عام ١٩٢٢، مكونا من خمس عشرة جمهورية اتحادية وضم حوالي١٠٠ قومية، أهمها الروس بنسبة ٥٢%، و الأوكرانيون بنسبة ١٦% وقوميـــات أخرى تتراوح نسبتها بين ٥ % إلي ١%، ووصل عدد السكان إلي ٢٩٣ مليون نسمة طبقـــا لتقديرات ١٩٩١.

وقد أصبح الاتحاد السوفييتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ إحدى القـــوتين العظميين على المستوى العالمي، بالإضافة إلي الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الحـــين ساد نظام القطبية الثنائية، بما تميز به من حرب باردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وظل هذا النظام قائما حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، عندما حـــدثت تلـــك التطـــورات الكبيرة في المعسكر الشرقي وقطبه الأعظم نفسه (الاتحاد السوفييتي)، والتي انتهت بانهيار ذلك المعسكر وتفكك الاتحاد السوفييتي إلي خمس عشرة دولة مستقلة، كونت فيما بينها رابطة دولية عرفت بـــ " كومنولث الدول المستقلة " وأدت هذه التطورات إلي قيام نظام عالمي جديد

---

[1] د. نورهان الشيخ: "انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية عصر الحرب الباردة " في د. وحيد عبدالمجيد: م. س. ذ.، ص ص٢٠٢-٢٠٣؛ لمزيد من التفاصيل انظر:

Jude Edwardh. ; Longdon Johnw.: **A Hard and Bitter Peace , Global History of Cold War,** (New Jersey, Simon & Schuster, Upper Saddle River 1996) p p 276-301.

تتمتع فيه القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، بقدرات هائلة على الضغط والتحكم في التطورات السياسية والاقتصادية في أرجاء العالم.

وجاء إعلان قيام كومنولث الدول المستقلة، من جانب قادة كل من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء في ديسمبر ١٩٩١ ليمثل النهاية الفعلية للاتحاد السوفيتي، و في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه أعلن حل الاتحاد السوفييتي رسميا، وقد أثار انهيار الاتحاد السوفيتي المفاجئ العديد من التساؤلات حول أسباب هذا الانهيار والعوامل التي أدت إلي تفكك الإمبراطورية التي استمرت قائمة على مدى سبعين عاما، خاصة وأنه في السابع عشر من مارس ١٩٩١ تم إجراء استفتاء على تجديد المعاهدة الاتحادية المنشئة له، ووافق ٧٦،٤% من بين من شاركوا في التصويت على تجديد المعاهدة الاتحادية وبقاء الاتحاد السوفيتي. كما أثار التساؤل أيضا حول تداعيات هذا الانهيار والآثار التي ترتبت عليه.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل، والتي أدت في النهاية إلي تفكك الاتحاد السوفيتي، وأهم هذه العوامل عاملان، هما: فشل البرنامج الإصلاحي لجورباتشوف، والصراع على السلطة الذي وصل إلي حد محاولة الإطاحة بجورباتشوف في انقلاب أغسطس ١٩٩١.

أما بالنسبة للبرنامج الإصلاحي لجورباتشوف، فلم يكتب له النجاح على سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي تفاقمت الأزمة الاقتصادية، وتصاعدت الحركات القومية وازدادت حدتها، كما تصاعدت المطالب الديمقراطية، وفقد الحزب الشيوعي سلطته وهيمنته على الحياة السياسية، وأما على المستوى الخارجي، فقد أدت سياسة جورباتشوف الخارجية إلي مزيد من التراجع للدور العالمي للاتحاد السوفيتي، وذلك بانهيار النظم الشيوعية في أوربا الشرقية، وتراجع النفوذ السوفيتي في المنطقة وانصياع الاتحاد السوفيتي للموقف الأمريكي في العديد من القضايا.

ولم يكن الخطأ في الطرح الأولى الذي قدمه جورباتشوف للإصلاح وإعادة هيكلة السياسة الخارجية وإنما في أسلوب إدارته للتغير، فقد تزامن الإصلاح الاقتصادي مع الإصلاح السياسي والسماح بدرجات متزايدة من الحريات، مما أدى إلي انطلاق القوى القومية والسياسية المختلفة من عقالها، في وقت تدهورت فيه الأحوال الاقتصادية والمعيشية على نحو خطير، وضعفت فيه السلطة المركزية، في ظل الصراع السلطة، مما دفع الجمهوريات المختلفة المكونة للاتحاد إلي للتساؤل عن جدوى الاستمرار فيه وإعلان استقلالها، خاصة عقب انقلاب أغسطس ١٩٩١، وتطورت الأحداث إلي أن أعلن جورباتشوف استقالته في ١٩٩١/١٢/٢٥ من منصبه كرئيس للاتحاد السوفيتي وأعلن حل الاتحاد السوفيتي رسميا[1].

---

[1] د. نورهان الشيخ: م. س. ذ.، ص ص ٢٠٣ – ٢٢٨.

وبانهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي، وإقامة الاتحاد الأوربي، انهار نظام القطبية الثنائية الذي عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وظهر نظـــام عالمي جديد تهيمن عليه القوى الرأسمالية الغربية، بزعامة الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، وأعقب ذلك سلسة متوالية من التغيرات في معظم أنحـــاء العـــالم كالاحتجاجـــات الطلابيـــة والصراع على السلطة في العديد من الدول الأسيوية والأفريقية، حيث كـــان انعكـــاس هـــذه التغيرات والتحولات أكبر تأثيرا على القارة الأفريقية وعلى نحو سريع وخطير ربمـــا شـــمل كافة أرجاء القارة، حيث انطلقت الحـــركات المعارضة السياسية من عقالها، وتساقطت النظم الماركسية (سياد برى – مانجستو،...) وانتشرت الصراعات الإثنية المكبوتة بشكل فاق كـــل تصـــور، واندلعت الحـــروب الأهلية في كثير من البلدان الأفريقية إلي حد انهيار دول بأكملها (الصومال – ليبريا – سيراليون) وظهور ما يوصف بأشباه الدول، ولم تعد الحكومات فـــي الدول الأفريقية هي الفاعل الوحيد[١]، وفي نفس الوقت خفت حدة التوتر في مناطق أخرى من العالم وأفريقيا بسبب منع الدعم العسكري لبعض الأنظمة التي كانت موالية للاتحاد السوفييتي (أنجولا).

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت تدعم حكومة جنوب أفريقيا في ظل النظـــام العنصري خلال الحرب الباردة للقيام بدور في مقاومة الشيوعية في أفريقيا كجزء من السياسة الأمريكية في الصراع مع الاتحاد السوفييتي في أفريقيا خاصة في الجزء الجنوبي[٢].

وختاما لهذا المطلب، يمكن الإشارة إلي بعض النتائج الهامـــة التـــي أفرزتهـــا هـــذه التحولات غير المسبوقة على المستوى الدولي، فمع نهاية الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفييتي، برزت ظواهر عديدة على الساحة الدولية، وراحت هذه تلقى بآثارها السياسية والاقتصـــــادية والاجتماعية والثقافية على قدرة الدولة الأفريقية على البقاء والاستمرار.

---

[1] د. حسن الحاج على أحمد: " الدولة الأفريقية ونظريات العلاقات الدولية " في **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٠، إبريل ٢٠٠٥) ص ص ١٨ – ٢٠.

[2] د. محمد السيد سليم: " المفاهيم السياسية في إطار النظام العلمي الجديد " في د. محمد السيد سليم (تحرير): **النظام العالمي الجديد**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٤) ص ص٢٦٧-٢٦٨.

وتتمثل أهم مظاهر التخلي الجبري عن هذه الوظائف فيما يلي:

أولا: بالنسبة للوظيفة السياسية والقانونية للدولة الأفريقية

فقد تآكلت نتيجة اعتبارات عديدة، منها: تزايد عدد الاتفاقيات الدولية الجماعية الملزمة التي تغطى كافة نواحي الحياة على المستوى الدولي والوطني، والتي تلتزم الدول باحترامها والتعامل معها باعتبارها قوانين داخلية، ومن شأن الإخلال بها تعرض الدولة للإدانة أو حتى العقوبات من جانب المجتمع الدولي، وهكذا تقلصت سلطة الدولة في صنع القوانين التي تتلاءم مع بيئاتها وتقاليدها وظروفها (حقوق الإنسان – المرأة – الطفل – الجماعات المهمشة – المجتمع المدني – البيئة – ليبرالية نظام الحكم – اقتصاديات السوق.. الخ) – تراجع سلطة الدولة في مواجهة منظمات المجتمع المدني التي اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة وخصوصا في المجالات الاجتماعية والثقافية وذلك بالتعاون مع منظمات مثيلة في الخارج تتولى تمويلها وتنظم أنشطتها بعيدا عن سيطرة الدولة في كثير من الأحيان – انهيار مبدأ السلامة الإقليمية، والسيادة المطلقة، واحترام الحدود، وذلك أن هذه المبادئ قد تم اختراقها، ولا قبل لدول العالم الثالث للدفاع عنها، تراجع الدول عن دورها في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني لصالح رجال الأعمال في الداخل ولصالح الشركات متعددة الجنسيات [١] – انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها أو غيرهم من الخارجين على القانون تحت دعاوى احترام حقوق الإنسان... الخ بل وتقلص دورها في محاكمة مواطنيها وفق قوانينها الداخلية(حالة لوكيربي) فيما يعد إيذانا بانهيار مبدأ إقليمية القوانين.

ثانيا: وأما بالنسبة للوظيفة الدفاعية

وهى تعنى تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي، وهذه الوظيفة هي الأخرى أخذة في التآكل لأسباب عدة نذكر منها:

١– ما تفرضه عملية العولمة من ضرورة خفضا لإنفاق العسكري لاعتبارات الرشادة الاقتصادية طبقا لآليات التكيف الهيكلي، واعتمادا على المجتمع الدولي الكفيل بمعاقبة المعتدى، وبطبيعة الحال وفق مصالح القوى المسيطرة على النظام الدولي الجديد.

٢– محاولة الغرب إقناع دول العالم الثالث أن مغانم السوق العالمي أفضل وسيلة للبقاء والرفاهية بدلا من السيطرة على الإقليم الوطني والتمترس خلفه. ومن ثم تضخمت قوات الشرطة على حساب الجيش لحماية المصالح الرأسمالية والأجنبية مما أفقد هيبة الدولة لدى المواطن.

---

[1] د. إبراهيم نصر الدين: "إشكالية الدولة في أفريقيا"، ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٠)، ص ص ١٩ – ٢٠.

ثالثا: وبالنسبة للوظيفة الاستخراجية

وهى تعنى سلطة الدولة في تعبئة الموارد نتيجة بيع منتجات من سلع وخدمات، ونتيجة لتحصيل الضرائب والرسوم والجمارك، كما تعنى القدرة التمويلية للدولة يعنى الحفاظ على النقود مؤهلة كوسيلة للتبادل، ووحدة النقد ومخزنا للقيمة،وذلك أمر ضروري لاقتصاديات السوق في مواجهة الاقتصاد المخطط.وهى وظيفة آخذة في التآكل هي الأخرى لأسباب من أهمها

١- بيع مؤسسات القطاع العام في إطار الخصخصة، وما تفرضه آليات منظمة التجارة الحرة منخفض وإلغاء بض الرسوم على التجارة الدولية مما يؤدى إلي تقلص موارد الدولة.

٢- عدم قدرة الدولة على تعزيز قيمة العملة، نظرا لما تفرضه قوى السوق من تأثيرات على قيمة المعاملات النقدية.

رابعا: وبالنسبة للوظيفة التوزيعية

وإزاء ضعف الوظيفة الاستخراجية للدولة نتيجة تقلص مواردها وما يستتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام، بدأت الدولة تفقد وظيفتها كمظلة للحماية الاجتماعية، حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع الموارد، ومواجهة أي نقص للسلع في الأسواق حماية للضعفاء وغير القادرين، وهذا ما كان يشكل مبررا للقبول الطوعي بسلطة الدولة، كما أدى تقليل الإنفاق على الخدمات (الصحة، التعليم، الإسكان... الخ) إلي فقدان مصداقيته وأصبح القبول الطوعي للدولة محل شك. ناهيك عن فقدان وظائف للدولة لا يتسع المجال لها الآن مثل الوظيفة الثقافية وضعف الدولة على حماية معالم المجتمع وتقاليده وأعرافه بل ومعتقداته.

وقد أسفر ما سبق وغيره عن إحساس قطاع من المواطنين بفقدان الحماية والأمن من جانب الدولة، فسعى لتأمين نفسه بعيدا عنها (ظاهرة البوليس الخاص) واجترأ قطاع أخر على ما تبقى من سلطة الدولة فسعى للانقضاض عليها (ظاهرة الإرهاب)، في حين لجأت الجماعات الإثنية أو الإقليمية أو الدينية أو اللغوية..... الخ إلي أن تسعى للخروج كلية من تحت عباءة الدولة القائمة بالسعي للانفصال في غمار حرب أهلية بحثا عن تأمين ذاتي جماعي، فانفجرت الحروب الأهلية بكل تداعياتها المأساوية (من مظاهر للعنف والقسوة – إبادة جنس – بتر الأعضاء – النزوح القسرى وتحول مشكلة اللاجئين إلي ظاهرة تثقل كاهل القارة فضلا عما تحمله من مشاكل وهموم...)، حيث طالت الصراعات المنتجة لظاهرة

اللاجئين ما يزيد عن أربعة عشرة دولة أفريقية، بل بلغ الأمر إلي درجة انهيار دول بأكملها كما ذكر سالفا[١].

– انحسار حدة الصراع الأيديولوجي بحيث لم يعد يشكل قوة تخيف العالم على نحو ما كان عليه الحال خلال مرحلة الحرب الباردة،أصبح الصراع فيما بين الدول المنتصرة على السيطرة على موارد ومقدرات دول العالم الثالث وخاصة أفريقيا والتدخل السافر في شئونها الداخلية وإذكاء نار الفتنة والعداء بين دول الجوار، وبين بنو البلدة الواحدة تحت شعار الحريات ولأقليات والمرأة حقوق الإنسان...الخ

– الوهن الشديد الذي أخذ يدب في أوصال الدولة الروسية التي ورثت الاتحاد السوفيتي القديم مما أفقدها سابق ما كان لها من مكانة دولية مرموقة كقوة عظمى وكسند ودعم لكثير من بلدان القارة الأفريقية، بل وصل الأمر بها إلى حد الاعتماد الكامل على الغرب والانقياد التام له.

– اتساع رقعة النفوذ الأمريكي في النظام الدولي الجديد حتى أصبح للولايات المتحدة هيمنة شبه مطلقة على مجلس الأمن الدولي وعلى ما يصدر عنه من قرارات. كما امتدت تلك السيطرة الأمريكية إلي كل الأجهزة والمؤسسات الدولية من سياسية واقتصادية وثقافية..... الخ [٢]، الأمر الذي أدى على ضعف قدرات الدول الأفريقية وجعل منها ساحات للقتال.

– تراجع دور الأمم المتحدة في أزمة الخليج، وفشلها في الصومال وفي تعاملها مع الصراعات العرقية التي انفجرت بعنف لا مثيل في دولة الاتحاد إلي اليوغسلافي السابق، وفي دول أفريقية عديدة كرواندا وبور ندى والكونغو وسيراليون وليبريا وفي كثير من البلدان الأفريقية.

– بروز التهديدات الصادرة عن بعض القوى الإقليمية بصورة لم يألفها العالم من قبل على غرار ما حدث في وسط وغرب أفريقيا (الكونغو، و ليبريا، وسيراليون، وكوت ديفوار، وغينيا بيساو،ومؤخرا أثيوبيا والصومال...) وإن كانت مدعومة بمساندة أجنبية تارة بصورة مباشرة، وبصورة غير مباشرة تارة أخرى وهو ما عرف بما يسمى الحرب بالوكالة، كذلك ظهور ما يسمى باقتصاديات الحرب وانتشار تجارة الأسلحة والمخدرات، والاستعانة بالمرتزقة الدوليين(شركات الأمن الخاص) في الصراعات الأهلية ودعم بعض الحكومات والتحول في أشكال الصراع من حيث الوحشية الإبادة الجماعية والنزوح القسرى

---

[1] **المرجع السابق** : ص ٢٠.

[2] د. عبد الملك عودة: " العلاقات المصرية الأفريقية " في **آفاق أفريقية** (المجلد الثالث، العدد العاشر، صيف ٢٠٠٢) ص ١٣.

والاغتصاب المنظم[1]، وقتل الآلاف وتشريد وفرار ملايين اللاجئين إلي خارج الأوطان، هــذا يعنى ظهور نمط جديد من التهديد للسلم الدولي يختلف في ما بعد الحرب الباردة عنه قبلهــا، وهو نمط غير منضبط مما يستدعى الاعتماد على آليات خاصة في التعامل في معه حيث أنه بعد سقوط المعسكر الاشتراكي والتغير في موازين القوى والتعــديلات فــي الأيــديولوجيات السائدة أصبح الطريق مفتوحا أمام صراع فكرى اجتماعي وسياسي متعدد الألــوان والظــلال على نحو يغلب عليه طابع الفوضى وفقدان الرؤية[2].

المطلب الثاني: التحولات الإقليمية وأثرها على الظاهرة

ويتناول هذا المطلب أهم التحولات الإقليمية في هذه الفترة وخاصة السياسية، وكذلك الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها الدولة في أفريقيا وما تبعها من تغيرات مصاحبة لهذه الضغوط السياسية والاقتصادية وأثر ذلك في تهيئة المناخ لصراعات منتجه لظاهرة اللاجئين في القارة.

أولا – الضغوط الدولية من أجل التحول الديمقراطي في أفريقيا

كان لتفكك الكتلة الشرقية والانهيار السريع والمفاجئ للاتحاد السوفيتي تأثيرات كبيرة على الأوضاع السياسية الداخلية في القارة الأفريقية، وخاصة على عمليــة التحــول نحــو الديمقراطية، بعد فشل النموذج الذي احتذت به ولسنوات طويلة دول أفريقية كثيرة (بنين – الكنغو برازافيل – غينيا بيساو– إثيوبيا وغيرها)، حيث تبنت هذه الدول الاشتراكية العلمية وما يرتبط بها من نظام الحزب الواحد، ولم يقتصر الأمر على فشل النموذج فقط، ولكن امتد

---

[1] Julie Dugan & Other's: " Assessing The Opportunity Sexual Violence Against Woman and Children in Refugee Camps ", (**The Journal of Humanitarian Assistance**) , at: **www.jha. ac/articles/a050.htm.**

[2] د. حسن نافعة: **الأمم المتحدة في نصف قرن** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلــسلة عــالم المعرفة، رقم ٢٠٢، ١٩٩٦) ص ٣٣٥.

إلي تجميد ووقف المساعدات الكبيرة – اقتصادية وعسكرية وفنية وغيرها – التي كانت تأتى في إطار دعم الدول الأفريقية الموالية للسوفيت ومنظومة الدول الاشتراكية[1].

وبالإضافة إلي ذلك، فقد فرضت القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، من شروط سياسية واقتصادية، على البلدان الأفريقية وغيرها وربط تقديم هذه المساعدات بالالتزام بالوفاء بهذه الشروط، والتي تتمثل في الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والطفل وتعزيز المجتمع المدني وبرامج التكيف الهيكلي... الخ، وكانت وجهة النظر المعلنة للدول الغربية هنا أن الفساد وسوء نظام الحكم في تلك الدول يؤدى إلي حدوث أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، تتجلى في عدم الاستقرار السياسي والعجز عن سداد الديون وازدياد البطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض الاستثمارات والمساعدات الأجنبية وازدياد معدل الجريمة وعدم الاستقرار والأمن، وتؤكد وجهة النظر الغربية أيضا على أن هذه الأزمة تعبر عن اختلالات وتشوهات بنيوية في بنية نظم الحكم ذاتها.

وينبغي الإشارة هنا إلي أن القوى الغربية في ضغوطها على الدول الأفريقية من أجل التحول الديمقراطي، كانت تهدف بالأساس إلي تحقيق وتعزيز مصالحها في القارة، خاصة وأن هذه القوى الغربية هي ذاتها التي كانت تساند أنظمة تسلطية في القارة بالأمس، والتي تدعو وتنادى بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان اليوم، ما زالت تغض الطرف عن نظم سياسية أفريقية لا تلتزم بالقيم والممارسات الديمقراطية، ما دامت هذه النظم تحمى مصالحها في القارة، وفي حالات أخرى، لم تضع القوى الغربية في اعتبارها ما قد تخلفه عملية التحول الديمقراطي من صراعات وأزمات سياسية خطيرة (الكونغو، النيجر، ساحل العاج، ليبيريا، سيراليون، رواندا، بوروندي) رغم نجاحها المحدود في بعض الدول الأخرى مثل بنين والسنغال وغانا وغيرها[2].

---

[1] د. صبحي قنصوه: " التحولات الديمقراطية في أفريقيا، الأسباب، الأبعاد، احتمالات المستقبل " في د. إبراهيم نصر الدين (تحرير): **الموسوعة الأفريقية**، الجزء الخامس (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧) ص ص ١١٦ – ١١٧.

[2] بكاري درامي: " آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في أفريقيا " **السياسة الدولية**، (العدد١٥٣، يوليو ٢٠٠٣) ص ص٥٤ – ٥٩.

ثانيا: سلبيات التحول الديمقراطي وانعكاساتها على ظاهرة اللاجئين

نتيجة انتشار الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، ساد القارة ما يمكن أن يطلق عليه بثقافة العنف، وهى ثقافة ناتجة عن انتشار الصراع الداخلي والقتال المسلح وغياب القانون والانتشار الواسع للأسلحة في القارة، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، والموروثات المتبادلة بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة، والناتجة عن هذه الصراعات والحروب.

وفي ظل هذه الأوضاع، صاحبت عملية التحول الديمقراطي سلبيات عديدة من منظور الاستقرار السياسي في الدول الأفريقية، حيث يمكن أن تؤدى المنافسة السياسية القائمة على التعددية الحزبية المرتبطة بالإثنية إلي حالة من عدم الاستقرار السياسي يمكن أن تتحول إلي صراعات عنيفة، وهذه الصراعات – بالإضافة إلي ما تعنيه من انتكاسة لعملية التحول الديمقراطي – من شأنها تفاقم ظاهرة اللاجئين في أفريقيا، كذلك، فإن عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا تواجه العديد من القيود والتحديات النابعة من طبيعة هذه العملية التي تركز فقط على آليات وإجراءات – شكلية ومؤسسية – للحكم الديمقراطي، مثل التعددية الحزبية والانتخابات الدورية وغيرها، بينما تتجاهل في نفس الوقت الاحتياجات المعيشية الحيوية للمواطنين، فمازالت أغلبية المجتمعات الأفريقية تتسم باستمرارية خصائص وآليات دولة ما بعد الاستعمار، والمتمثلة في سيطرة الجهاز البيروقراطي على الحكم والاستخدام الواسع للقوة والعنف وانتهاك حقوق الإنسان والهيمنة الاقتصادية، كما تظل الدولة مجرد وسيط بين جماعات متنوعة في المجتمع وتنبع هذه التحديات أيضا من استمرار الاقتصاد الاستعماري القائم على زراعة المحاصيل النقدية وإنتاج الموارد الخام، جنبا إلي جنب مع استمرار أزمات التخلف الاجتماعي.

ونتيجة لذلك، فإن احتمالات الاستقرار الديمقراطي – ومن ثم الاستقرار السياسي – تبدو ضعيفة في كثير من الدول الأفريقية، وخاصة في الأمد المنظور، وهناك بعض الحالات الواضحة في هذا الشأن، كبوروندي ورواندا وليبيريا وغينيا بيساو وسيراليون وساحل العاج، حيث أدى تعثر عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول إلي صراعات وحروب أهلية دامية، مصحوبة بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الأساسية، مما أدى إلي حدوث موجات من اللجوء (والنزوح) القسرى، فراراً من فظائع هذه الصراعات.

وفي بعض الحالات، كانت الضغوط والتدخلات الأجنبية عاملا هاما في تعثر عملية التحول الديمقراطي، ونشوب الصراعات المسلحة، وبالتالي تفاقمت ظاهرة اللاجئين في القارة، كما حدث في تشاد خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ من صراع، تدخلت فيه القوى

الأجنبية، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة، حيث كانت فرنسا تساند الحكومة بينما كانت الولايات المتحدة تساند المتمردين، وذلك بغرض الحفاظ على المصالح البترولية هناك وليس من أجل إرساء نظام ديمقراطي في البلاد، وحدثت تدخلات مشابهة في غينيا بيساو وكوت ديفوار وبوروندى ورواندا والكونغو الديمقراطية وغيرها [1].

وبالإضافة إلي هذه التدخلات الأجنبية، كانت هناك تدخلات إقليمية من دول الجوار في هذه الصراعات، شهدت تدخلا من دول الجوار، وبعض هذه التدخلات الإقليمية جاءت نتيجة تلاقى المصالح بين القوى الإقليمية والقوى الأجنبية (كما هو الحال في تدخل أوغندا والكونغو – زائير في رواندا (١٩٩٠– ١٩٩٤) وتدخل رواندا وأوغندا في الكونغو الديمقراطية (منذ ١٩٩٦)[2].

---

[1] د. جمال السيد ضلع: " الحرب الأهلية في الصومال "، في د. إبراهيم نصر الدين: الصراعات والحروب الأهلية...، م. س. ذ.، ص ٣٠٠ ؛ محمد أبو الفضل: " الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية المخاطر والتحديات " في **نفس المرجع السابق**، ص ٦٧٩.

[2] د. محمود أبو العينين: " دور الأطراف الإقليمية في الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطي في ظل الجمهورية الثالثة " في د. إبراهيم نصر الدين، **الصراعات والحروب الأهلية...**، م. س. ذ.، ص ص ٦٩٨ – ٧١٠.

المبحث الثاني

الأوضاع السياسية والاقتصادية علي المستوي الأفريقي

واكبت التحولات السابقة على كلا المستويين الدولي والإقليمي تدهورا في الأوضاع السياسية والاقتصادية في أفريقيا، حيث استشرى الفساد معظم بلدان القارة وضعف دور الدولة في كافة المجالات مما أدى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وتفجر الصراعات والحروب الأهلية، هذا بالإضافة إلي تفاقم الأزمة الاقتصادية في القارة، حيث ضرب الفقر الشديد أغلب أجزاء القارة خاصة جنوب الصحراء، وفاقت معدلاته كافة مناطق العالم النامي بوجه عام، وتعرضت أجزاء واسعة من منطقة القرن الأفريقي والساحل وبعض مناطق الجنوب الأفريقي لموجات من الجفاف والقحط والمجاعات، فضلا عن انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة وانتشار البطالة وتراجع الاستثمارات الأجنبية في القارة بسبب الضغوط الخارجية التي فرضتها القوى الغربية على الدول الأفريقية، والتي تمثلت في المشروطة السياسية والاقتصادية، وربط حجم الاستثمارات والقروض بمدى الالتزام بالتحول الديمقراطي وبرامج التكيف الهيكلي والخصخصة وغيرها من الشروط.

وكان لذلك كله نصيب لا يمكن إغفاله في تهيئة المناخ لتزايد حدة الصراعات وانتشار الفوضى السياسية والأمنية في ربوع القارة، في ظل تقاعس القوى الغربية التي انصرفت لترتيب أوضاعها ومصالحها الحيوية في مناطق أخرى في العالم، ولكن دون تهميش كامل للقارة، التي كانت دائما مسرحا للتنافس الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة، والذي تحول فيما بعد إلي تنافس بين القوى الغربية.

ومن ثم سيتناول الباحث الموضوع من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الأوضاع السياسية في أفريقيا

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا

المطلب الأول: الأوضاع السياسية في أفريقيا

يتناول هذا المطلب الوضع السياسي من خلال الإشارة إلي أهم الأسباب التي أدت إلي تدهور الأوضاع السياسية في القارة الأفريقية مثل تدني شرعية الحكم في البلاد، وتفشي الفساد بكافة صوره، والسياسات الاستبدادية والفشل في بناء الدولة وعجزها في القيام بوظائفها تجاه مواطنيها.

أولاً: تدني شرعية النظم الحاكمة:

ينصرف تعريف الشرعية السياسية إلي القبول والرضا، والطاعة والولاء من جانب المحكومين في مجتمع دولة ما للنظام الحاكم لتلك الدولة، واعتقاد المواطنين بأن هذا النظام القائم فيها ملائما تنظيمياً ومرغوباً فيه وظيفياً، وفقاً لسياساته ولمؤسساته ولممارساته ولأدائه لوظائفه الدفاعية الاستخراجية والتوزيعية، وفي كافة المجالات، أي على المستويين (بناء الدولة و بناء الأمة) ومن ثم يكون المواطن جديراً بالانتماء وبالولاء وبالطاعة لهذا النظام، وجدير كذلك بالتمتع بالأمن والاستقرار وبالقدر المناسب من الاستمرار. والعكس يكون صحيحاً عندما تزداد الفجوة بين النظام ومواطنيه نتيجة تقاعسه أو فشله في القيام بواجباته وبوظائفه، ومن ثم يفقد بذلك قبول وتأييد مثل هؤلاء المواطنين، ويتعاظم بالتالي سخطهم واستيائهم تجاهه، بل وخروجهم عليه، أو ما يمكن تسميته بتدني شرعية النظام الحاكم ويترتب علي ذلك أن تتنامى حالات تزايد العنف والعنف المضاد وعدم الاستقرار داخل الدولة، وبمعنى أخر انهيار شرعية النظام أو بالأحرى انهيار النظام ذاته[١].

ثانياً. تفشي الفساد:

إن عقود الفرص الضائعة في أفريقيا ما بعد الاستقلال، يرجح الكثيريون أن أحد أهم أسبابها يعود إلي تفشي ظاهرة الفساد، الذي بات مستشريا في النظم والمؤسسات والمجتمعات الأفريقية، بل ويمثل أحد الملامح المميزة لهذه النظم والمؤسسات والمجتمعات وواقعا حياتيا ملموسا، وتعاني ويلاته الشعوب الأفريقية حيث أضحت أجهزة الدولة مؤسسات للنهب والاستغلال والتدمير الأمر الذي أدى إلي[٢]:

---

[1] د. جمال محمد السيد ضلع: " أزمة الشرعية السياسية في أفريقيا "، **النشرة الخاصة المحكمة، مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد رقم ٦٨، ٢٠٠٤) ص ص ٩-١٠.

[2] المرجع السابق، ص ص ٩٣-٩٤ ؛

John Mukum Mbaku: **Bureaucratic and Political Corruption in Africa – The Public Choice Perspective** (Florida: Krieger Publishing Company,2000) pp. 54-77.

١. تراجع التنمية:

كان من نتيجة تفشي الفساد في الدول الأفريقية شيوع التأثير السلبي أو الإضرار بالسياسات والجهود التنموية داخل تلك الدول، وهو ما يعني انعدام وسوء استغلال القدرة الاستخراجية للدول الأفريقية.

٢. عدم عدالة التوزيع:

إذا كانت تأثيرات الفساد وأضراره قد انعكست سلبا علي التنمية، وحتى في الدول الغنية بالموارد وشهدت نشاطا في قدرتها الاستخراجية تلك فقد شهدت علي التوازي من ذلك تعاظم الفساد، من خلال استئثار الحاكم والنخبة الحاكمة بمغانم ومكاسب القدرة الاستخراجية، وبما دخل خزائن تلك الدول من أموال نتيجة لذلك، دون أن يقترن بتلك العملية تبني سياسة يتم بموجبها التوزيع العادل لموارد أو بالأحرى أموال الدولة (القدرة التوزيعية).

وقد كان انتشار الفساد في الدول الأفريقية واحدا من أبرزَ العوامل التي ساهمتْ في تدني الشرعية السياسية لحكومات تلك الدول ومن ثم سقوطِ حكوماتها. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما استشرى الفساد كذلك في العديد مِنْ البلدانِ الأفريقية في ظل عدم وجود القيادات الرشيدة والقادرة على التَعَامُل مع هذه المشكلةِ المزمنة[1].

ثالثا: الظاهرة الرئاسية:

يلاحظ أنه علي الرغم من محاولة بعض الدول الأفريقية المستقلة إضفاء الطابع المؤسسي علي جميع أجهزتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية، إلا انه يظل الملمح المؤسسي البارز لتلك الدول هو سيادة ما يوصف " بالظاهرة الرئاسية "، وتنطوي هذه الظاهرة أساساً علي تركيز سلطة الدولة في قبضة الرئيس، وربما أيضاً النخبة القريبة والموالية له، ووفقا لهذه الصفة فانه يكون المسئول الممثل للشعب في كل المسائل المتعلقة بالبلاد، حتى ولم تستمد سلطته من خلال انتخابات شعبية، وربما يظل في مكانته تلك لأجل غير محدود، أو أن يكون رئيساً مدى الحياة بمبادرة وبمباركة حاشيته، أو حراس النظام القدامى والجدد طبقا للتغيرات أو طبقا لمنظومة الحراك السياسي في كل دولة.

ومن ثم فقد استطاع الكثير من الزعماء الأفارقة فرض أنفسهم لسنوات طويلة على مواطنيهم (دون رغبة أو قابلية للاستخلاف) عن طريق المغالاة و الاستغلال المفرط لدورهم التاريخي في الحركة الوطنية من أجل الاستقلال، وعندما لم يحدث التغيير الاجتماعي

[1] د. جمال محمد السيد ضلع، أزمة الشرعية السياسية في أفريقيا...، **المرجع السابق**.، ص٩٥. ؛
Sahr j. Kpundeh: **The Big Picture, Building A Sustainable Reform Movement Against Corruption in Africa** (Washington, D.C.: World Bank Institute, October 2001) p2.

للأفضل، واستشعر هؤلاء المحكومين بضرورة إحداث تغيير أخر، لجأ هؤلاء الزعماء إلي الإكراه أو الترهيب، في صورة استعمال القوة المباشرة أو التهديدات باستخدامها، وكان لهم من القدرة الإكراهية ما مكنهم من دفع مواطنيهم إلي طاعتهم، والخضوع لهم[١].

وفي ظل تلك الأوضاع التي تعزز من مكانة الحاكم الفرد فإن كل ما في الدولة الأفريقية بات موقوفاً علي شخص الحاكم حيث لا تفرقة بين شخص الحاكم وبين السلطة السياسية، فلا تداول للسلطة وتصيرا حكرا على من تقلد الحكم مدى الحياة، وقد أدى ذلك إلي احتكار السلطة وما تمثله من نتائج في عدم التفرقة بين المال العام والمال الخاص، وبحيث أصبحت مناصب الدولة ممراً إلي المكاسب والمغانم الاقتصادية، وصار الفساد والمحسوبية نتيجة وضرورة للسيطرة علي السلطة[٢].

واستنادا إلي ذلك فإن الشكوى المتكررة فيما يتعلق بمشكلات التنمية الأفريقية هي أزمة الحكم الرشيد، بمعنى غياب الإدارة الواعية لمؤسسات النظام بهدف تعزيز مجال العمل العام، الذي يسعى إلي إعادة بناء السياسات من القمة إلي القاع، على اعتبار أن السياسة إنما هي محصلة إيجابية للسلوك المتبادل وللعلاقات الشرعية بين الحكام والمحكومين، خصوصا في ظل عدم وجود تداول للسلطة، ولا التغيير ولا المسئولية والمحاسبة، حيث لا هم للمسئولين بالدولة في كثير من البلدان سوى مصالحهم الخاصة، دون خوف من أن يخضعوا للرقابة أو المسائلة، ودفاعا عن مصالحهم الخاصة أقام الأفراد شبكات شخصية للنفوذ، بدلا من أن يدعموا القوة الشاملة للدولة، وهو الأمر الذي أدى إلي فشل الأنظمة والنخب الحاكمة[٣].

وبهذا الأسلوب أصبحت السياسات ذات طبيعة شخصية وأصبحت المحسوبية ضرورية للحفاظ على السلطة، واستباحت القيادات لنفسها سلطات واختصاصات واسعة لتمنحها حرية كبيرة للتصرف ولاختيار ما تراه من قرارات وسياسات أسهمت بدرجة أساسية فيما تعانيه الدول من تخلف ومعاناة، في ظل خضوع الأجهزة التشريعية والقضائية، وكذلك أجهزة الإعلام للسيطرة من جانب النظم الحاكمة.

---

[1] د. فاروق يوسف يوسف أحمد: **قواعد علم السياسة، اقتراب غير تقليدي من الظاهرة السياسية** (القاهرة: مكتبة عين شمس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨) ص ١٧٩.

[2] د. إبراهيم نصر الدين: إشكالية الدولة......، م. س. ذ، ص ١٦.

[3] د أدجموبي: " بناء المستقبل: أفريقيا وتحديات الديمقراطية والحكم الرشيد في القرن الواحد والعشرين" **التنمية والتقدم الاجتماعي ــ الاقتصادي** (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية ــ الآسيوية، العدد ٧٥ يناير/ مارس ١٩٩٩) ص ٣٠.

ومن ثم فإن الدولة الأفريقية المستقلة قد ازدادت هشاشتها و تضاءلت سيطرتها علـــي مجريات الأمور في الداخل بسبب أنظمتها الحاكمة. وذلك علي الرغم من تعـــدد مؤســـساتها، وعلى الرغم من أن وجودها بات محسوساً في كل مكان، باعتبار أنها هي التي تحكم وتوجـــه وهي التي تشكل مجمل الحياة الاجتماعية وتحدد أطر كافة أشكال التفاعلات داخل الدولة.

بمعنى أن الدولة في أفريقيا ظلت تعاني من التضخم المؤسسي من ناحيـــة، وتزايـــد الدور المركزي للدولة من ناحية أخرى، أي أن المركزية داخل الدولة الأفريقيـــة أصـــبحت واضحة ومتفشية في كل مكان بداخلها، فهي التي تسيطر وتقيم العديد من المؤســـسات وهـــي التي توجه، وهي التي تسيء تسيير الاقتصاد الوطني، وهي التي تستهلك القدر الكبيـــر مـــن المصادر المتاحة لها، في المرتبات التي تنفق علي وظائف وأنشطة هادفـــة وأكثرهـــا غيـــر هادف، وعلي استثمارات مفيدة ومعظمها غير مجدي، واقترنت المركزية بالفـــساد، وباتـــت تشكل الحياة الاجتماعية عن طريق المنح أو المنع، وتقييد تفاعلات الجماعات داخل قنـــوات ومسارات محددة، وأصبحت بمثابة الجائزة لأصحاب النفوذ والسيطرة، التـــي مـــن خلالهـــا يستخدمون من الوسائل ما يعزز جانبهم في صراع المصالح الشخصية، فـــي الوقـــت الـــذي يظهرون فيه أمام الجماهير علي أنهم رعاة المصـــالح العلـــيا للدولة.

وقد أدى هذا الضعف الدستوري والتضخم والفشل المؤسسي إلي نوع مـــن التحلـــل القانوني والتنظيمي والوظيفي وبدرجة أقعدت الحكومات الأفريقية عن أن تكون لها أي قـــدر من المصداقية في الوثوق بها وبتعهداتها ووعودها، كما أفقدها هذا الوضع ــ وفي ذات الوقت ــ الشرعية لدى مواطنيها.

رابعا: التراجع في عملية بناء الدولة الأمة

فضلا عن ضعف الأداء الوظيفي للدولة الأفريقية وغيرها من الـــسلبيات التـــي تـــم الإشارة إليها فقد انصرفت الحكومات الأفريقية منذ الاستقلال إلي الاهتمام بالبنـــاء الرأســـي المؤسسي أي عملية بناء الدولة، وهندستها بما يتفق ورغبة الحاكم والنخبة، والانصراف عن عملية البناء الأفقي بمعنى إحداث قدر من الترابط والتماسك بين الجماعات / القوميات المكونة لمجتمع الدولة الأفريقية، عن طريق تبني سياسات وممارسات فعالة للاندماج الوطني، بمعني تراجع عملية بناء الأمة، علي حساب عملية بناء الدولة، وكانت النتيجة الفشل في عملية البناء برمتها، ومن ثم الفشل في تحقيق الهدف الكبير المتمثل في عملية بناء الدولة / الأمـــة. مـــن ناحية أخري فعندما يعجز النظام الحاكم عن حماية المجتمع والدولة من التفسخ والتفكك، يكون قد فقد مبررات وجوده، واتجه إلي حالة ضعف شديدة تؤدي في النهاية إلـــي الـــسقوط بـــل

والانهيار، ومن أخطر الحالات التي يمكن للنخبة الحاكمة أن تعاني منها هو أن تجد ذاتها طرفا في حرب أهلية، بدلا من أن تكون حارساً للأمن وداعماً للاستقرار على مجمل أقاليم الدولة. ويتأتى هذا الوضع عندما تفشل السلطة في إدارة حوار وطني بين القوي الاجتماعية والسياسية لكونها طرفاً في الحرب الأهلية، ولأن مؤسسات السلطة كانت مترهلة أو غائبة فعجزت عن تأدية دورها التقليدي في حماية أركان الدولة، ويلاحظ هذا في صورة استمرار الحرب الأهلية وتناميها كما هو الحال في السودان، بحيث لم يعد الأمر قاصراً على الجنوب وحده، و إنما بدأ ينتقل إلي مناطق أخرى في الشرق والغرب، كما أن الوضع في الصومال هو أشد بأساً وأعظم خطراً في ظل هذا التفكك والانهيار الشديد للدولة.[١]

ومن ناحية ثالثة فقد ترتب علي تفشي تلك النظم السلطويةAuthoritarianism تكريس وضع النخب أو الصفوة الحاكمة حيث ترتكن الدولة الأفريقية – غالباً – علي جماعة تعددية بذاتها (إثنية مثلاً)، بما يعنيه ذلك من ضرورة التمسك بالسلطة من جانب هذه النخب لحماية مصالحها الذاتية من جهة، ولحماية مصالح الجماعة التي تمثلها من جهة أخرى في مواجهة النخب التي تمثل الجماعات الأخرى، والتي تسعى بدورها للوصول إلي السلطة، وقد ترتب علي ذلك نتيجة مفادها أن الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في أفريقيا ليست مجرد أفعال يقوم بها متمردون أو عسكريون لحماية مصالحهم الذاتية بقدر ما هي تعبير عن رغبة جماعة معينة في إزالة أخرى من السلطة لحماية ولتحقيق مصالحها (إثيوبيا: الأمهرة / التجراي، ورواندا وبوروندي: الهوتو/التوتسي، ونيجيريا: الإيبو/الهوسا، و السودان: العرب الشماليون/الأفريقيون الجنوبيون ... الخ) علي اعتبار أن الإمساك بالسلطة يعد مغنماً وفقدانها يعد مغرماً و خسارة كبرى من كافة الأوجه السياسية و الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.. الخ.[٢]

وبصفة عامة فقد كان التحدي الأساسي الذي واجه الزعامة السياسية في أفريقيا بعد الاستقلال يتمثل في كيفية بناء الدولة الأمة، فدولة ما بعد الاستقلال أثقلت بالمواريث الاستعمارية، كما أثقلت بالتحديات المختلفة سواء كانت أمنية أو دينية أو لغوية أو إقليمية أو اقتصادية وغيرها، وأصبح التحدي الذي يواجه الزعامة الوطنية يتمثل في كيفية إيجاد الصيغة السياسية المناسبة للتعامل مع هذا الواقع، ونظرا لتباين الولاءات التحتية في الدولة الأفريقية المستقلة، فقد انتهجت معظم النظم السياسية الأفريقية نظام الحزب الواحد باعتباره إطارا سياسيا موحدا يؤدى وظيفة محددة في عملية بناء الدولة/الأمة، على أساس انه يمثل المرجعية

---

[1] د. جمال محمد السيد ضلع: أزمة الشرعية......، م. س. ذ.، ص ص ٤٧- ٥٠.

[2] د. إبراهيم نصر الدين: إشكالية الدولة....م. س. ذ، ص ١٦.

التنظيمية لكافة الولاءات[١]. وطالما أن الزعيم الوطني هو زعـيم الحـزب فبالتـالي يكـون باستطاعة ذلك الزعيم ومن خلال الحزب الواحد أن يتولى مهمة بناء الأمة، وبذلك يتحقق هذا الهدف ويتم مواجهة ذلك التحدي.

لقد فقدت الزعامة في أفريقيا الأساس الذي كانت عليه ألا وهو إقنـاع المحكـومين بأهميـة وبضرورة وجودها في الحياة السياسية داخل الدول الأفريقية، نتيجة فشلها في تحقيق أي إنجاز قومي حقيقي، يشبع التوقعات والتطلعات المتزايدة لمواطنيهـا، وعندئـذ تحركـت الزعامـة الكاريزمية من مجرد كونها أداة وظيفية لتحقيق هدف الدولة/ الأمة، إلي أن أصبحت هي غاية في حد ذاتها، لقد حدث تحول في آليات بناء الزعامة الوطنية، فعوضا عن الإنجازات الحقيقية الملموسة، وعن أدوات الإقناع والرضا لكسب الشرعية السياسية، تم الاعتمـاد علـى أدوات القمع والقهر لدى هذا الزعيم الحاكم[٢].

و في ظل تعاظم الفجوة بين النظام الحاكم والمحكومين فغالبا ما يتسبب ذلك في سعيهم إلي ترجمة هذا السخط والاستياء إلي أعمال عنف معادية للنظام الحاكم القائم، مثـل القيـام بالمظاهرات المعادية للحكومة، والقيام بأعمال الشغب وإحداث الاضطرابات والاعتداء علـى رموز النظام الحاكم أو اغتيالهم والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، والقيـام كـذلك بالإضرابات العامة، وقد يصل الأمر إلي مرحلة الثورة الشعبية ضد النظام الحـاكم والتـي تستهدف بالأساس إحداث نوع من الفوضى أو التغيير السياسي.

ويرى البعض أن شيوع النزاعات والصراعات داخل مجتمع دولة ما، غالبا ما يتطلب معرفة جيدة لعملية التفاعل الرامية للتوزيع السلطوي للقيم، سواء كـان ذلـك فـي المجـال الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي...، بالإضافة إلـي التفـاعلات ذات الـصلة بعملية صناعة واتخاذ القرارات والسياسات. والتي تنعكس تأثيراتها علـى مجـالات العمـل والنشاط داخل الدولة، وعلى الأوضاع ومستويات المعيشة لأفراد الشعب، حيث يتولد عن ذلك إما نوع ما من الأمن والاستقرار، أو العكس بمعنى شيوع حالات الانفلات الأمنـي وانعـدام الاستقرار، وهو ما يمكن مع تزايده الوصول إلي مرحلة الصراع أو الحرب الأهلية وقد تكون

---

[1] د. حمدي عبد الرحمن حسن: **قضايا في النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٨) ص ص ١٤٧ – ١٤٨.

[2] **المرجع السابق.**، ص ١٥٠.

المظاهر الأولية لتلك الأزمة تتمثل فيما يلي[1]:

– افتقاد الفضاءِ السياسي للمعارضةِ ومنظمات المجتمع المدني وأجهزةِ الإعلام.

– الاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للكثير من قطاعات القوى الشعبية.

– تفشى الأمراض الاجتماعية مثل البطالة، وخصوصاً فيما بين الشبابِ، وشيوع الفقر وتدني مستويات المعيشة فيما بين معظم مواطني الدولة. بالإضافة إلي التفاوت المتزايد فيما بين الطبقات داخل المجتمع.

– الانتهاكات المستمرة لحقوقِ الإنسان. وتزايد حالات انعدام الأمان والاستقرار. وتزايد حالات الهجرة واللجوء إلي الخارج.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا

يتناول هذا المطلب تدنى الحالة الاقتصادية للقارة في فترة ما بعد الحرب الباردة وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية بالقارة للأسباب السابق ذكرها ولما واكب هذه الفترة من تجاهل للقارة من قبل الدول المنتصرة في الحرب الباردة للقارة انشغلا بدول شرق أوربا تمثل في انخفاض حجم المساعدات الخارجية وربطها بشروط وقيود واصطلاحات سياسية واقتصادية أدت في كثير من الأحيان إلي مزيد التدهور.

أولا – انخفاض معدلات النمو الاقتصادي:

يمكن، من خلال استعراض بعض الأرقام والمؤشرات الاقتصادية، يتبين مدى تردى الأوضاع الاقتصادية في القارة منذ الثمانينيات، ففي منتصف الثمانينيات، ووفقاً لمتوسط الدخل السنوي للفرد، بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر (٣٧٠ دولار للفرد في السنة) نحو ٤٧% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء، بينما كانت النسبة العامة في الدول النامية ككل (٣٣%)، وعلى مستوى عدد الدول الأفريقية، ووفقاً للتصنيف الوارد بتقرير البنك الدولي للتنمية في عام (١٩٩٤)، وصل عدد الدول الأفريقية المنخفضة الدخل (٦٧٥ دولارً

---

[1] د. جمال محمد السيد ضلع: أزمة الشرعية السياسية....، م.س.، ص ص ١٦-١٧ ؛

Jean-Claude Berthmy, C. Kauffmann, Laurence: "Rewnard and Lucia Wegner, Political Instability, Political Regimes And Economic Performance In African Countries" (The African Development Bank March,2002, at:
http://www.csae.ox.ac.uk/conferences/2002-PaGiSSA/papers/Kauffmann-csae2002.pdf)p.2.

فأقل للفرد) إلي ٣٥ دوله، من إجمالي ٧٥ دولة على مستوى العالم، وهو أعلى رقم في عدد دول الفقراء تبلغه أفريقيا ذاتها عام ١٩٩٢، مقارنة بالسنوات السابقة[1].

وفي الفترة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٣، كان المعدل السنوي لنمو الناتج المحلى الإجمالي لأفريقيا أقل من أي منطقة أخرى في العالم النامي، إذ بلغ هذا المعدل نحو ٢% في المتوسط، بينما كانت النسبة العامة لإجمالي الدول النامية ٢,٧% وجنوب آسيا ٣,٥% وشرق آسيا ٦,٤%، ويتبين من ذلك مدى التدهور المستمر في اقتصاديات البلاد الأفريقية، التي حققت أسوأ متوسط معدل نمو في العالم، حيث وصل به البعض إلي حدود ١,٥% خلافاً لتقديرات البنك الدولي المتفائلة نسبياً، بينما يتزايد سكانها بنسبة لا تقل عن ٣,٢% سنوياً، في مقابل ٢,١% في أمريكا اللاتينية و١,٨ % في آسيا، كما تدهور إنتاج الغذاء فيها عما كان الحال عام ١٩٧٠ بنسبة لا تقل عن ٢٠%، وانخفض نصيب القارة من الصادرات الزراعية نسبة للدول النامية من ١٧% عام ١٩٧٠ إلي ٨ % فقط عام ١٩٩٠[2].

وكان من المنطقي أن يتنبأ الكثيرون بتزايد تدهور الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا، خاصة في ظل ظروف البيئة العالمية والإقليمية غير الملائمة للاقتصاديات الأفريقية، كالاستمرار في تدهور شروط التجارة الدولية في غير صالح أفريقيا، والانهيار السريع في البنية الأساسية، وانتشار الإيدز والأمراض المتوطنة، فضلاً عن الفساد الذي استشرى وسوء الإدارة من قبل السياسيين والبيروقراطية الحاكمة والضغوط المتزايدة لأزمة الديون الخارجية الأفريقية والتي بلغت مع أوائل التسعينيات حداً لا يمكن احتماله.

وفي ظل هذا الوضع، بدا للدول الأفريقية أن الأمل في الانفراج ولو المؤقت، ينعقد على عاملين رئيسيين، أولهما تخفيض الديون وأعبائها، وثانيهما زيادة حجم وفاعلية المساعدات الأجنبية المخصصة لأغراض التنمية. وكلا العاملين كما هو واضح، يتوقف على إرادة الأطراف الخارجية، وخاصة الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي والمؤسسات المالية الدولية[3].

---

[1] د. محمود أبو العينين، فيد. إبراهيم نصر الدين وآخرون: " أفريقيا وتطور النظام الدولي "، **الموسوعة الأفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات والأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الخامس، بحوث سياسة واقتصادية، مايو ١٩٩٧). ص ٨٧.

[2] **المرجع السابق.** ، ص ص ٨٦-٨٧.

[3] Stephen Ellis: "How to Rebuild Africa" (Foreign Affairs, Sep 2005), pp135-140.

ثانيا – انخفاض المساعدات الدولية لأفريقيا:

في عام ١٩٨٦، عقدت في الأمم المتحدة جلسة تاريخية لمناقشة الأزمة الاقتصادية في أفريقيا، وفي هذه الجلسة طالب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتطبيق برامج للإصلاح الهيكلي كشرط مسبق للمساعدات الاقتصادية، ومع نهاية الحرب الباردة، بدأت مجموعة الدول المانحة للمساعدات، وهى أساساً دول غربية، تتساءل عن جدوى الاستمرار في تقديم المساعدات، وخاصة بعد انتهاء حالة الصراع والحرب الباردة التي استخدمت فيها المساعدات الاقتصادية وغيرها كسلاح في المواجهة بين الكتلتين.

وفي نفس الوقت، أدت التطورات في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي إلي استحواذ هذه المنطقة بالقدر الأعظم من برامج المساعدات الخارجية، لدعم وترسيخ عمليات التحول نحو اقتصاديات السوق ودعم الديمقراطية الليبرالية بها، ثم لأهميتها الإستراتيجية البالغة سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو دول أوربا الغربية، إذا كانت هذه المناطق هي المرشحة دائماً في فترة الحرب الباردة لتكون منطقة التصادم الرئيسية بين الكتلتين، وأصبحت أوربا الشرقية في أعين القوى المانحة أكثر أهمية، بينما كانت أفريقيا بمشكلاتها السياسية وصراعاتها الداخلية ، أقل جاذبية بالنسبة للمانحين ورجال الأعمال الأجانب.

ومن هنا كان توقع زيادة حجم المساعدات المالية لأفريقيا وكذا الاستثمارات في فترة التحولات الحالية في النظام الدولي أو حتى الحفاظ على معدلاتها، مخيباً للآمال، فضلا عما فقدته بلدان أفريقية عديدة من مصادر المساعدات من دول الكتلة الاشتراكية المنهارة، وتضاؤل المساعدات المقدمة من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية في نفس التوقيت، حيث ارتبطت بالضغوط الاقتصادية والسياسية[١]، وبالتالي بلغت المساعدات الدولية في عام ١٩٩٤ ما يقدر بنحو ٠,٣% فقط من الناتج المحلى وما يعادل ٠,١ % من الإنفاق العسكري[٢].

وفي هذا السياق، قامت الولايات المتحدة في ظل إدارة " كلينتون " بتقديم نحو ٨٠٠ مليون دولار كمساعدة مالية طويلة الأجل لأفريقيا، بالإضافة إلي نحو ٥٠٠ مليون دولار كمعونات إنسانية مقدمة من الحكومة والهيئات الأخرى المختصة، وواضح أن هذا الرقم من المساعدات الذي يمنح للقارة بأكملها، يقل كثيرا عن نصف ما تحصل عليه دولة مثل إسرائيل سنويا، كما أن حجم الاستثمارات الأمريكية في القارة والذي يبلغ نحو ٣,٥ مليار دولار يكاد يناهز ثلث

---

[1] **المرجع السابق**،.ص ص ٨٧–٨٨.

[2] James F. Miskel: " The Debate About Foreign Aid " , The Journal of Humanitarian Assistance ,17January1997 , at: **www.jha ac/articles/a050.htm.**

الاستثمارات الخارجية في دولة واحدة كالبرازيل، وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت ، وارن كريستوفر، بأن الاستثمارات الخارجية لن تشهد تطوراً في القارة، إلا عندما تتغير الأوضاع في أفريقيا ذاتها لتصبح أكثر جاذبية لرؤوس الأموال، إلا أن واقع الأمر أن نسبة الاستثمارات الأمريكية في القارة بالقياس لهذه الاستثمارات على مستوى العالم، شهدت تناقصاً، حيث بينما كانت هذه الاستثمارات في القارة عام ١٩٨٤، تقدر بنحو ٣,٤% من حجم الاستثمارات المباشرة على مستوى العالم، انخفضت عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ إلي نحو ٠,٩% فقط[١]، وذلك مع ملاحظة أن هذه الفترة شاهدت القارة أقصي معدلات الزيادة في نسبة اللاجئين مقارنة بالأعوام السابقة واللاحقة علي هذا التاريخ .

وبالنسبة للمساعدات الفرنسية المقدمة إلي أفريقيا ، فلم يختلف كثيراً، بل ربما كان أكثر تأثيراً على اقتصاديات الدول الأفريقية، بحكم الارتباطات الخاصة المتعددة المستويات (عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية) بين فرنسا ومجموعة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية وغيرها، فمع نهاية الثمانينيات، تزايدت وطأة الضغوط الاقتصادية الداخلية على صانعي القرار الفرنسي تجاه أفريقيا، حيث أصبحت فرنسا تئن تحت وطأة أعبائها الأفريقية، في ميدان المساعدات الاقتصادية والتواجد العسكري في مواقع متعددة من القارة... الخ، وبالإضافة إلي ذلك، فإن تلك الأعباء الأفريقية قد وضعت فرنسا في موضع غير ملائم في علاقاتها بشركائها الأوربيين، خصوصا بعد إقامة الاتحاد الأوربي وإصدار عملة مشتركة، إذ لم يعد مقبولا أن يستفيد شركاء فرنسا من مزايا ربط عملتهم بعملة إحدى دول الاتحاد، ومن هنا كان إقدام فرنسا على تخفيض قيمة العملات الأفريقية مقابل الفرنك الفرنسي بنسبة ٥٠% من يناير ١٩٩٤، وهو مؤشر على بداية فك الارتباط بين العملة الفرنسية وعملات الدول الأفريقية والذي استمر ثباتها على مدى نحو ٤٠ عاماً، وهذا الإجراء أدى إلي إضافة أعباء جديدة على اقتصاديات الدول الأفريقية[٢].

أما الاستثمارات الفرنسية في أفريقيا، فقد لوحظ أن صافي تحويلات الاستثمار الخاص لأفريقيا جنوب الصحراء قد تدهور من ١٢ بليون فرنك عام ١٩٨٤ إلي صفر عام ١٩٨٥، كما حدث تراجع يقدر بنسبة ٢٠% في مستوى النشاط الاقتصادي للشركات الفرنسية

---

[1] د. فرج عبد الفتاح فرج: **الاقتصاد الأفريقي من التكامل إلي العولمة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١) ص ١٨٣.

[2] د. محمود أبو العينين: م. س. ذ.، ص ٩٠ ؛ د. إجلال رأفت: " السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء " **السياسة الدولية** (العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١) ص ص ٨ - ١١.

في أفريقيا فيما بين عامي ٨٤-١٩٨٦، وفي عام ١٩٨٩ أفادت التقارير بأن ثلثي عدد الشركات الفرنسية ستخفض من أنشطتها في القارة خلال السنوات الثلاث التالية، كما أعلنت ٧٥% من الشركات الفرنسية عن خطط لنشر نشاطاتها خارج أفريقيا.

وبالنسبة لبريطانيا، يلاحظ أن الاستثمارات البريطانية في أفريقيا، قد انخفضت بشكل ملحوظ، وعلى سبيل المثال، فإن نصيب أفريقيا من عمليات " مؤسسة الكومنولث للتنمية " قد انخفض من ٤٨% عام ١٩٨٠ إلي ٤٠% ١٩٩١، رغم أن أفريقيا كانت تمثل الأرض الواعدة لتلك المؤسسة التي تأسست عام ١٩٤٧، حيث خصصت لها تلك المؤسسة منذ الخمسينات نحو ٦٠% من أنشطتها التمويلية [١].

وبالنسبة للجماعة الأوربية – الاتحاد الأوربي **EU** حاليا –، فقد بدأت في تطبيق نظام المشروطة على برامج المعونات المقدمة للدول الأفريقية في ظل اتفاقية لومي التي تم التفاوض بشأن تجديدها من بداية التسعينيات (١٩٩٠-٢٠٠٠)، وكانت تعد أحد المصادر الرئيسية للتمويل والمساعدات المالية الدولية لأفريقيا (١,٦ بليون دولار في الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩١)، وفي ظل الاندماج الأوربي المتزايد وخاصة منذ عام ١٩٩٣، أصبح وضع أفريقيا في الاقتصاد العالمي أكثر تهديدا، رغم المزايا التفضيلية الممنوحة للدول الأفريقية الأعضاء في اتفاقية لومي (وتمثل أغلبية دول القارة إضافة إلي دول البحر الكاريبي والمحيط الهادي)، ويتمثل التهديد في وضع القارة واقتصادياتها في وضع تنافسي لا تقدر عليه، بسبب التعريفة الجمركية المشتركة والسياسة الزراعية المشتركة وسياسة المساعدات الجماعية لدول الاتحاد الأوروبي، وهى كلها تحدد من إمكانيات التصدير الأفريقي للاتحاد الأوربي وخاصة في السلع الزراعية وتفضي إلي إفراغ أية مزايا تفصيلية كانت تمنح لأفريقيا من مضمونها الحقيقي. وفي حين كان يمكن لدول الاتحاد الأوروبي، في ظل الاندماج والاتحاد، أن تتزايد قدرتها على تخصيص مساعدات أكثر لشركائها التقليديين كدول اتفاقية لومي، إلا أن بروز العامل الشرقي Eastern Factor في سياسة المساعدات في فترة التحول في النظام الدولي، قلص من حجم المساعدات الخارجية المخصصة للدول الأفريقية.

وبالنسبة للمساعدات اليابانية إلي أفريقيا، فربما يختلف الأمر بعض الشيء، حيث تحدد اليابان سياساتها تجاه المناطق الإقليمية في العالم – غالبا – من خلال مجموعة الدول السبع الكبرى، إلا أنها تعد إلي حد ما فاعلا متميزا في علاقاتها بأفريقيا في التسعينيات، حيث تعتبر ثاني أهم مانح للمساعدات في العالم (خصصت عام ١٩٩٢نحو ١١,٣٣٠ بليون دولار

---

[1] د. محمود أبو العينين: م.س.ذ.، ص ٩١.

)، كما تعتبر من أهم المانحين للمساعدات الدولية لأفريقيا، حيث حصلت أفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٩١ على نحو ٥٥٣,٣ مليون دولار من المساعدات اليابانية، وهو ما يمثل نحو ٣١% من جملة المساعدات الخارجية لأفريقيا في ذلك العام، وتخطط لزيادة دعمها المالي للقارة خلال الخمس سنوات المقبلة اعتبارا من عام ٢٠٠٤).

وتأتي زيارة الرئيس الصيني في عام ١٩٩٦ لست دول أفريقية لدعم العلاقات والترويج لنظام جديد من القروض للدول الأفريقية بفوائد مدعومة شريطة استخدامها في مشاريع ذات جدوى اقتصادية وبمشاركة الشركات الصينية[1].

ويتوقع أن يتجاوز حجم التجارة المتبادلة سقف الـ٣٩,٧ مليار دولار أمريكي وهو أخر رقم تم التوصل إليه العام الماضي مقابل١٠ مليارات دولار لعام٢٠٠٠. ويمكن القول إن قمة بكين ٢٠٠٦ لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي التي استضافتها الصين تحت شعار الصداقة، والسلام والتعاون، والتنمية ستمثل طفرة في مجال تنمية العلاقات الصينية ـ الأفريقية والتخطيط نحو تعاون مستقبلي خلاق. لقد نجح المنتدى، الذي بدأ في عام٢٠٠٠، في خلق آلية للحوار الجماعي والتعاون أقامتها الصين وأفريقيا معا لمواجهة التحديات الجديدة ولتسهيل التنمية المشتركة [٢].

وتمثل هذه القمة الذكري السنوية الخمسين لبدء إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والدول الأفريقية، وقد ازدادت العلاقات بين الصين والدول الأفريقية توثيق علي مدي الأعوام الخمسين الماضية مع قيام تفاهم ومساندة ومساعدة بين الجانبين. وأقامت ٤٨ دولة من إجمالي٥٣ دولة في القارة الأفريقية روابط دبلوماسية مع الصين حطي الآن. كما وصل عدد الزيارات المتبادلة بين كبار القادة الصينيين والأفارقة منذ الزيارات الثلاث التي قام بها رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل تشو إن لاي إلي أفريقيا في عقد الستينيات إلي ما يزيد علي٨٠٠ زيارة. وقام الرئيس الصيني الحالي هو جين تاو ورئيس مجلس الدولة ون جيا باو خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠٠٦) بزيارات ودية إلي١٠ بلدان أفريقية مما دفع بحيوية جديدة إلي العلاقات الصينية الأفريقية.

وأعلنت الصين علي لسان رئيسها هو جين تاو في الجلسة الافتتاحية للقمة عن حزمة من المساعدات الكبرى، والاستثمارات والتجارة حيث وعد الرئيس الصيني بأن تقدم بلاده

---

[1] نبيل بكر عمارة: " العلاقات الصينية الأفريقية " **آفاق أفريقية** (المجلد الرابع، العدد ١٤، ٢٠٠٣) ص ٨٦.

[2] محمد أمين المصري : " قمة بكين وعصر جديد من التعاون الخلاق بين الصين وأفريقيا " **الأهرام** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٤٣٧٩٩، ٢٠٠٦/١١/٥).

خمسة مليارات دولار في شكل قروض وائتمانات لأفريقيا، كما وعد بزيادة المساعدات إلي المثلين للقارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٠٩. كما وعد الرئيس الصيني بإلغاء ديون الدول الأكثر فقرا عن طريق تقديم قروض حكومية بدون فائدة وفتح السوق الصيني بشكل أكبر أمام الدول الأفريقية وتسهيل الاستثمارات الصينية في أفريقيا، كما أكد أن بلاده ستسعى لإقامة مناطق للتعاون الاقتصادي والتجاري في القارة السوداء. وتعد هذه القمة الأهم منذ عام ٢٠٠٠نظرا لعدد القادة الأفارقة المشاركين وللتغطية الإعلامية التي خصصتها الصين لها[1].

وتدل المؤشرات السابقة على التراجع الدولي للقارة في وضعها الاقتصادي، حيث لا تحتل أفريقيا وضعا متميزاً داخل الاقتصاد الدولي في فترة التحول الراهنة، ولا مكانة لها في تقسيم العمل الدولي، فضلا على انهيار علاقاتها السابقة مع دول الكتلة الاشتراكية المنحلة، وتأثر علاقاتها التقليدية مع دول الجماعة الاقتصادية الأوربية خاصة في بداية التسعينيات.

ثالثا: أزمة الديون الخارجية الأفريقية [2]

لأسباب داخلية وخارجية، تراكمت الديون الخارجية على أفريقيا بصورة مطردة وبمعدلات عالية، فبعد أن كان إجمالي الدين الأفريقي عام ١٩٧٤ يصل إلي حوالي ١٤,٨ بليون دولار، قفز في نهاية عام ١٩٨٨ إلي ٢٣٠ بليون ثم ٢٩٠ بليون عام ١٩٩٢، ورغم أن هذا الرقم لا يزيد عن ١٨,٢% من إجمالي ديون الدول النامية، لكنه بالنسبة لأفريقيا يمثل عبئاً باهظاً، إذ كان يمثل نسبة ٧٦,٢% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي لأفريقيا ١٩٨٨، حيث وصل – وفقاً لبعض التقديرات – إلي ما يزيد عن إجمالي هذا الناتج عام ١٩٩١ – ١٩٩٢ (حوالي ١١٠%، وخاصة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء).

وطبقاً لتقرير البنك الدولي عام ١٩٩٤، كانت هناك ٢١ دولة أفريقية من الدول منخفضة الدخل تعتبر مدينة بشكل باهظ، هذا فضلا عن ٦ دول أخرى من القارة أيضا تعتبر معتدلة المديونية و ٤ فقط تعتبر ذات مديونية أقل (محدودة)، فدولة مثل موزمبيق التي كانت مديونياتها عام ١٩٨٠ صفراً، أصبحت ٤١٥٣ مليون دولار عام ١٩٩٢، وإثيوبيا ارتفعت خلال نفس الفترة من ٦٨٨ مليون دولار إلي ٤١٦٨ دولار وتنزانيا من ١٩٩٩ مليون دولار

[1]http://www.aljazeera.net/News/Templates/Postings/DetailedPage.aspx?NRORIGINALURL=%2fNR%2fexeres%2fB898FD6F-E535-4781-B45B-44A534DB1999%2ehtm&FRAMELESS=false&NRNODEGUID=%7bB898FD6F-E535-4781-B45B-44A534DB1999%7d&NRCACHEHINT=NoModifyGuest

[2]د. محمود أبو العينين: م. س.ذ.، ص ص ٩١ – ٩٢.

إلي ٦٠٦٠ دولار وأوغندا من ٥٤٣ دولار مليون إلي ٢٤٩٦ دولار والسودان مـن ٤١٤٧ دولار إلي ٩٤٨٠ دولار وزامبيا من ٢٢٢٧ دولار على ٤٨٢٣ دولار... الخ.

وجاءت أغلب الزيادات الجديدة في الديون من الاقتراض مـن المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، ومعنى ذلك أنها كانت مرتبطة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المفروضة من قبل الدول الغربية، ويلاحظ أن النسبة الكبيرة من الديون الأفريقية الخارجية تعتبر ديونا رسمية على عكس الحال بالنسبة للديون الدائنة الغربية وبتوصية من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، الأمر الذي يجعل لهاتين المؤسستين دورا هاما بالنسبة لمستقبل أفريقيا بوجه عام.

وقد وضعت أزمة الديون الخارجية الأفريقية أعباء ضخمة على كاهل اقتصاديات القارة المتدهورة أصلا، حيث دفعت القارة نحو ٢٦ بليون دولار عام ١٩٩١ فقط، لخدمة ديونها الخارجية في شكل كأقساط وفوائد (كم تمثل هذه النسبة من الناتج المحلى للقارة وعائد الصادرات الأفريقية، وما تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية في القارة).

وفي ظل الوضع غير المحتمل، قدم الدائنون بعض الفرص المحدودة لتخفيف حـدة الأزمـة كإعادة جدولة الديون والسماح بفترات أطول والنظر في تخفيض معدلات الفائدة، كما قامـت الدول الدائنة بشطب نحو ١٠ بليون دولار (بما فيها الولايات المتحدة والتي لم تكن متحمسة لهذا الإجراء) من ديون الدول منخفضة الدخل في القارة، والواقع أن هذا الإجراء مـن قبـل الدائنين الغربيين اتخذ اضطراراً إزاء وضع ميئوس منه، حيث أن هذه الدول مفلسة تقريبـا وعاجزة عن سداد ديونها.

وهكذا فإن أزمة الديون الخارجية الأفريقية، بأعبائها وطرق علاجها المفروضة من الخارج، تركت الدول الأفريقية في حالة من الاعتماد الكامل والدائم على مجموعة من الفاعلين من خارج القارة، خاصة في ظل الحاجة الماسة من قبل الدول الأفريقية للعملة الأجنبية، ممـا زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في أفريقيا، وهيأ المناخ – بالتـالي – لتفجـر الصراعات والحروب الأهلية في كثير من الدول الأفريقية وتفاقم ظاهرة اللاجئين بالقارة فـي عقد التسعينيات، بصورة غير مسبوقة من حيث الحجم أو النطاق.

المبحث الثالث

انتشار ظاهرة الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا

ظاهرة الصراعات والحروب الأهلية ليست بالظاهرة الجديدة في أفريقيا، وليست وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث شهدت بعض الدول الأفريقية صراعات وحروب أهلية دامية خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كالسودان (١٩٥٥ – ١٩٧٢) والكونغو الديمقراطية (النصف الأول من الستينيات وأواسط السبعينيات) ونيجيريا (١٩٦٧ – ١٩٧٠) وتشاد (خلال السبعينيات والثمانينيات) وأنجولا وموزمبيق (١٩٧٥ – ١٩٩٢) وغيرها.

ولقد أضحت الصورة الذهنية والقوالب الجامدة التي كرستها وسائل الإعلام الدولية والمحلية ترادف بين أفريقيا وبين حالة العنف والصراع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الأفريقي بشكل مستمر. واتساقاً مع هذا المنحى في الفهم والتفسير لحقيقة ما يحدث في أفريقيا ظهر نمط جديد من أدب الرحلات ليعكس انطباعات ذاتية لبعض الكتاب والمحللين الغربيين الذين أسهموا بشكل كبير في تأسيس أدبيات المستقبل الأفريقي. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ما كتبه (روبرت جاكسون) في الدورية الأمريكية المشهورة «Monthly Atlantic» حول «الفوضى القادمة» في أفريقيا وهي نتاج زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة في غرب أفريقيا. فقد وصف أفريقيا بأنها: تطرح نموذجاً للفوضى العارمة؛ حيث تشهد انهياراً لمؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون[١].

فقد صاحب نهاية الحرب الباردة تطورات على المستويين الدولي والأفريقي ترتب عليها موجة جديدة من الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، اختلفت عما سبقها من جوانب عديدة، وانعكس ذلك بالتالي على تفاقم ظاهرة اللاجئين في القارة وخاصة خلال النصف الأول من التسعينيات، ومن أهم جوانب الاختلاف هذه:

---

[1] د. حمدي عبدالرحمن حسن: " الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا– الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل" (مجلة قراءات أفريقية فصلية متخصصة في شئون القارة الأفريقية)، في:
http://www.albayan-magazine.com/qiraat/

- اتساع نطاق الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالمقارنة بما قبلها، حيث امتدت هذه الصراعات والحروب إلي دول ومناطق لم تشهدها من قبل، أو تجدد نشوبها في دول ومناطق أخرى، وهكذا امتدت هذه الصراعات والحروب من الصومال وإثيوبيا شرقا إلي ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو غربا ومن أنجولا وموزمبيق جنوبا إلي الجزائر والسودان شمالا مروراً بروانــدا وبوروندى والكونغو الديمقراطية في وسط القارة (أنظر الخريطة رقم ٢)

- الفظائع والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان خلال هذه الحروب والصراعات، من قتل واغتصاب وتقطيع لأعضاء الأحياء والتمثيل بالأموات وتدمير للممتلكات والتهجير القسرى الجماعي للسكان، وانتشار ظاهرة التجنيد القسرى للمدنيين والأطفال وتعرض النساء والأطفال للاغتصاب...الخ، حيث كانت هذه الفظائع والانتهاكات سببا مباشرا في فرار الملايين كلاجئين – أو نازحين – هربا من هذه الفظائع والانتهاكات.

- الأدوار الدولية والإقليمية السلبية في هذه الصراعات والحروب، سواء بتأجيجها والتورط فيها أو بالتقاعس عن بذل الجهود اللازمة لتسوية هذه الصراعات ومواجهة ما صاحبها من فظائع وانتهاكات لحقوق الإنسان. هذا ويمكن الرجوع إلي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في ١٩٩٨/٤/١٣عن أسباب النزاع في أفريقيا[١].

- مارست الأمم المتحدة تدخلا من خلال سلطات مجلس الأمن التقديرية، تحت دعاوي أصبحت شائعة في التسعينيات، من قبيل الأعداد الكبيرة للاجئين، والاعتبارات الإنسانية، وحماية الديمقراطية [٢].

وبصفة عامه، يمكن القول أن ما يناهز نصف عدد الحروب الأهلية في العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد حدث في أفريقيا، ونتيجة لذلك تزايد عدد اللاجئين في القارة من ٣,٤٠٨,١٠٠ عام ١٩٨٤ إلي ٦,٧٥٢,٢٠٠ نسمة عام ١٩٩٤، مما شكل ضغطا هائلا على

---

[1] سامية بيبرس: " سيراليون وأهمية تعزيز دور جديد للأمم المتحدة" (السياسة الدولية، العدد١٤٣، يناير، ٢٠٠١) ص ص١٥٥-١٥٩.

[2] د. محمود أبو العينين:" الإتحاد الأفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية " في د. محمود أبو العينين (تحرير)، **الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية**، "الاتحاد الأفريقي وإحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية"، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، بجامعة القاهرة، ٢٠٠١) ص٢٠٧.

كاهل كافة القوى الأفريقية[1]، وعجزت عن التصدي له كافة الإمكانيات والأجهزة القارية والإقليمية الفرعية للدول في مختلف أنحاء العالم.كما تشير بعض الدراسات إلي أن ٨٥% من الحروب الأهلية والصراعات التي نشبت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية كانت من نصيب الدول النامية والفقيرة التي تشكل أفريقيا الغالبية فيها [2].

وسوف يركز هذا المبحث على دراسة بعض الصراعات والحروب المنتجة لظاهرة اللاجئين في أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومعظم هذه الصراعات والحروب في شرق ووسط وغرب أفريقيا، وليس معنى ذلك أن شمال وجنوب القارة لم يشهدا صراعات وحروب مماثلة، ففي الشمال هناك حالة الجزائر، وفي الجنوب هناك حالة موزمبيق حتى عام ١٩٩٢، وأنجولا، ولكن على عكس الشمال والجنوب، شهد كل من شرق ووسط وغرب القارة حالات عديدة من الصراعات والحروب العنيفة، ومن ثم تركزت حالات اللجوء في هذه الأقاليم الثلاثة.

المطلب الأول: شرق أفريقيا

يتناول هذا المطلب أهم الصراعات والحروب الأهلية التي شهدها الإقليم في تلك الفترة والتي أدت إلي تزايد حجم ظاهرة اللاجئين وتفاقمها.

أولا – الحرب الأهلية في الصومال:

عقب هزيمة الصومال في حرب الأوجادين – بينها وبين إثيوبيا – عام ١٩٧٨، نزح مئات الآلاف من اللاجئين من ذلك الإقليم إلي الصومال، وكان معظمهم من قبائل الأوجادين، وقامت الحكومة بتوطينهم في الشمال، مما أثار غضب قبائل الإسحاق أكبر القبائل الصومالية في الشمال، وخاصة عد تكوين ميليشيات عسكرية من اللاجئين بمساندة من الحكومة، واستمرار شكوى قبائل الإسحاق من ترويع اللاجئين لهم، مما دفع البعض من أبناء هذه القبائل في المنفي إلي تشكيل (الحركة الوطنية الصومالية)، واتخذت هذه الحركة من إثيوبيا مقرا لها، وتوالت الأحداث والصراع بين هذه الحركة والقوات النظامية للجيش الصومالي، إلي أن

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر، المفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: **حالة اللاجئين في العالم – خمسون عاما من العمل الإنساني**، (القاهرة: مركز الأهرام للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ص ٣٠٦ – ٣٠٩

[2] John j. Stremtau: "Ending Africa' s Wars", (From Foreign Affairs, July August , 2000) at: **www. foreignaffairs.org.**

امتدت حرب العصابات إلي وسط وجنوب البلاد في عام ١٩٨٩ مما أدى إلي مصرع الآلاف من الصوماليين وفرار آلاف آخرين إلي دول الجوار كلاجئين[١].

وفي مايو ١٩٩٠، قامت جماعات من رجال الأعمال والمثقفين الصوماليين – الذين عرفوا بجماعة البيان – بإصدار إعلان مضاد للحكومة، وفي سبتمبر ١٩٩٠، قام المؤتمر الصومالي الموحد والجبهة الوطنية الصومالية والحركة الوطنية الصومالية، بتنسيق جهودهم العسكرية للإطاحة بنظام سياد برى وتشكيل حكومة ائتلافية، وفي ١٩ يناير ١٩٩١، نجحت قوات المؤتمر في اقتحام العاصمة، وفر سياد برى إلي مسقط رأسه على الحدود مع كينيا، وسرعان ما دب الخلاف في صفوف التحالف الصومالي، وانقسمت البلاد إلي مناطق نفوذ وصراع عنيف بين الفصائل المختلفة، وانفصل الشمال عن البلاد تحت مسمى جمهورية أرض الصومال في ١٨ مايو ١٩٩١، وترتب على هذه التطورات انهيار الدولة الصومالية بشكل كامل، ومصرع وتشريد مئات الآلاف، نتيجة الفظائع التي صاحبت القتال وتجاهل القوى الكبرى وعدم قيامها بدور مماثل لدورها إثيوبيا بعد الإطاحة بنظام مانجستو عام ١٩٩١، حيث جمعت بين الفصائل الإثيوبية لهدف ترتيب الأوضاع في إثيوبيا بعد سقوط مانجستو، وبالتالي لم تشهد إثيوبيا صراعا مماثلا لما حدث في الصومال، وحتى عندما تدخل المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة فيما عرف بعملية (يونوصوم)، لم يحقق هذا التدخل الاستقرار في الصومال ، وانسحبت القوات الدولية من الصومال عام ١٩٩٥، وقامت بعض القوى الإقليمية بأدوار مزدوجة، تسعى للتسوية في الظاهر وتطيل أمد الصراع في الخفاء[٢].

فالأمر الملحوظ بالنسبة للحرب الأهلية الصومالية، أن جهود المجتمع الدولي لم تأخذ شكل الاستجابة الفعالة إلا بعد ما يزيد عن عامين من الحروب الطاحنة بين أنصار كل من الفريقين المتناحرين (محمد عيديد وعلى مهدي)، إذ بدأت الاشتباكات بينهما في ١٩٩١/١١/١٧، بينما تلكأت الولايات المتحدة في اقتراح بموافقة مجلس الأمن بما يسمح باستخدام القوة العسكرية لضمان تأمين وصول مواد الإغاثة الإنسانية، حيث فاجأ الرئيس الأمريكي السابق بوش العالم بعرضه إرسال نحو ٢٨ ألف جندي أمريكي للصومال، ووافق مجلس الأمن على القرار (٧٩٤) والذي ينطوي على إرسال قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية، وتحت مظلة الأمم المتحدة وقد بدأت هذه القوات في النزول في مقديشيو في التاسع من ديسمبر ١٩٩٢، وشاركت فيها قوات كندية وفرنسية وايطالية، كما شاركت فيها بعض

---

[1] د. إ إبراهيم نصر الدين: " الحروب الأهلية في أفريقيا "، في د. أحمد الرشيدي (تحرير): **موسوعة أحداث القرن العشرين، النزاعات المسلحة** (القاهرة: دار المستقبل، الجزء الرابع، ٢٠٠٠) ص ص ٣٦٠ – ٣٦١.

[2] بدر حسن شافعي: " الصومال واحتمال عودة التدخل الدولي " **السياسة الدولية** (العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢) ص ص١٥٠– ١٥٣.

الدول الأفريقية (مصر والمغرب وتونس ونيجريا وبتسوانا وزيمبابوى) وهى العملية التي أطلق عليها عملية استعادة الأمل[١] *Operation Restore Hope*.

والواقع أن هذا التحرك الأمريكي والدولي جاء متأخر للغاية بالنسبة الحرب في الصومال، خاصة إذا ما قورن ذلك بحجم الاهتمام الدولي والأمريكي تحديدا بمناطق أخرى كيوغسلافيا أو البوسنة والهرسك، حيث تم التراجع عقب تولى (بوش) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وسحب القوات الأمريكية والأوربية في مارس ١٩٩٤ التي لم تستمر سوى ١٥شهرا، ولم يبقى إلا بعض القوات الرمزية مع بعض من القوات الأفريقية والأسيوية بقيادة الأمم المتحدة والتي انسحبت بدورها في ٢١ مارس ١٩٩٥، قبل أن يتم اتفاق بين الصوماليين على المصالحة الوطنية، وقبل تشكيل حكومة مسئولة في مقديشيو، الأمر الذي خلف وراءه ٥٧٩,٣ ألف لاجئ في عام ١٩٩٥ بينما لم تشهد الصومال حالات لجوء منذ ١٩٨٠حتى عام ١٩٨٧ حيث بلغت حوالي ٦٠ ألف لاجئ في هذا العام من الصومال[٢].

ثانيا – الحرب الأهلية في السودان:

تعتبر مشكلة جنوب السودان السبب الرئيسي والأكثر إلحاحا للحرب الأهلية في السودان، وتعود جذور هذه المشكلة إلي أن السودان يموج بالعديد من الأجناس واللغات والديانات والثقافات، وقد عمل الاستعمار البريطاني خلال الفترة من ١٨٩٨– ١٩٥٦ على إذكاء وتكريس الانقسامات بين الشمال والجنوب، وذلك بتقسيم السودان إلي شمال وجنوب وبإتباع سياسات مختلفة وإصدار القوانين التي تمنع الانتقال بين الشمال والجنوب وحظر اللغة العربية في الجنوب والعمل على نشر الديانة المسيحية به، والتعامل معه على أن الجنوب مسيحي ومختلف عن الشمال العربي المسلم، وغير ذلك من السياسات التي عمقت الانقسام بين شمال السودان وجنوبه[٣].

وازدادت المشكلة عمقا بممارسات الحكومات الوطنية بعد الاستقلال، حيث تجاهلت النخبة الحاكمة (الشمالية/ العربية / المسلمة، من وجهة نظر الجنوبيين) مصالح الجنوبيين ومطالبهم، في إطار عملية السودنة، حيث تم تفضيل الشماليين عليهم في المناصب الشاغرة

---

[1] د. نجوى الفوال: " المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية "، في د. إبراهيم نصر الدين (تحرير): الصراعات والحروب الأهلية.....، م. س. ذ.، ص ص ٣٤٩ – ٣٥٢.

[2] المفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: م. س.ذ.، ص ص ٣١٢–٣١٣.

[3] د. إبراهيم نصر الدين: الحروب الأهلية في أفريقيا...، م. س. ذ، ص ص ٣٤٤– ٣٤٥.

عشية الاستقلال مباشرة، فما كان منهم إلا الاحتكام إلي السلاح منذ عام ١٩٥٥ حتى ١٩٧٢ التي أعقبها فترة هدوء واستقرار نسبى بعد اتفاقية (أديس أبابا) في ظل منح الجنوب حكما ذاتيا إقليميا، والاعتراف بهويته ولغاته وعقائده في إطار السودان الموحد، وبعد نحو أحد عشر عاما من الاستقرار النسبي في السودان، تخلى نظام النميري عن الالتزامات الواردة في الاتفاق، وسعى لتقسيم الجنوب إلي ثلاث مديريات ورفع الراية الإسلامية، واتجه للوحدة مع مصر في إطار عملية التكامل المصري – السوداني، وكان ذلك كله وغيره سببا في اشتعال الحرب الأهلية من جديد في جنوب السودان ودفع بالجنوبيين إلي رفع شعارات حق تقرير المصير والاستقلال منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن، وذلك بدعم من بعض القوى الإقليمية (إثيوبيا – أوغندا – كينيا – تشاد....) والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل) التي قدمت الدعم والتسليح والتدريب لقوات التمرد في الجنوب)، الأمر الذي جعل السودان ساحة للقتال لنحو ١٩ عاما، وامتد الصراع إلي كافة أرجاء البلاد شمالا وجنوبا، شرقا وغربا.

وقد أدى تجدد الحرب الأهلية في السودان عام ١٩٨٣ إلي زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين (والنازحين) السودانيين، فطبقا لإحصائيات الأمم المتحدة (مفوضية شؤون اللاجئين) كانت أعداد اللاجئين السودانيين تقدر في عام ١٩٨٠ بحوالي ١٠,٩ ألف لاجئ، زادت عام إلي ١٨٠ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥، ثم إلي ٥٢٢,٨ ألف لاجئ عام ١٩٩٠ و٤٢٦,٥ ألف لاجئ عام ١٩٩٥ و٤٦٧,٧ ألف لاجئ عام ١٩٩٩، ولجأ هؤلاء إلي أوغندا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا وأفريقيا الوسطى ومصر، كما لجا آخرون إلي أوروبا وأمريكا الشمالية، إضافة إلي مئات الآلاف من النازحين داخل البلاد.

كما كان اكتشاف البترول في التسعينيات في السودان وخاصة بين الشمال والجنوب، ونجاح بعض الدول مثل كندا في عقد اتفاقات للتنقيب عن البترول، ومحاولة الصين وبعض الدول الأخرى التي تسعى وراء عقد اتفاقات للكشف عن البترول بالسودان، إضافة إلي التطورات العالمية بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، كل ذلك دفع بعض القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية وخاصة منظمة الإيجاد وكينيا، للعمل نحو دفع جهود تسوية سلمية لمشكلة جنوب السودان، وتواكب مع ذلك ضغوط دولية، من جانب الولايات المتحدة خصوصاً، التي أوفدت مبعوثا خاصا إلي السودان، هو السناتور جوهان دانفورث، بعد فرض العقوبات على السودان من قبل الأمم المتحدة في سبتمبر من

نفس العام[1]، وأعقب ذلك سلسلة من المفاوضات امتدت من صيف عام ٢٠٠٢ حتى بدايات عام ٢٠٠٥، وتمخضت عن عدة اتفاقات للسلام في جنوب السودان، ولكن ما كـاد دوى إطـلاق النار يتوقف في الجنوب حتى تفجر القتال بشكل عنيف في غرب البلاد (في دارفور) فـي عام ٢٠٠٢، وترتب على ذلك موجات جديدة من اللاجئين، خاصة في ظل ما تناقلته الأنبـاء عن فظائع وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من جانب الأطراف المتصارعة هناك[2]، مما فتح الباب على مصراعيه للتدخلات الأجنبية.

ثالثا – الحرب الإثيوبية – الإريترية:

تحقق حلم الاستقلال لإريتريا فعليا في عام ١٩٩١، وأصبح ذلك الاستقلال رسميا في ٢٥ مايو ١٩٩٣، بعد صراع دام قرابة الثلاثة عقود من الكفاح، راح ضحيته عشرات الآلاف من القتلى، بالإضافة إلي تشريد ما يقرب من مليون لاجئ إلي خارج البلاد، ولكن الاسـتقلال لم يؤد إلي حل كل المشكلات العالقة بين الدولة الوليدة وعدوها السابق، إثيوبيا، وخاصة مـا يتعلق بالحدود بين الدولتين، ومن ثم تفجر الصراع بين الجارتين في عام ١٩٩٧ فـي شـكل مناوشات على الحدود، بلغت مداها في أواخر التسعينيات، بسبب منطقة فاصلة فيما بيـنهم لا تمثل أية قيمة جغرافية أو إستراتيجية، وذلك بعد إصدار إريتريا عملة خاصـة بهـا (النقفـا Nacfa) بدلا من (البر Birr) الإثيوبي، ردا فيما يبدو على إصدار خرائط إثيوبية جديـدة ضمت إليها بعض القرى في الحدود المتنازع عليها، الأمر الذي اعتبرته إثيوبيا تدخلا من أحد أهم بنود التعاون والصداقة فيما بين الدولتين المبرم في ١٩٩٣، مما أدى إلي تطور الأحداث والنزاع[3]. ونتيجة لذلك تفجر الصراع بين الدولتين الجارتين، وراح ضحية هذه الحرب قرابة ١٠٠,٠٠٠ قتيل، بالإضافة إلي تشريد حوالي ٧٥,٠٠٠ ألف لاجئ جديد[4].

---

[1] مجدي صبحي: " النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان " **السياسة الدولية** (العدد ١٥٠، أكتـوبر٢٠٠٢) ص ٢٤٧ ؛

International Committee of The Red Cross: **Annual Report 2002,** (Geneva , June 2001) p 120.

[2] المفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: م. س.ذ.، ص ص ٤١٦– ٣١٩.

[3] د. نصر الدين خيار عبد الرحيم: " إريتريا – الصراع السياسي، الوضع الراهن وإيقاعات المستقبل " في د. إبراهيم أحمد نصر الدين (تحرير): الصراعات والحروب الأهلية...، م. س. ذ.، ص ٣٩١ ؛ د أحمـد دحلي: " الأزمة الحدودية الإريترية – جذورها تطورها، وتداعياتها وآفاق حلها "، **آفاق أفريقية** (المجلد الأول، العدد الثالث، خريف ٢٠٠٠) ص ص ١١١– ١٤٨.

[4] Chris Talbot: " War Resume Between Ethiopia and Eritrea " (20 February 1999) , at: http://www.wsws.org/articles/

وقد بذلت جهود لتسوية الصراع الإثيوبي- الإريتري من جانب أطراف دولية وإقليمية عديدة إلا أن معظم هذه الجهود لم يكتب لها التوفيق. حيث تم توقيع اتفاقيتي السلام في الجزائر العاصمة وذلك على التوالي في ١٨ يونيو ٢٠٠٠ " اتفاقية وقف الأعمال العدائية " و ١٢ ديسمبر عام ٢٠٠٠ " اتفاقية السلام الشامل ". ووقع مرسوم " اتفاق السلام الشامل " بين البلدين الآمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية حينذاك الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وسكرتير منظمة الوحدة الأفريقية وقتذاك د.سالم احمد سالم، و ممثل رئيس الاتحاد الأوروبي السيناتور الايطالي سيري رينو، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت.

ولقد صدر قرار مفوضية ترسيم الحدود بين اريتريا وإثيوبيا، في ١٣ ابريل ٢٠٠٢، وكان من المفترض أن قرار مفوضية ترسيم الحدود يعتبر ملزما ونهائيا بموجب اتفاقيات الجزائر المبرمة بين اسمرا وأديس أبابا بالعاصمة الجزائر، وعلى أن تنتهي عملية ترسيم الحدود في نوفمبر عام ٢٠٠٣، ولكن رفض إثيوبيا لقرار مفوضية ترسيم الحدود بصورة صريحة، حال دون وضع العلامات الحدودية بين البلدين. علما بان اتفاق الجزائر الموقع بين اريتريا وإثيوبيا أعطى مجلس الأمن الدولي صلاحيات اتخاذ إجراءات رادعة ضد الطرف الذي لا يحترم قرار مفوضية ترسيم الحدود، وذلك باللجوء إلي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ثم تراجعت الحكومة الإثيوبية عن موقفها السابق، الذي وصفته الحكومة الإريترية بالتراجع التكتيكي، عندما قالت على لسان رئيس الوزراء الأثيوبي، ملس زيناوى، في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤، بأنها قبلت من حيث " المبدأ " فقط قرار مفوضية ترسيم الحدود، وان تنفيذ ذلك القرار يجب أن يكون في رأيها على أساس " الأخذ والعطاء ". ومما زاد الموقف صعوبة، إنه في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤ أرسلت إثيوبيا تعزيزات عسكرية كبيرة لقوة قوامها سبع فرق عسكرية على بعد ٢٥ كيلومترا من المناطق الحدودية الاريترية الجنوبية، هذه علاوة على بنائها مستوطنات جديدة في الأراضي الاريترية التي تحتلها وذلك بشهادة بعثة الأمم المتحدة إلي كل من اريتريا وإثيوبيا. كما رفضت الحكومة الإثيوبية دعوة مفوضية ترسيم الحدود، للمشاركة في حوار مع اريتريا والمفوضية ذاتها، والذي كان من المزمع انعقاده بلندن في ٢٢ فبراير ٢٠٠٥، ولقد تم إلغاؤه. وكان قرار مجلس الأمن رقم (١٥٨٦) والصادر في ١٤ مارس ٢٠٠٥، مخيبا للآمال، الاريتريين، ومثله مثل القرارات السابقة في نفس

الخصوص، الأمر الذي أدى إلي توتر الوضع على الحدود ويزيد من احتمالات الحرب بين البلدين.

والجدير بالذكر أن نشوب هذه الحرب جاءت في أعقاب الزيارة الفريدة التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في مارس ١٩٩٨ للقارة واجتماعه مع رؤساء دول وحكومات شرق ووسط وجنوب القارة، وهي الزيارة التي استهدفت من بين ما استهدفت ترتيب الأوضاع في منطقة شرق إفريقيا وتوزيع الأدوار على اللاعبين الأساسيين وفي مقدمتهم إثيوبيا وإريتريا؛ ولذا مثلت الحرب الحدودية بين هاتين الدولتين خروجًا على مقررات السياسة الأمريكية بالمنطقة، كما تلقي تطورات الأحداث في القرن الإفريقي بصفة عامة والحرب الإريترية خاصة بظلال من الشك على مدى مصداقية الحديث عن آليات إقليمية للتدخل من أجل فض وتسوية المنازعات، ناهيك عن منعها قبل حدوثها حيث تشير الأحداث إلى الإخفاق التام لتلك الأدوات. إضافة إلى ذلك تؤكد وقائع الحرب الإريترية الإثيوبية أن جهود الوساطة فيما يتصل بالنزاعات الحدودية لا تفيد كثيراً في التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع بقدر ما تؤدي إلى تهدئة الموقف ووقف القتال دون حسم أو علاج للأسباب الحقيقية للنزاع على نحو يتيح الفرصة لتفجر النزاع من جديد، كما أن تعدد وتزاحم الوسطاء والمبادرات يؤدي إلى تأخر الوصول إلى تسوية في ظل رفض كل طرف المبادرة التي لا تروقه انتظاراً لمبادرة أفضل تحقق قدراً أكبر من مطالبه، أو تحيناً للفرصة الملائمة لحسم الصراع عسكريًّا، وإجبار الطرف الآخر على قبوله على نحو ما تثير أحداث الحرب الإريترية الإثيوبية[1].

---

[1] محمد عاشور:" الحرب الأثيوبية – الإريترية فصل جديد في عرض ممتد" علي الشبكة الدولية للمعلومات في،

www.IslamOnline.net

المطلب الثاني: وسط أفريقيا

أولا: حالة روانـــــدا [1]:

هذا ودون الخوض في أسبا ب العنف الإثنى في رواندا والذي حرص علـــى تعميقـــه واستغلاله المستعمر الألماني القديم ومن بعده البلجيكي، الذي ساند الأقلية على السيطرة على البلاد وحكمها، إلي أن تولى الهوتو مقاليد الحكم والتحول إلي النظام الجمهوري فـــي مطلـــع الستينيات وبمساعدة المستعمر أيضا عقابا لمشاركة الأقلية في المطالبة بالاســـتقلال. وعجـــز النظام الحاكم في كل الفترات من الحد من دموية العنف نتيجة تغلب قوى التشدد على قـــوى الاعتدال في اللحظات الفاصلة، ومن ثم سنتناول فترة التسعينيات باعتبارها فترة الدراسة وما شاهدته من أعمال عنف وإبادة لكل من التوتسي والهوتو، مع الإشارة بأن عقد الثمانينيات كان قد شهد تصاعدا في أعداد اللاجئين إذ بلغ في عام ١٩٨٢ – ٦٢ ألف لاجـــئ، مقابـــل ١٠,٥ لاجئ في عام ١٩٨٠، ثم انخفضت أعداد اللاجئين وخاصة الفترة التي عرفت بفترة التعايش السلمي في ظل الأغلبية، إذ بلغت أعداد اللاجئين ٢٣,٣ ألف لاجئ في ١٩٨٩، بينما كانـــت ذروة هذه المأساة الحقيقية في عقد التسعينيات حيث بلغ عدد اللاجئين الروانديين عام ١٩٩٣– ٢٧٧ ألف لاجئ فضلا عن ملايين النازحين، وما يهم في هذا الأمر الآن ما أسفرت عنه هذه الصراعات وما شاهدته من أحداث ذات صلة بالموضوع مع الإشارة بأن هـــذا العنـــف بـــدأ بصناعة وتدخلا أجنبيا وتأجج بمساعدة وتدخل دولي وإقليمي، حيث شنت الجبهـــة الوطنيـــة الرواندية (من التوتسي) هجوما على رواندا في ١٩٩٠ تكونت عناصره من اللاجئين فـــي أوغندا،وقد استطاعت الجبهة دخول رواندا واحتلال الأنحاء الشمالية من البلاد، مما أدى إلـــي اندلاع نيران الحرب الأهلية، وفي المقابل تبنى الرئيس هابياريمانا سياسة قاسية ومتشددة في مواجهة ثوار التوتسي، وشهدت هذه الفترة صراعا عنيفا في مجال التسليح إذا حصل الجانبين على السلاح من مال لا يقل عن ١٢ دولة أبرزها فرنسا، روسيا، رومانيا، وألمانيا الـــشرقية السابقة، بلجيكا، والتشيك، والسلوفاك، وجنوب لأفريقيا، وبتدخل دولـــي وإقليمـــي (تنزانيـــا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، ومنظمة الوحدة الأفريقية) أمكن التوصل لاتفاقيـــة أروشا لتقاسم السلطة في أغسطس ١٩٩٣ وعدد من الاتفاقات كان من ضمنها الاتفاق علـــى عودة اللاجئين في يونيو ١٩٩٣، إلا أن هذه الاتفاقية لم تنفذ بصورة جادة وأن اضطر نظـــام

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول الحرب الأهلية والعنف الإثنى في رواندا، أنظر:

د. صبحي على قنصوه: **العنف الإثنى في رواندا** (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتـــصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، رقم ٢، سبتمبر ٢٠٠٢) وخاصة ص ص ٢١ – ٣٢.

هابياريمانا، نتيجة لهذه الضغوط الداخلية والخارجية وخاصة من الدول المانحة للتحول نحـو الديمقراطية وتكونت بالفعل خمسة أحزاب، تشكل أخرها وأكثرها تشدداً فـي مـارس ١٩٩٢ وهو حزب الائتلاف من أجل الدفاع عن الجمهورية، بدلا من حكم الحزب الواحد وخاصة بعد حضور هابياريمانا مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية في سبتمبر ١٩٩٠.

وزادت التوترات بين الهوتو والتوتسي بصورة حادة عقب اغتيال رئـيس بورونـدي ملتشيور نداداي وهو من الهوتو في أكتوبر ١٩٩٣ الأمر الذي أدى إلي وقوع عمليات قتـل جماعية للتوتسي في بوروندي، واستغل المتطرفون الهوتو الموت اللاحـق لـرئيس روانـدا جوفينال هابياريمانا، ورئيس بوروندي سيبريان نتارياميرا في حادث تحطم طائرتهما علـى نحو غير مفهوم أثناء اقترابها من العاصمة الرواندية كيجالي في ٦أبريل ١٩٩٤، ممـا هيـأ المسرح لمرحلة جديدة من المأساة الرواندية، حتى بلغت الخسائر في الأرواح بـسبب أزمـة رواندا ملايين الأنفس بحلول نهاية ١٩٩٤- مصرع ما يقرب مـن ٥٠٠-٨٠٠ ألـف مـن التوتسي [١]، وما بين ١٠-٣٠ ألفا من المعارضين الهوتو، كما قتل عدد أيضا من عامة الهوتو خلال القتال بين الجبهة الوطنية الرواندية، والمتشددين الهوتو، بما في ذلك نحو ٥٠ ألف مـن المسلمين الروانديين، ومعظمهم من الهوتو، الذين رفضوا المشاركة في المذابح ضد التوتسي، علما بأن تنفيذ هذه المذابح كانت بطريقة منظمة، ويمكن القول أن نصف سكان البلاد خـلال تلك الفترة كانوا بين قتيل ومشرد.

وقد ساهم تقاعس واختلاف القوى الإقليمية والدولية المعنية في حدوث هذه المـذابح على هذا النطاق الواسع، فقد قررت بلجيكا تخفيض قواتها المشاركة ضمن قوات الأمم المتحدة (أونامير) وساندتها فرنسا في هذا الموقف، كما قرر مجلس الأمن الدولي تخفيض قوات الأمم المتحدة إلي نحو ٣٠٠ فرد، ولم يستجيب أعضاء المجلس، وفي مقدمتهم الولايـات المتحـدة الأمريكية، للضغوط الأفريقية المتنوعة بضرورة الفصل بين المتحاربين وحمايـة المـدنيين، فضلا عن الخلاف حول إرسال قوات للمساعدات الإنسانية وحول من يتحمـل نفقـات هـذه القوات، وزادت الأوضاع سوء بإخفاق الجهود لوقف القتال وبـدأ الحـوار الـسياسي بـين الأطراف.

وفي ظل هذا التقاعس بلغ الصراع منتهاه، وكان المتشددون من الهوتو قاموا بتشكيل حكومة مؤقتة عقب مصرع هابياريمانا، وتدخلت فرنسا بناء على تفويض من الأمم المتحـدة لمساندة الحكومة الجديدة تحت مسمى الأغراض الإنسانية (عملية الفيروز) ولكنها فشلت في

---

[1] د. صبحي على قنصوه: م. س.، ص ٣١ ؛ د. أحمد إبراهيم: م. س. ذ.، ص٢٣٩.

إنقاذ هذه الحكومة حيث حسمت الجبهة الوطنية الرواندية هذه الجولة لصالحها وسرعان ما استعادت قوات الجبهة الوطنية الرواندية السيطرة علي كيغالي، واستعادت خلال أسابيع السيطرة علي بقية البلاد. وجاء الدور علي الهوتو للفرار. وفر بالفعل ما يزيد علي مليونين، لاجئ إلي نفس البلدان التي أجبروا التوتسي علي الفرار إليها قبل ذلك بأكثر من ٣٠ عام، ومن ثم أعلنت وقف إطلاق النار، في ١٨ يوليو ١٩٩٤، وفي اليوم التالي تم تشكيل حكومة جديدة في كيجالي، طبقا لاتفاقات أورشا للسلام، ولكن بدون مشاركة الحزب الحاكم السابق، وأعلنت عن مد الفترة الانتقالية إلي خمس سنوات.

– وقد شهد ت بدايات ١٩٩٥، انعقاد قمة إقليمية، شارك فيها رؤساء رواندا وبوروندي وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورئيس وزراء الكونغو (زائير)، وناقشت القمة موضوعات السلام والثقة والمصالحة الوطنية في كل من رواندا وبوروندي، بالإضافة إلي مشكلات اللاجئين في الدول المجاورة.

إلا أن الجبهة الوطنية كانت تشعر بأن الخطر مازال محدقا بها، متمثلا في فرار الحكومة السابقة مع جيشها وميلشياتها (نحو ٤٠ ألف فرد) ومعها أكثر من مليون لاجئ إلي شرق الكونغو، والخوف من تكرار ما فعلته الجبهة ذاتها من عبر أوغندا، الأمر الذي دفع بالجبهة مداهمة معسكرات اللاجئين في الكونغو عام ١٩٩٦ أثناء مساندتها لكابيلا ضد موبوتو، والقضاء على أعداد كبيرة والسماح لنحو ٦٠٠ ألف لاجئ من العودة في أواخر ١٩٩٦، وفي نفس الوقت، قامت تنزانيا، التي كانت تستضيف أعداد كبيرة من اللاجئين الروانديين، بالضغط عليهم للعودة إلي بلادهم. وفي عام ٢٠٠١ أقامت الحكومة محاكم القرية التقليدية، لمحاكمة المتهمين، في أعمال العنف والإبادة، فضلا عن المحكمة الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة، لمرتكبي الجرائم في رواندا، والتي أقيمت في تنزانيا، حيث تم اعتقال ٦٦من ٨١ متهم، وإن كانت الحكومة تتهم أكثر من ٣٠٠ فرد آخرين [1].

وربما كان من هذا العرض لتلك الأحداث يتضح مدى مساهمة القوى الدولية والإقليمية في تطور وتجدد الصراع المسلح في رواندا، وربما كانت تعبيرا عن ما حدث من تغيرات في السياسة الدولية والتوازن الإقليمي في منطقة البحيرات العظمى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويشار هنا بصفة خاصة، إلي التغير في السياسة الأمريكية في المنطقة، وفي أفريقيا عموما، والحديث عن التنافس الأمريكي – الفرنسي في القارة، حيث سعت السياسة

[1] UN Integrated Regional Information: " Rwanda:A nation in Healing , 10 Years After Gel ", **Global Media , 06/04/2004 , at:**
http://www.wsws.org/articles/

الأمريكية الجديدة إلي إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يخدم مصالحها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال خلق ودعم بعض القادة الأفارقة الجدد من الزعامات الأفريقية الشابة كما تمت الإشارة من قبل، والتي وصلت إلي السلطة في بلادها من خلال العمل العسكري (يوري موسيفيني في أوغندا وملبس زيناوى في إثيوبيا وأسياس أفورقى في إريتريا)، وتأكد هذا التوجه الأمريكي الجديد من خلال طرح مشروع القرن الأفريقي الكبير، والذي يضم، إلي جانب دول القرن التقليدية، كلا من أوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية بالإضافة إلي جنوب السودان، بغرض إنشاء بنية أساسية تخدم مصالح شركات التعدين والنفط الأمريكية ولكنها اصطدمت بالوجود الفرنسي في رواندا في ظل هابياريمانا، والكونغو في ظل موبوتو، وعلى المستوى الإقليمي كانت المواجهة، بين أوغندا ودول جوار أخرى في مواجهة مع وزائير في عهد موبوتو، وعلى المستوى الدولي كان الصراع تعبيرا بدرجة أو أخرى عن التنافس الأمريكي الفرنسي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث دارت على أرض رواندا الجولة الأولى من ذلك التنافس بين الأنجلوفون والفرانكوفون، والذي انتهى لصالح الأنجلوفون عام ١٩٩٤، ثم دارت الجولة الثانية على أرض الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٦.

ثانيا: بوروندي:

بها الصراع الإثنى الداخلي المسلح أيضا، وقد بدأت أزمتها الأخيرة سنة ١٩٩٣، خاصة أعقاب اغتيال رئيسها (مليشور نداداى) المنتخب بطريقة ديمقراطية، تلك التجربة التي لم تدم سوى قرابة الخمسة أشهر، وهو من الهوتو وكانت عمليات الاغتيال يعتبر التركيب الإثنى في بوروندي مماثلا لنظيره في رواندا، فقد خر ذات باعث اثني للتوتسي والهوتو على حد سواء، حيث قتل ٥٠ ألف شخص (٦٠% من التوتسي و٤٠% من الهوتو)، على يد جنود متمردين من الجيش الذي يسيطر عليه التوتسي، بالإضافة إلي الفوضى التي سادت البلاد بشكل عام، وقد اكتسحت عمليات القتل الثأري في الأرياف مما أدى إلي فرار نحو ٣٠٠ ألف لاجئ بور ندى إلي كل من تنزانيا وزائير ورواندا هربا من القتل، بالإضافة إلي الآلاف من النازحين داخليا. ويرى المحللون أن هذه الأحدث هي نقطة البداية للأزمة في إقليم البحيرات الأفريقية العظمى سنة ١٩٩٤، حيث أدت هذه الأحداث إلي اقتناع العناصر المتشددة من الهوتو في رواندا بضرورة تنفيذ خطه التطهير الإثنى للتخلص نهائيا من التوتسي والهوتو المعتدلين أيضا.

وقد استخدمت مخيمات اللاجئين البورونديين في رواندا كقواعد لمتمردي الهوتو وأيضا مخيمات اللاجئين الروانديين خارج رواندا – الذين انخرطوا في القيام بهجمات عبر الحدود على بوروندي سنة ١٩٩٤ تزامنا مع حالة الفوضى وفقدان السيطرة بها، وكانت الأزمة

تشتد في بور ندى، وكذلك العنف حول مخيمات اللاجئين حيث تعرض الهوتو المنفيون لضغوط متزايدة للعودة إلي رواندا من جانب بور ندى التي كان يسيطر عليها التوتسي، وحتى نهاية عام ١٩٩٦ أجبر حوالي ٩٠ ألف لاجئ على العودة إلي رواندا في حين فر ١٣٠ ألفا آخرون إلي تنزانيا.

وتشير التقارير إلي أن حوالي ١٥٠ ألفا من سكان بوروندي قد لقوا حتفهم بسبب النزاعات الإثنية على مدى أربع سنوات من ١٩٩٣ إلي ١٩٩٧ – في منطقة جغرافية كانت تعرف بسويسرا أفريقيا لجمال طبيعتها – وقد حاصر العسكريون مئات الألوف من البشر وساقوهم إلي مخيمات خاصة، حيث عانوا من سؤ التغذية والأمراض الأخرى – وتشير التقارير أن حوالي ٣٥٠,٠٠٠ ألف فر إلي دول الجوار بالإضافة إلي٣٠٠ ,٠٠٠ نازح، بينما عاد إلي البلاد قسرا عشرات الآلاف ٣٢٥ , ٠٠٠ ألف وجدوا ديارهم مدمرة وبلا مأوى [١].

– وقد وصل للحكم " بيير بويويا " وهو من التوتسي عام ١٩٩٦، وفرضت تسع دول محيطة عقوبات اقتصادية على تلك الدولة الحبيسة لإجبار رئيسها على ترك السلطة، إلا إنه قام بدلا من ذلك بزيادة حجم قوات الجيش إلي أكثر من الضعف، وشن حملة شملت أنحاء البلاد للقضاء على تمرد الهوتو المسلح، وفي أوائل سنة ١٩٩٧ كانت السلطة قد نجحت إلي حد كبير في هذه المهمة. إلا أن الحكومة قد اتخذت خطوات نحو الإصلاح وذلك في عام ١٩٩٨، لرفع الحصار عنها من دول الجوار، والذي تم رفعه بالفعل تدريجيا إلي أن تم رفعه نهائيا بعد مؤتمر أورشا يناير ١٩٩٩ الذي عقد بصورة مفاجئة، وربما كان أحد الآثار المباشرة للصراع الأخير في الكونغو، وربما لسحب البساط من تحت الثوار والعمل على ضعف مساعدة تنزانيا لهم [٢].

ثالثا:الكونغو الديمقراطية:

بدأت الحرب الأهلية في زائير في أكتوبر ١٩٩٦، وكانت عبارة عن حرب خاطفة استطاع خلالها تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو – زائير بقيادة لوران كابيلا أن يسيطر على البلاد في غضون ٨ شهور فقط، ويطيح بنظام موبوتو الذي كان قد حكم زائير لمدة ثلث قرن من الزمن. ولم يكن البعد الإثنى واضحا في هذه الحرب، بل كان تحالف القوات الديمقراطية عبارة عن جبهة واسعة تضم عناصر من الوطنيين والماركسيين وذو

---

[1]- International Committee of The Red Cross ; " **Annual Report,**" **(Geneva , 2000)** p 50.

[2] د. عبد الله الأشعل: " الحروب الأهلية في بوروندي" في د. إبراهيم نصر الدين: الصراعات والحروب الأهلية......، م. س. ذ.، ص ص ٦٤٨ – ٦٥١.

التوجهات الأيديولوجية الأخرى، بالإضافة إلي الميليشيات التابعة لكابيلا، وكان يجمع بينهم السخط على الشديد على نظام موبوتو. وقد أعلن كابيلا أن هدفه يتمثل في إسقاط النظام الحاكم وإجراء انتخابات ديمقراطية في البلاد، والعمل على العدالة في التوزيع لثروات البلاد، مما وفر له الدعم المادي والسياسي على المستوى الإقليمي والدولي.

هذا وقد تمكنت قوات التحالف من الاستيلاء على العاصمة في مايو ١٩٩٧، إلا أن سرعان ما اشتعلت الحرب الأهلية مجددا في الكونغو الديمقراطية في أغسطس ١٩٩٨، وذلك لعدم وفاء كابيلا بوعوده نحو الإصلاح وعدالة التوزيع في الداخل، وعلى المستوى الإقليمي فقد تبنت حكومتا رواندا وأوغندا مواقف متشددة من نظام كابيلا، رغم ما قدمته كل من حكومة رواندا وأوغندا وأنجولا من عدم خلال فترة كفاحه ضد نظام موبوتو، وذلك لعدم قدرته على وقف عمليات العنف التي يشنها اللاجئون الرواندين من الهوتو المقيمين شرق الكونغو، والعمليات المناهضة لأوغندا ونظام موسيفيني من جانب ميليشيات القوى الديمقراطية الحليفة. بالإضافة للموقف الدولي المعارض لسياسات كابيلا والممثل في موقف الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، لتراجع كابيلا عن تنفيذ بعض الاتفاقيات الأمريكية الخاصة بالتعدين وتعاونه مع كوبا وكسر الحظر الجوى المفروض على ليبيا[١].

وتطورت هذه المعارك عسكريا بين العناصر الموالية لكابيلا والمتمردين وبمساندة من رواندا وأوغندا، وقد أدت التدخلات الرواندية الأوغندية مخاوف الدول الأخرى في وسط وجنوب أفريقيا، وخاصة زيمبابوي وأنجولا وناميبيا التي تدخلت بدورها لحماية نظام لوران كابيلا، الأمر الذي أدى إلي تحسن الموقف العسكري لصالح كابيلا بدرجة كبيرة والتوصل إلي اتفاق لوساكا في ١٩٩٩ لوقف القتال وبدأ الحوار الوطني ونزع سلاح الفصائل المتناحرة ونشر قوات حفظ السلام، إلا جهود التسوية باءت بالفشل.

وقد انفجر الصراع مجددا في منتصف شهر يناير ٢٠٠١، وتطورت الأحداث إلي أن اغتيل كابيلا في ١٦ يناير ٢٠٠١. وتولى الجنرال جوزيف – ابن الرئيس كابيلا – رئاسة البلاد، وقد استغلت جماعات المعارضة هذه الأحداث إلي تكثيف عمليتها ضد القوات الحكومية، إلا أن استنتاجا قد شاع أن اغتيال كابيلا قد يؤدى إلي تنفيذ اتفاق لوساكا.

---

[١] محمد أبو الفضل: " الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية المخاطر والتحديات " في، د. إبراهيم نصر الدين: الصراعات والحروب الأهلية...، م. س.ذ.، ص ص ٦٥٧-٦٨٢.

وبصرف النظر عن توالي الأحداث العسكرية والسياسة فما نركز عليه، هو الإشارة إلي أن هذا الصراع شهد دورا فاعلا اللاجئين في تطور الأحداث، و تدخلا إقليميا[1] عسكريا وتدخلا دوليا بصورة وأخرى من اجل المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، ولنهب الثروات التي يتمتع بها الكونغو، هذا وتجدر الإشارة إلي الكونغو من دول المنشأ والملجأ في نفس الوقت، حيث كانت تستضيف حوالي ٦١١,١ ألف لاجئ في عام ١٩٨٠، و٢٨٣,٠٠ ألف في عام ١٩٨٥، و٤١٦,٤ ألف لاجئ في عام ١٩٩٠، و١٤٣٢,٨ ألف لاجئ في عام ١٩٩٥، و٢٨٥,٢ ألف لاجئ في عام ١٩٩٩ – وقدر عدد اللاجئين الفارين منها (كدولة منشأ) ١١٦,٨ ألف لاجئ في عام ١٩٨٠، و٨٦,٦ ألف عام ١٩٨٥، و٦٧,٠ عام ١٩٩٠، و٧١,٦ ألف عام ١٩٩٥، ٢٤٩,٣ ألف ١٩٩٩ [2].

ولهذه الأرقام دلالات خاصة توضح مدى الصراع المعلن والخفي بين القوى المنتصرة في الحرب الباردة الممثل في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأجنبية والإقليمية الأخرى، فلم تشهد أعداد اللاجئين في زائير زيادة في منتصف التسعينيات، مثل معظم الحالات، حيث ارتبط الصراع بمدى توافق الأنظمة الحاكمة في زائير مع المصالح الأجنبية، فموبوتو وكابيلا صديق الأمس عدو اليوم، بصرف النظر عن دعاوى الديمقراطية والإصلاح.

المطلب الثالث: غرب أفريقيا

أولا: حالة ليبيريا

الواقع أن الإحصاءات وحدها لا تستطيع أن تكشف المأساة كلها في ليبيريا التي بدأت بها حرب أهلية والتي تعد واحدة من أكثر الحروب الأهلية تدميراً ودماراً في العالم ؛ وربما في أمد الصراع، ومنذ أن بدأت الحرب في أواخر الثمانينيات اضطر أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ من جملة ٢,٤ مليون هم سكان الدولة إلي اللجوء منها في السنوات الخمس الأولى، وتعرض عدد مماثل إلي النزوح داخل ليبيريا، وقد تعذر على قوات المساعدة في حالات

[1] أيمن السيد محمد شبانه: **ظاهرة التدخل الإقليمي فى الصراعات الداخلية الأفريقية: الكونغو الديمقراطية نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣) ص ص ٢٧٣-٣٠٦.

[2] مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: حالة اللاجئين في العالم...، م. س. ذ.، ص ص ٣١١-٣١٣.

الطوارئ الوصول إليهم، مما يعنى أن حوالي ثلثي السكان كانوا من النازحين قسراً خارج وداخل البلاد، وقد عانت ليبيريا من الاستبداد سواء من قبل النخبة الحاكمة من الأقلية العائدة من العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية قبل ١٥٠ سنة وحتى سنه ١٩٨٠ أو من الحكومة الجديدة التي واصلت بدورها إتباع سياسة الاستبداد أيضاً، ويرجع الصراع المسلح الحالي إلي أواخر عام ١٩٨٩ عندما أسست الجبهة الوطنية القومية لليبيريا، وأعلنت العصيان في شمال شرق ليبيريا، وقد حظيت هذه الجبهة بتأيد كبير من السكان المحليين واستطاع المتمردون خلال عام واحد شق طريقهم إلي منروفيا، ورغم انهيار نظام الحكم وبسرعة تحت هذه الضغوط، فقد تبين أن إقامة حكومة جديدة مهمة أكثر صعوبة، حيث وجدت الجبهة الوطنية القومية صعوبة في الحفاظ على وحدتها، وظهرت في أنحاء البلاد أكثر من ست فصائل مسلحة غالباً ما تنقسم كل منها على ثم تتجمع من جديد، وتنشق على نفسها بعد ذلك مرة أخرى، وبناء على ما ذكره معظم المحللين فلم يكن لمعظم هذه الفصائل أيدلوجيات واضحة أوبرنامج سياسي [١]، وكان هدفها الأساسي هو السيطرة على البلد والموارد.

وكانت للحرب الأهلية في ليبيريا دائما أبعاداً إقليمية اتضحت من سياق التحليلات لتيارات اللاجئين وبلدان اللجوء، حيث تضررت خمس دول في غرب أفريقيا من تدفقات اللاجئين وهى غينيا وكوت ديفوار وغانا، وسيراليون بالإضافة إلي نيجيريا، ومما يدل على شدة الطوارئ التي تصاحب عمليات التشريد إن حوالي خمس اللاجئين الليبيريين إلي غينيا وكوت ديفوار قد وصلوا إليها في أول شهرين فقط من عام ١٩٩٥، أي أكثر من ١٥ ألف لاجئ ومازال هناك وفق إحصائيات سنة ١٩٩٩ – ما يقرب من نصف مليون لاجئ خارج البلاد، هذا علما بأن ليبيريا لم تصنف ضمن دول المنشأ ولم تشهد حالات لجوء سوى اعتبارا من عام ١٩٩٠، وشهدت مثلها مثل غالبية الدول الأفريقية التي نشب بها صراعا وحروباً أهلية في التسعينيات زيادة في أعداد اللاجئين في منتصف ذلك العقد إذ بلغ أعداد اللاجئين قرابة ٧٩٤,٢ ألف لاجئ.

وقد تأثرت الدول المجاورة لليبيريا، سياسياً وعسكرياً من الحروب الأهلية الدائرة في فيها، إذ تم إنشاء الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون عام ١٩٩١ بمساندة واضحة من الجبهة الوطنية القومية لليبيريا، مما أسهم في سقوط حكومة سيراليون في العام التالي، ومنذ ذلك الوقت تزايدت باستمرار درجة الفوضى، والعنف وأعمال قطع الطرق في سيراليون، حيث واصلت الجبهة المتحدة الثورية مهاجمة الحكومة سعياً للاستيلاء على المناطق المهمة الزاخرة

---

[1] د. أحمد إبراهيم: **الحروب الأهلية في أفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠١) ص ص ٢٣٥ –٢٣٨.

بالذهب والألماس وإنتاج المعادن الخام، والأهم هنا هو ما أدت إلية هذه الأحداث من طوارئ إنسانية وعمليات تشريد ونزوح معقدة الخصائص والاتجاهات، فقد عاد جانب كبير من اللاجئين في سيراليون (حوالي ٧٠ ألف) إلي وطنهم و إلي غينيا، بالإضافة إلي ذلك فإن أكثر من ٣٥٠ ألف من مواطني سيراليون قد فروا من بلدهم وتوجه ١٢٠ ألف منهم إلي ليبيريا – المنهارة أساسا من الحروب الأهلية بها – وحوالي ١٩٠ ألف إلي غينيا ؛ ومن المعتقد أن حوالي ٦٠٠ ألف نازح قد شردهم الصراع المسلح وأعمال قطع الطرق داخل سيراليون، وقتل حوالي ٢٠ ألف شخص في بلد ساكنة.

وبحلول منتصف عام ١٩٩٥، وصلت هذه الاضطرابات إلي العاصمة فريتاون، التي كانت تأوي أعداد كبيرة من اللاجئين الليبيريين مما دفعهم إلي النزوح مرة أخرى عائدين إلي ليبيريا أو غيرها.

واتسم الصراع في ليبيريا مثل كثير من الحروب والصراعات الأهلية المعاصرة بالعنف والوحشية سبقت الإشارة إلي العديد من مظاهرها – وقد تعرض المدنيون لهجمات عنيفة، ويقدر أن أكثر من ١٥٠ ألف من المدنين غير المحاربين قد قتلوا من جراء هذا الصراع، وغالبا ما كان يتم وقف المساعدات الإنسانية لضحايا هذه الحروب أو تحويلها، في حين كان يدفع بالغلمان والمراهقين بطريقة روتينية إلي الجيوش والفصائل المتصارعة حيث يجبرون على القيام بأعمال وحشية.

وقد اتضح الطابع الإقليمي للصراع الليبيري في تورط الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا فيه (الإيكواس ECOWAS) والذي احتفظ بقوة عسكرية متعددة الجنسيات في ليبيريا خلال سنوات ٩٠ /١٩٩٥، قوامها ١٦٠٠٠ جندي تعرف باسم فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد، وذلك للحفاظ على النظام والقانون في منروفيا والمناطق المحيطة بها، والقيام بأعمال الحراسة ضد الهجمات التي تشنها مختلف الفصائل الليبيرية، إلا أن هذه القوة لم تتوافر لها الوسائل أو الولاية اللازمة لفرض السلم على مختلف أطراف الصراع، وكانت اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلم والمواعيد النهائية لتسريح القوات والجداول الانتخابية الناتجة عن مبادرات عديدة تتعرض للانهيار. وأشارت التقارير إلي فشل هذه القوات مما اضطر نيجريا للتدخل بقواتها وتغير قيادة القوات بقيادة نيجيرية ومحاولة فرض السلام بدلا من حفظ السلام [1].

---

[1] بدر حسن شافعي: " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا " **السياسة الدولية** (العدد ١٤٣ يناير ٢٠٠١) ص ١٦١.

هذا ولم ينعم المدنيون المقيمون في مونروفيا بالأمان، فالقتال المستمر للسيطرة علـــي المدينة أدى إلي فرار ا لأشخاص الذين كانوا يؤون إليها، ففي ابريل ١٩٩٦ أسفر القتال بـــين الطوائف المسلحة الثلاث عن فرار حوالي ٣٥٠٠ شخص من مونروفيا بحثا عن ملاذ آمن في دول الجوار، وكان من بينهم حوالي ٢٠٠٠ ليبيري علي الأقل فروا بالبحر علي ظهر السفينة بالك تشالنج و ٤٠٠ آخرين فرو علي ظهر زولوتيستا، إلا أنهم قوبلا بالرفض والرد في كـــل ميناء طوال ساحل غرب أفريقيا، إلي أن سمحت السلطات في غانا للـــسفينة لبالـــك تـــشالنج بالرسو بعد ورود تقرير عن مرض عدد كبير ممن كانوا على ظهر السفن بصورة خطيـــرة، وقد اضطرت زولوتيستا وركابها إلي العودة إلي مونروفيا بعد ثلاثـــة أســـابيع بـــالبحر دون استجابة لطلب اللجوء.

وفي أعقاب أحداث العنف الأخيرة في ١٩٩٦، وقعت الفصائل المتحاربة اتفاقية مهمة للسلام وعلي خلاف الاتفاقيات الكثيرة السابقة، كتب لهذه الاتفاقية الاســـتمرار. وفـــي ١٩٩٧ أجريت انتخابات تحت إشراف دولي، انتخب فيها زعيم الجبهة الوطنية القومية لليبيريا تشارلز تيلور رئيسا للبلاد، إلا أن هذا لا ينفي وقوع مواجهات أخري كبري فيما بين ١٩٩٧ وحتـــي نهاية ١٩٩٩. وقد أشارت تقارير حقوق الإنسان عام ٢٠٠٢ إلـــي كثيـــر مـــن الممارســـات الوحشية من قبل الحكومة ضد المواطنين واللاجئين وقتل المئات من المدنيين وإلقاء أجسادهم في النهر[١]

وبإقصاء تيلور ونفيه خارج البلاد بمساعد وتدخل من الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة حرصا على مصالحها وخاصة البترولية في غرب القارة [٢]، ربما تشهد الـــبلاد نوعـــا مـــن الاستقرار النسبي في ظل وحماية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وحكومة انتقالية، بعد حرباً دامت قرابة ١٤ عاما، وتقديم تيلور والمسئولين عن هذه الجرائم للمحاكمة أمام محكمـــة خاصة. وخاصة بعد انتخابات ٢٠٠٥ الذي أسفر عن تولي إيلين جونسون ســـيرالبف كـــأول رئيسة في ليبريا وأفريقيا، وهذا ما جعل الطريق مفتوحا أمام عودة الآلاف اللاجئين من دول الجوار.

---

[1] Charles Taylor:" Hundreds in Bomi County " (Global Media , 9/04 /2004) at: **http://www.wsws.org/articles/**

[2] Chris Talbot: " US marines sent to Liberia " (News & Analysis , June 2003 , at: **http://www.wsws.org/articles/.**

والأمر الذي دفع بمفوضية شؤون اللاجئين للتخطيط لإعـادة توطين اللاجئين [1] كمـا أشادت التقارير بدور منظمة الإيكواس (ممثلة في قوات الإيكوموج) رغم ما أخذ عليها من سلبيات في إسهامها في تسهيل وعودة المنظمات الدولية وتوصيل المساعدات للاجئين وتجديد خطوط المياه، والمساعدة في إعادة توطين اللاجئين.

ثانيا: الحرب الأهلية في سيراليون

أيضا لعبت العوامل الخارجية دورا بالغ الأهمية في إشعال واستمرار الحرب الأهلية في سيراليون، ولاسيما تحت تأثير انتشار العدوى الإقليمية للصراعات الداخلية فـي منطقـة غرب أفريقيا عموما. حيث تنتقل الحرب الأهلية الأفريقية عموما فيما بين الدول المتجـاورة تحت تأثير العدوى السباب كثيرة، ولعل من أبرز هذه الأسباب التي تؤدى إلي انتشار الحروب الأهلية هو قيام الدول المجاورة بأعمال عسكرية من أجـل إضـعاف أو تقـويض اسـتقرار الخصوم الإقليميين، حيث يكون تقديم الدعم لجماعات المعارضة بمثابة بديل مـشترك عـن نشوب حروب مباشرة بين الدول الأفريقية.

وفي حالة سيراليون، كانت هناك درجة عالية من هذا التدخل في الحروب الأهلية في كل من سيراليون وليبيريا، حيث لعب الرئيس الليبيري تشارلز تيلور بصفة خاصة دورا بالغ الأهمية في إشعال وتأجيج الحرب الأهلية في سيراليون، وكان موقف تيلور مدفوعا بمزيج من الروابط الثورية التي كانت قائمة بينه وبين فوداى سانكوح زعيم الجبهة الثورية الموحدة فـي سيراليون، بالإضافة إلي المصالح الاقتصادية والتجارية الضيقة لتيلور.

فقد أقام تيلور وسانكوح علاقة اعتماد متبادل منذ عام ١٩٨٧، حينما كـان الجانبـان يتلقيان التدريب العسكري في ليبيا، حيث اتفقا منذ ذلك الحين على أن يستخدم تيلور أراضـي شرق سيراليون في التدريب والتحضير للهجوم على ليبيريا. وبعد أن استتب الوضع نسبيا في ليبيريا، قام تيلور بإعارة سانكوح أعداد كبيرة من مقاتليه، بالإضافة إلي أتسعى إلـي تعزيـز علاقاته التجارية الإقليمية لتوفير التمويل اللازم، كما قام بإرسال عناصر من قواته للمرابطـة على مقربة من الحدود مع سيراليون، وذلك في إطار محاولة منـه للـسيطرة علـى تجـارة الألماس في سيراليون. حيث كان إنتاج سيراليون من الماس يباع أساسا في ليبيريا، وكانـت

---

[1] Comfrt Ero:" Ecowas and the Sub - regional Peacekeeping in Liberia " (25September 1995) , at: **http://www.unhcr.org/**

القيمة الإجمالية لهذه التجارة تتصل إلي حوالي ١٠٠ مليون دولار في العام الواحد، وكان تيلور قد حاول أن يقيم روابط مع مسئولي الحكومة في سيراليون بشأن تجارة الألماس، إلا أن الجانبين اختلفا في هذا الشأن، مما أدى إلي اندلاع القتال عام ١٩٩١ بين قوات تيلور والجيش السيراليوني. وبدأ تيلور في تقديم الدعم بكثافة لقوات الجبهة الثورية الموحدة في سيراليون، وكنوع من أنواع المعاقبة من قبل تيلور لحكومة سيراليون على مشاركتها في قوات المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكوموج) في ليبيريا [1].

وقد استغل تيلور هذه الاشتباكات لتوسيع نطاق نفوذه التجاري، وقام بمساعدة عناصر الجبهة الثورية الموحدة على غزو أراضى سيراليون، انطلاقا من الأراضي الليبيرية، وبدء الحرب الأهلية ضد نظام رئيس سيراليون، (وقتذاك) جوزيف مومو عام ١٩٩١. حيث قامت الجبهة الثورية بالهجوم على المواقع المعزولة التابعة لجيش سيراليون والمناطق الريفية غير المسلحة. وأعترف تيلور بسانكوح بوصفه حاكما لسيراليون، واستغل الحرب للإطاحة بنظام المندى والمسئولين الحكوميين في سيراليون، بإبعادهم عن حركة التجارة الألماس المربحة عبر الحدود ومن ثم، يمكن القول أن الحرب الأهلية في سيراليون بدأت بصورة فعلية في مارس ١٩٩١ من خلال الدعم الليبيري، وبمساعدات الزعيم الليبيري تشارلز تيلور، وبوصفها واحدة من آثار انتقال العدوى الإقليمية للحروب الأهلية في غرب أفريقيا.

هذا وقد حاولت قوات التدخل التابعة للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في ليبيريا (الإيكوموج) التأثير على الأوضاع في سيراليون. إلا أن تلك القوات كانت تعانى من قلة الرواتب ونقص المعدات، مما حدي بقادة تلك القوات مواجهة تيلور بإستراتيجية أخرى تتمثل في استخدام الخصوم المحليين لتيلور من اجل تقويض مصادر التبادل التجاري التي يعتمد عليها تيلور في تمويل أنشطته العسكرية. ولذلك حاولت قوات الإيكوموج قطع الطريق بين تيلور والألماس في سيراليون.

وعلى الجانب الأخر، فان حكومة سيراليون ذاتها حاولت في عام ١٩٩١ أيضا التأثير على الأوضاع الداخلية في ليبيريا، وشجعت اللاجئين الليبيريين المقيمين في أراضى سيراليون على تشكيل منظمة باسم (حركة التحرير الموحدة من اجل الديمقراطية)، بحيث تكون مناهضة لتشارلز تيلور، وبدأت هذه المنظمة في شن عمليات عسكرية داخل ليبيريا، وتلقت الدعم والمساعدات المادية والعسكرية من حكومة سيراليون. تلك الحركة التي تشكلت من خلال دمج ثلاث حركات أو منظمات ليبريه قديمة في مارس ١٩٩١ في سيراليون عقب اتصالات جرت

---

[1] د. أحمد إبراهيم محمود: م. س.ذ.، ص ص ٢٨٠ – ٤٨٦.

بين مجموعة من الوزراء السابقين في حكومة صمويل دو وحكومة سيراليون ردا على الحملة التي قام بها تيلور في نفس تلك الفترة لتقويض الاستقرار الداخلي في سيراليون، وقد بدأت هذه قوات الحركة في شن هجماتها ضد قوات تيلور انطلاقا من مناطق قريبة من الحدود مع سيراليون.

أضف إلي ذلك، أن قوات الإيكوموج الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي كانت قد أرسلت إلي سيراليون للمشاركة في التصدي لقوات المعارضة هناك كانت صغيرة الحجم، ولم تستطع أن تفعل الكثير لمواجهة قوات الجبهة الثورية الموحدة المعارضة آنذاك، مما دفع الحكومة إلي الاستعانة بقوات المرتزقة من جنوب أفريقيا، لقيادة العمليات العسكرية الرامية إلي مواجهة قوات المعارضة، وتشير بعض التقارير إلي أن الاتفاق بين حكومة سيراليون والمرتزقة شمل على قيام المرتزقة بعمليات التدريب وقيادة العمليات العسكرية الحكومية، في مقابل حصولهم على حقوق التجارة في الموارد المعدنية في سيراليون، بالإضافة إلي حماية مناجم الذهب والماس.

هذا وقد سببت الحرب الأهلية في سيراليون خسائر فادحة على كافة المستويات الاقتصادية والبشرية وتزداد فداحة هذه الخسائر كون سيراليون تعد واحدة من أفقر الدول في العالم، حيث لا يزيد متوسط دخل الفرد بها عن ١٠٠ دولار في العام، بالإضافة إلي أن هذه الحرب انطوت على انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في سيراليون.-والجانب الأكثر خطورة لهذه الحرب يتمثل في أن آثار هذه الحرب لا تقتصر فقط على الدولة المعنية، ولكنها تمتد أيضا إلي المستويات الإقليمية والقارية والدولية، فهي تخلق حالة من عدم الاستقرار الإقليمي كما تسبب مأساة إنسانية، حيث تسببت الحرب الأهلية في سيراليون في وقوع خسائر بشرية فادحة، فقد تم قتل حوالي ٥٠ ألف، بالإضافة إلي تشريد ما لا يقل عن ٢ مليون نسمة، أي حوالي نصف عدد السكان البالغ عددهم ٤,٥ مليون نسمة، فيما كان بمثابة اكبر حركة نزوح للاجئين في الحروب الأهلية الأفريقية في عقد التسعينيات، حيث جاء اللجوء إلي الدول المجاورة نتيجة لضراوة الحرب الأهلية، وأيضا بسبب الفظائع والأعمال الوحشية التي ارتكبتها الأطراف المتصارعة، وبالذات الجبهة الثورية المتحدة، التي اتخذت من الأعمال الوحشية وسيلة لبث الرعب في قلوب الخصوم.

وفي إطار تدخل الدول الأجنبية من منطلق المساعدات الأجنبية حرت المملكة المتحدة على مساعدة الحكومة الجديدة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٢ في مجالات شتى من

أهمها تنظيم وتدريب الجيش وقوات البوليس والمساعدة في إعادة الهيكل الإداري للدولة وفي ومجال الخدمات، وكان من أهم ما حرصت علية زيادة ودعم وتفعيل المجتمع المدني [1].

ثالثا: حالة غينيا بيساو:

قام الرئيس فيبرا بعزل الجنرال انسومانا مانيه رئيس أركان الجيش في ١٩٩٨، إلا إنه رفض الإقالة وقام بمحاولة انقلاب مستغلا تردى الأحوال الاقتصادية للبلاد، و بذلك انشق الجيش إلي مجموعتين، وظل الصراع مشتعلا بين الجانبين حيث تقاسما السيطرة على العاصمة، وسط تبادل آلاتهما فيما بينهم حول مساعدة متمردي حركة القوى الديمقراطية لكازامانس في السنغال المجاورة، وتهريب الأسلحة لهذه الحركة.

ورغم استعانة الرئيس فيبرا بقوات من السنغال وغينيا لمواجهة المتمردين، إلا أن هذا التدخل لم يفلح في القضاء على القوة العسكرية للمتمردين. وعلى الرغم من تعدد محاولات تسوية الحرب الأهلية في غينيا بيساو، إلا أن الصراع العسكري ظل مشتعل حتى نوفمبر ١٩٩٨، إلي أن نجحت دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في إقناع القوى المتصارعة في الوصول إلي اتفاق عرف باسم اتفاقية (أبوجا) الذي يقوم على وقف إطلاق النار، وسحب القوات السنغالية والغينية التي كانت تساند الرئيس فيبرا، واستبدالها بقوات حفظ سلام أفريقية ونشر قوات لمراقبة تحركات المتمردين في مناطق الحدود بين السنغال و غينيا بيساو، وتشكيل حكومة انتقالية لتيسير شؤون البلاد لحين إجراء انتخابات في نهاية ١٩٩٩، مع التركيز على توصيل المساعدات الإنسانية، وتشجيع اللاجئين للعودة إلي البلاد. ونظرا لعدم الالتزام بهذه الاتفاقية من جانب الأطراف المتصارعة، كانت الحاجة إلي إبرام اتفاق جديد لوقف النار في ٣ فبراير ١٩٩٩.

وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩ تم إجراء انتخابات لم يشارك فيها زعماء الصراع، ولم يفوز فيها أي من المرشحين بالأغلبية، ولذلك تم إعادتها مرة ثانية في ١٦ يناير ٢٠٠٠، فاز فيها كيمبايالا، زعيم (حزب التجديد الاشتراكي) في الجولة الثانية بأغلبية ٧٢% من الأصوات [٢].

قد شهد هذا الصراع الداخلي أياً كانت أسبابه، تدخلا دوليا وإقليميا، فعلى المستوى الإقليمي أرسلت السنغال ٣٠٠٠ جندي من جانبها لمساندة القوات الحكومية، بناء على طلب من السلطة الشرعية للبلاد وطبقا لاتفاق التعاون المشترك بين البلدين في يناير ١٩٩٥ في

[1] Toby Porter ; " The Interaction between Political and Humanitarian Action in Sierra -Leone , 1995 to 2002 ", at: http://www.hdcentre.org

[2] جوزيف رامز: " مخاطر وانعكاسات الحرب الأهلية في غينيا بيساو " في د. إبراهيم نصر الدين: الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا...، م. س.ذ.، ص ص٥٧٢– ٥٨١.

بيساو. كما قامت غينيا كوناكرى بإرسال ٤٠٠ جندي إلي غينيا بيساو تضامنا مع رئيس غينيا بيساو أيضا لمواجهة التمرد، وذلك تفاديا لاستقبال لاجئين جدد، حيث استقبلت حـوالي ٥٠٠ ألف لاجئ وفدوا إليها من ليبيريا وسيراليون فررت من الحروب الدائرة في بلادهم [1]، فضلا عن اعتبارات أخرى.. بينما رفضت السنغال الوساطة الجامبية، وسط اتهام متبادل بينهما في تورط كلاهما في مساعدة المتمردين. على المستوى الدولي وجهت الاتهامات لكل من فرنـسا والبرتغال على السواء بالتورط في القتال الدائر في غينيا بيساو، فبالنسبة لفرنـسا تـردد أن سفينة تابعة للبحرية الفرنسية قامت بفتح نيرانها على مواقع القوات المتمـرد ة، وذلـك فـي ١٩٩٨/١٠/١، أما بالنسبة للبرتغال فقد اختلف الأمر حيث جاءت إليها الاتهامات من جانـب القوات الحكومية في كل غينيا بيساو والسنغال، وذلك بأن البرتغال قامـت بمـد المتمـردين بالسلاح عبر أحد الموانى الجامبية، وعبر المجال الجوى. الأمر الذي دعا إلي رفض الوساطة البرتغالية والجامبية من قبل القوات الحكومية في غينيا بيساو. وإن كان هذا لينفي دور كل من البرتغال وفرنسا مع ألمانيا ووكالة غوث اللاجئين التابعة للأمـم المتحـدة فـي المـساعدات الإنسانية لغينيا بيساو. هذا وقد أدى هذا الصراع إلي قتل الآلاف من الأفراد فضلا عن تـدفق وفرار الآلاف من اللاجئين إلي دول الجوار والذي قدر في بدية الصراع بحوالي ٣٠٠ ألـف لاجئ مما ساعد على عدم الاستقرار في المنطقة[2].

---

[1] World Network ; " The Guinea Conflict Explained ", at:
http://news.BBC.co.uk/hi/arabic/news.

[2] د. أحمد إبراهيم: م. س. ذ.، ص ص ٢٦٠-٢٦١. ؛

Elizabeth Blunt: " The Guinea conflict explained" ,at:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news.

[2] Schneider , James: " The refugee crisis in southern and central Africa " (June 2000) , at: **www.jha ac/articles/a050.htm.**

الفصل الثاني

حجم ونطاق ظاهرة اللاجئين في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة

يسعى هذا الفصل إلي بحث تطورات ظاهرة اللاجئين في أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة من حيث حجم ونطاق انتشار الظاهرة، وكما سبقت الإشارة إلي ذلك، فإن ظاهرة اللاجئين في أفريقيا ليست ظاهرة جديدة، حيث يمكن الرجوع بهذه الظاهرة إلي خمسينيات القرن العشرين، إلا أن أعداد اللاجئين في تلك الفترة لا تكاد تذكر مقارنةً بما هي عليه اليوم، حيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تفاقم ظاهرة اللاجئين في أفريقيا للظاهرة بصورة غير مسبوقة، وخاصة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبلغت ذروتها في منتصف ذلك العقد، حيث قدرت أعداد اللاجئين في عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ بنحو ٦,٧٥٢,٢٠٠ لاجئ، وهو ما يقدر بنسبة ٤٤,١% من إجمالي عدد اللاجئين في العالم حينئذ، فضلا عن أضعاف هذه الأعداد من النازحين داخل دولهم. ولكن بوجه عام يظل من الصعب تحديد الحجم الحقيقي لظاهرة اللاجئين بوجه عام وفي أفريقيا بوجه خاص، حيث تشير هناك صعوبات كبيرة في وضع تقديرات دقيقة لأعداد اللاجئين، ويرجع ذلك أساسا – طبقا لرأى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين – إلي الفوضى العارمة التي تسود حالات الطوارئ التي تنشأ بسبب الصراعات الداخلية في الدول الأفريقية، فمع هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين يصعب التسجيل الدقيق للاجئين، أثناء دخولهم إلي أو خروجهم من المخيمات الخاصة بهم، من قبل المفوضية أو من قبل السلطات المحلية، بالإضافة إلي أن أعداد اللاجئين غالبا ما تكون عرضة لتقلبات سريعة ومفاجئة بسبب التغيرات السريعة في أعداد القادمين والمغادرين للمعسكرات، وقد تكون المعسكرات المغلقة أكثر دقة وهى التي تقع تحت سيطرة قوات دولية أو منظمات دولية أو محلية، ولكن هذه المعسكرات المغلقة محدودة العدد.

وسوف يتم التركيز في هذا الفصل على حجم ونطاق انتشار ظاهرة اللاجئين في أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، منذ ١٩٩٠، من أجل المقارنة وإبراز تأثير مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وسيتم الإشارة إلي بعض سنوات عقد الثمانينيات من القرن العشرين، باعتباره العقد السابق على المرحلة محل الدراسة، وبناء على ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلي مبحثين، يتناول أحدهما حجم ونطاق ظاهرة اللاجئين في أفريقيا على المستويين القاري والإقليمي، بينما يتناول المبحث الثاني حجم ونطاق انتشار هذه الظاهرة على المستوى الدول الأفريقية (دول المنشأ والملجأ).

المبحث الأول

حجم ونطاق الظاهرة على المستويين الدولي والإقليمي

يتناول هذا المبحث تطور حجم ونطاق انتشار ظاهرة اللاجئين في أفريقيا من خلال مطلبين، يسعى أحدهما إلي تقديم صورة كلية للظاهرة على مستوى القارة الأفريقية ككل، في حين يبرز الأخر الاختلافات بين الأقاليم الأفريقية من حيث حجم ونطاق انتشار الظاهرة.

المطلب الأول: المستوي القاري

يعتمد هذا المطلب على الإحصائيات والبيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعض الدارسات السابقة والمصادر الأخرى ذات الصلة.

أولا: تطور الظاهرة على المستوى القاري:

١- تطور ظاهرة اللاجئين على مستوى القارة:

يبين الجدول رقم (١) تطور الأعداد الكلية للاجئين في أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مقارنة بتلك الأعداد خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ومن بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

أ- تشير سنة ١٩٨٤ إلي الفترة السابقة على نهاية الحرب الباردة، حيث كان متوسط معدل أعداد اللاجئين في القارة في تلك الفترة يتراوح ما بين ثلاثة ملايين إلي ثلاثة ملايين ونصف تقريبا، نتيجة للحروب الأهلية والصراع على السلطة ومشاكل الجنوب خاصة في أنجولا وجنوب أفريقيا إبان الدولة العنصرية.

ب- يلاحظ زيادة أعداد اللاجئين من نهاية عقد الثمانينيات وبدية السبعينيات أي الفترة المواكبة لبداية نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وما واكب هذه الفترة من تغيرات، ومن تدخلات.

جدول رقم (١)

تطور ظاهرة اللاجئين في أفريقيا

(١٩٨٤ – ٢٠٠٤)

السنة	عدد اللاجئين في القارة
١٩٨٤	٣,٤٠٨,١٠٠
١٩٨٥	٣,٧١٣,٥٠٠
١٩٨٦	٣,٤٦٩,١٠٠
١٩٨٧	٣,٩٨١,٠٠٠
١٩٨٨	٤,٥٩٠,٩٠٠
١٩٨٩	٤,٨١١,٦٠٠
١٩٩٠	٥,٨٩١,٤٠٠
١٩٩١	٥,٢٧٧,٧٠٠
١٩٩٢	٥,٣٨٤,٧٠٠
١٩٩٣	٦,٤٤٤,٠٠٠
١٩٩٤	٦,٧٥٢,٢٠٠
١٩٩٥	٥,٦٩٢,١٠٠
١٩٩٦	٤,٣٤١,٥٠٠
١٩٩٧	٣,٤٨١,٤٠٠
١٩٩٨	٣,٢٧٠,٩٠٠
١٩٩٩	٣,٥٢٣,١٠٠
٢٠٠٠	٣,٩٥١,٢٠٠
٢٠٠١	٣,٦٤٦,٩٠٠
٢٠٠٢	٣,٧١١,١٠٠
٢٠٠٣	٣,١٣٥,٨٠٠
٢٠٠٤	٣,٠٢٢,٦٠٠
٢٠٠٥	٣,٢١٣,٥٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، استناداً إلي بيانات من:

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: **حالة اللاجئين في العالم** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠) ص ص ٣١١ – ٣١٣ ؛ وموقع نفس المفوضية على الشبكة الدولية للمعلومات، للسنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤، في:

http://www.unhcr.org/statistics.

د- عودة أعداد اللاجئين إلي معدلها السابق لنهاية الحرب الباردة اعتبارا من عام ١٩٩٦، نتيجة لنجاح المفوضية في عودة وإعادة توطين بعض اللاجئين إلي دول المنشأ، ولتغير النظرة الأوربية الأمريكية للقارة وخاصة بعد الاكتشافات الهائلة للثروات في القارة الأفريقية والأبعاد الأمنية بعد أحداث الحادي من سبتمبر، وتأمين المصالح الإستراتيجية الغربية بالقارة.

هـــ- هذا مع مراعاة أن هذه الأعداد خاصة باللاجئين دون غيرهم من النازحين والفئات الأخرى الذين لا يندرجون تحت معاهدة ١٩٥١ وبرتوكول ١٩٦٧، ومعاهدة ١٩٦٩ الأفريقية بنفس الخصوص.

٢ - اللاجئون في أفريقيا كنسبة من سكان القارة:

يبين الجدول رقم (٢، والشكل رقم ١) تطور عدد اللاجئين في أفريقيا كنسبة من سكان القارة خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، ومن بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

جدول رقم (٢)

اللاجئون في أفريقيا كنسبة من سكان القارة

السنة	عدد سكان القارة بالمليون	عدد اللاجئين في القارة	اللاجئون كنسبة مئوية من سكان القارة
١٩٩٠	٦٣٦	٥, ٨٩١	% , ٩٣
١٩٩٥	٧٠٣	٥, ٦٩٢	% ,٨١
٢٠٠٠	٨١٢	٣, ٩٥١	% ,٤٩
٢٠٠٣	٨٦٨	٣, ١٣٥	% ,٣٦

المصدر:الجدول من إعداد الباحث استنادا إلي بيانات الجدول رقم (١) ؛

United Nations Demographic Yearbook 2000 & 2003, at:
http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/dyb/DYB2000/Table 01xls.

أ- ارتفاع عدد السكان بمعدل كبير الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥، حيث ١٠,٥%، ثم تزايدت النسبة لتصبح ١٥,٥ % الفترة من ١٩٩٥حتى ٢٠٠٠، ثم استمرت الزيادة في عدد السكان ولكن بمعدل منخفض عن الأعوام السابقة حيث بلغ ٦,٩ % الفترة ما بين ٢٠٠٠حتى ٢٠٠٤، وربما كان ذلك لكثرة الوفيات بسبب الحروب والصراعات والجفاف والأمراض في تلك الفترة والأعوام السابقة للتعداد ومع التحفظ على طرق الإحصاء.

ب- وبالتالي كانت النسبة المئوية لعدد اللاجئين بالنسبة لعدد السكان ٣, ٩% الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ,١ ٨% الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠، ثم اتجهت نحو الانخفاض النسبي حيث بلغت ٤,٩ % الفترة ما بين ١٩٩٥- ٢٠٠٠، ثم ٥,٣ % الفترة مابين ٢٠٠٠ -٢٠٠٤، وهذا يعكس بالتالي الانخفاض النسبي في أعداد اللاجئين بعد

منتصف التسعينيات مع مراعاة الانخفاض في معدل الزيادة في عدد السكان الكلى في الفترة الأخيرة.

ثانيا – حجم ظاهرة اللاجئين في أفريقيا بالمقارنة بالعالم:

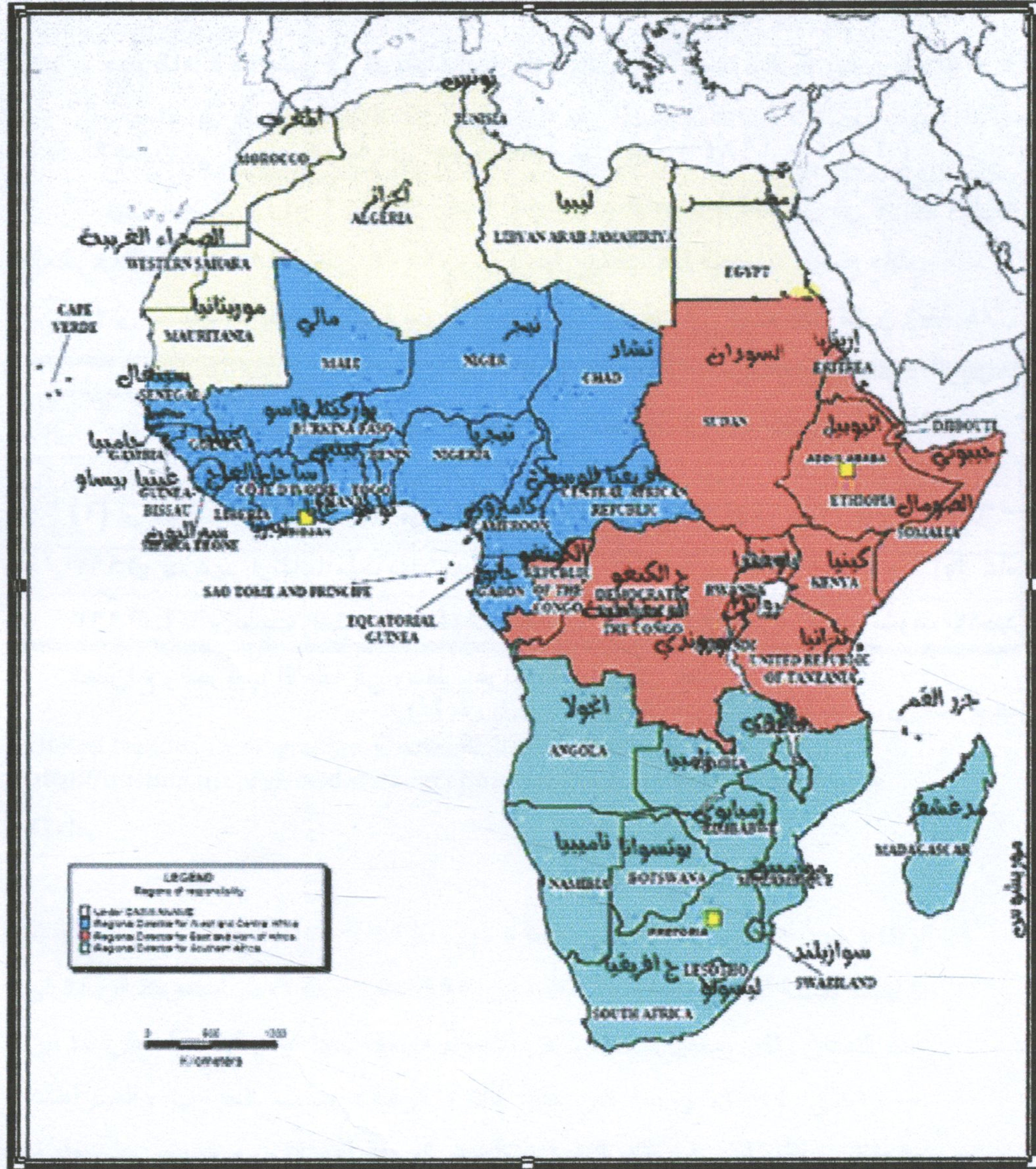
١ – اللاجئون في أفريقيا كنسبة من عدد اللاجئين في العالم (١٩٨٤ – ٢٠٠٤)

يبين الجدول (رقم ٣ والشكل رقم ٢) تطور حجم ظاهرة اللاجئين في أفريقيا مقارنة بالعالم خلال الفترة ١٩٨٤ حتى ٢٠٠٤، ومن تحليل بيانات هذا الجدول، يتضح مايلي:

(١) أن نصيب أفريقيا – كنسبة مئوية – من عدد اللاجئين في العالم يكاد تكون ثابتة خلال عقد الثمانينيات، وتحديداً خلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٨، حيث كان نصيب أفريقيا حوالي ٣٠ % من إجمالي عدد اللاجئين في العالم طوال تلك الفترة.

(٢) أن نصيب القارة – كنسبة مئوية – من عدد اللاجئين في العالم خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٣، قد شهد ارتفاعا ملحوظاً، حيث ارتفع من ٣٢,٧% في ١٩٨٩ إلي ٣٩,٠% عام ١٩٩٣، وذلك بسبب استمرار وتصاعد ظاهرة اللجوء في القارة نتيجة نشوب وتجدد الصراع والحروب الأهلية في وسط وغرب القارة بشكل خاص.

الخريطة السياسية للقارة الأفريقية



المصدر: تم معالجة البيانات العربية بواسطة الباحث واستنادا علي موقع الأمم المتحدة علي الشبكة الدولية للمعلومات، فى:

UN Integrated Regional Information Networks: (Posted to the web April 6, 2007), at: http//allafrica.com

جدول رقم (٣)

اللاجئون في أفريقيا كنسبة من عدد اللاجئين في العالم

السـنة	عدد اللاجئين في العالم	أفريقيا	
		عدد اللاجئين	% من اللاجئين في العالم
١٩٨٤	١٠٦٨٥٤٠٠	٣٤٠٨١٠٠	%٣١,٩
١٩٨٥	١١٨١٧٢٠٠	٣٧١٣٥٠٠	%٣١,٤
١٩٨٦	١٢٥٨٩٢٠٠	٣٤٦٩١٠٠	%٢٧,٦
١٩٨٧	١٣,٠٦٨,٧٠٠	٣,٩٨١,٠٠٠	%٣٠,٤
١٩٨٨	١٤,٣٥٥,٠٠٠	٤,٥٩٠,٩٠٠	%٣١,٩
١٩٨٩	١٤,٧٠١,٦٠٠	٤,٨١١,٦٠٠	%٣٢,٧
١٩٩٠	١٧,٢٢٨,٥٠٠	٥,٨٩١,٤٠٠	%٣٤,١
١٩٩١	١٧,٠٢٢,٠٠٠	٥٢٧٧٧٠٠	%٣١,٠
١٩٩٢	١٨٣٠٦٤٠٠	٥٣٨٤٧٠٠	%٢٩,٤
١٩٩٣	١٦٣١٧٩٠٠	٦٤٤٤٠٠٠	%٣٩,٤
١٩٩٤	١٥٢٩١٤٠٠	٦٧٥٢٢٠٠	%٤٤,١
١٩٩٥	١٤٥٧٣٦٠٠	٥٦٩٢١٠٠	%٣٩,٠
١٩٩٦	١٣٢٢٨٥٠٠	٤٣٤١٥٠٠	%٣٢,٨
١٩٩٧	١٢٠٠٣٩٠٠	٣٤٨١٤٠٠	%٢٩,٠
١٩٩٨	١١٤٩٤٢٠٠	٣٢٧٠٩٠٠	%٢٨,٥
١٩٩٩	١١٦٩٧٨٠٠	٣٥٢٣١٠٠	%٣٠,١
٢٠٠٠	١٢١٢٩٦٠٠	٣٩٥١٢٠٠	%٣٢,٦
٢٠٠١	١٢١١٦٨٠٠	٣٦٤٦٩٠٠	%٣٠,١
٢٠٠٢	١٠٥٩٤٠٠٠	٣٧١١١٠٠	% ٣٥
٢٠٠٣	٩٥٩٢٨٠٠	٣١٣٥٨٠٠	% ٣٢,٧
٢٠٠٤	٩٢٣٦٥٠٠	٣٠٢٢٦٠٠	%٣٢,٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، استناداً إلي بيانات مفوضية الأمم المتحدة: **حالة اللاجئين في العالم** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠) ص ص ٣١١ – ٣١٣ ؛ وموقع نفس المفوضية علـى الشبكة الدولية للمعلومات، للسنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤، في:

http://www.unhcr.org/statistics

(٣) بلغ نصيب القارة من عدد اللاجئين في العالم ذروته في عام ١٩٩٤، حيـث بلـغ عـدد اللاجئين في القارة نحو ٦,٧٥٢,٢٠٠ من بين نحو ١٥,٢٩١,٤٠٠ على مستوى العالم ككـل في ذلك العام، أي بنسبة ٤٤,١% من إجمالي عدد اللاجئين في العالم، وهى نسبة لم تـشهدها القارة منذ نهاية الحرب الباردة، ويرجع ذلك للأسباب التي تم تناولها في الفصل السابق التـي تمثلت في نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد الـسوفيتي، وضـغوط الإصـلاح الـسياسي

والاقتصادي من جانب الدول المنتصرة في الحرب الباردة على دول القارة الأفريقية، وتدنى المساعدات والاستثمارات الدولية للقارة في بداية التسعينيات وذلك لانشغالها بالترتيبات الأمنية والسياسية في مناطق أخرى في العالم، ومحاولة تغير الخريطة السياسية الدولية مثل الشرق الأوسط الكبير أو الموسع، والقرن الأفريقي الكبير، لتأمين مصالحها الحيوية والإستراتيجية، تحت دعاوى الإصلاح السياسي والأمني وإرساء أو فرض قواعد الديمقراطية على النمط الغربي المرتبطة بالمصالح.

(٤) تراجع نسبة اللاجئين في أفريقيا منذ عام ١٩٩٧ وحتى بدايات القرن الحالي إلي معدلاتها السابقة (وإن تغيرت الصورة خاصة أحداث دارفور والصومال الأخيرة). ويحسب الباحث وبناءاً على تحليل البيانات الواردة بالجداول أن ذلك للاعتبارات التالية وغيرها من الاعتبارات في ذات السياق:

- العودة الطوعية لبعض اللاجئين وبمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تلك الفترة علي سبيل المثال عودة اللاجئين الروانديين من زائير[1]، وغيرها من الحالات، وتسوية النزاع في بعض البلدان الأفريقية مثل جنوب السودان.
- خفض ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه الفترة، الأمر الذي أدى إلي غلق إحدى عشر مكانا من مكاتب في القارة[2]، وذلك رغم تزايد أعداد اللاجئين والنازحين ومضاعفة ملتمسي اللجوء، ورغبة بعض الدول المانحة في توجيه التبرعات والمساعدات الخاصة بها لدول معينة.
- تغير المدركات والتصورات الذهنية الأمريكية للواقع الأفريقي، والنظر إلي المصالح الاقتصادية وبصفة خاصة البترولية، وكذلك التصدي لسياسة التوسع الأوربي وخاصةً الفرنسي في القارة، ومحاولات الكثير من الدول الأخرى للنفوذ إلي الأسواق الأفريقية (اليابان – الصين – كندا – بل وبعض الشركات متعددة الجنسيات الروسية –... الخ).
- عقد العديد من الاتفاقيات والمنتديات مع دول القارة – الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكندا واليابان والصين....، وطرح مبادرات الشراكة بدلا من القروض والمساعدات وغيرها. وأن كان الاهتمام بالقارة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى معنى بدول انتقائية، بينما تحاول فرنسا التعاون مع دول

---

[1] Sreeram s. " Chaulia: UNHCR's Relief Rehabilitiation and Repatriation of Rwandan Refugee in Zaire, 1994-1997", (**The Journal Humanitarian Assistance**), at: www.jha. ac/articles/a086.htm.

[2] خديجة عرفة أمين: اللاجئون في أفريقيا، **آفاق أفريقية** (المجلد الرابع، العدد ١٣، ربيع ٢٠٠٣) ص ١٠٠.

القارة بالإضافة لدول المستعمرات الفرنسية القديمة مع إتباع سياسة لا تدخل ولا تهميش، لتحقيق مصالح اقتصادية وأخرى ذات أهمية لوجيستكية، والشاهد على ذلك الزيارات التي شاهدتها القارة في الأعوام الأخيرة وخاصة ٢٠٠٣ وما بعدها على مستوى الملوك والرؤساء (ملكة بريطانيا، رؤساء كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، الصين، فرنسا، و المؤتمر الأفريقي الفرنسي الـ ٣٢ في باريس والذي حضرة زعيم ٥٢ دولة فيما عدا الصومال.. الخ)، إضافة إلي الزيارات السابقة والتي كان من أهمها زيارة كلينتون قبل نهاية ولايته للولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول الأفريقية تمثل أهمية اقتصادية وإستراتيجية خاصة[١]. فضلا عن دعوة بعض رؤساء الدول الأفريقية لحضور مؤتمرات الدول الثمانية. وتكرار زيارة رئيس الولايات المتحدة لبعض الدول الأفريقية، وكذلك الزيارة الأخيرة لرئيس وزراء الصين لثلاثة دول أفريقية في إبريل ٢٠٠٦ (المغرب وكينيا ونيجيريا) و٢٠٠٧ للجزائر وبعض الدول الأخرى في إطار زيارته للمنطقة.

- زيادة الدعم والمساعدات لدول القارة من قبل بعض البلدان الأجنبية وخاصة اليابان، وأكثرهم تحديدا فرنسا حيث قررت الإدارة الفرنسية (بالمؤتمر سالف الذكر) رفع المساعدة من أجل التطور التي تقدمها إلي الدول الأفريقية من نسبة ٠,٣١ % من الناتج القومي الفرنسي حاليا إلي ٠,٥% عام ٢٠٠٧، و٠,٧٠% في سنة ٢٠١٢، ومقترحات لدعم أسعار المواد الأولية التي تشكل ٧٥% من صادرات ١٧دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء.
- العمل على دعم الاستقرار الأمني والسياسي في القارة من خــلال آليات لفض المنازعـــات بالقارة (Recap الفرنسية والأمريكية) ودعم تجمع غرب أفريقيا وبعض البلدان الأفريقية لتلعب دور الوسيط والحرب بالوكالة لمساندة هذه الأنظمة وتحقيق المصالح والاستثمارات الأجنبية[٢].
- توصيات مؤتمر الثمانية في كندا،٢٠٠٢ وبحضور بعض القادة الأفارقة، حيث تعهدت بعض الدول المانحة بتخفيض الديون على الدول الأفريقية الأكثر فقرا، وينص الاتفاق

[1] د. حمدي عبد الرحمن حسن: " أبعاد السياسة الأمريكية الحديثة تجاه أفريقيا " **إسلام أون لاين (١٩٩٩)** في:

www.islam.online.

[2] د. حمدي عبد الرحمن حسن: " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا بين العزلة إلي الشراكة " (القاهرة: الأهرام، السياسة الدولية العدد ١٤٤، ابريل،٢٠٠١،) ص ص ١٩٢-١٨٩.

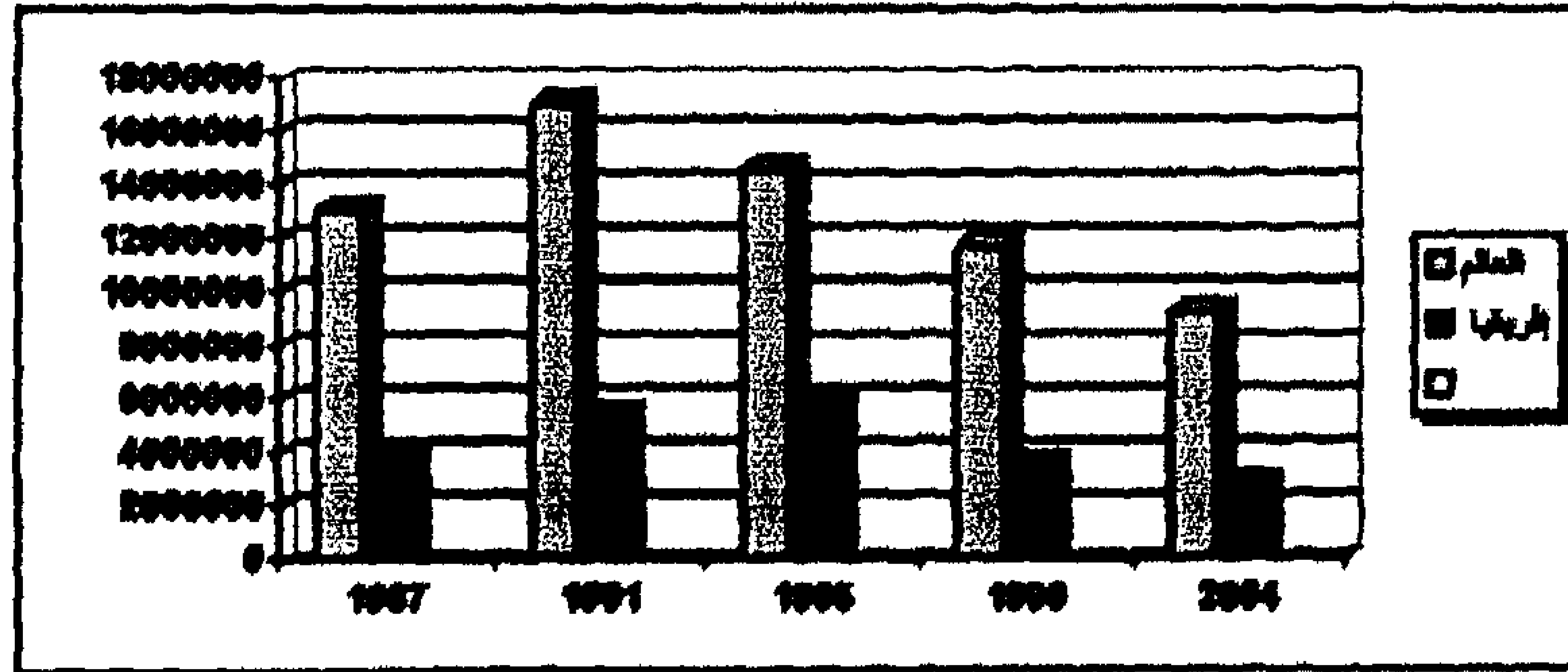
علي تعهد دول المجموعة بالمساهمة في حل الصراعات وتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية ومكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة .

ويتضمن الاتفاق تقديم الدعم لإنشاء قوة تدخل عسكرية، وإن كان المراقبين أشاروا إلـــي أن هذا الاتفاق لن يكون كافيا للمطالبين بإلغاء ديون القارة. وكان الاتفاق استجابة لمبـــادرة تقدم بها القادة الأفارقة لقمة الثماني، لتعزيز ما يسمي شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا، تُعرف اختصارا باسم نيباد، التي التزمت دول أفريقية وفقا لها بإجراء إصلاحات .

كما يتضمن الاتفاق أن تعمل الدول الغنية على فتح الأسواق العالمية إمام الصادرات الأفريقية عن طريق إزالة الحواجز التجارية وإلغاء الدعم الحكومي الذي تقدمه هذه الدول لبعض قطاعاتها بحلول عام ٢٠٠٥، وكذلك العمل على إنفاق أكثر من نصف قيمة المساعدات التي تخصصها دول الثماني من اجل التنمية الخارجية والتي تقدر بنحو ٦ مليارات دولار على الدول الأفريقية التي تنتهج حكوماتها سياسات عادلة[1]من وجهة نظر الدول المانحة ووعود لدعم القارة لم تتحقق جميعها سوي إسقاط لبعض الديون لبعض الدول، فضلا عن وعود جديدة ٦ مليار دولار لمكافحة الإيدز.

الشكل رقم (١)

اللاجئون في أفريقيا مقارنة باللاجئين في العالم (١٩٨٧ - ٢٠٠٤)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث، استناداً إلى بيانات الجدول رقم (١)

---

[1] موقع بى بى سى الإخبارية على شبكة المعلومات الدولية (إبريل ٢٠٠٦) في:
http://news.BBC.co.uk/hi/arabic/news.

٢ – حجم ظاهرة اللاجئين في أفريقيا مقارنة بقارات العالم:

يبين الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣) تطور الحجم الكلى لظاهرة اللاجئين في أفريقيا مقارنة بالعالم خلال الفترة ١٩٨٤ حتى ٢٠٠٤ مع التركيز على عام ١٩٩٤ باعتباره عام الذروة بالنسبة لقارة أفريقيا، ومن تحليل بيانات هذا الجدول، يتضح الأتي:

(١) بلغت النسبة المئوية لعدد اللاجئين في آسيا مقارنة بإجمالي عدد اللاجئين في العالم منتصف التسعينيات ٣٢,٨ % مقابل ٥ % في عام ١٩٨٤، إلا إنها شهدت ارتفاعا مرة أخرى طبقا لتقديرات المفوضية عن عام ٢٠٠٤ حيث بلغت ٠, ٣٨%، وربما كان لأفغانستان ولحروب الخليج النصيب الأكبر في هذا التزايد الأخير الذي شاهدته القارة.

(٢) أما أفريقيا فقد كان لها النصيب الأكبر في الزيادة في أعداد اللاجئين في منتصف التسعينيات حيث بلغت ٤٤ % من إجمالي عدد اللاجئين على مستوى العالم مقابل ٣١,٩ % عام ١٩٨٤، إلا إنها تراجعت على العكس من القارة الأسيوية في ٢٠٠٤ حيث أصبحت النسبة ٣٣ %، وذلك للأسباب التي تم الإشارة إليها من قبل. ولكن رغم التراجع في أعداد اللاجئين بقارة أفريقيا مقابل الزيادة في قارة آسيا، لا يمثل تراجعا حقيقيا في الظاهرة من حيث الحجم والنطاق بالقارة الأفريقية، وذلك بمقارنة عدد السكان بعدد اللاجئين في كلا القارتين.

الجدول رقم (٤)

الحجم الكلى للاجئين في أفريقيا مقارنة بقارات العالم

(الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ مقارنة بعام ١٩٨٤)

القارة	١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٤
آسيا	٥٣٢٠٢٠٠	٥٠١٥٢٠٠	٤٧٨١٨٠٠	٣٤٧١٣٠٠
أفريقيا	٣٤٠٨١٠٠	٦٧٥٢٢٠٠	٣٥٢٣١٠٠	٣٠٢٢٦٠٠
أوروبا	٦٧٦٢٠٠	٢٥٥٥٣٠٠	٢٦١٧٧٠٠	٢٠٦٧٩٠٠
أمريكا الشمالية	٧٣٦٥٠٠	٧٩٥٥٠٠	٦٤٩٦٠٠	٥٦٢٣٠٠
أمريكا اللاتينية والباسفيك	٣٦٩٩٠٠	١٠٩٠٠٠	٦١١٠٠	٣٦٢٠٠
أوقيانيا	١٠٤٥٠٠	٦٤٢٠٠	٦٤٥٠٠	٧٦٣٠٠
مناطق أخرى	٧٠٠٠٠	–	–	–
المجموع	١٠٦٨٥٤٠٠	١٥٢٩١٤٠٠	١١٦٩٧٨٠٠	٩٢٣٦٥٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلي بيانات المفوضية: **حالة اللاجئين في العالم**، ص٣١٠ للبيانات حتى عام ١٩٩٩ ؛ موقع المفوضية: " شبكة المعلومات الدولية، إحصائيات ؛ ٢٠٠٤" في:
http://www.unhcr.org/statistics.

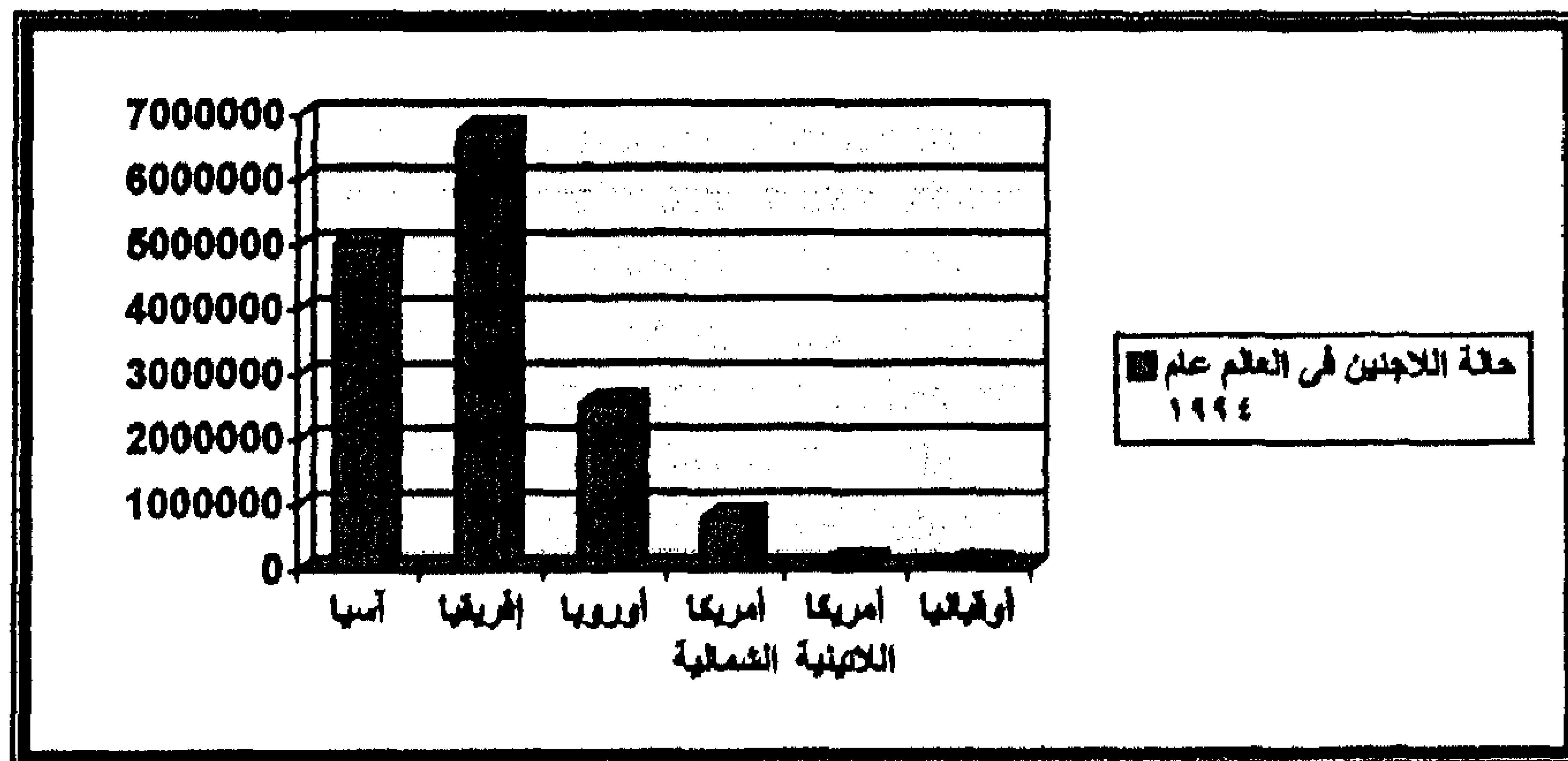
(٣) وبالنسبة للقارة الأوربية نجد تزايداً أيضا في عدد اللاجئين في منتصف التسعينيات حيث بلغت النسبة ١٦,٧ % من عدد اللاجئين على مستوى العالم مقابل ٦,٣ % عام ١٩٨٤، ثم شهدت القارة انخفاضا نسبيا في تقديرات نهاية عام ٢٠٠٤ رغم ارتفاع النسبة المئوية حيث بلغت النسبة ٢٢,٤% نظرا لانخفاض العدد الإجمالي للاجئين على مستوى العالم، وربما كان لحروب البلقان النصيب الأكبر في تزايد عدد اللاجئين في تلك الفترات.

(٤) ويختلف الأمر بالنسبة لأمريكا الشمالية حيث لم تشهد ارتفاعا في منتصف التسعينيات بل انخفض عدد اللاجئين حيث بلغ ٥,٢% مقابل ٦,٨ % في عام ١٩٨٤، واستمرت هذه النسبة تقريبا في الفترة التالية على ذلك، حيث بلغت ٦,١ % في عام ٢٠٠٤.

(٥) ويكاد يكون الوضع متقاربا في أمريكا اللاتينية حيث لم تشهد زيادة في منتصف التسعينيات بل شهدت انخفاضا حيث بلغت نسبة اللاجئين في أمريكا اللاتينية ٠,٧% في عام ١٩٩٤ مقابل ٣,٥ % في عام ١٩٨٤ ثم استمرت في الانخفاض حيث كانت تقدر بحوالي ٤, %، في عام ٢٠٠٤، وهي بذلك تكون أقل القارات من حيث عدد اللاجئين خلال هذه الفترات.

(٦) تحتل القارة الأفريقية المركز الأول من حيث عدد اللاجئين في منتصف عقد التسعينيات عام ١٩٩٤ تحديدا على مستوي العالم

شكل رقم (٢)
اللاجئون في أفريقيا مقارنة بلاجئي العالم (١٩٩٤)

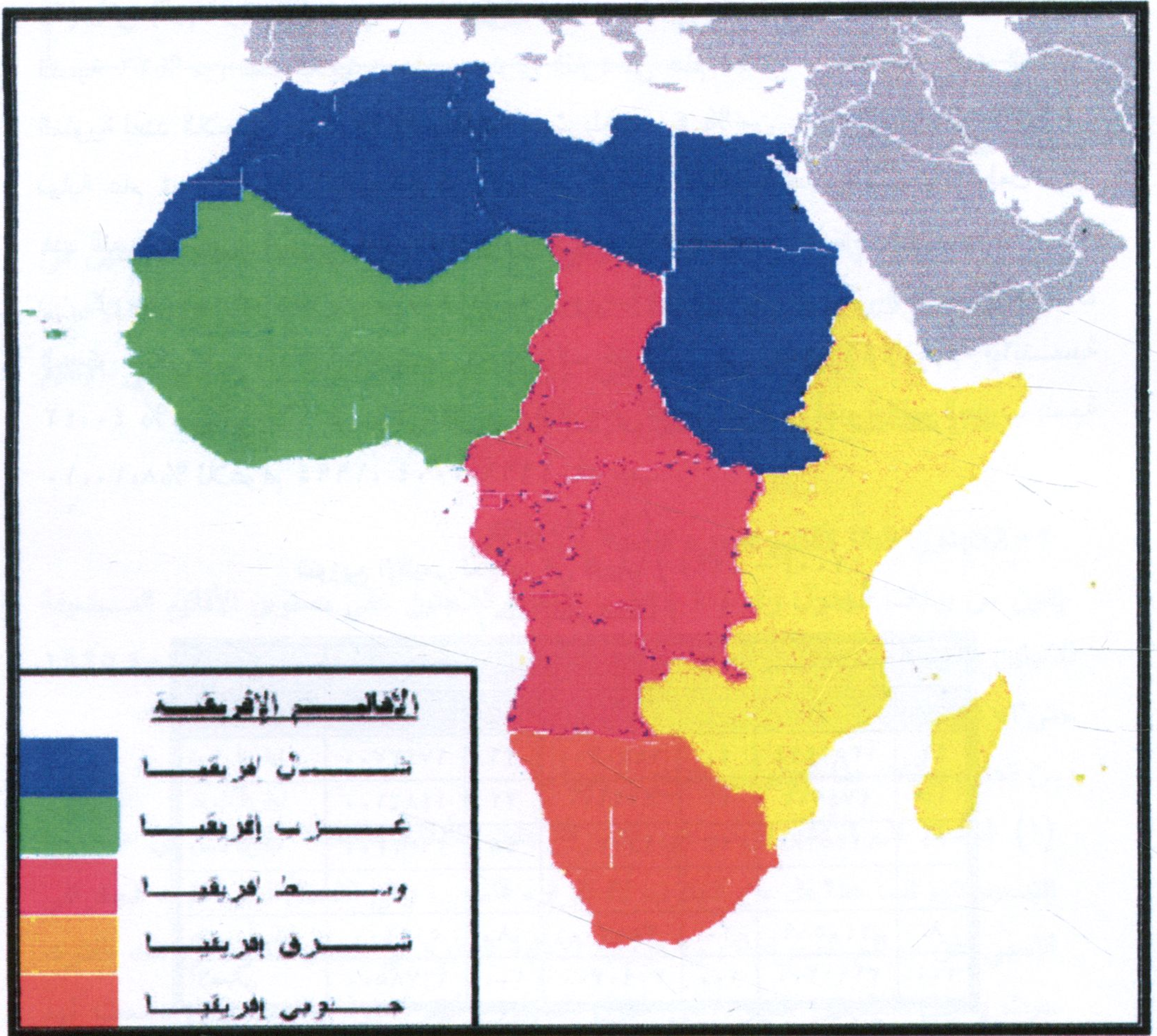


المصدر: إعداد الباحث، استنادا على بيانات الجدول رقم (١)

المطلب الثاني:المستوي الإقليمي

يركز هذا الجزء على حجم ونطاق انتشار ظاهرة اللاجئــين علــى مــستوى الأقــاليم الأفريقية الخمسة (الشرق والغرب والشمال والجنوب والوسط)، سواء من حيث تطــور عدد اللاجئين في الإقليم أو والحجم النسبي للاجئين في الإقليم، بالنسبة للاجئين في القارة ككل.

خريطة القارة الأفريقية طبقا للأقاليم



المصدر: إعداد الباحث استنادا علي، موقع الأمم المتحدة: علي الشبكة الدولية للمعلومات، في:
UN Integrated Regional Information Networks: (Posted to the web April 6, 2004) , at: http//allafrica.com.

١- التوزيع الإقليمي للاجئين في أفريقيا (حسب إقليم المنشأ):

يتبين من بيانات الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤) تطور ظاهرة اللاجئين على مستوى أقاليم القارة خلال الفترة ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٤، ومن تحليل بيانات هذا الجدول، يتضح ما يلي:

(١) أن إقليم وسط القارة أكبر الأقاليم المصدرة للاجئين في منتصف التسعينيات حيث بلغت النسبة المئوية لعدد اللاجئين ٤٤% من إجمالي عدد اللاجئين على مستوى القارة عام ١٩٩٤، إلا أن هذه النسبة انخفضت في نهاية ١٩٩٩ إلي ٢٧ % من عدد اللاجئين على مستوى القارة – ونسبة ٣٥% من إجمالي عدد اللاجئين في نهاية عام ٢٠٠٤ ليحتل المركز الثاني من حيث الترتيب على مستوى الأقاليم.

(٢) يأتي إقليم شرق القارة في المرتبة الثانية بعد وسط القارة من حيث عدد اللاجئين إذ بلغت النسبة ٢٦% من عدد اللاجئين على مستوى القارة في عام ١٩٩٤ – هذا وقد زادت النسبة المئوية لعدد اللاجئين في نهاية التسعينيات حيث بلغت ٤٠ % من عدد اللاجئين، ثم ٤٢% في نهاية عام ٢٠٠٤ ليحتل الإقليم المركز الأول في ترتيب الأقاليم المصدرة للاجئين، ولعل تزايد هذه النسبة للاجئين في تلك الفترات يرجع للحروب الأهلية والصراعات، والحرب الحدودية بين كل من أثيوبيا وإريتريا ومؤخرا الأزمة السودانية في دارفور. ثم يأتي إقليم شرق ليحتل المركز الثاني في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٦% والمركز الأول في عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٤بنسبة ٤٠،٤٢ %، ويأتي إقليم غرب في الترتيب الثالث في كل الأعوام، وأخيرا إقليم الجنوب بنسبة ١٠،١٠،٨% للأعوام ١٩٩٤، ٢٠٠٤،١٩٩٩ بالترتيب.

جدول رقم (٥)

التوزيع الإقليمي للاجئين في أفريقيا / ١٩٩٤ – ٢٠٠٤

(طبقا إقليم المنشأ)

إقليم المنشأ	١٩٩٤		١٩٩٩		٢٠٠٤	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
شرق أفريقيا	١٧٤٣٧٠٠	٢٦	١٤٥٠٢٠٠	٤٠	١٣٥٠٤١٤	٤٢
غرب أفريقيا	١٤٨٢١٠٠	٢٢	٨٢٦١٠٠	٢٣	٤٧٤٩١٢	١٥
وسط أفريقيا	٢٩٣٣٣٠٠	٤٤	٩٥٩٢٠٠	٢٧	١١٢٥٢٨٥	٣٥
شمال أفريقيا*	*		*		*	
جنوبي أفريقيا	٥١٩٤٠٠	٨	٣٥٤٧٠٠	١٠	٢٤٠٥٨٩	٨
الإجمالي	٦٦٧٨٥٠٠	١٠٠	٣٥٩٠٣٠٠	١٠٠	٣١٩١٢٠٠	١٠٠

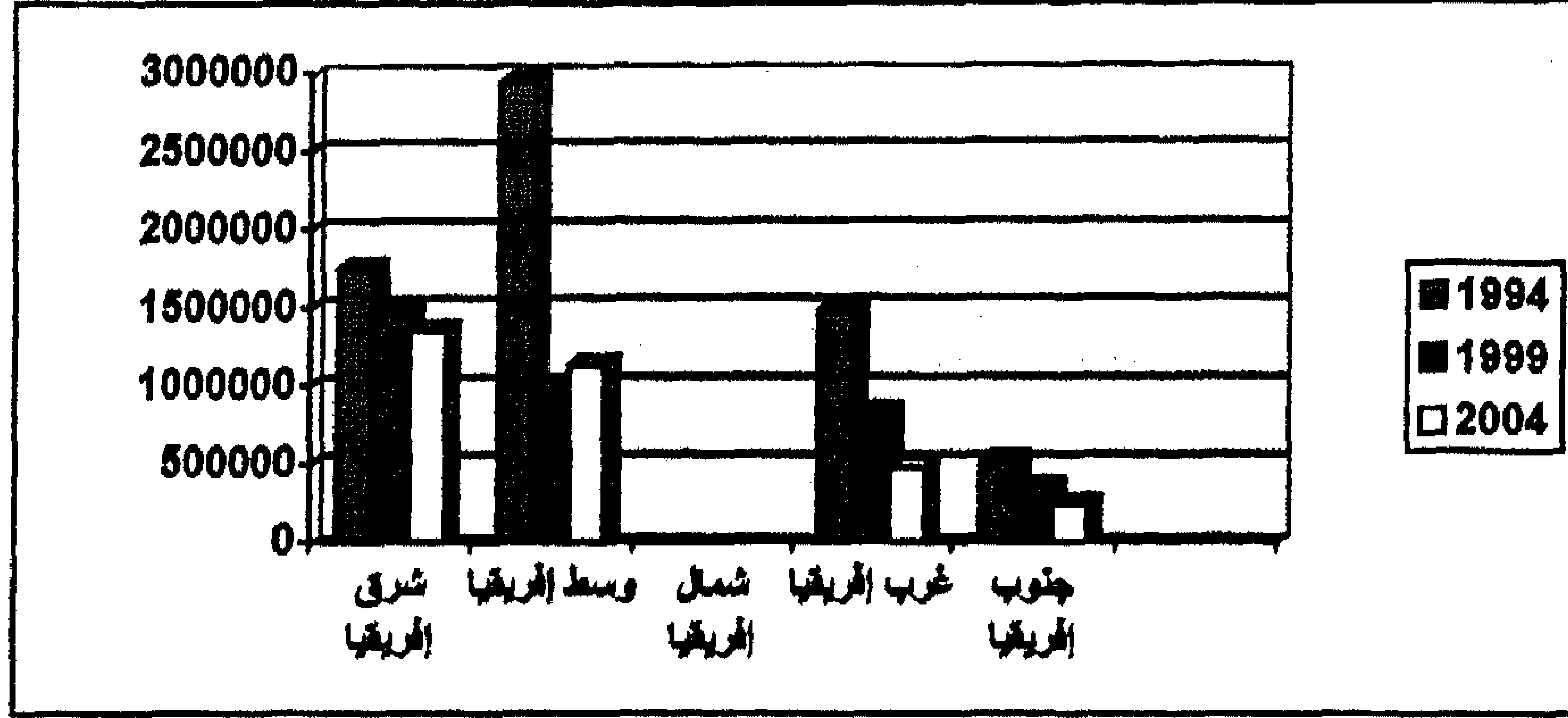
المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلي بيانات من: موقع المفوضية، " **شبكة المعلومات** الدولية، إحصائيات ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ –٢٠٠٤ " في:

http://www.unhcr.org/statistics

* تم تقدير أعداد اللاجئين في الشمال ضمن (وسط وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط (CASWANAME -

شكل رقم (٣)

اللاجئون في أفريقيا طبقا لأقاليم القارة الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠



المصدر: الشكل من إعداد الباحث استنادا إلي بيانات الجدول رقم (٥)

(٣) وأخيرا يأتي إقليم جنوب القارة في المرتبة الأخيرة من حيث أعداد اللاجئين في كل الفترات موضوع الدراسة، حيث بلغت ٨%،١٠%،٨% في نهاية الأعوام ١٩٩٤،١٩٩٩،٢٠٠٤ علي التوالي، وربما كان ذلك للاستقرار النسبي في الإقليم خلال تلك الفترات ولأسباب سبق الإشارة إليها.

٢-اللاجئون طبقا لأقاليم اللجوء كنسبة من السكان:

يتبين من بيانات الجدول رقم (٦) تطور ظاهرة اللاجئين على مستوى الأقاليم المضيفة للاجئين والنسبة المئوية بين السكان وعدد اللاجئين في كل إقليم خلال الفترة ١٩٩٥ حتى٢٠٠٣.

ومن تحليل بيانات هذا الجدول، يتضح ما يلي:

(١) شهدت كل الأقاليم زيادة في عدد اللاجئين كأقاليم مستقبلة للاجئين في منتصف التسعينيات، فيما عدا كل من الجنوب لاستقراره النسبي، وفي الشمال نظرا للبعد الجغرافي النسبي عن مواقع الصراعات والحروب الأهلية الدائرة في مجمل القارة في تلك الفترة، حيث يفضل اللاجئين اللجوء إلي الدول المجاورة لهم لسهولة العودة متى سمحت لهم الفرصة، واستقرت الأوضاع في بلدانهم الأصلية (دول المنشأ).

(٢) انخفاض عدد اللاجئين بداية من نهاية التسعينات وحتى نهاية ٢٠٠٣ في شرق القارة حيث بلغت نسبة اللاجئين للسكان في شرق القارة ٢٨.% مقابل ٧١.% في عام ١٩٩٥

(٣) انخفاض عدد اللاجئين بداية من نهاية التسعينات وحتى نهاية ٢٠٠٣ في غرب القارة حيث بلغت نسبة اللاجئين للسكان في غرب القارة ٢١.% مقابل٧٣.% في عام ١٩٩٥.

جدول رقم (٦)

اللاجئون كنسبة من سكان الأقاليم الأفريقية / ١٩٩٥ – ٢٠٠٣

السنة والإقليم	اللاجئون من الإقليم كنسبة مئوية من سكانه								
	١٩٩٥			٢٠٠٠			٢٠٠٣		
	اللاجئين	السكان (بالمليون)	%	اللاجئين	السكان (بالمليون)	%	اللاجئين	السكان (بالمليون)	%
شرق أفريقيا	١,٥٦٠,٥٨٤	٢١٩	.٧١	١,١١٦,٩٤٤	٢٥٦	.٤٤	٧٦٨,١٤٣	٢٧٥	.٢٨
غرب أفريقيا	١,٤٣٠,٨١٢	١٩٦	.٧٣	٧٥٣,٤٨٢	٢٣٤	.٣٢	٥٣١,١٧٨	٢٥٢	.٢١
وسط أفريقيا	٢,٤٩٨,٣٩١	٨٤	٣	١,٢٨٣,٤٣٠	٩٦	١,٣٤	١,٢٥٧,٩٠٢	١٠٤	١,٢١
شمال أفريقيا	٢٠٢,١٢٣	١٥٩	.١٣	١٨٣,٦٩٢	١٧٥	.١٠	٢٧١,٨٩٩	١٨٤	.١٥
جنوب أفريقيا	٢٤٦,٥٧٧	٤٦	.٥٤	٣١٧,٨٨٨	٥٢	.٦١	٣٠٦,١٩٥	٥٤	.٥٧
الإجمالي	٥٩٣٨٤٨٧	٧٠٤	.٨٤	٣٦٥٥٤٣٦	٨١٣	.٤٥	٥٨٨٩٣١٧	٨٦٩	.٦٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلي بيانات من:

UNHCR Statistics, Annexexel2003,AnnexII, at:
United Nations Demographic Yearbook 2000 & 2003 ;
http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/dyb/DYB2000/Table01xls

(٤) انخفاض عدد اللاجئين بداية من نهاية التسعينات وحتى نهاية ٢٠٠٣ في إقليم وسط القارة حيث بلغت نسبة اللاجئين للسكان في وسط القارة ١,٢١% مقابل ٣% في عام ١٩٩٥.

(٥) ويختلف الوضع بالنسبة لإقليم الشمال حيث تزايدت أعـــــداد اللاجئين الوافدة إليه (بشكل نسبى) بداية من نهاية التسعينات وحتى نهاية ٢٠٠٣، حيث بلغت نسبة اللاجئين للسكان في شمال القارة ١٥.% مقابل ١٣.% في عام ١٩٩٥.

(٦) وكذلك الحال في الجنوب حيث تزايدت أعداد اللاجئين الوافدة إليه وبشكل نسبى أيضا، بداية من نهاية التسعينات وحتى نهاية ٢٠٠٣، حيث بلغت نسبة اللاجئين للسكان في جنوب القارة ٥٧.% مقابل ٥٤.% في عام ١٩٩٥.

المبحث الثاني

حجم ونطاق الظاهرة على مستوى الدول الأفريقية

يتناول هذا المبحث تطور ظاهرة اللاجئين على مستوى الدول الأفريقية، وخاصة من حيث حجم ونطاق انتشار الظاهرة، ويمكن تصنيف الدول التي عانت ومازالت تعـــانى مـــن ظاهرة اللاجئين إلي دول منشـــــأ. (طاردة أو مصدرة للاجئين) ودول ملجأ (مـــستقبلة أو مستضيفة للاجئين)، ويلاحظ في هذا الشأن أن كثيرا من هذه الدول كانت دول منشأ وملجأ في نفس الوقت، نتيجة انتقال وانتشار بؤر الصراعات والحروب من دولة إلي أخرى، ويبدو ذلك بوجه خاص في دول أفريقيا المدارية، من الشرق إلي الغرب مرورا بمنطقة الوســـط التـــي شهدت بعضا من أعنف الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا في مرحلة ما بعد الحـــرب الباردة.

وهنا أيضا، واجهت الباحث صعوبات كبيرة فيما يتعلق بعدم توافر إحصاءات دقيقة لأعداد اللاجئين في كل من دول المنشأ والملجأ، ويرجع ذلك إلي العديد من الاعتبارات، فمن ناحية دول المنشأ لا يمكنها تحديد اللاجئين الفارين منها بدقة وذلك لعدم الاستقرار الداخلي بسبب الصراعات والحروب الأهلية الدائرة بها. أما من حيث دول الملجأ فإنه من الصعب عليها تحديد أعداد اللاجئين إليها بسبب ظروف الفوضى الناجمة والمصاحبة لوصول اللاجئين بأعداد هائلة، وذلك بسبب ظروف الفوضى والمعاناة الإنسانية المصاحبة لوصول اللاجئين، إضافة إلي صعوبة إيواء اللاجئين في مكان واحد مما يضطر السلطات لتوزيعهم في مناطق مما يجعل تقدير أعدادهم يتسم بالصعوبة البالغة، هذا وعادتاً ما تعمل دول المنشأ على المبالغة في تقدير اللاجئين الموجدين لديها للحصـــــــول على المزيد من المساعـدات الـدولية لمواجهة عبء اللاجئين[1].

إضافة إلي أن المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين وفي مقدمتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين توجه اهتمامها في المقام الأول لرعاية اللاجئين على رصد وتحليل الظاهرة هنا وهناك، وينتج عن ذلك تضاربا في بعض الإحصائيات الخاصة بالمفوضية وهذا ما نوهت عنه في أهم الإصدارات الخاصة بها عن حالة اللاجئين في تلك الفترة[2]، وهو أحد أهم مصادر البيانات محل الدراسة.

---

[1] د. إبراهيم أحمد نصر الدين: " اللاجئون في المنازعات ....، م.س.ذ.، ص٢٥.

[2] مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: حالة اللاجئين...، م. س. ذ.، ص ٣١٠.

المطلب الأول: مستوى دول المنشأ

يتناول هذا المطلب حجم ظاهرة اللاجئين على مستوى دول المنشأ في القارة الأفريقية، وتفسير الظاهرة من حيث إلقاء الضوء على الأسباب الرئيسية المؤدية لها في تلك الفترة.

أولا – حجم الظاهرة على مستوى دول المنشأ (١٩٨٤ – ٢٠٠٤):

يبين الجدول رقم (٧) نطاق انتشار ظاهرة اللاجئين في بعض الدول الطاردة للاجئين خلال الفترة ١٩٨٤ – ٢٠٠٤، وكذلك تطور أعداد اللاجئين الذي خرجوا من هذه الدول خلال الفترة المذكورة.

١- تأتي رواندا في مقدمة الدول المصدرة للاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين في منتصف التسعينيات – ٢,٢٥٧,٠٠٠ ألف لاجئ، أي بنسبة ٣٣% من أعداد اللاجئين على مستوى القارة الأفريقية في عام ١٩٩٤، مقابل ٣,٥٧١ ألف لاجئ في عام ١٩٨٤، و ٦٣,٨٠٨ ألف لاجئ في نهاية ٢٠٠٤.

٢- تأتى ليبريا في المرتبة الثانية للدول المصدرة للاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين في منتصف التسعينيات – ٧٩٤,٢٠٠ ألف لاجئ، أي بنسبة ١١% من أعداد اللاجئين على مستوى القارة الأفريقية في عام ١٩٩٤، مقابل (لا يوجد) في عام ١٩٨٤، و ٣٣٥,٤٦٧ ألف لاجئ في نهاية ٢٠٠٤.

٣- ثم تأتى الصومال في المرتبة الثالثة للدول المصدرة للاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين في منتصف التسعينيات – ٥٣٥,٩٠٠ ألف لاجئ، أي بنسبة ٨ % من أعداد اللاجئين على مستوى القارة الأفريقية في عام ١٩٩٤، مقابل(لا يوجد) في عام ١٩٨٤، و٣٨٩,٢٧٢ ألف لاجئ في نهاية ٢٠٠٤.

٤- ثم يلي ذلك في الترتيب إريتريا، لتحتل المركز الخامس بين الدول المصدرة للاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين في منتصف التسعينيات – ٤٢٢,٤٠٠ ألف لاجئ، أي بنسبة ٦ % من أعداد اللاجئين على مستوى القارة الأفريقية في عام ١٩٩٤، مقابل(لا يوجد) في عام ١٩٨٤، ١٣١,١١٩ ألف لاجئ في نهاية ٢٠٠٤.

جدول رقم (٧)
اللاجئون في أفريقيا طبقا لدولة المنشأ
(الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ مقارنة بعام ١٩٨٤)

دولة المنشأ	١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٤
أثيـــــوبيا	١,٥٤٥,٤٠٠	١٨٨,١٠٠	٥٣,٧٠٠	٦٣,١٠٥
إريتريا		٤٢٢,٤٠٠	٣٤٥,٦٠٠	١٣١,١١٩
أنجـــولا	٣٥٧,٨	٢٨٣,٩٠٠	٣٥٠,٧٠٠	٢٢٨,٨٣٨
أوغنـــدا	٢٩٤,٠	٢٦,٠٠٠	١٠,٣٠٠	٣١,٩٦٣
بوروندي	١٨٢,٩	٣٨٩,٢٠٠	٥٢٤,٤٠٠	٤٨٥,٧٦٤
تشـــاد	١٨١,٣	٢١١,٩٠٠	٥٨,٢٠٠	٥٢,٦٦٣
توجـــو	–	١٦٧,٧٠٠	٢,٧٠٠	١٠,٨١٩
الكونغو الديمقراطية	٩٤,٥	٧١,٦٠٠	٢٤٩,٣٠٠	٤٦٢,٢٠٣
رواندا	٣٥٧,١	٢,٢٥٧,٠٠٠	٨٤,٣٠٠	٦٣,٨٠٨
الســـودان	١٨٠,١	٣٩٨,٦٠٠	٤٦٧,٧٠٠	٧٣٠,٦١٢
سيرالـــيون	–	٢٧٥,١٠٠	٤٨٧,٢٠٠	٤١,٨٠١
الصحـراء الغربية	١٦٥,٠	١٦٥,٥٠٠	١٦٥,٩٠٠	
الصـــومال	–	٥٣٥,٩٠٠	٤٥١,٥٠٠	٣٨٩,٢٧٢
ليبيريا	–	٧٩٤,٢٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٣٣٥,٤٦٧
مالي	–	١٧٢,٧٠٠	٠,٣٠٠	٤٨٣,
موريتانيا	–	٦٨,٠٠٠	٢٧,٧٠٠	
موزمبيق	٥١,٢	٢٣٤,٥٠٠	–	١٠٤,
ناميبيا	٧٦,٩	٠,١٠٠	٠,٧٠٠	١,٣١٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلي بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: **حالة اللاجئين في العالم**، ص ص ٣١٤-٣١٥ للبيانات حتى عام ١٩٩٩ ؛ موقع المفوضية على شبكة المعلومات الدولية، إحصائيات ٢٠٠٤، في:

http://www.unhcr.org/statistics.

٥- ثم السودان في الترتيب الخامس ضمن الدول المصدرة للاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين في منتصف التسعينيات – ٣٩٨,٦٠٠ ألف لاجئ، أي بنسبة ٦ % من أعداد اللاجئين على مستوى القارة الأفريقية في عام ١٩٩٤، مقابل ١٨٠,١ ألف لاجئ في عام ١٩٨٤، و ٧٣٠,٦١٢ألف لاجئ في نهاية ٢٠٠٤.

٦- وتأتى بوروندي في المرتبة السادسة للدول المصدرة للاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين في منتصف التسعينيات – ٣٩٨,٢٠٠ ألف لاجئ، أي بنسبة ٦ % من أعداد اللاجئين على مستوى القارة الأفريقية في عام ١٩٩٤، مقابل ١٨٢,٩٠ ألف لاجئ في عام ١٩٨٤، و ٤٨٥,٧٦ ألف لاجئ في نهاية ٢٠٠٤.

٧- وتأتي كل من أنجولا، وسيراليون، وموزمبيق، في المرتبة السابعة للدول المصدرة للاجئين، حيث بلغت أعدد اللاجئين في منتصف التسعينيات ٢٨٣,٩٠٠، ٢٧٥,١٠٠، ٢٣٤,٥٠٠ ألف لاجئ على التوالي في عام ١٩٩٤، مقابل ٣٥٧,٨، (لا يوجد)، ٥١,٢ ألف لاجئ في عام ١٩٨٤ بينما بلغت الأعداد ٢٢٨,٨٣٨، ٤١,٨٠١، ١٠٤ ألف لاجئ في نهاية ٢٠٠٤.

٨- ويأتي كل من تشاد، وأثيوبيا، ومالي وتوجو، والصحراء الغربية، في المرتبة الثامنة للدول المصدرة للاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين في منتصف التسعينيات – أقل من ٢٥٠٠٠٠ ألف لاجئ، وشهدت جمعها انخفاضا ملحوظا في نهاية التسعينيات و٢٠٠٤.

٩- وتأتى كل من، الكونغو الديمقراطية، موريتانيا، أوغندا، ناميبيا، في المرتبة التاسعة ضمن الدول محل الدراسة والمصدرة للاجئين في تلك الفترة، حيث بلغ عدد اللاجئين في منتصف التسعينيات لهذه الدول، أقل من ٢٠٠٠٠٠ ألف لاجئ. كما شهد جميعا انخفاضا في أعداد اللاجئين في نهاية التسعينيات و٢٠٠٤ فيما عدا كل من الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

ثانيا – تفسير تطور ظاهرة اللاجئين على مستوى دول المنشأ

وعلى اعتبار منتصف التسعينيات وعام ١٩٩٤تحديدا هو عام الذروة لظاهرة اللاجئين في القارة الأفريقية يلاحظ الأتي:

١. شهدت معظم أو كل الدول محل الدراسة ارتفاعا في أعداد اللاجئين في منتصف التسعينات باستثناء كل من أوغندا والكنغو الديمقراطية ألا إنهم شهدا زيادة في نهاية التسعينيات وعام ٢٠٠٤ بسبب عدم الاستقرار في البلاد.
٢. كذلك شهدت معظم الدول أو جميعها انخفاضا في أعداد اللاجئين في نهاية التسعينيات وفي نهاية عام ٢٠٠٤ فيما عدا كل من الكونغو الديمقراطية والسودان الذي يواجه ضغوطا وتدخلا دوليا مباشرا وغير مباشر في أزمة دارفور – فور التوصل لاتفاقات سلام خاضه بالجنوب.

٣. ولعل السبب الرئيسي في زيادة أعداد اللاجئين في هذه الدول وبالتالي في القارة، يرجع للأسباب التي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق من هذا الفصل، فضلا عن إشكالية تمثل حجر الزاوية بالنسبة لكل دولة بوصفها إحدى الدول المصدرة للاجئين، فعلى سبيل المثال نجد:

(١) الحروب الأهلية والصراع الإثنى بين الهوتو والتوتسي، والوضع في بوروندي ليس ببعيد بل ربما تشابهت وتشابكت الأوضاع في كثير من الأحيان

(٢) وكانت الحروب الأهلية في جنوب وشمال السودان ومؤخرا غرب السودان (**C:\WINDOWS\hinhem.scr**دارفور) نصيب في تدهور الأوضاع وزيادة عدد اللاجئين هناك.

(٣) كذلك الكنغو الديمقراطية التي شهدت حربا ضروسا بتدخل مباشر عدة جيوش لدول الجوار وبدعم دولي وأجنبي طمعا في ثروات البلاد وتصفية حسابات إقليمية، وترتيب أوضاع أمنية وتأمين مصالح دولية في المنطقة.

(٤) وربما لا يختلف الوضع كثيرا في الصومال الذي شهد بداية تقسيما حدوديا جائرا، ثم فسادا في تقسيم الثروات في إبان حكم سياد برى، والحروب الأهلية شاهدتها البلاد في أعقاب الإطاحة به، الأمر الذي أدى إلي انهيارالدولة واستمرار القتال بين الفصائل المتناحرة حتى الآن طمعا في الوصول للسلطة، وبدعم أمريكي خفي لبعض القوات المتناحرة (التحالف) التي تقاتل ضد المحاكم الإسلامية بدعوى محاربة الإرهاب في القرن الأفريقي.

(٥) وربما كان للحرب الحدودية بين إريتريا وأثيوبيا النصيب الأوفر في فرار كثير من اللاجئين في تلك الفترة من البلدين لدول الجوار وسببا في زيادة عدد اللاجئين في كلا البلدين.

(٦) وكذلك الوضع في سيراليون وليبريا التي تعد نموذجا حي للظاهرة من حيث شكل الصراعات والتدخلات الإقليمية والحرب بالوكالة (قوات الإيكوموج) والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية) التي حرصت على خروج فرنسا من غرب القارة، وقدمت الدعم لعناصر المعارضة حتى تولت السيدة إيلين جونسون كأول رئيسة أفريقية مقاليد الحكم في احتفال شاهدته وزيرة خارجية أمريكا وزوجة رئيس الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٦.

أما عن الدول الأخرى التي شهدت انخفاضا نسبيا في أعداد اللاجئين في النصف الأخير من التسعينيات فذلك لعودة بعض اللاجئين من إثيوبيا، موزمبيق، أنجولا، رواندا، توجو، ليبيريا، وكذلك لنهاية الحروب الإثيوبية الإريترية، وان كانت أعداد اللاجئين من إريتريا مازال كبيرا نسبيا رغم انتهاء الحرب وذلك لعدم رغبة الكثير في العودة وخاصة من السودان، مما اضطر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتبارهم خارج نطاق الرعاية وذلك بسبب انتهاء أسباب اللجوء وانتهاء الحرب.

المطلب الثاني: مستوى دول الملجأ

يركز هذا المطلب على تناول تطور ظاهرة اللاجئين على مستوى دول الملجأ مع مقارنة مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالفترة السابقة عليها.

أولا – حجم الظاهرة على مستوى دول الملجأ (١٩٩٤ – ٢٠٠٤)

يبين الجدول رقم (٨) تطور أعداد اللاجئين في دول الملجأ، ومن بيانات هذا الجدول يمكن بيان تطور أعداد اللاجئين في أكبر الدول الأفريقية من حيث استقبال وضيافة اللاجئين.

١- تأتى كل من تنزانيا والسودان في مقدمة الدول المضيفة للاجئين في نهاية التسعينيات حيث بلغت نسبة اللاجئين الذين تم ضيافتهم ١٨%، ١١% على التوالي من إجمالي اللاجئين في القارة من هذا العام.

٢- ثم كل من الكونغو الديمقراطية وأوغندا في المرتبة الثانية من بين الدول المضيفة للاجئين في نهاية التسعينيات حيث بلغت نسبة اللاجئين الذين تم ضيافتهم ٨ %، ٨ % على التوالي من إجمالي اللاجئين في القارة من هذا العام، بينما كانت الكونغو الديمقراطية في مقدمة الدول المستقبلة للاجئين في منصف التسعينيات.

٣- وتأتى كل من أثيوبيا وكينيا وزامبيا في المرتبة لثالثة ضمن الدول المضيفة للاجئين في نهاية التسعينيات حيث بلغت نسبة اللاجئين الذين تم ضيافتهم ٧%، ٦%، ٦% على التوالي من إجمالي اللاجئين في القارة من هذه الفترة.

جدول رقم (٨)

تطور أعداد اللاجئين في أفريقيا طبقا لدولة الملجأ

(الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ مقارنة بعام ١٩٨٤)

دولة اللجـــوء	١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٤
أثيـــــــوبيا	١٨٠,٥٠٠	٣٤٨,١٠٠	٢٥٧,٧٠٠	١١٥,٩٨٠
أنجولا	٩,٢٠٣	١٠,٧٠٠	١٣,١٠٠	١٣,٩٧٠
أوغندا	١٥١,٠٠٠	٢٨٦,٥٠٠	٢١٨,٢	٢٥٠,٤٨٢
بنين	٠,٨٠٠	٧٠,٤٠٠	٣,٧٠٠	٤٨٠٢
بوروندي	٢٧٣,٨٠٠	٣٠٠,٣	٢٢,١	٤٨,٨٠٨
الجزائر	١٦٧,٠٠٠	٢١٩,١٠٠	١٦٥,٢٠٠	–
تنزانيا	١٧٩,٩٠٠	٨٨٣,٣٠٠	٦٢٢,٢٠٠	٢٠٦,٠٨٨
الكونغو الديمقراطية	٣٣٧,٧٠٠	١٧٢٤,٤٠٠	٢٨٥,٢٠٠	١٩٩,٣٢٣
جيبوتي	١٦,٨٠٠	٣٣,٤٠٠	٢٣,٣٠٠	١٨,١٣٥
رواندا	٤٨,٩٠٠	٦,٠٠٠	٣٤,٤٠٠	٥,٢٢١
زامبيا	٩٦,٥٠٠	١٤١,١٠٠	٢٠٦,٤٠٠	١٧٣,٩٠٧
زيمبابوي	–	٢,٢٠٠	٢,٠٠٠	٦,٨٨٤
السودان	٩٧١,٠٠٠	٧٢٧,٢٠٠	٣٩١,٠٠٠	١٤١,٥٨٨
سيراليون	٠,٢٠٠	١٥,٩٠٠	٦,٦٠٠	٦٥,٤٣٧
الصومال	٧٠١,٣٠٠	٠,٤٠٠	٠,١٠٠	٣٥٧
غانا	٠,١٠٠	١١٣,٧٠٠	١٣,٣٠٠	٤٢,٠٥٣
غينيا	–	٥٥٣,٢٠٠	٥٠١,٥٠٠	١٣٩,٢٥٢
الكاميرون	١٣,٧٠٠	٤٤,٠٠٠	٤٩,٢٠٠	٥٨,٨٦١
كوت ديفوار	٠,٧٠٠	٣٦٠,١٠٠	١٣٨,٤٠٠	٧٢,٠٨٨
كينيا	٨,١٠٠	٢٥٢,٤٠٠	٢٢٣,٧٠٠	٢٣٩,٨٣٥
ليبيريا	٠,٣٠٠	١٢٠,٢٠٠	٩٦,٣٠٠	١٥,١٧٢
ملاوي	–	٩٠,٢٠٠	١,٧٠٠	٣,٦٨٢
موريتانيا	–	٨٢,٢	–	٤٧٣
نيجيريا	٤,٦٠٠	٦,٠٠٠	–	٨,٣٩٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، استنادا إلي بيانات من:

http://www.unhcr.org/statistics

٤- وتأتى الجزائر وكوت ديفوار في المرتبة الرابعة ضمن الدول المضيفة للاجئين في نهاية التسعينيات حيث بلغت نسبة اللاجئين الذين تم ضيافتهم ٥ %، ٥% على التوالي من إجمالي اللاجئين في القارة من هذه الفترة.

٥- ثم تأتى باقية الدول المشار إليها في الجدول في ختام الدول المضيفة للاجئين خلال عام ١٩٩٩ لاجئ.

٦- هذا وجاءت كل من تنزانيا وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وزامبيا والسودان في مقدمة الدول المستقبلة والمضيفة للاجئين حتى نهاية عام ٢٠٠٤، بنسبة حوالي ٤٥ % من إجمالي اللاجئين على مستوى القارة في نهاية العام.

٧ – وبصفة عامة شهدت كل دول القارة الوارد ذكرها بالجدول السابق زيادة في عدد اللاجئين إليها كدول مضفية في منتصف التسعينيات، وذلك فيما عدا كل من أنجولا، روانـدا، والسودان، والصومال، وذلك ربما كان بسبب العودة لبعض اللاجئين من أنجولا إلي بلادهم، أما بالنسبة لروانديا بسبب الحرب الأهلية والصرع الإثنى بين التوتسي والهوتو والصراع على السلطة في ذلك الوقت، وأما عن السودان والصومال فيرجع أيضا تراجع عدد اللاجئين بالأولى لطبيعة الصراع بين الشمال والجنوب السوداني، أما عن الثانية فيرجع السبب لطبيعة الصراع فيها أيضا بين الفصائل الصومالية وعدم الاستقرار وانهيار الدولة ككل الأمر الذي لا يحتمل معه تحمل لاجئين جدد من دول الجوار.

٨- شهدت تلك الدول المضيفة انخفاضا في عام ١٩٩٩، فيما عدا كل من أنجولا، زامبيا، الكاميرون هذا واستقبلت بعض الدول أعداد صغيرة جدا والبعض الأخر لم تستقبل أي أعداد من اللاجئين في بلادها في عام ١٩٩٩ على وجه الإطلاق، وذلك مثل كل من بنين وزيمبابوي والصومال ملاوي، حيث كانت أعلى نسبة للاجئين لا تتعدى ٣,٧ ألف في دولة بنين، أما عن موريتانيا ونيجيريا فلم تستضيف كلاهما أي أعداد من اللاجئين.

٩- جاءت الكونغو الديمقراطية في مقدمة الدول المضيفة حتى منتصف التسعينيات، ثم تلها في الترتيب كل من تنزانيا، السودان، غينيا، أثيوبيا، كوت ديفوار، بوروندي، أوغندا، كينيا، الجزائر ثم باقي الدول المشار إليها بالجدول. ويتضح من ذلك ومن استقراء الجداول السابقة أن معظم هذه الدول المضيفة هي دول منشأ أيضا مثل الكونغو والسودان وأثيوبيا وبوروندي وسيراليون، وكذلك يعكس ما تتحمله الدول المضيفة من أعباء نتيجة لاستضافة اللاجئين رغم صغر بعض الدول وعدم استقرارها السياسي وقلة مواردها الاقتصادية.

ثانيا: توزيع اللاجئين طبقا لنسبتهم إلي نسبة السكان

في كل بلد عام ١٩٩٥:

بدراسة وتحليل الجدول رقم (٩) يمكن تقسيم الدول الأفريقية إلي عدة فئـــات أو مجموعـــات حسب عدد اللاجئين الذين استقبلتهم تلك الدول:

الفئة الأولى:

وتضم مجموعة من الدول استضافت أكثر من ٧٥٠ ألف لاجئ وتشمل كلا من الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) وتنزانيا، حيث استضافتا نحو ٢,٦٠٧,٧٠٠ لاجئ بنسبة ٣٨,٦% من أجمالي عدد اللاجئين في أفريقيا.

١- وتعتبر الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) أولى الدول الأفريقية التـــي تستـــضيف أعداداً ضخمة من اللاجئين من الدول الأفريقية المجاورة، حيث بلغ عدد اللاجئين إليها حيث عام ١٩٩٥ ما يقرب ١,٧٢٤,٤٠٠ لاجئ بنسبة ٣,٩% من أجمالي سكان البلد وبمعدل لاجئ لكل ٢٥ فرد من سكان البلد، ومعظم هؤلاء اللاجئين أغلبهم من رواندا، بوروندي، أنجولا، السودان، على الترتيب. مقابل ٢٨٣,٠ ألف لاجئ عام ١٩٨٥.

٢- وتأتى تنزانيا في المركز الثاني بين الدول الأفريقية التي استـــضافت أعـــداداً كبيرة من اللاجئين بلغ نحو ٨٨٣,٣٠٠ لاجئ، يشكلون ٣% من أجمالي سكان البلد، وبمعدل لاجئ لكل ٣٤ مواطن تنزاني، وسمحت تنزانيا للاجئين بـــالتوطن ومنحـــت الجنسية لعشرات الآلاف منهم، ومعظم هؤلاء اللاجئين من رواندا، بوروندي، وأعداد قليلة من زائير والصومال. مقابل ٢١٤,٥ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

جدول رقم (٩)

توزيع اللاجئين في القارة الأفريقية

طبقا لنسبتهم إلي نسبة السكان في كل بلد ١٩٩٥

حالة اللجوء	عدد السكان اللاجئين بالآلاف	عدد السكان بالآلاف	معدل السكان اللاجئين / جملة السكان	نسبة السكان اللاجئين / جملة السكان %
زائير	١٧٢٤,٤	٤٣٩٠٩	٢٥:١	٣,٩٣
تنزانيا	٨٨٣,٣	٢٩٩٨٥	٣٤:١	٢,٩٥
السودان	٧٢٧,٢	٢٨٠٩٨	٣٩	٢,٥٩
غينيا	٥٥٣,٢	٩٧٠٠	١٢	٥,٧
كوت ديفوار	٣٦٠,١	١٤٢٥٣	٤٠	٢,٥٣

إثيوبيا	٣٤٨,١	٥٥٠٥٣	١٥٨	٠,٦٣
بوروندي	٣٠٠,٣	٦٣٩٣	٢١	٤,٧
أوغندا	٢٨٦,٥	٢١٢٩٧	٧٤	١,٣٥
كينيا	٢٥٢,٤	٢٨٢٦١	١١٢	٠,٨٩
الجزائر	٢١٩,١	٢٧٩٣٩	١٢٨	٠,٧٨
زامبيا	١٤١,١	٩٤٥٦	٦٧	١,٤٩
ليبيريا	١٢٠,٠	٣٠٩٣	٢٦	٣,٨٨
غانا	١١٣,٧	١٧٤٥٣	١٥٤	٠,٦٥
ج جنوب أفريقيا	٩١,٩	٤١٤٦٥	٤٥١	٠,٢٢
ملاوي	٩٠,٢	١١١٢٩	١٢٣	٠,٨١
موريتانيا	٨٢,٢	٢٢٧٤	٢٨	٣,٦١
السنغال	٧٣,٠	٨٣١٢	١١٤	٠,٨٨
بنين	٧٠,٤	٥٤٠٩	٧٧	١,٣٠
بوركينافاسو	٥٠,٠٠	١٠٣١٩	٢٠٦	٠,٤٨
ج أفريقيا الوسطى	٤٧,٨	٣٣١٥	٢٦	١,٤٤
الكاميرون	٤٤,٠	١٣٢٣٣	٣٠١	٠,٣٣
جيبوتي	٢٢,٤	٥٧٧	١٧	٣,٨٨
غينيا بيساو	٢٣,٩	١٠٧٣	٤٥	٢,٢٣
سيراليون	١٥,٩	٤٥٠٩	٢٨٤	٠,٣٥
مالي	١٥,٨	١٠٧٩٥	٦٨٣	٠,١٥
الكونغو	١٥,٥	٢٥٩٠	١٦٧	٠,١٦
النيجر	١٥,١	٩١٥١	٦٠٦	٠,١٧
أنجولا	١٠,٧	١١٠٧٢	١٠٩٦	٠,١
مصر	٧,٢	٦٢٩٣١	٨٧٤٠	٠,٠١
نيجيريا	٦,٠	١١١٧٢١	١٨٦٢٠	٥,٤
رواندا	٦,٠	٧٩٥٢	١٣٢٥	٠,٠٨
زيمبابوي	٢,٢	١١٢٦١	٥١١٩	٠,٠٢
غامبيا	٢,٢	١١١٨	٥٠٨	٠,٢
ناميبيا	١,١	١٥٤٠	١٤٠٠	٠,٠٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلي ببيانات من د. ماجدة إبراهيم عامر: " اللاجئون في أفريقيا، دراسة جغرافية " **مؤتمر أفريقيا تحديات القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهر، مايو ١٩٩٧) ص٢٥٣.

الفئة الثانية:

٣- وتشغل السودان المركز الثالث بين الدول الأفريقية التي استقبلت أعداداً كبيرة من اللاجئين بلغ حوالي ٧٢٧,٢ ألف لاجئ بنسبة ٢,٦% من أجمالي سكان السودان، وبمعدل ٣٩ مواطن سوداني، وتعد ولايات القضارف وكسلا والبحر الأحمر، المستقبل الأساسي للاجئين في السودان حيث يعيش بهذه الولايات الثلاث ٩٣,٩% من أجمالي عدد اللاجئين وذلك لقربها من المناطق الأساسية المصدرة للاجئين وهى إريتريا و إثيوبيا. وذلك مقابل ١١٦٤,٠ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

٤- وتحتل غينيا المركز الرابع بين الدول الأفريقية التي استضافت ما يزيد على نصف مليون لاجئ بنسبة ٨,٣% من أجمالي سكان البلد وبمعدل لاجئ لكل ١٢من السكان الوطنيين، وتعد ليبيريا المصدر الأساسي للاجئين المتواجدين في غينيا حيث بلغت نسبتهم حوالي ٧٢% من إجمالي عدد اللاجئين، وباقي النسبة من سيراليون. مقابل ١٢,٠ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

الفئة الثالثة:

٥- وتحتل كوت ديفوار المركز الخامس من بين الدول الأفريقية التي استضافت نحو ٣٦٠,١ ألف لاجئ، وبنسبة ٢,٥% من أجمالي سكان البلد، وبمعدل ٤٠فرد من السكان الوطنيين، وكل اللاجئين في كوت ديفوار من ليبيريا نتيجة للصراع حول السلطة، وذلك مقابل ٠,٨ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

٦- وتشغل إثيوبيا المركز السادس بين الدول المستقبلة للاجئين الذين بلغ عددهم ٣٨١,١ ألف لاجئ وبنسبة ٠,٦٣% من أجمالي سكان البلد وبمعدل لاجئ لكل ١٥٨ أثيوبي، ويأتي لاجئي السودان في المرتبة الأولى ضمن اللاجئين في إثيوبيا ويليهم كل من لاجئي الصومال وجيبوتي ثم كينيا. مقابل ١٨٠,٠ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

٧- وتشغل بوروندي المركز السابع من بين الدول المستقبلة اللاجئين والذي بلغ عددهم ٢٧٨,١ ألف لاجئ من رواندا، وبنسبة ٩٢,٦% من أجمالي اللاجئين في المقيمين في بوروندي، إضافة إلي ٢١,٩ ألف لاجئ من زائير يمثلون ٧,٤% من أجمالي اللاجئين في بوروندي. مقابل ٢٦٧,٤ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

٨- وتأتى أوغندا في المركز الثامن حيث يعيش بها نحو٢٨٦,٥ ألف لاجئ بنسبة ١,٣٥% من أجمالي سكان أوغندا آي بمعدل لاجئ لكل ٧٤ أوغندي، ويمثل لاجئي السودان نحو ٦٢,٨% من اللاجئين على ارض أوغندا والذين ارتفعت أعدادهم بعد الاستقرار النسبي الذي شاهدته أوغندا في عهد يورى موسيفينى والذي

حظا بمساندة أمريكية مع غيره من بعض الزعماء الجدد في القارة، ونتيجة للصراع في الجنوب السوداني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتبلغ نسبة اللاجئين الروانديين ٣٣,٩٥ من أجمالي اللاجئين في أوغندا، كما توجد أعداد محدودة من اللاجئين (٤ –٥ ألف لاجئ) من زائير، (وألفي لاجئ من الصومال). مقابل ١٥١,٠ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

٩- وتحتل كينيا المركز التاسع بين الدول الأفريقية التي استضافت نحو ٢٥٢,٤ ألف لاجئ بنسبة ٠,٨٩% من أجمالي سكان كينيا وبمعدل لاجئ لكل ١١٢ مواطن كيني، وتمثل الصومال المصدر الأساسي للاجئين إلي كينيا والتي تشكل نحو ٨١,٧% من أجمالي عدد اللاجئين في كينيا ومعظمهم يتركز في شرق كينيا، وتستقبل أعداد محدودة من السودان (٢٧,٢ ألف لاجئ) وإثيوبيا (١٠,٥ ألف لاجئ) بالإضافة إلي أوغندا ورواندا. مقابل ٨,٨ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

الفئة الرابعة:

١٠- وهى تضم مجموعة من الدول التي استضافت أعداداً تتراوح ما بين ٥٠- ٢٥٠ ألف لاجئ وعددها عشرة دول هي: الجزائر – زامبيا- ليبيريا – غانا – جمهورية جنوب أفريقيا – مالاوي – موريتانيا – السنغال – بنين – بوركينا فاسو، وقد بلغ عدد اللاجئين بها نحو ١,٠٥١,٦٠٠ لاجئ بنسبة ١٥,٦% من أجمالي في أفريقيا، مقابل ٢٨٢ ألف لاجئ لمجموع هذه الدول في عام ١٩٨٥

١١- وتأتى الجزائر في مقدمة هذه الدول حيث استضافت حوالي ٢١٩,١ ألف لاجئ بنسبة ٠,٧٨% من أجمالي سكان الجزائر ، وحوالي ثلاثة أرباع اللاجئين في الجزائر من الصحراء الغربية، ويعيش في الجزائر ٢٨ ألف لاجئ من النيجر و٤ آلاف من خارج القارة (فلسطين). مقابل ١٧٤,٢ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

١٢- أما الدول الأخرى فقد استضافت أعداد أقل نسبيا، حيث استضافت زامبيا حوالي ١٤١,١ لاجئ بنسبة ١,٥% من أجمالي سكانها وبمعدل لاجئ لكل ٦٧ من السكان الوطنيين ومعظمهم من أنجولا بالإضافة إلي عدد محدود من موزمبيق وزائير مقابل ١٠٣,٨ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

١٣- كما استضافت ليبيريا نحو ١٢٠ ألف لاجئ من سيراليون بنسبة ٣,٨٨% من أجمالي سكان ليبيريا وبمعدل لاجئ لكل ٢٦ ليبيري. مقابل ١٠٣,٨ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

١٤- وقد استضافت غانا نحو ١١٤ ألف لاجئ معظمهم من توجو وليبيريا. مقابل ٠,١ ألف لاجئ في عام ١٩٨٥.

١٥- ويعيش في جنوب أفريقيا ٩٠ ألف لاجئ موزمبيقي.

١٦- وفي مالاوي نحو ٨٨,٩ ألف لاجئ موزمبيقي أيضا. دون أي مقابل في عام ١٩٨٥.

١٧- وقد استضافت موريتانيا نحو ٨٢,٢ ألف لاجئ مالي. دون أي مقابل في عام ١٩٨٥.

١٨- وقد لجأ إلي السنغال نحو ٧٣ ألف لاجئ معظمهم من موريتانيا ٦٧,٨ آلف لاجئ بنسبة ٩٢,٩ %، أما النسبة الباقية فهي من غينيا بيساو.

١٩- ويوجد في بنين نحو ألف لاجئ من توجو.

٢٠- كما يعيش في بوركينا فاسو نحو ٥٠ آلف لاجئ من مالي.

الفئة الخامسة:

وهى تضم مجموع الدول التي استضافت أعدادا تقل عن ٥٠ ألف لاجئ، وعددها ١٦ دولة هي (جمهورية أفريقيا الوسطى – الكاميرون – جيبوتي – غينيا بيساو – سيراليون – مالي– الكونغو – النيجر – مصر– نيجيريا – رواندا – زيمبابوي – غامبيا – ليبيا – ناميبيا) وقد لجا إليها نحو ٢٤٨,٨ ألف لاجئ بنسبة ٣,٧% من أجمالي عدد اللاجئين في أفريقيا، مقابل ٤٨٠,٨ لاجئ لمجموع هذه الدول في عام ١٩٨٥.

وترجع أسباب قلة الأعداد في هذه الدول المضيفة، إما لما تعانيه من صراعات ومشاكل داخلية (سيراليون ومالي وأنجولا ورواندا) أو بسبب الجفاف (مالي و النيجر) أو لبعدها عن دول المنشأ (مصر وليبيا) حيث يفضل اللاجئون الإقامة في الدول القريبة أملا في العودة إلي الوطن. هذا رغم زيادة أعداد اللاجئين في مجموع هذه الدول المضيفة في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٩٥ وذلك بسبب الصراعات والحروب التي نشبت في التسعينيات في بعض الدول مثل " سيراليون – وغينيا بيساو – والكونغو – ورواندا ".

ثالثا – توزيع اللاجئين في أفريقيا طبقا لدولتي المنشأ والملجأ (حتى عام ١٩٩٩)

يبين الجدول رقم (١٠) توزيع اللاجئين في أفريقيا، طبقا لدولتي المنشأ والملجأ، ومن بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

١- بعض الدول الأفريقية هي في نفس الوقت دول منشأ - أي من الدول المصدرة للاجئين، على سبيل المثال كل من أثيوبيا والصومال والسودان والكونغو، والكونغو الديمقراطيـــة وسيراليون وليبريا وغيرها من الدول.

٢- تستقبل أفريقيا أعداد قليلة من خارج القارة يطلق عليهم بلاجئين الحضر(اليمن – العراق– إيران – أفغانستان...) وإن لم يشار إليهم في الجداول السابقة لكونهم خارج إطار الدراسة، كما تستقبل بعض الدول الأجنبية من خـــارج القارة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا وكندا وفرنسا السويد وبلجيكا، كما تستقبل إسرائيل يهود أثيوبيا) أعداد قليلة وبصورة انتقائية وخاصة في الآونة الأخير وبعد أحداث الحادي من سبتمبر.

٣- يشكل الحراك الجغرافي للاجئين بين دول المنشأ والملجأ والعكس صـــورة مـــن الأمـــن النسبي لبعض اللاجئين في جوار بني جلدتهم في بعض البلدان على سبيل المثال (تـــشاد والسودان، كينيا والصومال.... الخ)، بينما يشكل إشكالية في منظومـــة الأمـــن وعـــدم الاستقرار لكلاً من الدول المصدرة والمستقبلة للاجئين.

الجدول رقم (١٠)

اللاجئون في أفريقيا طبقا لدولتي المنشأ والملجأ (حتى عام ١٩٩٩)

بلد المنشأ	بلد / إقليم اللجوء	العـــدد
أثيوبيا	**الإجمالي**	**٥٩٥٠٠**
	السودان	٣٥٤٠٠
	كينيا	٤٨٠٠
	المملكة المتحدة	٤٣٠٠
	السويد	٣٣٠٠
	اليمن	٢٤٠٠
	هولندا	٢٠٠٠
	الولايات المتحدة	٢٠٠٠
	غير ذلك	٥٣٠٠
اريتريا	**الإجمالي**	**٣٤٥٥٠٠**
	السودان	٣٤٢١٠٠
	اليمن	٢٥٠٠
	غير ذلك	٩٠٠

أنجولا	**الإجمالي**	٣٤٩٦٠٠
	زامبيا	١٦٣١٠٠
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥٠٠٠٠
	جمهورية الكونغو	٢٠٦٠٠
	ناميبيا	٧٠٠٠
	جنوب أفريقيا	٣٨٠٠
	غير ذلك	٥١٠٠
بوروندي	**الإجمالي**	٥٢٤٧٠٠
	جمهورية تنزانيا المتحدة	٤٩٩٠٠٠
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٩٢٠٠
	غير ذلك	٦٥٠٠
تشاد	**الإجمالي**	٥٧٩٠٠
	الكاميرون	٤٤٦٠٠
	السودان	٤٤٠٠
	جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٥٠٠
	نيجيريا	٣٢٠٠
	غير ذلك	٣٢٠٠
جمهورية الكونغو	**الإجمالي**	٢٦٢٠٠
	الجابون	١٢٢٠٠
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١١٨٠٠
	غير ذلك	٢٢٠٠
الكونغو الديمقراطية	**الإجمالي**	٢٥٠٤٠٠
	تنزانيا	٩٨٥٠٠
	زامبيا	٣٦٤٠٠
	رواندا	٣٣٠٠٠
	بوروندي	٢٠٨٠٠
	أنجولا	١٢٨٠٠
	جمهورية الكونغو	١٢٤٠٠
	أفريقيا الوسطى	٩٥٠٠
	أوغندا	٨٠٠٠
	فرنسا	٥٢٠٠
	جنوب أفريقيا	٤١٠٠
	كندا	٣٣٠٠
	غير ذلك	٩٤٠٠
روانــــــــدا	**الإجمالي**	٨٤٨٠٠
	الكونغو الديمقراطية	٣٣٠٠٠

	تنزانيا	٢٠١٠٠
	أوغندا	٨٠٠٠
	جهورية الكونغو	٦٥٠٠
	زامبيا	٤٢٠٠
	كينيا	٢٩٠٠
	بلجيكا	٢١٠٠
	غير ذلك	٨٠٠٠
السودان	**الإجمالي**	**٤٧٤٧٠٠**
	أوغندا	٢٠٠٦٠٠
	إثيوبيا	٧٠٣٠٠
	الكونغو الديمقراطية	٦٨٠٠٠
	كينيا	٦٤٣٠٠
	أفريقيا الوسطى	٣٥٥٠٠
	تشاد	٢٣٣٠٠
	مصر	٢٦٠٠
	هولندا	٢٣٠٠
	الملكة المتحدة	٢٠٠٠
	غير ذلك	٥٨٠٠
سيراليون	**الإجمالي**	**٤٧٨٢٠٠**
	غينيا	٣٧٠٦٠٠
	ليبيريا	٩٦٣٠٠
	غامبيا	١٢٠٠٠
	غير ذلك	٨٣٠٠
الصحراء الغربية	**الإجمالي**	**١٦٥٩٠٠**
	الجزائر	١٦٥٠٠٠
	غير ذلك	٩٠٠٠

الصومال	الإجمالي	٤٩٦٢٠٠
	إثيوبيا	١٨٠٩٠٠
	كينيا	١٤١١٠٠
	اليمن	٥٥٢٠٠
	جيبوتي	٢١٦٠٠
	هولندا	١٨٥٠٠
	المملكة المتحدة	١٨١٠٠
	الدانمرك	٩٦٠٠
	السويد	٧٧٠٠
	الولايات المتحدة	٥٢٠٠
	جنوب أفريقيا	٤٧٠٠
	كندا	٤٠٠٠
	النرويج	٣٦٠٠
	جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٣٠٠
	الجماهيرية العربية الليبية	٢٩٠٠
	مصر	٢٦٠٠
	فلندا	٢٤٠٠
	سويسرا	٢٤٠٠
	إريتريا	٢٣٠٠
	غير ذلك	١٠١٠٠
ليبيريا	الإجمالي	٢٨٨٤٠٠
	كوت ديفوار	١٣٥٦٠٠
	غينيا	١٢٩١٠٠
	غانا	١٠٤٠٠
	سيراليون	٦٦٠٠
	الولايات المتحدة	٢٥٠٠
	غير ذلك	٤٢٠٠
موريتانيا	الإجمالي	٢٩٢٠٠
	السنغال	٢٠٠٠٠
	مالي	٦١٠٠
	غير ذلك	٣١٠٠

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلي بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: **حالة اللاجئين في لعالم**، ص ٣١٦-٣١٩ ؛

http://www.unhcr.org/statistics

وينبغي الإشارة إلي أن الدول المضيفة تضطر إلي تحمل أعباء تفوق قدرتها الحقيقية على استضافة وإعالة هؤلاء اللاجئون من أجل معالجة معاناتهم السياسية والإنسانية. ولـذلك، فإن الكثير من الدول كانت تعلن أنها لن تقبل دخول المزيد منهم ن إلا أنهـا تـضطر إلـي التراجع عن هذا الموقف، حيث ترك اللاجئين في العراء عند الحدود يعنى الهـلاك المحقـق لهم، وهو ما تخشى آي دولة أن تتحمل مسئوليته الأخلاقية والسياسية والقانونية[١].

هذا وإن كانت الاعتبارات السياسية والأمنية تلعب دورا رئيسيا في تحديد مواقف دول الملجأ تجاه اللاجئين، فإن الضغوط والتداخلات الخارجية تلعب دورا لا يمكن إغفاله في إذكاء الصراع هنا وهناك و تفاقم ظاهرة اللاجئين، كما شاع استخدام اللاجئـين كورقـة سياسـية للضغط على الحكومات من قوى المعارضة الوطنية، ودول الجوار، والقوى الدولية – وتنامت ظاهرة انخراط اللاجئين في الأعمال العسكرية وذلك بتجنيد وعسكرة مخيمات اللاجئين طوعا وكراهية من قبل قوى المعارضة أومن قبل الحكومات ذاتها في بعض الأحيـان، وبمـساندة دولية مباشرة أو غير مباشرة. وهذا ما سيتم الإشارة إليه عند تناول الآثار السياسية والأمنيـة لظاهرة اللاجئين في أفريقيا.

---

[1] د. أحمد محمود إبراهيم: " الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا " في السياسة الدولية (العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١) ص ص ٤٨-٦٥.

الفصل الثالث

الآثار السياسية والأمنية لظاهرة اللاجئين في أفريقيا

تمهيد:

ربما كانت الأولوية للآثار السياسية وفقا لتصور الباحث بالنسبة لظاهرة اللاجئين في القارة الأفريقية، نظراً لارتباطها المباشر بموضوع البحث من جهة، ولما هذه الظاهرة من خطورة بالغة على دول المنشأ والدول المضيفة على السواء. هذا وإن كان هناك العديد من الآثار الأخرى لا تقل أهمية عن الأسباب السياسية، مثل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الآثار الأمنية والعسكرية والتي سنعرض لها في المبحث الثاني من هذا الفصل وهى جميعا ذات صلة غير مباشرة بتلك الآثار السياسية ولا يمكن الفصل بينهم، فالخلل في أي منهم يؤدى بالضرورة إلي عدم الاستقرار وضعف الأداء السياسي بالدولة على المستوى الداخلي والخارجي. وقد تنشأ تداعيات خطيرة بالنسبة للسلم والأمن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ومن ثم سنتناول الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

الأول: الآثار السياسية لظاهرة اللاجئين.

الثاني: الآثار الأمنية لظاهرة اللاجئين.

المبحث الأول

الآثار السياسية للظاهرة

لظاهرة اللاجئين في القارة الأفريقية مردود سلبي على كل من دول المنشأ والدول المضيفة، وربما ظهرت انعكاسات هذه القضية منذ ظهور المشكلة بالقارة في السنوات الأولى لاستقلال الدول الأفريقية وقيام منظمة الوحدة الأفريقية، حيث اتهمت بعض الدول الأفريقية غانا على سبيل المثال في مؤتمر القمة الأفريقية عام ١٩٦٤ بالقاهرة باتخاذ اللاجئين المقيمين على أراضيها وسيلة لقلب نظم الحكم في دول الجوار، الأمر الذي حدا بالقمة مناشدة كافة الأعضاء باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية والحفاظ على الحدود المرسومة والمورثة من الاستعمار القديم للبلاد، إلا أن هذه الظاهرة ظلت تؤرق بلدان القارة بل شهدت القارة في الآونة الأخيرة تزايداً في حدة الصراعات وتفاقما في أعداد اللاجئين وتوسعا في تسييس اللاجئين من قبل القوى المتصارعة، فضلا عن ما تمثله، من ارتضت طواعيةً بالمواثيق الدولية والأفريقية الخاصة باللاجئين. ولذلك سنتناول الموضوع من خلال مطلبين اثنين:

المطلب الأول:الآثار السياسية المباشرة.

المطلب الثاني: الآثار السياسية غير المباشرة.

المطلب الأول: الآثار السياسية المباشرة

ويركز هذا المطلب على أبرز الآثار السياسية المباشرة لظاهرة اللاجئين في من دول المنشأ ودول الملجأ، على سبيل المثال التأثير السلبي على دول الجوار وخاصة الدول المضيفة خشية الاختلال في التوازن الإثنى، والخوف من الممارسات السياسية من قبل بعض اللاجئين مما يهدد النظم السياسية وغيرها من الأمور التي تدفع في كثير من الأحيان العزوف عن قبول وفتح الحدود أمام اللاجئين، فضلا عن التدخل الإقليمي والدولي تحت ذريعة الدوافع الإنسانية وحقوق الإنسان لدرجة الاحتلال وانهيار بعض الدول.

أولا: التأثير السلبي على علاقات الجوار

تؤدى ظاهرة اللاجئين إلي العديد من الآثار والنتائج السياسية، سواء بالنسبة لدول المنشأ أو دول الملجأ. فبالنسبة لدول المنشأ، تؤدى هذه الظاهرة إلي التأثير السلبي على الوعاء

السكاني للأطراف المتصارعة، حيث أن الحكومة والجماعات المعارضة تستمد قوتها البشرية من حجم ما يتوافر لها من طاقات بشرية، ويؤدى فرار الأفراد إلي خارج البلاد إلي الانتقاص من حجم هذه الطاقات البشرية المتاحة لكلا الجانبين، ويكون الطرف الأكثر تضررا هنا هو الذي شهدت جماعته الإثنية درجة أكبر من الفرار إلي الخارج، أضف إلي ذلك، إن هذه الظاهرة تؤدى إلي تفاقم أزمة الاندماج الوطني في دول المنشأ فحالات الهروب الكبيرة للاجئين نتيجة للممارسات العدوانية المقرونة بأعمال عنف وإبادة لإخضاعهم أو لدفعهم إلي الهرب من مناطق إقامتهم الأصلية، وفي جميع الأحوال اللاجئون الفارون إلي دول أخرى غير بلادهم الأصلية يحملون مشاعر مريرة تجاه أولئك الذين اضطروهم إلي الهرب من موطنهم الأصلي، ويتحينون الفرصة بكافة الطرق للانتقام منهم والعودة إلي موطنهم الأصلي منتصرين، كما حدث في حالة التوتسي الرونديين في أوغندا، وبالتالي فإن هذه النتائج تؤدى إلي المزيد من التسييس للظاهرة الإثنية في دول التي تشهد حالات من الصراع والحروب الأهلية، مما يتسبب في المزيد من تفاقم الصراعات الداخلية بها.

أما على مستوى دول الملجأ، فإن موجات اللجوء الجماعية، والتي غالبا ما ترتبط بجماعة إثنية معينة تعيش بالقرب منها في حدود دول الجوار أو قد يمتد أفرادها على جانبي الحدود – فإن المخاوف من اختلال التوازن الإثنى داخل دول الملجأ، يدفع بالسكان إلي اتخاذ مواقف عدائية من اللاجئين المقيمين على أراضيهم بشكل يؤدى إلي انتقال الصراع إلي بلد الملجأ وقد تكون هذه المخاوف ناجمة عن استعانة نظام الحكم في بلد الملجأ باللاجئين لتعزيز قبضته على الحكم (اللاجئون الرونديون في أوغندا، وفي الصومال) أو المشاركة في حركات التحرير (اللاجئون في السودان وتحرير إريتريا) أو قلب نظام الحكم (اللاجئون في كل من ليبيريا وسيراليون).

هذا وقد تقوم دول الملجأ في بعض الأحيان باستخدام اللاجئين على أراضيهم كورقة ضغط على حكومات الجوار وربما كان في حالة اللاجئين الصوماليين في إثيوبيا مثالا حيا لهذه الحالة، حيث جاء الموقف الأثيوبي بخلاف الموقف الصومالي من لاجئي إثيوبيا والأوجادين على وجه الخصوص – الذي قام على اعتبارات عرقية – فإن الموقف الأثيوبي من لاجئي الصومال لم يقم على أساس هذه الاعتبارات بل على اعتبارات أخرى أهمها:

١- الاستفادة من تدفق اللاجئين في الحصول على أكبر قدر من المساعدات الغذائية والمالية
٢- الحصول على أكبر قدر دعائي على نحو أن المشكلة ليست مشكلة الإثيوبيين في الصومال فقط، وإنما مشكلة الصوماليين في إثيوبيا أيضا.

٣- توظيف " ورقة اللاجئين " في الضغط على الحكومة الصومالية التي كانت تدعم نضال حركة تحرير الصومال الغربي وذلك من خلال تجنيد أعداد من اللاجئين الفارين في صفوف حركات المعارضة الصومالية التي تحظى بدعم إثيوبيا [1].

وإذا كانت هذه الأمثلة وغيرها قد حدثت في ظل نظم تسلطية، فإن موجة التحول الديمقراطي التي تجتاح القارة الأفريقية في ظل الضغوط الدولية منذ التسعينيات على النحو الذي تناولته الدراسة في الفصل الأول، كان لها تأثيرات سلبية على مسألة اللجوء وذلك في الأمد المنظور على الأقل، حيث أن مبدأ المنافسة السلمية على السلطة يمكن آن يشعل ويذكى الصراعات الإثنية، خاصة إذا ما تبين أو سارت شائعات بمشاركة اللاجئين في الانتخابات الوطنية. ومن أمثلة ذلك اتهام اللاجئين الأنجوليين في ناميبيا بالمشاركة في الانتخاب.

كما أن عملية التحول الديمقراطي قد يكون من شأنها تقوية المشاعر الوطنية بشكل يدفع المواطنين إلي الإحساس بأن اللاجئين، وغيرهم من الغرباء يعتبرون مصدراً لكل مشكلات الدولة، إضافة إلي أن تعزيز مصداقية الحكم لدى المواطنين، قد يدفع بجماعات الضغط الوطنية، وبأحزاب المعارضة إلي معارضة سياسة نظم الحكم في استضافة اللاجئين، وهكذا تصبح مسألة اللاجئين مطروحة على جدول أعمال الجدل السياسي الداخلي لدولة الملجأ، ومن الأمثلة لذلك ما اتخذته الحكومة التنزانية من مواقف متشددة تجاه اللاجئين على أراضيها،أثناء الحملات الانتخابية، في محاولة لكسب ود المواطنين والناخبين الذين بدا منهم رفضا لاستمرار بقاء اللاجئين في بلادهم [2].

ثانيا: التخوف من الممارسات السياسية للاجئين:

ومن ثم تحاول الدول الأفريقية المضيفة للاجئين أن تحد من النشطات السياسية لهم المتمثل في خدمة أحزاب وتنظيمات سياسية معينة، مما يهدد استقرار النظم السياسية في الدول المضيفة والدول المجاورة، حيث يلاحظ وجود قدر كبير ومتزايد من الحذر والقلق والتربص في كل مكان في القارة تجاه اللاجئين، وهو ما يعود بالأساس إلي طبيعة الظروف التي تعيشها أنظمة الحكم الأفريقية والصراع والاتهامات المتبادلة بينهما، وكذلك إلي ضعف الضمانات الخاصة بعدم تدخل اللاجئين في الشؤون السياسية الداخلية للدول المضيفة الأمر الذي يهدد أمنها وسلامتها ومما يجعل في قبول اللاجئين الجدد مخاطرة غير محسوبة خاصة وقد بدأت بعض الحركات المطالبة بالانفصال أو بتغير نظم الحكم والتنظيمات السياسية بالتستر وراء

---

1 هشام خليل: م. س.ذ.، ص ص١١٩-١٢٠.

2 د. إبراهيم نصر الدين في أحمد الرشيدي (تحرير): م. س.ذ.، ص ص ١٨٠- ١٨١.

اللاجئين لتمارس نشاطها السياسي، وهو ما يسئ على الأقل إلي اللاجئين الذين لا يهتمون بالسياسة أو الذين لا ينتمون لهذه الحركات أو تلك التنظيمات بصورة أو أخرى. الأمر الذي دفع ببعض الدول ومنها على سبيل المثال، تنزانيا وأوغندا وكينيا وغيرهم من الدول المضيفة، زيادة في الأمن والحرص إصدار تعليمات وأوامر بتقيد حركة اللاجئين في المناطق الذين يقيمون فيها.

وجدير بالذكر أن هذه المشكلة مقترنة بظهور مشكلة اللاجئين في القارة الأفريقية حيث أقرت الدول الأفريقية قديما منذ الستينيات – على تكوين لجنة خاصة أطلق عليها " لجنة التحرير " التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك لتقوم بمساعدة حركات التحرير المعترف بها وفقا لأهداف ومبادئ المنظمة والتي أقرت شرعية الكفاح المسلح ضد الاستعمار والنظم العنصرية التي كانت موجودة في هذه الفترة. بغرض القضاء على التنظيمات السياسية للاجئين المعارضة لنظم الحكم القائمة مما يؤدى إلي خلق التوتر على حدود الدول الأفريقية[١].

كما أقرت المنظمة بعدم السماح للدول تشجيع اللاجئين بتشكيل تجمعات سياسية ضد دول المنشأ، احتراما لمبدأ عدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لأية دولة واحترام حسن الجوار، وقد ميز ميثاق المنظمة بين اللاجئين السياسيين الفارين من إقليم أفريقي خاضع للاستعمار أو الحكم الأقليات العنصرية عن اللاجئين السياسيين الفارين من دول أفريقية مستقلة، حيث يتم تقديم كافة الدعم والمعونة اللازمة التي تمكنهم من الاستمرار في مكافحة الاستعمار. ويعد هذا المبدأ من أهم الأحكام التي وضعتها المنظمة بهذا الخصوص لمنع إثارة الصراعات بين الدول الأفريقية، وحفاظا على حسن العلاقات فيما بينها، إلا انه يمكن القول أن كثير من الدول الأفريقية لم تتقيد بهذا المبدأ رغم أهميته في الحفاظ على استقرار وسلامة الوضع الأمني والسياسي في القارة – الأمر الذي ينذر بأن مشكلة اللاجئين ستظل ورقة ضغط في أيدي المعارضة خاصة في ظل نظم حكومية شمولية رغم مزاعم التعدد الحزبي والتحول الديمقراطي في الكثير من بلدان القارة، مما يدفع بقوى المعارضة إلي اللجوء إلي دول الجوار والقيام بأعمال التحريض وتسييس اللاجئين لتغير هذه النظم، وربما كان من الأسباب الأخرى لاستمرار هذا الوضع هو انتشار النظام القبلي في القارة الأفريقية وتوزيع القبيلة الواحدة أحيانا في أكثر من دولة واحدة مما يشجع الحركات الانفصالية والحروب الأهلية وبالتالي زيادة عدد اللاجئين وتفاقم المشكلة إلي حد الظاهرة والاستمرار.

---

[1] هشام خليل: م. س.ذ.، ص٢٠٢.

ثالثا: تردد الدول المضيفة في قبول اللاجئين:

وفي ظل الظروف السابق ذكرها، تتردد الدول الأفريقية المضيفة في قبول اللاجئين من دول الجوار في كثير من الأحيان حتى لا يفسر ذلك بأنه موقف عدائي ضد النظم الحاكمة في دول المنشأ، وتحسبا لنشاطهم السياسي ولمراعاة العلاقات بينها وبين الدول المصدرة للاجئين، وغالبا ما يتوقف الأمر على نوع العلاقة القائمة بين دول المنشأ والدول المصدرة للاجئين وما يطرأ عليها من تغير في حالة قبول اللاجئين، كما يتوقف الأمر على شكل ونظام الحكم في الدول المصدرة والمستقبلة فقد تسمح الدول المضيفة للاجئين بالتدريب واستخدام أراضيها كنقطة انطلاق والقيام بأعمال عسكرية ضد هذه النظم.

وإزاء هذه الاعتبارات وغيرها اختلفت مواقف الدول الأفريقية بالنسبة لإيواء اللاجئين، وقد يتجلى ذلك في بعض النزاعات التي بين الدول حول هذه المشكلة، نذكر منها على سبيل المثال النزاع بين سيراليون وليبيريا وغيرها من الحالات التي سيتم تناولها في معرض الحديث عن اللاجئين والتدخل الدولي والإقليمي وعند تناول الآثار الأمنية وعسكرة اللاجئين بالمبحث الثاني، وهى أمور قد تكون شبيه بما حدث في الماضي، حيث تم النزاع في اجتماع رؤساء الدول الأفريقية ١٩٦٤ بالقاهرة، واتهام بعض الحكومات الأفريقية حكومة غانا (في عهد نكروما) بإيواء اللاجئين من الدول المجاورة بهدف المساعدة والعمل على قلب نظام الحكم فيها، والقيام بتدريب اللاجئين وتشجيعهم على تغير النظم السياسية القائمة في بلادهم، وكان رد غانا " أن مبدأ قبول اللاجئين هو مبدأ لا يمكن الاعتراض عليه كونه مبدأ دوليا، وكان من الملاحظ أن بعض من هذه الدول التي قدمت اعتراضها على غانا هي نفسها كانت تستضيف أعدادا كبيرة من المعارضين واللاجئين الغانيين، ونحو هذه الاتهامات المتبادلة بين الدول الأفريقية والتوترات في العلاقات فيما بينهم بهذا السبب، تعهدت حكومة غانا بإعادة اللاجئين غير مرغوب فيهم من قبل الدول التي ينتمون إليها، كما تعهدت بتحريم النشاط الذي تقوم بها الأحزاب السياسية والجماعات المعارضة والمناهضة للدول الأعضاء في المنظمة.

هذا علما بأن كافة المواثيق الدولية الحديثة والأفريقية الخاصة بحماية اللاجئين تحرم على اللاجئين ممارسة أي نشاط سياسي في بلد اللجوء ضد حكومات المنشأ[١]، بل بلغ الأمر نظراً لخطورة وحيوية هذه المشكلة، إلي عقد مؤتمرات خاصة لمنع أى تطورات تؤدى إلي النزاع فيما بين الدول الأفريقية حول إيواء اللاجئين وما يسببه هذا الأمر من تهديد لسلامة الدول، ففي ١٩٦٦ عقد مؤتمر ضم كثير رؤساء وزعماء الدول الأفريقية آنذاك في نيروبي

---

[1] د. عصام محمد أحمد زناتي: **حماية حقوق الإنسان في إطار الأمـم المتحـدة** (القـاهرة: دار النهـضة، ١٩٩٨) ص ٩١.

أطلق علية مؤتمر (حسن الجوار) وتم الاتفاق فيه على ضرورة طرد أي لاجئ يسيء أو يحاول العمل على قلب نظام الحكم القائم في الدول المجتمعة، وعلى الدول المضيفة أن تتعهد بالسيطرة والأشراف الكامل على نشاط اللاجئين منعاً لحدوث أي تطورات قد ينجم عنها توتر في العلاقات فيما بين هذه الدول.

واستمرت الدول الأفريقية في عقد الاتفاقيات الثنائية أو المؤتمرات العديدة بغرض مواجهة مشاكل اللاجئين، وما تسببه من توتر في العلاقات بين الدول، وجاءت أغلبية القرارات التي اتخذت بضرورة قيام الدول المضيفة للاجئين بمنع أي نشاط سياسي وعسكري ضد أي دولة من المنشأ أو أي دولة أفريقية وهو ما يتفق مع مبادئ الميثاق الأفريقي، وكذلك بعض القرارات التي تنص على تسليم اللاجئين الذين يمارسون نشاطات معادية ضد دول المنشأ رغم اعتراض كثير من الدول على هذا النص. وبالرغم من هذه القرارات والمؤتمرات والتحفظات إزاء هذه المشكلة، لم يخلو الأمر من حدوث بعض تجاوزات كثيرة وعديدة بين دول القارة، فقد حدثت توترات على الحدود بين دول المنشأ والدول المضيفة للاجئين (السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى – السودان أوغندا– السودان وإثيوبيا – السودان وإريتريا – السودان وتشاد – السودان وأوغندا – إثيوبيا والصومال – كينيا والصومال – أوغندا وزائير – رواندا وبوروندي وزائير – ليبيريا وسيراليون – غينيا وليبريا وسيراليون،.... الخ) وعلى الرغم من وجود اتفاقيات ثنائية بين كثير من هذه الدول[1].

رابعا: اللاجئون والتدخل الإقليمي والدولي:

في ظل تسييس اللاجئين في دول الملجأ سواء من حكومات الدول المضيفة أو من قبل قوى المعارضة لدول المنشأ، ومع اتساع نطاق الصراعات والحروب الأهلية في القارة، وغيرها من العوامل، جعلت من ظاهرة اللاجئين إحدى الأسباب الهامة لتدخل كل من دول الملجأ والمنشأ ودول الجوار تدخلاً مباشراً أو غير مباشر كل منهم في شؤون الأخر بدرجات متفاوتة قد تصل في بعض الأحيان إلي حد المواجهة المسلحة. وغالبا ما تكون الدول المضيفة هي دول الجوار، الأمر الذي يؤدى إلي زيادة حدة التوتر والصراع على المستوى الإقليمي، والدولي في كثير من هذه الصراعات إن لم يكن اغلبها.

والتالي على سبيل المثال بعض من صور التدخل بين دول الجوار كان اللاجئين أحد أطرافه أي ضمن قوات التمرد أو أحد أسبابه.

---

[1] هشام خليل: م. س.ذ.، ص٢٠٤

أ- السودان ودول الجوار:

وفي هذا الإطار توترت العلاقات السودانية مع دول الجوار بدرجات متفاوتة تراوحت بين شن الحملات الإعلامية المتبادلة، وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي، وصولا إلي قطع العلاقات الدبلوماسية في بعض الحالات، حيث تم تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين السودان وإثيوبيا، حيث قطعت العلاقات الدبلوماسية بين السودان وإريتريا عام ١٩٩٤، وتبع ذلك تسليم إريتريا مقر السفارة السودانية في أسمرة إلي المعارضة السودانية. وقطعت أيضا العلاقات الدبلوماسية السودانية الأوغندية في ٢٤إبريل ١٩٩٥. بل بلغت الأمور بين الدولتين حداً من التدهور لدرجة وصلت إلي اعتراف الدولتين صراحة بدعم عناصر المعارضة ضد حكومة الدولة الأخرى.

وقد اعتراف وزير الخارجية السوداني، مصطفي عثمان إسماعيل، بدعم بلاده للمتمردين الأوغنديين رداً على دعم نظام موسيفيني للجيش الشعبي لتحرير السودان[1]. بالإضافة إلي ذلك فقد تعرضت السودان لتدخلات غير مباشرة مضادة في حربها الأهلية، على النحو السابق بيانه، وهى التدخلات التي تبررها الدول القائمة بها دائما على أنها رد فعل لدعم السودان التمرد المسلح ضدها.

ب - التدخل - الأثيوبي الإريتري المتبادل:

أدى النزاع الحدودي الأثيوبي الإريتري الذي اندلع عام ١٩٩٨ إلي اتجاه الدولتين إلي التدخل غير المباشر في الصراع الداخلي في الدولة الأخرى إذ كان من بين الضغوط السياسية التي اتخذتها الدولتين قبل الأخرى هو طرد المقيمين والعاملين لديها والاحتفاظ بقوى المعارضة منهم لاستغلالها كورقة للضغط لصالحها وحسم الصراع فيما بينهم، وذلك من خلال دعم حركات التمرد ضد النظام الحاكم فيها، حيث شهدت العاصمة الإريترية الاجتماع الذي عقدته جماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية، والذي أعلن من خلاله تشكيل جبهة موحدة للمعارضة المسلحة ضد حكومة إثيوبيا، كما أشارت التقارير إلي تقديم إريتريا دعما عسكريا للجبهة الوطنية لتحرير أجوادين وجبهة تحرير أورومو، وتحريضهما على شن الهجمات المسلحة ضد الأهداف الإثيوبية، وفي المقابل لعبت إثيوبيا دورا فاعلاً في تكوين تحالف القوى الوطنية الإريترية، وتقديم الدعم العسكري لحركة الجهاد الإريترية بهدف زعزعة الاستقرار الداخلي في إريتريا خلال حربها مع إثيوبيا.

---

[1] أيمن شبانه: في د. إبراهيم نصر (تحرير): " التدخل الإنساني كآلية لتسوية الحروب الأهلية الأفريقية، بالتطبيق على الحالة الصومالية " **الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا...**، م، س، ذ) ص ص١٩٠- ١٩٢.

ج – التدخل المتبادل بين ليبيريا وسيراليون وغينيا:

وقد تصاعد الخلاف بين الدول الثلاث مع مطلع عام ٢٠٠١، حيث سحبت ليبيريا سفيرها من غينيا،وخفضت عدد العاملين في سفارتها هناك في يناير ٢٠٠١، ثم طالبت سفيري غينيا وسيراليون بمغادرة ليبيريا خلال أسبوع وذلك في مارس ٢٠٠١، كما أغلقت حدودها مع سيراليون في ذات اليوم، وطالبت بعثتي سيراليون وغينيا بتخفيض عدد العاملين بهما إلي النصف وتقيد تحركات العدد المتبقي من العاملين في السفارتين خلال ثلاثين يوما، وفي المقابل طردت سيراليون القائم بالأعمال الليبيري وأغلقت الحدود مع ليبيريا، في حين اكتفت غينيا بالإعراب عن أسفها إزاء قرار ليبيريا بطرد السفير الغيني.

وقد وصل توتر العلاقات بين الدول الثلاث إلي التهديد بالحرب، حيث حشدت ليبيريا جيشها قرب حدودها مع غينيا بدعوى وجود تحركات مماثلة للجيش الغيني، كما ذهبت ليبيريا إلي القول بأن مجموعات مسلحة قذفت أراضيها بالمدافع.

وفي ظل هذا التوتر والتصعيد في العلاقات بين الدول الثلاث، اضطر آلاف اللاجئين الموجودين في غينيا – إلي الفرار منها عبر الحدود، وأغلبهم من ليبيريا وسيراليون، وهو انعكس سلبيا على الاستقرار الإقليمي في غرب أفريقيا، حتى أن بعض المحللين وصف أعمال العنف في المنطقة الغربية من كوت ديفوار على أنها جزء من الصراع الدائر في حوض نهر مانو.

د – الوضع في غينيا وغينيا بيساو:

تدخلت غينيا (كوناكرى) عسكريا في الصراع الداخلي الذي شاهدته غينيا بيساو في الثامن من ينيو ١٩٩٨ حيث أرسلت قوة قوامها (٤٠٠فرد) إلي غينيا بيساو، تضامنا مع رئيس غينيا بيساو في مواجهة التمرد، وكان من أهم دوافع هذا التدخل عدم رغبة غينيا(كونا كرى) في استقبال المزيد من اللاجئين خاصة وأنها سبق أن استقبلت نحو ٥٠٠ألف لاجئ وفدوا أتليها من الحروب الأهلية في كل من ليبيريا و سيراليون، بالإضافة إلي أسباب ودوافع سياسية أخرى[1].

أخيراً:

إذا كان اللاجئون في دول الملجأ سببا ضمن الأسباب التي تؤدى إلي التدخل الإقليمي والدولي، فتعتبر الحرب الكونغولية عام ١٩٩٨ حالة أكثر بروزا على التدخل بين الحرب الأهلية في الدول الأفريقية والتي كان اللاجئين أحد الأسباب وأحد الأطرف الفاعلة في

---

[1] جوزيف رامز أمين: م. س. ذ.، ص ٥٧٠.

الصرع، حيث شكلت التطورات الإقليمية التي أحاطت بهذه الحرب نمطا غير مسبوق على الإطلاق في الصراعات الأفريقية، حيث لم يحدث قط أن شهدت أي حرب أهلية أفريقية تدخلات إقليمية خارجية بالحدة والكثافة التي شاهدتها الحرب الأهلية في الكونغو، الأمر الذي جعل بعض المحللين الأفارقة الذهاب إلي أن الانقسامات الهائلة التي نشبت في وسط وجنوب القارة الأفريقية على هامش الحرب الأهلية الكونغولية ، مقدمة لإعادة رسم الخريطة الجيوبوليتكية للقارة الأفريقية على غرار ماحدث في فترة السيطرة الاستعمارية على القارة.

واتخذت الدول الأجنبية من هذه الصراعات زريعة للتدخل الدولي أيضا بصورة أو أخرى في معظم إن لم يكن في كل الصراعات ، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية وربما فرنسا وبعض الدول الغربية الأخرى لم تترك صراعا أو حربا في أفريقيا وإلا كان لها صورة من صور التدخل المباشر أو غير المباشر ، وإن اختلفت الأسباب والمبررات والتي تتغير وفق طبيعة المصالح، ونسوق علاقة الولايات المتحدة بالسودان على سبيل المثال حيث صُنفت السودان ضمن دول الإرهاب واتهامه بالعمل على نشر أيدلوجية الإسلام في المنطقة خاصةً فترة الرئيس عمر البشير، وهي ذاتها التي حرصت وخاصة على مدار السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات ومع بداية العقد الجديد إقامة نوع جديد من العلاقات والتقارب الملحوظ في ظل نفس النظام، حيث وقعت السودان وأوغندا اتفاقاً أمنياً عام ١٩٩٩ بوساطة أمريكية، يقضى بعدم دعم أي منهما للمعارضة المسلحة، وبدأ تبادل الدبلوماسيين في عام ٢٠٠١، كما اتفق البلدان فيما بعد في قمة الإيجاد بالخرطوم على دعم العلاقات الثنائية فيما بينهم.

وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم العلاقات الكينية السودانية حيث تجمعت عدة عوامل دفعت كلا أوغندا وكينيا إلي مزيد من التقارب، مع السودان، فبالنسبة لأوغندة، يواجه الرئيس موسيفيني ثلاث حركات متمردة في آن واحد داخل أوغندة، إضافة إلي تورطت أوغندة في حرب إقليمية منذ عام ١٩٩٨ مع ست دول أفريقية أخرى، مما إلي تدهور الأحوال الاقتصادية، وخشية أن تلتحم القوات الكونغولية عبر الحدود مع قوات حركة التمرد الداخلي الثلاث ومن هنا لجأت إلي تخفيف التوتر على الجبهة السودانية للتفرغ للداخل ولحرب الكونغو آنذاك.

أما عن الموقف الكيني الذي يتمثل في دعم متمردي جنوب السودان حتى يحصلوا علي أكبر قدر من المكاسب ، حيث يوجد مقر دائم للمتمردين في كينيا يتم من خلاله الاتصال بالعالم الخارجي وإن كان هذا الدعم الكيني للمتمردين لا يعني تأييد مبدأ انفصال الجنوب خوفا من تنامي النزعة الانفصالية الأمر الذي قد يؤثر على كينيا نفسها، وهذا ربما كان واضحا من خلال اتفاقات السلام الشمال والجنوب السوداني على الأراضي الكينية.

وتأتي هذه المواقف والتدخلات الأمريكية المتغايرة في إطار مصالحها خاصةً الإستراتيجية والبترولية في المنطقة، وتمهيدا لترسيم جغرافي سياسي جديد.

هذا ويشير الوضع المأساوي الجديد للاجئين في دارفور والذي شغل حيزا كبيرا من الاهتمام المشبوه لوسائل الإعلام الأجنبية والمنظمات الدولية، في ظل غياب اهتمام أفريقي عربي فاعل، إلي نوع من أنواع التدخل الدولي المباشر وغير مباشر للحد الذي دفع بالإدارة الأمريكية في يونيو ٢٠٠٤ بالتهديد بفرض عقوبات على الحكومة السودانية على لسان وزير خارجيتها، واستغلال بوش الابن أحداث دارفور في الانتخابات الأخيرة ضد الديمقراطيين والضغط على الحكومة السودانية[1]، وحث الأمانة العامة على استصدار قرار من الأمم المتحدة بنشر قوات دولية في دارفور بدلا من تعزيز قوات الاتحاد الأفريقي واحترام الإرادة السودانية قيادتا وشعبا.

المطلب الثاني: الآثار السياسية غير المباشرة

ويركز هذا المطلب على المضار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها على كل من دول المنشأ والملجأ.

أولا: التكلفة الاقتصادية لظاهرة اللاجئين:

يتوقف التأثير الاقتصادي لظاهرة اللاجئين سلبا أو إيجابا، على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، على عدة عوامل أهما: سياسات الحكومات المضيفة تجاه اللاجئين، وردود الأفعال الدولية نحو ظاهرة اللاجئين، واتجاه السكان نحو اللاجئين، وطبيعة الدوافع والنوايا لدى اللاجئين أنفسهم، وفي هذا الإطار فإن واقع الحال يشير إلي أن الحالات التي يلعب فيها اللاجئين دورا إيجابيا في الدول المضيفة يكاد يكون قليلا على المستوى الاقتصادي وهو ما يمثل الجانب الإيجابي النادر والقليل لظاهرة اللاجئين، أما على الجانب الأخر والذي يمثل خطورة شديدة على كل من دول المنشأ والملجأ فهو الجانب السلبي.

---

[1] هدى البكر: " الموقف الأمريكي من أزمة دارفور " **السياسة الدولية** (العدد١٥٩، ينـاير ٢٠٠٥) ص ص ٢٢٦-٢٢٧.

أ- الآثار على دول الملجـــــأ:

ودول الملجأ غالبا ما تكون من الدول الأفريقية والتي تعانى من مشاكل اقتصادية وهى سمة تختص بها الدول الأفريقية بصفة عامة ودول جنوب الصحراء بصفة خاصة، ومن أبرز هذه المشاكل التخلف الاقتصادي وما يستوعبه من نقص في الموارد اللازمـــة لقيـــام الدولـــة بمسؤوليتها الاجتماعية المعنية تجاه مواطنيها، حيث انخفاض معدلات الناتج المحلى الإجمالي للدول، وانخفاض معدلات التنمية، وتزايد الفجوة بين الاحتياجات والمـــوارد، إضـــافة إلـــي استمرار انخفاض متوسطات الدخل الفردي في البلاد خلال التسعينيات، وتعـــرض الخـــدمات الأساسية للإهمال وخاصة التعليم والرعاية الصحية [١].

وقد تفاقمت حدة الأزمة الاقتصادية، وآثارها الإنسانية لمجموعة من العوامل، ربمـــا سبق الإشارة إليها، بالإضافة إلي الزيادة في معدلات السكان وتدهور البيئـــة الطبيعيـــة مـــن تصحر وانخفاض خصوبة التربة مما أدى إلي زيادة العجز الأفريقي في تأمين الموارد الغذائية وبصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث توجد أحد عشر بلداً " ناميبيا، موزمبيـــق، أنجولا، بوروندي، رواندا، الصومال، أثيوبيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، وسيراليون " يقل المتاح من موارد الطاقة اليومية عن ٢٠٠٠ سعر [٢].

كما يوجد في أفريقيا جنوب الصحراء أدنى معدلات لاستهلاك المنتجات الحيوانية مما أدى إلي ارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة ويلاحظ أن هناك علاقة قوية بين مصاعب التنمية التي مرت بها بلدان كثيرة في السنوات الأخيرة، وبـــين ميلهـــا للتـــأثر بالنزاعات وعمليات التشريد الجماعي للسكان حيث أن البلدان التي تحتل أدنى المراتـــب فـــي دليل التنمية البشرية، بها أعلى نسبة من السكان اللاجئين والمشردين كما هـــو الحـــال فـــي، رواندا وبوروندي وانجولا وتوجو وسيراليون والصومال وليبيريا وغيرها من البلدان الأخرى.

---

[1] د. إبراهيم نصر الدين، " اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا، ليبريا، السودان، بوروندي، الصومال "، في أحمد الرشيدي (تحرير): **ندوة الحماية الدولية للاجئين**، (القـــاهرة: مركـــز البحـــوث والدراســـات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٦) ص ص١١٨ – ١٨١. ؛

Tom Kuhlman: **Burden Boon , A Study of Eritrean Refugee in the Sudan**
(VU University Press , Amsterdam ,1990) PP 195-168.

[2] د.عزيزة محمد بدر: " التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات الداخلية، وانعكاساتها على البيئـــة والتنمية البشرية في أفريقيا "، في، د. إبراهيم نصر الدين (تحرير) **الصراعات والحـــروب...**، م.س.ذ.، ص ٨١٩.

والواقع أن اللاجئين في الدول الأفريقية يتقاسموا الموارد رغم ندرتها مع أبناء البلد المضيف، وهذا ما يعرض المجتمعات المضيفة أو المستقبلة للاجئين لضغوط اجتماعية هائلة تؤثر سلبا على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب اضطرار هذه المجتمعات في تقديم تضحيات من أجل تلبية احتياجات اللاجئين الأساسية من أراضي ومأوى وتعليم وعمالة وخدمات صحية ومرافق، مما يعرض البنية التحتية والبيئة فيها إلي التدهور والتخريب، وتسعى المفوضية إلي تطوير معسكرات اللاجئين وتوفير مصادر المياه بصورة جديدة مع الحفاظ على مصادر الثروة والبيئة في الدول المضيفة.

وكثيرا ما تحدث أزمات في المياه في المناطق التي يعيش فيها أعداد كبيرة من اللاجئين حيث أنهم يتقاسمون الموارد المحدودة من المياه مع السكان المحليين، كذلك فإن مصادر المياه يمكن أن تتعرض للتلوث خصوصا في المراحل الأولى من حالات الطوارئ قبل إنشاء الشبكات الضرورية للصرف الصحي، كما أن المياه الجوفية يمكن أن تتعرض للتلوث من جراء تزايد كميات الفضلات البشرية والنفايات الأخرى، ويسبب التلوث في حدوث الوفاة نتيجة لمرض الجفاف وأمراض مثل الكوليرا، وقد أدت الحرب الأهلية في شرق زائير إلي هروب الآلاف من اللاجئين الروانديين إلي الغابات هربا من القتال الذي أدى إلي تشريد مئات الآلاف من اللاجئين بلا مأوى ولا موارد، في الوقت الذي يزيد فيه موسم الأمطار من أخطار سوء التغذية وانتشار الأوبئة، حيث قدر عدد الذين ماتوا جوعا فقط في شرق زائير خلال أكتوبر ١٩٩٦ بنحو ١٣٦٠٠ لاجئ، كما تعرض اللاجئون الهاربون إلي الغابات إلي كثير من الأمراض مثل الكوليرا، والدوسنتاريا، والملاريا، حتى بلغ الذين ماتوا بسبب الأمراض حوالي ٢٥ ألف لاجئ خلال الأيام الأولى من شهر مارس ١٩٩٧ [1].

وكانت هناك في السنوات الأخيرة علامات على وهن الضيافة الأفريقية، حيث أصبحوا مقصرين في استضافة إخوانهم الأفارقة الباحثين عن ملاذ آمن من ويلات الحروب والصراعات في بلادهم وذلك حين أصبح عبء الاستضافة ثقيلا والقدرة على تحمله أصبحت أدنى مما كانت، هذا بالإضافة إلي المشاكل التي تحدث فيما بينهم وبين السكان المحليين. ففي الخرطوم على سبيل المثال أدى وجود اللاجئين إلي انخفاض الأجور جدا بسبب منافستهم للسكان المحليين مما أدى إلي تزايد العداء بينهم، وكذلك بالنسبة للاجئين من ليبيريا الذين كان يرحب بهم من سكان كوت ديفوار وأظهروا كرم الضيافة لهم بمشاركتهم الطعام إلي أن أدت التطورات والضغوط وزيادة نقص الموارد والعنف بين اللاجئين والسكان وانتشار السرقة

---

[1] راى ولكنسون: " العيش على هامش الحياة " **مجلة اللاجئين** (القاهرة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجلد٢، العدد ١٢٧، لسنة ٢٠٠٣) ص ص ١-١٢.

والجريمة، الأمر الذي دفع بالحكومة غلق حدودها عام ١٩٩١ أمام أي لاجئين جدد، وأن كانت استقبلت فيما بعد لاجئين لظرف حدة الصراعات ولكن كزائرين أو سياح لا تقدم لهم أي معونات. كما هو الحال في كينيا حيث يعانى معظم اللاجئين فيها من سوء التغذية الحاد، مع نقص في المياه وعدم الاستقرار الناتج عن غلق الحدود.

وكما يؤدى ضغط اللاجئين على موارد الدولة المحدودة إلي ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل يجعل المواطنين يضيقون بهم.

ونظرا كون الدول المضيفة، هي غالبا ما تكون من دول الجوار الأفريقية التي تتسم بضعف قدراتها الاقتصادية، وتمثل استضافة اللاجئين عبئا ثقيلا على كاهل هذه الدول المضيفة، الأمر الذي يؤدى إلي نتائج تصل حد الكارثة على هذه الدول حيث يشكل اللاجئون ضغطا كبيرا على الخدمات والموارد الخاصة بتلك الدول في ظل الضعف العام لدول القارة على القدرة الاستخراجية وضعف الكفاءة في التوزيع، مما يؤدى إلي نقص في المواد الغذائية رغم المعونات الدولية التي تقدم للاجئين في كثير من المناطق إلا أن جانبا كبيرا من احتياجات اللاجئين يتم تغطيته من الأسواق المحلية. هذا إلي ما تمثله تدفقات اللاجئين من تدهور بيئي في دول الملجأ لما تمثله هذه التدفقات من عبئا هائلا على موارد الدول المضيفة، ويبرز ذلك على سبيل المثال في قطع أخشاب الغابات لاستخدامها في الوقود والبناء[1].

ومن أبرز الأمثلة في هذا الشأن اللاجئين السودانيين في شمال أوغندا والذي يقدرون بحوالي ٣٠ ألف لاجئ قاموا بقطع غابات على مساحة ١٦٠٠هكتار سنويا لاستخدامها كوقود، وكذلك الحال في مالاوي حيث تدفق عليها اللاجئين من موزمبيق، بصورة كبيرة أدت إلي قطع الطرق وتدميرها الأمر الذي وجدت في المنظمات الدولية توصيل المساعدات ورفع تكلفة توصيل هذه المساعدات حوالي ٦٠%، وإلي رفع أسعار السلع على المواطنين، وإلي صعوبات مادية ومالية على مواطني البلاد لنقل منتجاتهم الزراعية إلي الأسواق.

وقد تتعرض الجهود الإنمائية في البلدان المضيفة للتقويض والتشويه حيث يجهد وتواجد اللاجئين الموارد والمنشات المحلية، وتجد السلطات المحلية نفسها في كثير من الأحيان مضطرة إلي تحويل الأموال من المشاريع الإنمائية إلي تلبية احتياجات اللاجئين الفورية الخاصة بالغذاء والمأوى والأمن، فأوضحت دراسات أجريت برعاية البنك الدولي في مالاوي، مع الأخذ في الاعتبار المساعدات الدولية المقدمة من خلال المفوضية، فإنه في الفترة

---

[1] د. ماجدة إبراهيم عامر: " اللاجئون في أفريقيا، دراسة جغرافية " **مؤتمر أفريقيا تحديات القرن الحادي والعشرين**(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهر، مايو ١٩٩٧) ص ص٢٧٤-٢٧٥.

بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، تم إنفاق نحو ٢٥ مليون دولار من الأموال العامة على المساعدات الخاصة باللاجئين، بعد أن تم تحويل هذه المبالغ من مشاريع أخرى[1].

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد فاحتياجات اللاجئين من خدمات التعليم والصحة وغيرها يضغط وبشدة على الخدمات المقدمة إلي المواطنين، وقد يصل الأمر في كثير من دول الملجأ ما يكون عدد المرضى والجرحى من اللاجئين ما يفوق أعداد المرضى بدول الملجأ، كما يمتد الحال إلي أسواق العمل حيث انخفاض الأجور كما أشارنا، وتعقد مشكلة البطالة، بم تنطوي عليه من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية أيضا، ثم أن ارتفاع الأسعار للخدمات والسلع نتيجة للضغط على موارد الدولة المضيفة المحدود، يؤدى بالضرورة إلي حالة من التوتر والضيق باللاجئين.

ولعل ما صرح به رئيس أركان الجيش الزائيري في سبتمبر ١٩٩٥ يعبر عما تقدم حين قال " إن الجماعة الدولية لم تقدر لزائير المساعدات الكافية، ومن ثم فإن الزائيريين أصبحوا ضحايا كرمهم ". كما أعلنت إحدى حكومات السودان السابقة وفي خطوة غير مسبوقة – أن حكومته لم تعد في وضع يمكنها من قبول لاجئين جدد على أرض السودان متخليا بذلك عن سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها من قبل الحكومات السودانية المتعاقبة إزاء اللاجئين، ومناشداً العالم في ذات الوقت المساعدة وإبداء قدر أكبر من التفهم لحجم المشكلة وتأثيراتها السلبية على السودان حيث أنه " بلد من أقل بلدان العالم نموا وإمكانياته الذاتية على تجاوزه لمشكلة اللاجئين أقل بكثير من قدرته.

والأمر الذي شجع كثير من الدول على عدم قبول لاجئين على أراضيها تحسبا وخوفا من تفاقم الصراع على أراضيها نتيجة لاستضافة لاجئين تفوق قدراتها الاقتصادية، وعلى سبيل المثال تنزانيا التي تعد من كبرى الدول المضيفة للاجئين سعت لعقد اتفاق ثلاثي بين كل منها ورواندا والمفوضية لعودة اللاجئين الرونديين في إبريل ١٩٩٥، وقد تم بالفعل عودة أعداد محدودة بين ٦٤٢٧ شخصا عام ١٩٩٥ و٣٤٤٥ شخصا في عام ١٩٩٦، من حوالي ٤٨٠ ألف لاجئ بمخيمات، خاصة بعد ما أسفر عنه هذا العد الهائل على أراضيها غرب البلاد من مشاكل مختلفة، بما في ذلك إزالة الغابات والسرقة والعنف أحيانا، وسط تضارب في الأنباء حول هذه العودة والتشكيك في كونها طوعية. وكان للخروج القسرى للاجئين الروانديين في نوفمبر ١٩٩٦ من زائير التي كانت تفاخر باستضافتها للأعداد كبيرة من اللاجئين، دافعا للحكومة التنزانية تحديد مهلة شهر لخروج باقي اللاجئين وسط ضمان هش من الحكومة الرواندية باستقبال اللاجئين.

[1] لمزيد من التفاصيل حول اتجاهات التمويل، انظر حالة اللاجئين...، م،س،ذ.، ص ص ١٦٦-١٦٧.

هذا ولقد نهجت كينيا هذا النهج تجاه اللاجئين الصوماليين حيث قامت بغلق أبوابها أمام اللاجئين ففي يوليو عام ٢٠٠١ أعلن الرئيس الكيني حظر التجارة مع الصومال عبر الحدود إذ أعلن أنه رغم ما أبدته كينيا من ود بإيواء لاجئين من الصومال فقد انتهكوا حسن الضيافة بجلب الأسلحة بطريقة غير مشروعة للبلاد. حيث تعرضت كينيا لموجة من الجرائم التي استخدمت فيها أسلحة نارية يشتبه في أنها مهربة من الصومال عبر اللاجئين الصوماليين في كينيا إذ يوجد بها ١٦٠ ألف لاجئ صومالي[1].

وفي مايو سنة ٢٠٠٢ أصدرت السلطات الكينية أوامرها لعشرة آلاف لاجئ صومالي هربوا من القتال الدائر جنوب غربي الصومال إذ عاد بالفعل خمسة آلاف لاجئ بينما أصر الباقون على عدم مغادرة كينيا. وهذه تعد أمثلة على سبيل المثال وليس الحصر.

وعلى العكس من ذلك ففي بعض الدول التي لا تفرض قيودا على اللاجئين استطاعوا أن يلعبوا دورا أكثر إيجابية في عملية التنمية المحلية، فعلى سبيل المثال استطاع اللاجئون الأوغنديين الذين فروا إلي جنوب السودان الإسهام في التوسع الكبير في الأراضي التي كان يجرى استزراعها، ونتيجة لذلك سرعان ما أصبح عدد من مستوطنات اللاجئين التي كانت تعتمد على المساعدات الدولية، قادر على تقديم السلع التي يحتاجها برنامج التغذية العالمي لمشروعاته في أجزاء أخرى من في البلد، ومنذ وقت قريب حقق اللاجئين الموزامبيقيين في جنوب شرق زامبيا الكثير من النتائج الإيجابية أيضا للاقتصاد المحلي، فقد كان لوصولهم إلي منطقة أوكويمى والتي كانت تعانى تدهور اقتصاديا منذ الستينيات ونتيجة للمساعدات الدولية التي سمحت ببناء الطرق والمدارس، والمراكز الصحية، والتدريب، وتوفير الإرشاد الزراعي، أدى إلي توفير مئات الوظائف اليدوية للاجئين ومواطني زامبيا،على السواء، مما عاد بالنفع على الاقتصاد المحلي والزيادة على طلب السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلي انتعاش حركة التجارة بينها وبين المناطق المجاورة [2].

ب – الآثار على دول المنشأ:

تتعرض البلدان التي يفر منها اللاجئون بمئات الآلاف من أبنائها بحثا عن ملاذ آمن، في دول الجوار أو غيرها إلي ضعف الوضع الاقتصادي، وبصفة خاصة القطاع الزراعي الذي يشكل العمود الفقري لبلدان أفريقية كثيرة، والذي تتحمل المرأة فيه عبء كبير، كما تفقد هذه البلدان الأفراد ذوى العقول المفكرة من أصحاب المهن والحرفين، في وقت تعانى فيه

---

[1] خديجة عرفة أمين: " اللاجئون في أفريقيا" **آفاق أفريقية** (العدد١٣، لسنة ٢٠٠٣) ص ١٠٢.

[2] مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: **حالة اللاجئين...**، م.س.ذ.، ص ٢٦٤.

الدول من تخلف اقتصادي ونقص في هذه القدرات والمهارات، مما يترتب عليه استنزاف هذه القدرات التي غالبا ما تضيع وسط خضم الأحداث وربما التسييس أو التجنيد لصالح أطـراف النزاع وغير.

فهروب وفرار السكان إلي خارج البلاد وخاصة النساء يؤدى إلي توقف الأعمال الزراعية والأنشطة البيئية، حيث تقوم الزراعة على الاقتصاد المعيشي الذي تتولاه المرأة الأفريقية في أغلب الأحوال، كما تؤثر هجرة وفرار العقول و العمالة المدربة على دولاب العمل الاقتصادي وتوقف عجلة التنمية، وهو ما يؤدى إلي حدة الصراع الداخلي ومزيد من التدهور الاقتصادي والمزيد من الفقر، وتفاقم الصراع المنتج لظاهرة اللاجئين[١].

ثانيا: الآثار الاجتماعية والثقافية:

أما من الناحية الاجتماعية، فتؤدى ظاهرة اللاجئين إلي آثار متداخلة في كل من بلد المنشأ والملجأ، حيث أن اللاجئين يهددون التجانس الاجتماعي الداخلي في الدول المضيفة، ويقوضون العديد من القيم المجتمعية المحلية من خلال تغير التركيب الإثنى والثقافي والديني واللغوي في تلك الدول التي قامت باستضافتهم، أضف إلي ذلك، أن اللاجئين يمثلون قوة هامة في الدول المضيفة ويؤثرون على سياستها، وأيضا على علاقاتها مع دول المنشأ التي فر منها اللاجئون وذلك يعد من أبرز النتائج السياسية المباشرة التي سيتم تناولها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

وتؤدى ظاهرة اللجوء إلي تعميق ظواهر الغربة والاقتلاع من الجذور والقلق على المستقبل والوحدة والتمزق الأسرى والانحراف، حيث يضطر اللاجئون إلي الفرار من بلادهم الأصلية تحت تأثير الهجمات الانتقامية وعمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية، مما يدفعهم إلي الفرار إلي خارج البلاد أو إلي أماكن أخرى داخل الدولة ذاتها (النازحون)، وهذه التطورات تؤدى إلي تعميق المرارة الاجتماعية بين الجماعات السكانية داخل الدولة، وهو ما يسبب استمرار الصراع، كما يؤدى إلي التفكك الاجتماعي، وخلل منظومة القيم السائدة من حيث زيادة الإحساس بعدم الأمان وتجاهل الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والخروج على قواعد القانون، مما يؤدى إلي زيادة أعمال القتل والعنف والاغتصاب والسرقة.... وغيرها باعتبارها آليات لإدارة الصراع ضد الجماعات الأخرى أو من أجل تأمين قوت اليوم.

---

[1] د. عزيزة محمد على بدر: " التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها على التنمية البشرية في أفريقيا"، في، د. إبراهيم نصر الدين (تحرير) **الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا**، م،س،ذ.، ص ص٨٣٨-٨٤٠.

هذا ويدخل اللاجئون في تحالفات اجتماعية مع أبناء جلدتهم من الوطنيين في دول الملجأ بشكل قد يؤدى إلي إعادة تشكيل خريطة التفاعلات في دول الملجأ، ويخل بالتوازن الاجتماعي القائم، ويفتح المجال أمام الصراع، وتؤدى إلي التصدع والانحلال الأخلاقي، علاوة على إمكانية وانتقال الصراع العشائري بين جماعات اللاجئين إلي دول الملجأ، وبذلك تتحول جماعات اللاجئين إلي مصدر للقلق وعدم الأمن والاستقرار في دول الملجأ، مما يؤدى إلي تأليب الرأي العام المحلى في تلك الدول تجاه اللاجئين. هذا وإن كانت لمشكلة أساسا بسبب الحروب الأهلية فلا يخفي ما تسببه من آثار ثقافية مثل حرمان الدول من المحافظة علي كيانها الثقافي، كما تؤدى إلي التعصب والتطرف، والتفسخ الأخلاقي، وعدم القدرة على الانفتاح والتخطيط والتنمية، وفقد الهوية الذاتية والثقافية[١]. فضلا عما يصيب اللاجئين من تصادم في الثقافات[٢]، وذلك لاختلاف العادات والأعراف والديانات.

[1] د. عبدالله نجيب: " الآثار الثقافية للحروب الأهلية "، في د.إبراهيم نصر الدين (تحرير): الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا...، م، س،ذ.، ص ص ٩٥٣-٩٦٢.

[2].Guus Van Der Veer: **Counseling and Therapy With Refugees- psychological problems of Victims of war, Torture and Repression** (John Wiley & Sons, New-York, 1992).pp101-115.

المبحث الثاني
الآثار الأمنية للظـاهرة

تمهيد:

إن كانت النتائج السياسية لظاهرة اللاجئين تشكل خطورة بالغة على كـل مـن دول المنشأ والدول المضيفة، وتهدد الاستقرار على المستويات المختلفة ، فـإن النتـائج الأمنيـة والعسكرية لظاهرة اللاجئين لا تقل خطورة عن تلك النتائج السياسية المباشرة وغير المباشرة، حيث تكمن هذه الخطورة في تجنيد وعسكرة معسكرات ومخيمات اللاجئين والزج بهـم فـي رحى الحروب بالترغيب والترهيب وإجبارهم على النزال في ساحات القتال، وتحويلهم إلـي قتلة في بعض الحالات، الأمر الذي يثير مخاوف الدول المضيفة، واضطرار بعضها إلي غلق الحـــدود في مواجهة اللاجئين أو عدم قبول لاجئين جدد، بل تسعى نحو عودتهم إلي بلادهم قسراً دون مراعاة للمواثيق والأعراف الدولية أو تحت ستار العـــودة الطوعيـة. وسـوف نتنـاول الموضوع من خـلال مطلبين:

المطلب الأول: اللاجئون وانتشار الصراعات والحروب الأهلية.

المطلب الثاني: أثر اللاجئين في تطـــور الصراعـــــات.

المطلب الأول: اللاجئون وانتشار الصراعات والحروب الأهلية

يتناول هذا المطلب أثر اللاجئين في عدم استقرار الأمن في الدول المضيفة خاصة أنها غالبا ما تكون من دول الجوار الأفريقية، ودور اللاجئين في الصراعات والحروب الأهلية طـوعا تارة وكـــرها في معظم الأحوال خاصة اللاجئين الذين لا ينتمون إلي أي انتماءات سياسية.

أولا: تقويض الأمن الداخلي للدول المضيفة:

أن دخول اللاجئين بأعداد كبيرة إلي الدول المضيفة وهـم يحملـون معهـم تقاليـد مجتمعاتهم الغريبة وتنظيماتهم السياسية واتجاهاتهم الأيديولوجيـة المتعـددة وقـضـــاياهم الوطنية والمرتبطة بالتيارات الإستراتيجية العالمية كل ذلك يمثل مردودا سلبيا على الموقـف الأمني في الدول المضيفة، وذلك لأن التزام الدول المضيفة للاجئين بتوفير الحماية القانونيـة

لهم يتطلب إجراءات أمنية وفي بعض الحالات إجراءات عسكرية إذا ما تعرضت حدود الدولة لاعتداء خارجي، وبذلك قد تجد الدولة المضيفة نفسها، وبسبب اللاجئين تخوض حربا باردة تكلفها معاناة جمة في تيسر دفة سياستها الخارجية في وقت تتأرجح فيه الإستراتيجية الدولية وتناقضات المصالح المتضادة في القارة الأفريقية.

فالدولة المضيفة للاجئين رغم التزامها بسياستها الخاصة بعدم التعرض آو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومن جراء التزامها الأخلاقي باستقبال اللاجئين قد تجد نفسها وسط مواقف توتر في العلاقات مع جيرانها، مما يجعلها تتصدى للتبعات بالمعالجة الحكيمة رغم المعوقات التي قد يتسبب فيها اللاجئون أصحاب القضايا أنفسهم في بعض الأحيان، وقد تتعرض الدول المضيفة لمشاكل داخلية نتيجة لارتباط بعض اللاجئين بأيديولوجيات مختلفة قد تتفق مع أيديولوجيات العناصر المناوئة للنظام الحاكم في الدولة المضيفة، مما يسهل اتصال هؤلاء اللاجئين بتلك العناصر التي تشكل خطورة على أمن النظام الشرعي القائم في الدولة المضيفة، بالإضافة إلي ذلك ما تعانيه الأنظمة الموجودة في بلادهم مما يعرض حدود الدولة المضيفة لعمليات المطاردة والقصف الجوى والاختطاف وبالتالي تعرض مواطنو الدولة المضيفة لعمليات عسكرية على الحدود، كما أن دخول اللاجئين بأعداد كبيرة وأسلحتهم الخاصة قد يتسبب في تسرب وصول أعداد كبيرة من هذه الأسلحة إلي أيدي مواطني الدولة المضيفة سواء بالبيع أو بالسليب، مما يؤدى إلي انتشار الجرائم ذات الطابع المسلح وهذا بالضرورة يؤدى إلي فقدان الأمن والطمأنينة لمواطني الدولة المضيفة و يهدد الأمن الداخلي للدولة المضيفة، الأمر الذي يفرض على الدول المضيفة تخصيص قوات عسكرية لملاحقتهم، مما يزيد من أعباءها الأمنية الداخلية [1].

ولذلك فقد تلجأ الدول المضيفة للاجئين بعمليات الطرد إلي خارج حدودها بحجة الحفاظ على الأمن واستقرار البلاد، وقد شهدت القارة عمليات طرد اللاجئين بشكل واسع على الرغم من قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي تطالب الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى سياسة طرد اللاجئين. حيث قامت غانا بطرد ٢٠ ألف نيجيري عام، كذلك أجبرت أوغندا ٤٥٠٠ لاجئ من رواندا على مغادرة البلاد عام، كما أن قامت جابون بطرد ١٠٠٠٠ لاجئ ينتمون إلي دولة بنين، وقامت نيجيريا عام بطرد الآلاف من اللاجئين والعاملين لديها إلى خارج الحدود بحجة قيام هؤلاء على تشجيع الاضطرابات الطائفية التي شملت بعض المدن الشمالية في نيجيريا وقيامهم بتخريب الاقتصاد والاستحواذ على فرص العمل، كما شهد عقد التسعينيات العديد من حالات طرد اللاجئين أو إجبارهم على مغادرة البلاد أو غلق الحدود في

---

[1] هشام فهي خليل: م. س. ذ. ص ص ٢١٤- ٢١٥.

مواجهتهم، حيث قامت إريتريا بطرد العاملين واللاجئين الإثيوبي لديها خلال الصراع الحدودي فيما بينها وبين إثيوبيا مما دفع بإثيوبيا إلي طرد الآلاف من الإريتري المقيمين على أراضيها، كما قامت كينيا بغلق حدودها أمام تدفق اللاجئين الصوماليين والاكتفاء بما لديها من آلاف اللاجئين والذي يشكل فيه اللاجئين الصوماليين السواد الأعظم من اللاجئين على أراضيها، وطرد اللاجئين الروانديين من الكونغو في عهد لوران كابيلا[1]، كذلك اضطرار تنزانيا إلي إجبار الآلاف من اللاجئين الروانديين من الخروج من البلاد والعودة إلي الوطن الأم تحت ما يسمي بالعودة الطوعية لتطفي على هذه العودة للاجئين نوعا من الشرعية..... الخ.

ثانيا: دور اللاجئين في انتشار الصراعات:

١- على الرغم من أن مشكلة اللاجئين تمثل حالة إنسانية للدول المضيفة في المقام الأول، إلا أنها في الكثير من الحالات تتسبب في نشوب مشكلات أمنية لهذه الدول. وينبع ذلك أساسا من طبيعة السياق الذي تنشأ فيه ظاهرة اللاجئين، فهي تحدث بوصفها نتيجة مباشرة للصراعات الداخلية في الدول الأفريقية، ويهرب اللاجئون إما بسبب الاضطهاد من نظم الحكم في بلادهم الأصلية أو هربا من مناطق الصراع بين الحكومات والجماعات المعارضة، وفي كلتا الحالتين، يمكن أن يكون اللاجئون سببا في انتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة، حيث يكون اللاجئون محملون بمشاعر انتقامية شديدة،كما أن ظروف المعيشة في الدول المضيفة تكون سيئة بدرجة لا توفر لهم بديلا يجعلهم يمارسون حياة جديدة تماما، وطموحهم الأكبر هو العودة إلي الوطن الأم، وهو غالبا هدف لا يتحقق إلا بقوة السلاح في مواجهة النظم الحاكمة، بالإضافة إلي أن التعقيدات العديدة المحيطة بأوضاع اللاجئين والتي غالبا ما أن تؤدى إلي نشؤ توترات أو صراعات بينهم وبين نظم الحكم في الدول المضيفة أو بينهم وبين جماعات أثنية أو سياسية معينة في تلك الدول. وبشكل عام، يمكن تحديد مجالات تأثير ظاهرة اللاجئين على انتشار الحروب الأهلية في أفريقيا على النقاط التالية:

---

[1] محمد أبو الفضل: في، د. إبراهيم نصر الدين: الصراعات والحروب الأهلية...، م. س.ذ.، ص ص ٦٦٣-٦٦٧؛ د. محمود أبو العينين: " دور الأطراف الإقليمية في الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطي في ظل الجمهورية الثالثة " في د. إبراهيم نصر الدين، **الصراعات والحروب الأهلية...، م. س. ذ.**، ص ص ٦٨٥- ٦٨٩.

أ- معسكرات اللاجئين يمكن أن تكون مصدر لتجنيد المقاتلين الجدد من جانب المعارضة أو حتى من جانب حكومات الدول إذا كانت علاقاتها متوترة مع الدول المصدرة للاجئين، (حالة ليبيريا) ويكون التجنيد سهلا بسبب إحباط اللاجئين وقسوة الحياة والظروف الاقتصادية بالغة السوء في الدول المضيفة لهم، وربما كان في ذلك فرصة للانتقام من نظم الحكم التي تسببت في فرارهم من بلادهم واللجوء إلي دول أخرى، كما يكون التجنيد سهلا في معسكرات اللاجئين من الناحية الإثنية (الهوتو والتوتسي) إذا كان هؤلاء اللاجئون ينتمون إلي جماعة أثنية واحدة أو حتى من جماعات مختلفة، ولكن يجمعها العداء المشترك لنظام لحكم معين، (التحالف الكونغولي ضد موبوتو- المعارضة الإثيوبية ضد مانجستو وحركات التحرير الإريترية) أو الذي تسبب في هروبهم من بلادهم الأصلية[١].

ومن ناحية أخرى فإن معسكرات اللاجئين ربما توفر مجالا مواتيا للقيام بعمليات التدريب (ليبيا) العسكري اللازمة لإعداد اللاجئين وتحويليهم إلي مقاتلين، وتلجأ جماعات المعارضة في أغلب الأحيان إلي تجنيد المراهقين والأطفال (سيراليون) في صفوفها نظراً لحاجتها الشديدة إلي المقاتلين للمشاركة في عملياتها العسكرية ضد القوات الحكومية. وفي كثير من الحالات، كانت عمليات التجنيد تتم قسراً، حيث يتم إجبار المراهقين والذكور القادرين على حمل السلاح والقتال، دون إرادتهم، على الانضمام إلي صفوف المعارضة والمشاركة في عملياتها العسكرية.وتعتبر ظاهر الاعتداء على المدنين العزل من اللاجئين ظاهرة متكررة في كل معسكرات الإيواء نظراً لعدم توفر الحماية[٢].

ب- إن تدفقات اللاجئين عادة ما تؤدى إلي نشؤ مجتمعات بائسة ومحرومة، تعانى من نقص حاد في الخدمات، بالإضافة إلي تدنى في الأوضاع المعيشية، وهو ما يؤدى إلي نشوب صراعات حول الغذاء والمياه والسكن من جانب اللاجئين وأيضا بينهم وبين المواطنين الأصلين، وخاصة في مناطق إيواء اللاجئين، وبالرغم من أن معسكرات اللاجئين أو أماكن تجمعاتهم تحصل في الأغلب على مساعدات دولية وخاصة من جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أومن جانب الجمعيات الإنسانية الدولية، إلا أن هذه المساعدات الإنسانية لا تكون كافية في كثير من الأحيان، ولا تسمح إلا ببقاء اللاجئين على قيد الحياة، بالإضافة إلي أنها تتركز أساسا في مجالات توفير الغذاء، ولا تمتد إلي

[1] د. أحمد إبراهيم محمود: م. س. ذ.، ص ص٣٧٧-٣٧٩.

[2] Gil Loescher and Laila**: Refugee and International Relations ,** (Clarendon press Oxford1990) , p p89 -90.

مجال البنية الأساسية في أماكن إيواء اللاجئين لتحسين الأحوال المعيشية لهم، فضلا لتعرض هذه المساعدات في كثير من الأحيان رغم ندرتها الشديدة للتوقف لأسباب عديدة مثل تعرض قوافل المساعدات لعمليات السلب والنهب، أو عدم توفير الحماية الكافية لفرق المساعدات الإنسانية[1] ، مما يضطر المنظمات الدولية آو الجمعيات الدولية إلي سحب فرقها من مناطق الخطر خوفا على سلامة أفرادها، في ظل هذه الظروف، خاصة عندما لا تكون هناك القدرة لدى السلطات الحكومية التعامل مع هذه العمليات والصراعات، وخوفا من استفحال الصراعات داخل معسكرات اللاجئين أو أماكن إقامتهم.

ج- أن معسكرات اللاجئين غالبا ما تفرض أعباء اقتصادية ومخاطر صحية على المجتمعات القريبة والمجاورة، بالإضافة استنزاف الموارد الاقتصادية للدول المضيفة من قبل اللاجئين وهو ما يمكن أن يكون سببا في نشوء حساسيات بين اللاجئين وحكومات ومواطني الدول المضيفة. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسألة تتأثر بقوة وإمكانيات الدول المضيفة ومدى قدرتها على استيعاب اللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية لهم، كما تتأثر أيضا بسياسات وردود فعل المجتمع الدولي، وبالذات فيما يتعلق بما إذا كانت الدول الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية التي تشارك في تحمل أعباء إيواء وإعاشة اللاجئين. وربما تقل تلك الآثار الأمنية حالة متكون القدرة الاقتصادية للدولة المضيفة تتحمل أعباء أولئك اللاجئين على أراضيها، وإذا كانت المساعدات الدولية بقدر كافي لاستيعاب احتياجات اللاجئين، وهذا يعنى إنه ليس بالضرورة أن اللاجئين في كل الحالات قوة مقوضة للاستقرار الداخلي للدول المضيفة، وإنما تتوقف هذه المسألة أساسا على العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية.

٢- إكراه اللاجئين على الانضمام لصفوف القتال:

بعد أن استعرضنا أهم العوامل التي تؤدى إلي تجنيد اللاجئين، كان من الضروري إلقاء الضوء على أحد المعسكرات الخاصة بإيواء اللاجئين كنموذج لكيفية تحويل هذه المعسكرات إلي ساحات للتدريب أوفي مناطق قريبة استعدادا للانطلاق لشن هجمات مع أو ضد الحكومات. ويعد مخيم (نيكلا) للاجئين الليبيريين في غرب كوت ديفوار، نموذجا لتحول

---

[1] كريستوف هام: " رحلة في الظلام"، **مجلة اللاجئين**، (المجلد٤، العدد رقم ١٢١، لسنة ٢٠٠) ص ص ٨ - ٩.

المخيمات إلي معسكرات للمجندين من الشباب والفتيات والأطفال القادرة على حمل السلاح، حيث يتم إغراء اللاجئين تارة بالمال والوعود والسلطة والنساء، وبالترهيب تارة أخرى، ويذكر إنه تم تجنيد ١٥٠ شابا من هذا المعسكر بهذا الأسلوب في غضون ثلاثة ساعات، تم نقلهم في شاحنات مقابل عشرة ألف فرنك من فرنكات الاتحاد الأفريقي (١٧ دولار) لأماكن التدريب للقتال لصالح القوات الحكومية ضد قوات ليبيرية في مناطق أخرى[١].

هذا علما إن نيكلا كانت من المواقع الخلفية المنعزلة الراكدة مثلها مثل أي قرية من قرى كوت ديفوار المحيطة، توفر ملاذا لبضع مئات من ألوف اللاجئين الذين فرو من ليبيريا المجاورة التي تبعد ٣٥ كيلومترا إلي الغرب، عقب عقد من الاضطرابات في ذلك البلد.

وكانت الغالبية من الليبيريين قد اندمجوا بسهولة في قرى كوت ديفوار بدلا من مخيمات اللاجئين، غير سقوط كوت ديفوار ذاتها في أحداث عنف وحرب أهلية في سبتمبر ٢٠٠٢، اضطر الكثير من أولئك المدنين المرحلين من ديارهم إلي الفرار مرة أخرى إلى معسكر نيكلا حيث تم تكديس قرابة ٦ آلاف لاجئ ينشدون الأمان إلى معسكر يخضع للإشراف دولي بدلا من التعرض لموجة كراهية الأجانب التي تجتاح ريف البلاد.

ومن المثير للدهشة أن يصبح هذا المخيم مرتعا للتجنيد نظراً لقربة من حدود متقلبة بدرجة عالية ونزاع مسلح مجاور، ووجود حشود من اللاجئين الذكور والإيناس من ذوى البنية السليمة. ومخيم نيكلا ما هو إلا مثل من الأمثلة الصارخة.

هذا ويجدر الإشارة إلي أن هناك ما يقرب ٣٠٠ ألف من الجنود الأطفال غير البالغين من بينهم ٣ ألاف من كوت ديفوار نفسها، يخدمون في جيوش ومليشيات في كل أنحاء العالم البعض منهم اقتلعوا مباشرةً من مخيمات اللاجئين، وتتعرض الفتيات للمعاناة بصفة خاصة، إذا يقمن بأعمال مساعدة أو يصبحن من الرقيق الأبيض أو الاثنين معا[٢].

و كما يتعرض اللاجئون في كثير من الأحيان إلي الاضطهاد من قبل الدول المضيفة دون جرم ودن سبب سوي تواجدهم علي أراضيها وقت قيام ثورات أو تيارات مناهضة للحكم، مثل ما حدث للاجئي ليبريا في ساحل العاج الذي جري الربط بينهم وبين المعارضة المسلحة دون تفرقة عام ٢٠٠٣. مما الأمر إلي تهجير ما يزيد عن مليون شخص[٣].

---

[1] رأى ولكنسون: " تحول اللاجئين إلي قتلة "، **مجلة اللاجئون....،م.س.ذ.، (المجلد ٢، رقم ١٣١، ٢٠٠٣)** ص ص١٣- ١٩.

[2] **المرجع السابق:** ص ص ١٩ -٢٠.

[3] التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٣، ص٤.، في:

http//www.amnsty_arahic.org

المطلب الثاني: أثر اللاجئين علي علاقات الجوار

ويشير هذا المطلب إلي دور اللاجئين في تطور الصراع والتأثير على العلاقات السياسية والأمنية لدول الجوار.

أولا: اللاجئون وتصاعد علاقات الصراع:

في تتبع لخريطة تدفق وتحركات اللاجئين في أفريقيا يتضح أن تحركات اللاجئين وفرارهم من دول المنشأ غالبا ما يكون إلي دول الجوار، وربما كان ذلك للقرب الجغرافي أو لطلب الحماية من أبناء جلدتهم وعشيرتهم في دول الجوار وأملا في العودة في المنظور القريب، الأمر الذي جعل من الدول الأفريقية دول منشأ وملجأ في نفس الحين.

وإذا كانت مشكلة اللاجئين بين الدول الأفريقية قد تأثرت في منشأها وتطورها بعلاقات الصراع فيما بينها في بعض الأحيان، إلا إنها أثرت أيضا على الصراع وزادت من حدته. فنجد اللاجئين في كل من إثيوبيا والسودان وأوغندا وتشاد على سبيل المثال عاملا هاما من عوامل تصاعد حدة الصراع بين هذه الدول، إذ يعيش على أرض كل منها لاجئون من البلد الأخر أي أن جميعهم يعد من دول الملجأ والمنشأ في آن واحد، فطبقا لإحصائيات ١٩٩٩، يقيم في السودان حوالي ٧٠٣٠٠ لاجئ من إثيوبيا – و٤٤٠٠ لاجئ من تشاد، ٢٠٠٦٠٠ لاجئ من أوغندة، وفي المقابل يقيم حوالي ٣٥٤٠٠ ألف لاجئ من السودان في إثيوبيا، ويقيم على الأراضي التشادية حوالي ٢٣٣٠٠ لاجئ من السودان إضافة إلي حوالي مليون لاجئ جديد بعد أحداث دارفور الأخيرة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ولا يخفي الدور الذي لعبة اللاجئون في الصراعات التي شاهدتها القارة في الآونة الأخيرة خاصة في وسط القارة (رواندا، وبوروندي والكونغو.....) وفي غرب القارة في كل من (ليبريا، سيراليون، كوت ديفوار)...الخ، وهذا ليس فقط بسبب العبء الاجتماعي المتمثل في التأثير السلبي على نمط القيم والعادات الاجتماعية الخاصة بكل دولة، إنما أيضا بسبب الاتهامات والشكوك المتبادلة حول استغلال الدول للاجئين ومحاولة توظيفهم في علاقات الصراع بتجنيد أعداد منهم وضمهم لحركات المعارضة التي تتخذ من كل دولة مقرا لها أو استخدامهم في الدعاية السياسية كل ضد الأخر، كدعاء كل طرف ضد الأخر " بتصدير اللاجئين إليه لمحاولة خلق المشاكل الأمنية والاقتصادية له أو استخدام أو التهديد باستخدام اللاجئين لدى كل منهم لتحقيق هذا الهدف[1].

---

[1] هشام فهي خليل: م. س. ذ.، ص ص ١٨٥-١٩٠.

وربما كانت قضية ترحيل لاجئو الفلاشا الإثيوبي (قديما) عبر السودان إلي إسرائيل، وقبل كشف أبعادها الحقيقية من تورط سوداني في تلك القضية قد أدت لتصاعد حدة الصراع السوداني / الأثيوبي خلال توجيه الاتهامات المتبادلة بالمسئولية عن ترحيل الفلاشا، وتشهير كل طرف بالأخر بسبب بعد أو أكثر بالنسبة لهذه القضية الأمر الذي ساهم في زيادة درجة العداء بين الدولتين وزيادة حدة الصراع المتوتر أصلا لتناقض مواقفهما من قضية إريتريا ومشكلة الجنوب السوداني (قديما وحديثا).

- وكذلك الحال نجد اللاجئين سببا من أسباب توتر العلاقات بين كل من السودان وأوغندا وسط اتهامات بمساندة أوغندا للحركة الشعبية لتحرير السودان، واتهام السودان بمساندة جيش الرب للمقاومة الأوغندي وجبهة تحرير النيل الغربي الأوغندية. وكذلك الحال بين كل من السودان وتشاد وإن كانت العلاقات أخذت منعطفا أكثر خطورة وتصعيداً بعد أحداث دارفور الأخيرة ٢٠٠٣
- أما عن تصاعد التوتر بين إريتريا والسودان، دخل نفقا سبب حرجا لعدد من الأطراف الإقليمية حيث بدأ كل جانب يحاول استخدام الأوراق الممكنة في أجندته لتعظيم مكاسبه أو لتكبيد الأخر جملة من الخسائر السياسية وهو ما أفضي إلي حدوث تراشقات لفظية ومناوشات دبلوماسية متعددة وصلت إلي حد التهديد بإعلان الحرب.

وقد اتخذت التحركات علي الجانبين مظهرين رئيسيين أحدهما السعي نحو تكوين تحالفات أو تربيطات إقليمية غرضها التأثير علي الأخر وإضعاف موقفه وإجهاض حججه والثاني تنشيط

سلاح المعارضة وتعزيز وسائل دعمها بصورة تفوق المشهد الهادئ السابق خاصة من جانب السودان . التي كانت دار لجوء للإريتريين ونقطة انطلاق لثورتهم، وبالتالي دخل الخلاف الناشئ عن تقاطع في المصالح وتباين في الحسابات مرحلة تنذر باختلاط عدد كبير من الأهداف وتداخل مجموعة من التحركات الرامية إلي وضع ترتيبات جديدة لمنطقة القرن الأفريقي لاستعادة الهدوء والاستقرار علي قواعد توفر عناصر أساسية للأمن الإقليمي.

ثانيا: اللاجئون وتطور الصراع

- هذا ولقد كان للاجئين أثر بالغ في تطورات الحرب في الكونغو وعلى الحرب الأهلية ببوروندي في آن واحد حيث، بدأت حركة كابيلا في الأسبوع الثالث من أكتوبر ١٩٩٦ وشملت عددا من الفصائل الكونغولية في غطاء ما سمى بحركة تحرير الكونغو من الرئيس موبوتو بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أن نظام موبوتو لم يعد صالحا ولابد من تغيره، وقد أحدثت حركة كابيلا تطورا هائلا في مسار الحرب الأهلية في بوروندي حيث

كانت تعد نكسة كبيرة للثوار الذين قضى كابيلا على قواعدهم في شرق زائير بمساعدة قبائل ألبانيا مولينجى، أنقذت حكومة بوروندي من مخاطر الفوضى والهزيمة، بل ارتفعت آمال التوتسي في المنطقة إلي درجة توقع إنشاء دولة التوتسي الكبرى Greater Tutsi Land لتضم بوروندي ورواندا وأوغندا والكونغو، وعزز هذا الانطباع أن التوتسي – لاعتبارات واضحة – قد أيدوا كابيلا تأييدا قويا، وبدأ الأمر كأنه تحالف بين التوتسي والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وقد استمرت حركة كابيلا من أكتوبر حتى مايو ١٩٩٧، ولوحظ خلالها أن كفة الحكومة قد رجحت بسبب تشتت الثوار وانتقالهم من شرق زائير إلي تنزانيا، وهى نفس الفترة التي تم فيها تخفيف الحظر عن بوروندي خاصة وأن الكونغو قد رفعت الحظر كلية، كما فتحت الحدود البرية بين بوروندي ورواندا. بينما ازدادت العلاقات بين بوروندي وتنزانيا توترا وتدهورا وبشكل خاص بعد أن رفضت بوروندي حضور أول لقاء في عملية المفاوضات بين أطراف الأزمة البوروندية كان مقررا عقده في أورشا[1] في ٢٥ أغسطس ١٩٩٧.

أما الحدث الثاني الخطير في الكونغو فهو الشقاق الذي وقع أواخر يوليو ١٩٩٨ بين كابيلا وحلفائه التوتسي الغرباء الطامعين، حيث غير كابيلا موقفه تماما فصار يشجع ثوار الهوتو ويدعوا إلي إبادة التوتسي الغرباء الطامعين، ويتهم رواندا وأوغندا بالتخطيط للاستيلاء على الحكم.

وبصفة عامة يساعد وضع اللاجئين والمعسكرات الخاصة باللاجئين على الحدود بين دول الملجأ والمنشأ على المشاركة في النزاعات[٢].

---

[1] د. عبدالله الأشعل: م.س.ذ.، ص ٦٥٢.

[2] Tommie Sjoberg: **The Power and The Persecuted The Refugee Problem and The Intergovernmental Committee On Refugees** , (Sweden, Lund University Press , 1991) p8.

الفصل الرابع

سبل التعامل مع ظاهرة اللاجئين في أفريقيا

يركز هذا الفصل على سبل وأساليب التعامل مع ظاهرة اللاجئين في أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويلاحظ في هذا الشأن أن التعامل مع الظاهرة له أكثر من مستوى، فهناك المستوى القانوني (ويشير إلي تلك الاتفاقيات والإعلانات والبروتوكولات والقوانين الدولية والإقليمية المتعلقة بظاهرة اللاجئين في أفريقيا) وهناك المستوى التنظيمي (ويتضمن تلك المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بالظاهرة)، وأخيرا المستوى التطبيقي للتعامل مع الظاهرة، من ثم سيتم الإشارة إلي بعض هذه الأساليب والإجراءات التي تم استخدامها بصورة فعلية للتعامل مع الظاهرة خاصة في أسلوب عودة اللاجئين إلي الوطن، وبناء على هذا التصور، سيتم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المرجعيات الدولية والأفريقية للتعامل مع الظاهرة.

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للتعامل مع الظاهرة.

المبحث الثالث: أساليـــب التعامـــــل مع الظاهـــــرة.

المبحث الأول

المرجعيات الدولية والأفريقية للتعامل مع الظاهرة

إن الحقوق التي يتمتع بها اللاجئون، وتحدد مركزهم القانوني طوال فترة وجودهم في دولة الملجأ، إنما هي من الأمور التي حظيت باهتمام دولي عالمي وإقليمي منذ زمن بعيد، وإن كانت الخطوات الأكثر أهمية التي اتخذت في هذا الخصوص لم تبدأ إلا في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة.

والراجح، أن تزايد الاهتمام الدولي بقضايا اللاجئين في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة يرجع فقط إلي حقيقة أن هذه العلاقات هي التي شهدت بداية مرحلة جديدة على صعيد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان على وجه العموم، وإنما يرجع أيضا – وربما في المقام

الأول إلي أن مشكلة اللاجئين قد أخذت في البروز والتفاقم بدرجة كبيرة مع تزايد حدة الصراعات والمنازعات الدولية على امتداد العالم، هذا فضلا عن قيام العديد من نظم الحكم الشمولية التي بالغت في انتهاكاتها لحقوق الإنسان والتنكيل بمعارضيها السياسيين.

ولقد تمثل الاهتمام الدولي المطرد بشؤون اللاجئين على اختلاف طوائفهم وأجناسهم، في إبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية، كان في مقدمة هذه الوثائق في إطار هذا البحث، هي اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، والبروتوكول المكمل لها والموقع عام ١٩٦٧، والإعلان بشأن الملجأ الإقليمي علي المستوي الدولي، والاتفاقية الخاصة بتنظيم بعض المسائل المتعلقة باللاجئين والموقعة عام ١٩٦٩ على المستوى الأفريقي، وكل ما جاء بعد ذلك بمثابة جهود لتفعيل تلك المعاهدات علي المستوي الدولي والأفريقي ومجرد اتفاقات وإعلانات تستند إلي المعاهدة الدولية.

المطلب الأول: المرجعيات الدولية

ويتناول هذا المطلب أهم الاتفاقيات التي عنيت بحماية اللاجئين من الناحية القانونية على المستوى الدولي، ويقصد بالحماية القانونية التي تمنحها دولة الملجأ للشخص اللاجئ، تلك الحماية التي تستند في منحها إلي القانون والتي يترتب على منحها عدد من الآثار القانونية لمصلحة الشخص الذي يمتع بها. وهى تختلف عن الحماية المادية التي لا تستند إلي أساس قانوني يبررها والتي لا يترتب عليها أية آثار قانونية[١].

ولعل اتفاقية ١٩٥١ الدولية الخاصة بحماية اللاجئين والبرتوكول ١٩٦٧ - الخاص بشأن اللاجئين من أهم الاتفاقات والصكوك الدولية في هذا الشأن، هذا وقد حظي اللاجئين بعد نهاية الحرب الباردة خاصة المرأة والطفل في إطار الاتفاقات الجديدة ومبادئ حقوق الإنسان علي المستوي الدولي والإقليمي، سيتم الإشارة إليه في معرض الحديث عن أهم الاتفاقات المختلفة لحماية اللاجئين.

[1] د. أبو الخير أحمد عطية: الحماية القانونية...، م. س. ذ.، ص٢٩.

أولا – اتفـــاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١[1]:

وقد اقتصر تعريف اللاجئ المتضمن في هذه الاتفاقية، على الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث واقعة قبل الأول من يناير ١٩٥١، غير أن هذا التحديد الزمني ألغى فيما بعد بموجب المـــــادة رقم (١و٢) من بروتوكول الاتفاقية، ومازالت اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لسنة ١٩٥١وبروتوكول ١٩٦٧ الخاص بها هي أهم مصادر القانون الدولي للاجئين، وبحلول ٣١من ديسمبر ١٩٩٩ كانت ١٣١دولة قد انضمت إلي اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكولها لسنة ١٩٦٧، وصدقت ١٣٨على إحدى أوكلتا هاتين الاتفاقيتين.

وتعتبر الحقوق والوجبات المبينة في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ والمتعلقة بوضع اللاجئين هي جوهر عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد جرت المفاوضات حول الاتفاقية بشكل متواز مع المفاوضات المتعلقة بإنشاء المفوضية، وتم إقرار الاتفاقية في مؤتمر دولي عقد بعد سبعة أشهر في يوليو ١٩٥١، وكان تعريف مصطلح لاجئ مثير للجدل بصفة خاصة حيث أن الاتفاقية الجديدة قد أنشأت واجبات جديدة ستكون ملزمة بموجب القانون الدولي، وفي النهاية تم التوصل إلي صيغة وسط، حيث اتفقت الحكومات على تعريف عام قابل للتطبيق في كل الأحوال لمصطلح لاجئ يقوم على فكرة الخوف من الاضطهاد الذي له ما يبرره وفي نفس الوقت، فرضت قيدين مهمين على نطاق الاتفاقية:

أولهمـــــا: أن مزايا الاتفاقية لا تطبق على الأشخاص الذين كانوا لاجئين نتيجة للأحداث الوقعة بعد أول يناير سنة ١٩٥١حتى وأن كانوا يتفقون في غير هذا مع التعريف.

وثانيهمـــــا: أنه عندما تصبح الدول طرفا في الاتفاقية، يمكنها إصدار إعلان يحدد التزاماتها بموجب الاتفاقية تجاه اللاجئين الأوربيين[2].

وقد أحدث إقرار تعريف مصطلح اللاجئ تغيرا مهما في السياسة حيث أصبح يحدد اللاجئ على أساس جماعي وفردي، كما أصبح تعريفا عاما غير مرتبط بجماعة معينة ورغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ أكد على حقوق الفرد في البحث على ملجأ آمن والتمتع به، فأن أهمية احتفاظ الدول بحقها السيادي في القبول بأراضيها كانت تعنى أن الدول التي وضعت اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لم تكن على استعداد للاعتراف بحق غير مشروط للجوء في هذه الاتفاقية الجيدة الملزمة قانونا حيث ألزمت الاتفاقية على حق عدم الطرد وليس على حق اللجوء.

---

[1] **UN:1951 Convention Relating to Status of Refugees.**
www.a.ph.gov.au/library/pubs/rp/2000-01rpo5.htm.

[2] المفوضية العليا لشئون اللاجئين: حالة اللاجئين....، م. س.ذ. ص ص ٢٤-٣٥ .

وقد سبق هذه الاتفاقية اتفاقية ١٩٣٣ واتفاقية ١٩٣٨ المعنية بوضع اللاجئين في ألمانيا إلا إنه لم يصدق عليها سوى ثماني دول للأولى وثلاث دول للثانية، وهذا مما أضفي الأهمية الكبرى على اتفاقية ١٩٥١ لكثرة التصديقات التي حصلت عليها في أرجاء العالم، حيث بلغ عدد الدول التي صادقت علي هذه المعاهدة حتى ١/١٠/٢٠٠٠، ١٤١ دولة.

ثانيا:بروتوكول ١٩٦٧ بشأن مركز اللاجئين:

تم التوصل إلي هذا البروتوكول في السنوات التالية لاتفاقية ١٩٥١، وهو ما يعنى أن مشكلة اللاجئين لم تكن مجرد نتيجة مؤقتة للحرب العالمية الثانية، وما ترتب عليها حيث ظهرت خلال الخمسينيات والستينيات مجموعات أخرى من اللاجئين وبصفة خاصة في أفريقيا وآسيا، وخاصة أن هؤلاء اللاجئين كانوا في حاجة إلي حماية لم يكن من المستطاع توافرها لهم في ظل التحديد الزمني المنصوص عليه في اتفاقية ١٩٥١، ومن ثم جاء بروتوكول ١٩٦٧ ليمتد تطبيق أحكام تلك الاتفاقية على حالات اللاجئين الجدد أي الأشخاص الذين ينطبق عليهم تحديد الاتفاقية لاعتبارهم لاجئين ولكنهم أصبحوا كذلك نتيجة لأحداث وقعت بعد الأول من يناير ١٩٥١.

ثالثا: معاهدات ووثائق دولية آخري[1]:

الأمم المتحدة

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) (المادة ١٤)

أول وثيقة دولية تقر بالحق بطلب والتمتع اللجوء من الاضطهاد.

٢- معاهدة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٤٩) (المواد ٣/ ٤/ ٥/٦/٨/٩/ ١٠/ ١٣/ ١٤/١٦)

٣- معاهدة جنيف بخصوص حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (١٩٤٩) (المواد ٤٤ و ٧٠). تحمي هذه الاتفاقية اللاجئين خلال الحرب. ولا يمكن معاملة اللاجئين كأعداء أجانب.

[1] Study Guide On Refugees ,at: **http://www.hrea.org/ar/learn/guides/refugees.html**

٤- برتوكول إضافي لمعاهدات جنيف في ١٩٤٩/٨/١٢، بخصوص ضحايا الصراعات العسكرية الدولية (برتوكول ١) (١٩٧٧) (المادة ٧٣).

" الأشخاص الذين، قبل نشوب الأعمال العدائية، كانوا يعتبرون بدون دولة أو لاجئين يجب اعتبارهم أفراداً محميين، بكل الظروف وبدون أي تمييز "

٥- الوثيقة (Covenant) الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) (المواد ١٣/٢،١٢)

الوثيقة الرئيسية للحقوق المدنية والسياسية وتشترط على الدول ضمان الحقوق المدنية والسياسية لكافة الأفراد ضمن أراضيها والخاضعين لقوانينها (المادة ٢). تضمن هذه الوثيقة كذلك حرية الحركة وتمنع طرد الأفراد بالقوة.

٦- معاهدة ضد التعذيب وأعمال القسوة، المعاملة غير الإنسانية أو المعاقبة. (١٩٨٤) (المادة).

نص المادة ٣ فقرة ٢ على أن الدولة وفي حال قرارها بالإبعاد أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف الاعتداء على حقوق الإنسان. واللجنة الفرعية لهذه المعاهدة المناهضة للتعذيب، أسست بعض المبادئ الأساسية بخصوص أبعاد أو عدم قبول طالبي اللجوء. وأعطت ضمانات لحماية اللاجئين وحقهم في عدم إعادتهم إلي مكان يخشون فيه من الاضطهاد.

منظمة دول أمريكا (OAS)

٧- إعلان كارتاغينا (Cartagena) حول اللاجئين (١٩٨٤)

تبني تعريف إعلان كارتاغينا للاجئ على تعريف منظمة الوحدة الأفريقية ويضيف عليه حالات التهديد بعنف عام، اعتداء داخلي، واعتداء كبير على حقوق الإنسان. ومع ذلك، وعلى عكس تعريف منظمة الوحدة الأفريقية فإن على اللاجئ إثبات الصلة بينه وبين الخوف الحقيقي من الإيذاء (على كل الذين يتقدمون بطلبات أن يثبتوا بأن حياتهم، وأمنهم، وحرياتهم قد تم تهديدها)، وهذا المطلب مشابه لما ورد في معاهدة الأمم المتحدة للاجئين، والتي تطلب من الأفراد إثبات أن الخطر من الاضطهاد خاص به شخصياً وليست كحالة عامة. وبالرغم من عدم كون إعلان كارتاغينا ملزم رسمياً، لكنه أصبح يشكل القواعد الأساسية لسياسات الهجرة في المنطقة وتم تشريع قوانين محلية في بعض الدول مستقاة من الإعلان.

٨- معاهدة حقوق الطفل ١٩٨٩- (المادة ٢٢)

تشترط المادة ٢٢ من هذه المعاهدة " على الدول الأطراف في هذه المعاهدة أن تأخذ كل الإجراءات لضمان أن الطفل طالب اللجوء يجب اعتباره لاجئ وأن يتلقى حماية مناسبة ومساعدة إنسانية ضمن تمتعه بالحق وعلى الدول تأمين والتعاون والجهود لحماية ومساعدة هكذا طفل والتفتيش عن والديه وأعضاء أسرة الطفل اللاجئ من أجل لم شمل العائلة. وفي حالات عدم إيجاد والديه أو أي من أعضاء أسرته، لا بد من منح الطفل الحماية كأي طفل آخر محروم من جو عائلته.

٩- إعلان إزالة العنف ضد المرأة (١٩٩٤)

يقر بخصوصية ضعف المرأة اللاجئة.

١٠- مجلس أوروبا Council of Europe

لا تحتوي المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان أي حق لطلب اللجوء ولا تشير مباشرة إلي طالبي اللجوء أو اللاجئين. وهناك حكم لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية في قضية مشهورة (Soering، المملكة المتحدة، ١٩٨٩) أسس سابقة بأن الدول مسئولة، في بعض الحالات، عن رفاهية الأفراد في دول أخرى. والقضية تختص بالمادة ٣ من المعاهدة الأوروبية والتي تقول " بأنه لا يجوز أن يتعرض أحد للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية والمهينة أو العقوبة ". وفي السنوات الأخيرة أكدت المحكمة الأوروبية الطبيعية غير المشروطة لمنع المعاملة السيئة وأسست مبدأ بأن على الدولة الراغبة بإبعاد أي شخص حتى لو وجد مذنباً بجناية ارتكبها أو حتى لو تم اعتباره يشكل تهديداً للأمن الوطني، أن تقوم أولاً بمراجعة وتقييم مستقل للظروف التي سيواجهها الشخص في بلده حال إعادته. وبالرغم من الاعتماد غالباً على المادة ٣ لحماية طالبي اللجوء واللاجئين فأنه يمكن تفعيل مواد أخرى لضمان أن حقوقهم الإنسانية يتم احترامها.

وبشكل خاص فإن المادة ٤ (منع عمل السخرة) والمادة ٥ (تقييد الحرية)، والمادة ٦ (الحق في الاستماع إليه بعدالة ومع وقت مناسب) والمادة ٨ (احترام الخصوصية والحالة العائلية)، والمادة ٩ (الحق في حرية الفكر، الوجدان والدين)، والمادة ١٠ (الحق في حرية

التعبير)[1]، والمادة ١٣ (الحق في ضمان تقديم حلول فعالة من قبل السلطات)، والمادة ١٦ (لا قيود على النشاط السياسي للأجانب) كلها يمكنها توفير حماية كافية.

١١- معاهدة بيلم دو بارا (١٩٩٤) (Convention of Belem do Para) (المادة٩)

يأخذ بعين الاعتبار خصوصية ضعف النساء والفتيات أمام العنف لأسباب من ضمنها: عرقهم أو أصلهم أو وضعيتهم: كمهاجرين، لاجئين أو نازحين.

رابعا: حماية اللاجئين في إطار المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

طوال العقدين الآخرين ساد الحديث حول حقوق الإنسان على كافة المستويات، وكانت مذابح أوغندا البشعة وغينيا الاستوائية وإمبراطورية بوكاسا في أفريقيا الوسطى، قد جذبت كثيرا من الدعاية الدولية التي تتعلق بمسألة حقوق الإنسان في أفريقيا فضلا عن انتهاك حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا في ظل النظام العنصري قبل عام ١٩٩١.

و تعتبر انتهاكات حقوق الإنسان سببا رئيسيا للنزوح القسرى ويصدق هذا سواء في الأشخاص من اضطهاد موجة إليهم كأفرادها، أو فروا في جماعات، وفي بعض الحالات يكون النزوح القسرى لجماعات بعينها من المدنيين هدفا محددا لأطراف نزاع وفي حالات أخرى تكمن عوامل من قبيل الفقر المدقع والتمييز الاجتماعي على أسس إثنية أو دينية أو غيرها.. تكمن في لب المشكلة وتفضي انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية في كثير من الأحيان إلي عدم الاستقرار السياسي والعنف والذي يتسبب بدوره في النزوح القسرى ولذلك فإن هناك صلة منطقية بين حقوق الإنسان حماية اللاجئين وكما ذكرت المفوضة السامية " صاداكو أوجاتا " تكمن شواغل حقوق الإنسان في جوهر علة تحركات اللاجئين فضلا عن المبادئ الخاصة بحماية اللاجئين وحل مشكلات اللاجئين" [2].

خامسا- معايير حقوق الإنسان:

يوجد الأساس القانوني للصلة بين حقوق الإنسان وحماية اللاجئين في طيات المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تؤكد "حق كل فرد في أن يلجأ إلي بلاد أخرى أو يحاول الانتماء إليها هربا من الاضطهاد " وفي البحث عن تعريف كلمة "اضطهاد "من المهم أن تبدأ بمعايير حقوق الإنسان الواردة في ثلاثة مواثيق تعرف بصورة جماعية بأنها

---

[1] Study Guide On Refugees:, **Ibid**

[2] موقع المفوضية العليا لشئون اللاجئين، في:

http://www.unhcr.org/

"الشرعية الدولية لحقوق الإنسان " الإعلان العالمي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٩٦ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة لعام ١٩٩٦[1].

كما تحظى فئات بعينها من اللاجئين والأشخاص النازحين من قبيل النساء والأطفال، باهتمام خاص من خلال معاهدات حقوق الإنسان، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل ١٩٨٩، ويتسم مبدأ " المصالح الفضلى" بأهمية خاصة للأطفال النازحين، حيث إنه يتخلل جميع الإجراءات والقرار المتعلقة بالأطفال، بغض النظر عن وضع الهجرة الخاص بهم[2].

ويعتبر الحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية أحد الحقوق الأساسية الأخرى التي شملتها المعاهدات بحمايتها، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٤ والخاصة بمناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو أللإنسانية أو المهينة، والاتفاقية والأوربية لعام ١٩٥٠، والخاصة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتضمن هذا الحق أيضا حظر الإعادة القسرية للاجئين "الطرد" ويتضح أنه ينطبق على ملتمسي اللجوء الذين قد يواجهون في غير هذا الرحيل إلي أماكن يخشون التعرض فيها للتعذيب. ويستخدم هذا الحق بصورة متزايدة لحماية اللاجئين من "الطرد" في ظروف تكون فيها إجراءات اللجوء الوطنية غير فعالة. وتوفر معايير حقوق الإنسان أيضا مقياسا مهما لتحديد المعاملة المناسبة للاجئين وملتمسي اللجوء. عندما يصلون إلي بلد اللجوء.والواقع أن قانون اللاجئين التقليدي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، لا توفر توجيهات محددة للدول بشأن معايير الاستقبال الذي يتوقع أن توفره هذه الدول لملتمسي اللجوء. ولقد أثبت معايير حقوق الإنسان أنها فعالة في المجالات التي تؤثر على نوعية حياة اللاجئين وملتمسي اللجوء في البلدان المضيفة، ويتضمن ذلك مسائل من قبيل الصحة، والإسكان، والتعليم، وحرية التنقل، والاحتجاز، وجمع شمل الأسرة.

وتساعد معايير حقوق الإنسان أيضا في تحديد الشروط الخاصة بالعودة الآمنة والكريمة للاجئين والنازحين إلي بلدانهم أو أماكن منشئهم، وتوفر الحقوق المدنية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إطار مبدئيا وموضوعيا يمكن أن تنفذ في نطاقه الأنشطة الخاصة

---

[1] عيسى شفجى ؛ حلمي شعراوي: **حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي** (القاهرة: المجلس الأفريقي للبحوث الاجتماعية والتنمية، ١٩٩٠) ص ٦٣.

[2] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: حالة اللاجئين في العالم، م. س. ذ.، ص ١٣٨.

بالعودة، وإعادة الإدماج، والمصالحة،وإعادة التعمير.فعلى سبيل المثال تمثل استعادة ممتلكاتهم ولاسيما ديارهم أولوية رئيسية للعائدين في كثير من الأحيان.

هذا وقد شهدت آليات الرصد، والإشراف، والإنفاذ في العقود الأخيرة صحب انتشار معايير حقوق الإنسان ظهور مجموعة واسعة من الآليات التي ترصد هذه المعايير،وتشرف عليها، وبعض الأحيان تقوم بإنفاذها فعلى الصعيد الدولي تتم مراقبة الامتثال بواسطة هيئات معاهدات الأمم المتحدة،من قبيل اللجان التي أنشئت بموجب معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية الست، وبواسطة هيئات لا تستند إلي معاهدات،من قبيل لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان،التي تؤثر أعمالها تأثيرا مباشرا على حماية اللاجئين.ومع وجودها الميداني الواسع، تقع على عاتق منظمات من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية التعاون مع هذه الهيئات، رهناً باعتبارات الأمن والسرية.

ومنذ نشأته في عام ١٩٩٣ أكد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان،أهمية الهياكل الوطنية لحقوق الإنسان وقد شجع بنشاط إنشاء هيئات وطنية لحقوق الإنسان تدعم المعايير الدولية وتنفذها، وقد أصبحت هذه المؤسسات الوطنية شركاء لهم أهمية متزايدة بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،في مجال تعزيز حقوق اللاجئين وحمايتها. فعلى سبيل المثال،تتوفر للجان الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمحققين في الشكاوى والمظالم الذين يتمتعون بالاستقلال السلطة لاستقصاء والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على اللاجئين وملتمسي اللجوء، وذلك من قبيل مشروعية وشروطه الاحتجاز.

كما تعتبر الجهود الرامية إلي تدعيم الهيئات القضائية المستقلة، وحكم القانون من الأنشطة الحيوية على الصعيد الوطني وآلتي تضمن احترام الحقوق الأساسية للاجئين.وللمنظمات الإنسانية وهيئات حقوق الإنسان مجالات خبرة متميزة، وإن كانت متكاملة، وكما أوضح كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ فإن "حقوق الإنسان تعتبر جزء لا يتجزأ من تعزيز السلم والأمن والازدهار الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي "وأكد أن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة لذلك هي العمل على تحسين برنامج حقوق الإنسان، وإدماجه إدماجا كاملا في السلسلة الواسعة لأنشطة المنظمة. العودة إلي الوطن وبناء السلم في أوائل التسعينيات. كما سنعرض له في المبحث الثاني.

سادسا: حقوق اللاجئين في إطار المواثيق الدولية[1]:

١ – حق اللجـــــوء:

طبقا لما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن من حق أي فرد أن يحصل على حق اللجوء في الدولة التي يطلب اللجوء إليها فراراً من اضطهاد أو من خطر يتهدد حياته.ولكن مع ذلك فقد لوحظ غلق الحدود الأفريقية في وجهه اللاجئين كما، كما قامت الدول الصناعية باتخاذ التدابير والإجراءات التي تحد من وصول اللاجئين إلي أراضيها، وخاصة اللاجئين من أفريقيا. ويعود تراجع الدول الأفريقية عن الرغبة في استضافة اللاجئين ومنحهم حق اللجوء والمساعدات اللازمة لهم إلي تفاقم المشكلات الاقتصادية لتلك الدول في التسعينيات وتدنى حجم المساعدات الدولية لها وتعرضها لمصاعب بيئية خطيرة نتيجة للجوء الآلاف إليها، كما أشير إلي ذلك تفصيلا في الفصول السابقة.

٢ – عدم التمييز:

من المفترض أن يمنح اللاجئ في دولة اللجوء نفس الحقوق الممنوحة للمواطن وذلك لكي يتمكن من الاندماج داخل مجتمعه الجديد ويشعر بالانتماء إليه، ورغم ذلك فإن بعض الدول تمنع الاختلاط بين اللاجئين والمواطنين وتصر على إقامة اللاجئين في معسكرات منفصلة وتشجع المشاعر القومية المتطرفة وكراهية الأجانب. أن شعور اللاجئين أو النازحين بعداء المواطنين في دولة اللجوء قد يؤثر على صحتهم النفسية و يحولهم إلي شخصيات غير سوية تميل إلي العنف هدفها تحطيم المجتمعات المحلية سواء في دولة اللجوء أو في دولة المنشأ.

٣ – عدم الطرد:

نص في اتفاق جنيف الخاص اللاجئين على أن طرد اللاجئ من دولة الملجأ لا يتم إلا في حالة تهديده للنظام الحاكم في هذه الدولة، كما أقر ذلك ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي)،حيث أن الطرد يهدد حقه في الحماية من الاضطهاد الذي عانى منه في وطنه. غير أن فر العودة الإجبارية على اللاجئين كما حدث بالنسبة للاجئ رواندا من قبل تنزانيا وزائير يشكل في الواقع نوعا من الطرد.

---

[1] د. هيام البيلاوى: في د. إبراهيم نصر الدين(تحرير): الصراعات والحروب في أفريقيا....، م. س. ذ.، ص ص٧٩٥ – ٧٩٧. ؛ د.أحمد أبوالوفا: **الحماية الدولية لحقوق الإنساني إطار منظمـــة الأمـــم المتحـــدة والوكالات المتخصصة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولي) ص ص٦٤-٦٧.

٤ – المأوى الآمن:

ومن حق اللاجئين أيضا أن تكون معسكرات اللجوء بعيدة بمسافة كافية عن مناطق الصراع المسلح وعادة ما تقام هذه المعسكرات على الحدود مع الدول المجاورة حتى يقم اللاجئون قريبا من حدود بلادهم بحيث يكون من السهل عودتهم قريبا من حدود بلادهم بحيث يكون من السهل عودتهم إلي أوطانهم بحيث يكون من السهل عودتهم إلي أوطانهم عند انتفاء سبب اللجوء.

٥ – الحق في الأمن البدني و الإنساني:

حيث يجب أن تؤمن معسكرات اللاجئين داخليا ضد الجريمة بأشكالها المختلفة، فمجتمع اللاجئين مثله كمثل أي مجتمع بشرى قد تنتشر به الجرائم بأنواعها و عادة ما يهدد المن البدني للاجئين أمور مثل: عسكرة و تسييس معسكراتهم، الهجمات المسلحة على المخيمات، التجنيد الإجباري للصبية و المراهقين و حملهم السلاح و الاعتداء الجنسي على السيدات والفتيات وعرقلة الجهود المبذولة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو غيرها من المنظمات الإنسانية، لمساعدة اللاجئين في مخيماتهم، كما يتحقق الأمن الإنساني للاجئين (والنازحين) بتوفير احتياجاتهم المادية والاجتماعية والنفسية، فالحاجات المادية من غذاء وملبس ووقود ومأوى أساسية دون شك، ولكن لابد بجانبها من توفير فرص التعليم والتدريب والعمل وبعض الأنشطة الترفيهية أيضا حتى يمتع هؤلاء بمستوى معيشي مقبل.

٦ – الحق في العـــودة الطـــوعية:

فقد نصت الاتفاقيات الدولية والمواثيق الإقليمية على أنه لا يجوز لأية دولة أن تعيد اللاجئ إلي وطنه الذي هرب منها نتيجة للاضطهاد والخوف على حياته. ومع ذلك فقد سبقت الإشارة إلي أن كثيراً من اللاجئين الأفارقة قد اضطروا للعودة إلي بلادهم في مناطق غير قادرة على استيعابهم. بل أن بعض اللاجئين قوبلوا بالرفض من أوطانهم حيث تم منعهم من العودة إليها،كما حدث عندما عرقل نظام كيجالي عودة التوتسي إلي بلادهم بحجة تهديدهم النظام الحاكم. كما أن النازحين داخليا قد يمنعوا من العودة إلي أماكن إقامتهم المعتادة داخل وطنهم نظراً لاستيلاء الآخرين على أراضيهم ومنازلهم وممتلكاتهم التي حلوا منها وخلفوها خوفا من القتال المسلح.

هذا ويمكن حصر هذه المجموعة من الحقوق في ثلاثة حقوق أساسية يمتع بها اللاجئون دون سواهم من البشر وهى[1]:

- الحق في عدم الإعادة إلي دولة الاضطهاد.
- تقييد سلطة دولة الملجأ بالنسبة لإبعاد اللاجئين.
- الحق في المأوى المؤقت.

كما تحظى بعض الفئات الخاصة من اللاجئين مثل الأطفال والنساء بنوع من أنواع الحماية القانونية الخاصة، حيث تبلغ نسبة النساء والفتيات ما يقرب من ٥٠ % من اللاجئين، وعادة ما تعانى النساء والأطفال من عدم حماية أوطانهم وحكوماتهم وغالباً ما تكون عائلاتهن أكثر عرضة للانهيار، حيث يواجهن قسوة الرحلات الطويلة إلي المنفي، والمضايقات أو التجاهل من الجهات الرسمية، والمضايقات الجنسية المتكررة بعد وصولهن إلي أماكن تبدو آمنة. ويكون على النساء التعامل مع هذه التهديدات ومسئولية إعالة وحماية أسرهن، وقد قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، خلال السنوات القليلة الأخيرة، بتطوير سلسلة من البرامج الخاصة لضمان حصول النساء على قدر متساو من الحماية، وعلى الخدمات والمتطلبات الأساسية، التي تتطلبها محاولة بناء حياتهن من جديد. خاصة عندما تشير بعض الدراسات أن معظم الصراعات ٨٥%، في دول فقيرة وأن معظم القتلى نتيجة هذه الحروب الأهلية والصراعات خلال عام ١٩٨٦ – ١٩٩٦، كان من النساء والأطفال[2].

سابعا – الجهود الدولية لدعم وتطوير مواثيق حماية اللاجئين:

وتتنوع الجهود في هذا الشأن، ومن بينها عقد الاتفاقات التي تم الإشارة إليها في إطار حقوق الإنسان والإعلانات الخاصة بحماية الطفل والمرأة وكذلك المؤتمرات الدولية والإقليمية بهذا الخصوص، فعلى سبيل المثال وليس الحصر المؤتمر ١٠٣ للاتحاد البرلماني الدولي لحماية اللاجئين(البند السادس)، مؤتمر جنيف الذي عقد في ديسمبر من عام ٢٠٠١، للتوكيد من جديد بالإجماع، على التزام المجتمع الدولي باتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. وجاءت المحادثات التي تمت خلال المؤتمر في إطار عملية المشاورات العالمية التي تضطلع بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي ضمت حكومات، ومنظمات أهلية، ومجموعات أخرى وخبراء.

---

[1] د. محمد شوقي عبدالعال: " حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة "، في، د. أحمد الرشيدى (تحريــر): موسوعة أحداث القرن الحادي والعشرين....، م.س.ذ.، ص ٣٨.

[2] David P Southall: "Empty Arms, The Effect of Arms Trade on Mothers and Children" , (Southall and O Hare, 21 December, 2002), at: http://bmjjournals.com/cgi.

وتواصلت المحادثات حتى عام ٢٠٠٢، في ظل وجود "جدول أعمال الحماية"، تنطوي على سلسلة من الأنشطة، من شأنها توجيه الإرشاد والاستمرار في دعم قضايا اللاجئين، وذلك من خلال ثلاثة مسارات[1]:

المسار الأول: اجتماعات الدول الأعضاء

يهدف دعم التزام هذه الدول باتفاقية عام ١٩٥١، والبروتوكول الخاص بها، باعتبارهما المحور الرئيسي في النظام الدولي لحماية اللاجئين.

المسار الثاني: اجتمـــــــاع الخبراء

وذلك بهدف تطوير الإطار القانوني للتعامل مع ظاهرة اللاجئين، ودراسة القضايا التي تبرز على الساحة في هذا الشأن. ويتم ذلك في إطار فعاليات المسار الثاني، من خلال سلسلة من المناقشات على مستوى الخبراء حول أوجه بعينها تتعلق بتفسير اتفاقية عام ١٩٥١ والبروتوكول الخاص بها.

المسار الثالث: اجتماعات اللجنة التنفيذية

يتمحور المسار الثالث من المشاورات حول عدد من الموضوعات الخاصة بسياسة توفير الحماية، ومن بينها القضايا التي لم يتم تغطيتها في اتفاقية عام ١٩٥١ على نحو ملائم. ويتم إجراء المناقشات في إطار اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

هذا إضافة إلي الاجتماعات الإقليمية المؤخرة حيث تم جمع النتائج والتوصيات من خلال الاجتماعات الإقليمية، التي عقدت في بريتوريا، وأوتاوا، وماكاو، وبودابست، وسان خوسيه، والقاهرة، وأوسلو. وكذلك التوصيات المختلفة بشأن الحماية الدولية للاجئين على مدار السنوات المختلفة والتي أولت قضايا اللاجئين قدرا كبيرا كان في مقدمة هذه التوصيات، إنشاء لجنة فرعية معنية بالحماية الدولية، تجتمع بصفة مبدئية، أثناء دورات اللجنة التنفيذية وتدرس بتفصيل أكبر بعض النواحي التقنية المتخصصة المتعلقة بحماية اللاجئين وأن تقدم تقريرا إلي اللجنة عن نتائج دراستها[2].

---

[1] موقع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:على،الشبكة الدولية للمعلومات، في:
http://www.unhcr.org/

[2] مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: " التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئـــين "، (القـــاهرة: مركـــز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٠) ص ١٠.

المطلب الثاني: المرجعيات الأفريقية

ويتناول هذا المطلب أهم المواثيق على مستوى القارة الأفريقية الخاصة بحماية اللاجئين والتي تنضم إليها كافة الدول الأفريقية باستثناء بعض الدول، وهى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين المبرمة عام ١٩٦٩.

صدرت عدة وثائق إقليمية متعلقة باللاجئين في أوربا وأمريكا اللاتينية وغيرهما، بدءا من الاتفاق الأوربي ١٩٥٩ بعدم استلزام تأشيرات للاجئين، إلي معاهدة ١٩٩٠ وما تتضمنه من أحكام خاصة باللاجئين، وكذلك الوثائق الخاصة بأمريكا اللاتينية مثل اتفاقية مونتفيديو، وهى تعد أول وثيقة إقليمية تتنـــــــاول قضايا اللجوء في ١٨٨٩، إلي إعلان قرطاج ١٩٨٤ الذي تضمن عدم إعادة اللاجئين قسرا وربما شابه التعريف الوارد بهذا الإعلان، التعريف الخاص بمعاهدة ١٩٦٩ الأفريقية[1]، هذا وقد حظي اللاجئون الأفارقة أيضا في إطار الحماية القانونية بعد نهاية الحرب بمجموعة من الاتفاقات الدولية والإعلانات والمؤتمرات الخاصة بمشكلة اللاجئين مثل إعلان الخرطوم وإعلانات أديس أبابا،فضلا عن الاهتمام المحلي والإقليمي لمواجهة الظاهرة في إطار هذا السياق.

أولا: اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين لعام ١٩٩٦[2]:

أدت الأعداد المتزايدة من اللاجئين الفارين من الحروب والنزاعات الداخلية في أفريقيا منذ أواخر الخمسينيات إلي تبنى معاهدة، تعد بشكل عام أهم معاهدة شاملة وذات مدلول بشأن اللاجئين. فقد أقرت منظمة الوحدة الأفريقية في العاشر من سبتمبر ١٩٦٩ معاهدة منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا. وتكمن أهمية هذه المعاهدة في تحديدها لمصطلح اللاجئ حيث كان أعم وأشمل من التعريفات السابقة فقد استشعرت الدول الأفريقية ضرورة وجود أساس واضح للاضطهاد ولابد من وجود معيار واضح وشامل ليغطى حالات اللجوء في أفريقيا، وهى ليست تكرار لاتفاقية ١٩٥١ العالمية إنما هي تكملة لها وذلك على النحو التالي:

---

[1] د. حازم حسن جمعة: مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية والإقليمية، في د. أحمد الرشيدى (تحرير) م. س. ذ.، ص٢٢.

[2] جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان: " الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا "، في:

http://wwwl.umn.ed/humanrts/

تعد هذه المعاهدة الركن الأساسي لحماية اللاجئين الأفارقة حيث أضافت قطاعات كبيرة من الأشخاص إلي تعريفها، وامتدت الحماية إلي مجموعات أكبر مما شملتهم اتفاقية ١٩٥١، ولهذا هي ربطت بين التحديد والواقع الحقيقي لأسباب مشكلة اللاجئين. وأصبحت مشكلة اللاجئين ليست ذات طابع سياسي فحسب وإنما البعد الإنساني للمشكلة أصبح يشكل بعدا أخر ذوأهمية، كما أكدت على حظر الأنشطة التخريبية ضد أي دولة عضو في المنظمة، وكذلك على أن تكون العودة للاجئين طوعية وفق رغباتهم.

وقد ذهبت المعاهدة الأفريقية إلي أبعد من اتفاقية ١٩٥١أيضا بالنسبة لطلب اللجوء السياسي Asylum والذي لم تقدمه اتفاقية ١٩٥١ العالمية. حيث تنص المعاهدة الأفريقية في المادة ٢ على ما يلي[1]:

١- الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية سيبذلون قصارى جهدهم بما يتفق وتشريعاتهم في هذا المجال كي يؤمنوا استقرار هؤلاء اللاجئين غير قادرين أو راغبين لأسباب جادة من العودة إلي بلادهم التي يتمتعون بجنسيتها أو ينتمون إليها بأصلهم.

٢- يعتبر منح حق اللجوء للاجئ عملا سلميا وإنسانيا ولا يمكن اعتباره عملا غير ودي من جانب أي دولة.

٣- لن يتعرض شخص من قبل دولة عضو لإجراءات المنع عند الحدود وإعادته أو إيقافه في إقليم تتعرض فيه حياته أو كرامته أو حريته إلي للتهديد.

٤ - حيثما تجد دولة عضو صعوبة في مواصلة منح اللجوء، يجوز لها من منطلق روح التضامن الأفريقي والتعاون الدولي، أن تناشد الدول الأعضاء الأخرى بتخفيف العبء عن كاهلها.

٥ - لا يجوز لأية دولة أن ترفض لاجئا على الحدود حتى ولو لم يكن في نيتها منحه اللجوء، فالدول الأعضاء ملزمة تماما أن تمنح لجوءاً مؤقتاً مرهوناً بالبحث عن دولة أخرى ترغب في منحه حق اللجوء.

٦ - لأسباب تتعلق بالأمن، تقوم الدولة المضيفة بإيواء اللاجئين على مسافات معقولة عن حدود دول المنشأ.

وتجدر الإشارة إلي أن تعريف المعاهدة الأفريقية لمفهوم اللاجئ كان أوسع بالقدر الكافي ليشمل ضحايا التغيرات المناخية مثل الجفاف والمجاعات وفي أفريقيا بصفة خاصة،

---

[1] Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa , at:
http://www.unhcr.org/.

حيث تمثل هذه المخاطر البيئية وما تنتج عنها من كوارث تبدوا أكثر من غيرها في أي مكان أخر في العالم[١].

كذلك فإنه لأول مرة حاول النظام الأفريقي لحماية اللاجئين أن يشير إلي الأسباب التي أدت إلي حالات اللاجئين بالتركيز على الظروف الموضوعية في الدول التي يهاجر إليها الأشخاص، وهو الاتجاه الذي تم تدعيمه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٦ / ١٤٨ في ديسمبر ١٩٨١ حيث قررت الجمعية العامة أن السياسات والممارسات العملية للاضطهاد والأنشطة العنصرية وكذلك أعمال العدوان والتفرقة العنصرية والهيمنة والتدخل الأجنبي والاحتلال من الأسباب الجذرية لحركات الهجرة الجديدة المكثفة، الأمر الذي انعكس على معاهدة منظمة الوحدة الأفريقية عند تحديدها لمفهوم اللاجئ.

كما اشترطت المعاهدة للتفرقة بين الهارب واللاجئ استلزمت المعاهدة أن يكون الحكم بالإدانة من محاكم عادلة وحكما باتاً ونهائياً، حيث اشترطت ألا تطبق المعاهدة على الأشخاص الذين ارتكبوا سلسة من الجرائم غير السياسية أو جـــرائم ضد البشرية أو ضد منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة.

هذا بالإضافة إلي ما كفلته بعض المواثيق الأخرى وفي مقدمة هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تضمن العديد من مواده الحفاظ على كرامة وحرية الإنسان وخاصة في المواد ٤ إلي ٢١ التي تضمنت طائفة من الحقوق المدنية والسياسية كالتحرر من الاسترقاق والاستعباد، والتحرر من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية والمساس بالكرامة، وحق كل إنسان في كل مكان بأن يعترف له بالشخصية القانونية والحق في العدل القضائي الفعلي والتحـــرر من الاعتقال أو الحجز أو النفي التعسفي وعدم جـــواز التدخل في حياة الإنسان الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه مراسلاته، وحرية التنقل وحق اللجـــوء والحق في الزواج وتكوين أسرة وحق تكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلد والحق في تقلد الوظائف العامة على قدم المساواة بغيره من المواطنين[٢].

---

[1] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: حالة اللاجئين...، م. س. ذ.، ص ٥٥.

[2] د. عصام أحمد زناتي: حماية حقـوق الإنـسان فـي إطـار الأمـم المتحـدة (القـاهرة: دار النهـضة العربية،١٩٩٧- ١٩٩٨) ص٦٠-٦٧.

و الوثيقة (Charter) الأفريقية حول حقوق الطفل ورفاهيته (١٩٩٠) (المادة ١٣) حيث تشترط هذه الاتفاقية معاملة خاصة للأطفال اللاجئين الذين لا يرافقهم أبائهم أو أوصياء عليهم.

أيضا الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي جاء خروجاً عن المألوف في مجال المحتوى الموضوعي للوثائق المماثلة، فقد أكد على الحقوق المدنية والسياسية أولا ثم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن وفق صياغة خاصة، كما أكد على الحقوق الجماعية، وألزم الدول النهوض بالحقوق والحريات الواردة فيه وضمان احترامها (م ٢٥)، فقد كان بحق قانـونا دولياً وضعياً لحقـــوق الإنسان يسود القارة مع جهاز للتطبيق الفعلي، هذا ويحقق الميثاق الأفريقي الشرعية لنشاط التحرر الوطني من خلال عدد من الحكام فهو من جهة أعلن أن الشعوب كلها سواسية تمتع بنفس الكرامة ولها كل الحقوق، وليس هناك ما يبرر سيطرة شعب على أخر،. ومن جهة أخرى إعلان أن هذه الدول لها الحق في الدفاع عن حريتها ولها حق البقاء[1].

ثانيا: المشاورات والمؤتمرات الإقليمية

كانت المؤتمرات والإعلانات والنداءات الدولية و المحافل الدولية التي تمثل فيها القارة وما يصدر من قرارات عن كافة الجهات المعنية عبارة عن توصيات بحماية اللاجئين أيضا، و كذلك ما تتضمنه بنود التسويات السلمية لفض النزاعات، فعلى سبيل المثال (اتفاقية السلام بين شمال وجنوب السودان التي تمت مؤخرا ينص البند الثاني في الاتفاقية على ضرورة تسوية أوضـــاع اللاجئين والنازحين والعودة)[٢] وكذلك (إعلان الجنرال "يويويا" استعداده لحضور المؤتمر الإقليمي الذي دعت إليه الأمم المتحدة لحل النزاع القائم في شق زائير، ورحب لأول مرة بتدخل عسكري دولي لمساعدة اللاجئين في شرق زائير،ألا انه عارض تشكيل قوة عسكرية لحل مشاكل بوروندي السياسية في شرق زائير.

وإعلان الخرطوم[٢] في سبتمبر ١٩٩٠ الخاص بأزمة اللاجئين والذي تضمن أربعة عشرة بنداً والذي تضمن الإدراك بالمشكلة وأهم الأسباب والتي تم دراستها بقمة ٢٦ الأفريقية حيث عكست الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقارة والتغيرات على المستوى

---

[1] د. عمر سعد الله: **مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنـــسان** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية، بن عكنون ١٩٩٩) ص ص١٩٢ -١٣٠.

[2] University of Minnesola, Human Rights Library: The Khartoum Declaration on Africa s Refugee Crisis (Sept ,1990) ,at: **http://www.unhcr.org/.**

الدولي، كما تضمن الإعلان حث الدول والحكومات والجهات المانحة على زيادة الدعم للاجئين والعمل على حل النزاعات وزيادة الوعي الديمقراطي والتعاون على منع تدفق اللاجئين وتشجيع العودة الطوعية والالتزامات بالقرارات الدولية والإقليمية بذات الخصوص. وكذلك توصيات أديس أبابا ١٩٩٤ الإحدى عشر، في ذات الشأن والخصوص الصادرة عن منتدى عودة اللاجئين بالتعاون فيما بين منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية[1] بمناسبة مرور خمسة وعشرون علي معاهدة ١٩٦٩ وما تلاه من إعلان ومؤتمرات بشأن اللاجئين في كل من أديس أبابا وغيرها من البلدان الأفريقية، أخرها في مارس ٢٠٠٧ في ليبيا، وآخر مزمع عقده ٢٠٠٨ في أديس أبابا، وإعلان ليبيا الأوربي المشترك ٢٠٠٥حول التنمية والهجرة والذي أفرد البند التاسع لقضايا اللاجئين والعمل احترام الاتفاقات الخاصة بمبادئ وقواعد حماية اللاجئين[٢].

وربما كان من كبرى المؤتمرات لإقليمية تلك التي نظمت في جمهورية مصر العربية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاجتماع الإقليمي للمفوضية الذي عقد بالقاهرة في ٢٠٠١/٧، لما جاء به من توصيات وإن لم تمثل فيه أفريقيا جنوب الصحراء تمثيلا كافيا فقد حضر الاجتماع كل من ممثلو حكومات الجزائر ومصر والعراق والأردن والكويت والمغرب وفلسطين والمملكة العربية السعودية وتونس واليمن وموريتانيا وباكستان وكازاخستان وقيرغيستان وطاجيكستان وتركمانستان، بالإضافة إلي الاتحاد الأوروبي الذي مثلته حكومة السويد ومنظمة الهجرة العالمية و جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ولم يتمكن ممثلو إيران ولبنان وليبيا وسوريا من الحضور. كما حضر أيضاً بصفة مراقب حكومات كل من أستراليا وكندا وفرنسا وهولندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتركزت المناقشات بصفة خاصة على أوضاع اللاجئين والممارسات المتعلقة باللجوء في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا وآسيا الوسطى، وهي منطقة شاسعة تمثل تنوعاً كبيراً في الأوضاع والتحديات، وقد اكتسبت على مدى السنين تجارب غنية في مجال التعامل مع تحركات اللاجئين. ومن باب المفارقة توجد اليوم في المنطقة ١١ دولة فقط ممن صادقوا على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بأوضاع اللاجئين والبروتوكول الخاص بها لعام ١٩٦٧؛ وتستضيف المنطقة أكثر من ٣٥% من عدد اللاجئين في العالم، بما في ذلك دول

[1] University of Minnesola, Human Rights Library: The Addis Ababa Document on Refugees and Forced Population Displacements in Africa (sept 1994) , at: **http://www.unhcr.org/**.

[2] موقع أخبار ليبيا علي الشبكة الدولية للمعلومات، في:

http://www.akhbar lipya.htm

تأوي أكبر عدد من اللاجئين في العالم بأسره وفي الوقت ذاته ينحدر أيضاً كثير من هؤلاء اللاجئين من هذه المنطقة التي تواجه – إضافة إلي هذا – حالات مستمرة من اللاجئين؛ وتشمل المنطقة دولاً تشكل نقطة الوصول ونقطة العبور لتحركات الأشخاص الذين يبحثون عن الحماية الدولية أو فرص اقتصادية أفضل، كما تركز الانتباه على صلات الترابط فيما بين احتياجات اللاجئين الإنسانية والهموم الشرعية للدول، مع الإدراك بأن نظام الحماية في المنطقة لا بد وأن يتم توسيعه تدريجياً. وقد اعترفت كافة الدول على نطاق واسع بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومعظمها يتعامل الآن منذ فترة مع اللاجئين بصورة رسمية أو غير رسمية. وتشهد جميع الدول حالياً طفرة جديدة من منظمات غير حكومية تهتم بعمق بقضايا اللجوء. وقد لاحظت بعض الدول عدم وجود توازن بين أعداد اللاجئين التي تستضيفها الدول المختلفة، وقد أشار أحد ممثلي الوفود إلي الحاجة للفصل بين طالبي اللجوء واللاجئين وبالرغم من التقدم الذي تم إنجازه حتى الآن، إلا أن نظم الحماية لا تزال ضعيفة للأسباب الآتية:

- عدم وجود حلول سياسية للنزاعات المتطاولة التي تعوق عودة اللاجئين
- الانتقائية عند تقديم المساعدة المادية
- قلة المساندة الكافية تجاه أنشطة بناء القدرات من قبل المجتمع الدولي
- وجود تفاوت في المشاركة في الأعباء والمسئولية من جانب المجتمع الدولي
- صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية.

نتيجة لما سبق يمكن أن يواجه طالبو اللجوء واللاجئون عدم قبولهم أو احتجازهم في أراضي دول اللجوء؛ وقد يتعرض طالبو اللجوء واللاجئون في بعض الأحيان للمعاملة القاسية، بما في ذلك الترحيل. وعندما يسمح لهم بالبقاء في البلاد غالباً ما يتلقى اللاجئون مساعدات محدودة تجعلهم يعيشون تحت ظروف معيشية صعبة. وبينما قد يخشى بعض اللاجئين على أمنهم لا يجد الكثيرون سبلاً للاستقرار المحلي ويجدون أنفسهم مضطرين للتنقل والدخول في شبكات التهريب، ومن ثم كان التوطين أو إعادة التوطين من أهم سبل المواجهة للظاهرة شريطة أن يكون هذا أو تلك دون إكراه للاجئ[1].

ورغم ذلك، تشير إحدى الدراسات إلي أن السياسات والتشريعات الخاصة باللاجئين في كثير من بلدان القارة ربما لم تكتمل ملامح هذه السياسات سوى في بداية التسعينيات وكانت تنزانيا من أول الدول في المنطقة التي سنت قوانين في هذا الصدد

[1] موقع المفوضية السامية لشئون اللاجئين: الشبكة الدولية للمعلومات، ٢٠٠٤، في:
http://www.unhcr.org/

بالمنطقة وأخر هذه الدول كان ناميبيا وهذه التشريعات أخذت مراحل أيضا إلي أن توافقت مع القوانين الدولية واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٩م الخاصة بشؤون اللاجئين[1].

ثالثا: المنظور الواقعي وتجاهل البعد الإنساني

يقوم المنظور الواقعي في تحليل العلاقات الدولية على عدد من الافتراضات تتمحور حول فكرة "الرشادة"، إذ ينظر للدولة باعتبارها فاعلا رشيدا يسعى إلى تحقيق مصالحه القومية وفقا لمنطق عقلاني بحت يقوم على اعتبارات المكسب والخسارة، فسعي أي دولة محكوم بما يحقق لها أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر الممكنة، بصرف النظر عن الاعتبارات الدولية الأخرى.

وينعكس هذا المنظور على قضية اللاجئين في عدة مظاهر:

(١) التخوف من الانضمام للمؤسسات أو المعاهدات الدولية الخاصة باللاجئين، خوفا من المحاسبة.

(٢) ميل بعض الدول إلى تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الإنسانية والالتزامات الدولية فى التعامل مع اللاجئين، إذ أصبح استقبال الدول المضيفة للاجئين وطالبي اللجوء على أراضيها محكوما بعملية تفاوضية لما يمكن أن يحقق لها هذا الأمر من فوائد في علاقاتها مع دولة المنشأ أو يحقق لها من مصالح قومية.

وعادة ما تلجأ الدول في هذا الصدد إلى بعض الإستراتيجيات:

- هناك بعض الدول التي تتبنى إستراتيجية المساهمة في تقديم منح أو مساعدات للاجئين فى مقابل عدم استقبالهم على أراضيها، فقد أعلنت بعض الدول بعد أحداث ١١ سبتمبر عن استعدادها لبناء مخيمات للاجئين داخل دول المنشأ ذاتها، وذلك بدلا من استقبالهم على أراضيها.

وخطورة إقامة اللاجئين فى تلك المخيمات تكمن في قربها من الحدود، في حين تنص القواعد الدولية على ضرورة أن تكون مخيمات اللاجئين بعيدة عن الحدود، حتى لا يعرض ذلك أمنهم للخطر.

---

[1] Rutinwa , Bonaventur: " Asylum and Polticies in Southern Africa " The Journal Humanitarian Assistance (April , 2002) ,at:
www.jha. ac/articles/a050.htm.

- في حالات أخرى تتبنى بعض الدول مفهوم "دولة ثالثة آمنة"، إذ لا تقوم بطرد هؤلاء القادمين من طالبي اللجوء، لكنها تقبل استقبالهم مؤقتا حتى يتسنى لهم تدبير أمورهم والانتقال إلى دولة ثالثة، وتسمح لهم خلال تواجدهم بالاتصال بدولة ثالثة تمهيداً للانتقال إليها[١].

والخلاصة: أن قضايا اللاجئين الأفريقية تثير العديد من التساؤلات حول ارتباطها بأوضاع القارة بشكل عام، سياسيا واقتصاديا وعسكريا واجتماعيا ولا يمكن الفصل بين أي منهم لحل ظاهرة اللاجئين[٢]. وفي ظل عدم وجود إطار قانوني قابل للتطبيق لتنظيم وضع اللاجئين، وتغليب اعتبارات المصلحة الوطنية على الاعتبارات الإنسانية.. لن تكون الدول الأفريقية آمنة وكيف يمكن تحقيق أمن الدول بمعزل عن أمن الأفراد أو الأمن الإنساني.

---

[1] خديجة عرفة محمد: " لاجئو العالم الإسلامي.. بين الاعتبارات السياسية والإنسانية "، في:
http://www.Islamonlain.net

[2] لمزيد من التفاصيل حول صعوبة حل مشكلة اللاجئين بصفة عامة كونها ذات أبعاد متعددة، والاقتراحات المصرية (اتفاقية كامب دافيد)، والتدخل الأمريكي، أنظر د. عاطف عدوان: " الطروحات الإسرائلية حول مشكلة اللاجئين – الحلقة الثانية "،(فلسطين: رؤية مجلة شهرية – بحثية متخصصة، الهيئة العامة للاستعلامات)، في:
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/4/page9.html

المبحث الثاني

الإطار التنظيمي للتعامل مع الظاهرة

يأتي دور المنظمات الدولية والإقليمية في تفعيل ما كفله المجتمع الدولي من قوانين لحماية اللاجئين، وتعد مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة هي أهم وأكبر المنظمات التي تقوم برعاية شؤون اللاجئين على مستوى العالم، ويشارك هذه المنظمة بعض المنظمات الدولية والتابعة للأمم المتحدة أيضا في رعاية اللاجئين وإن كانت غير معنية بهم بشكل مباشر، مثل منظمة الصليب الأحمر التي تعمل على لم شمل أسر اللاجئين، والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة والتي تقوم بتقديم الدعم الغذائي لبعض اللاجئين والنازحين وكذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسيف) التي تقوم بتعليم بعض اللاجئين والنازحين في معسكرات الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، هذا كما توجد الآلاف من منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية التي تدخل حماية ورعاية اللاجئين ضمن نشاطها. إلا أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين كانت ومازالت هي المعنية في المقام الأول رعاية وحماية اللاجئين.

وهذه المنظمات في مجملها يمكن تقسيمها طبقاً لأكثر من معيار، فبعضها حكومي وبعضها غير حكومي، وبعضها عالمي وبعضها إقليمي، وبعضها يهتم فقط بظاهرة اللاجئين وبعضها يهتم بمشكلات أخرى يدخل ضمنها اللاجئين، وسيتم هنا الأخذ بالمعيار الأول مع الإشارة إلي تزايد جهود الأمم المتحدة من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بعد نهاية الحرب لمواجهة المشكلة بصفة عامة، مع التعرض لأوجه القصور في أدائها تجاه اللاجئين الأفارقة في تلك الفترة، كذلك تضاعف أعداد منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار والسلبيات التي شابت عمل بعض المنظمات في هذا المجال، وبالتالي سيتم تقسيم هذا الفصل إلي مطلبين:

المطلب الأول: المنظمات الحكومية.

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية.

المطلب الأول: المنظمات الحكومية

ويركز هذا المطلب على المنظمات الدولية والحكومية وخاصة التابعة للأمم المتحدة، مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والتي تعد المنظمة الرئيسية المعنية بحماية ورعاية اللاجئين.

أولا – المفوضية السامية لشؤون اللاجئين:

تعد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والتابعة للأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال، فهي المنوطة بصفة أساسية بحماية ورعاية اللاجئين، ومن ثم سيتم تناولها بشيء من التفصيل مع الإشارة لبعض منظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال أو التي تدخل قضايا اللاجئين ضمن أنشطتها.

وقد أنشئت المنظمة الدولية للاجئين في شهر تموز / يوليه ١٩٤٧، كوكالة متخصصة غير دائمة، للأمم المتحدة وعندما أقيمت كان المتوقع أن ينتهي برنامجها المحدد بثلاث سنوات في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٥٠.

ورغم أن عمل المنظمة الدولية للاجئين كان مقصورا على مساعدة اللاجئين الأوربيين، فإنها كانت أول جهاز يتصدى بصورة شاملة لكل جوانب قضية اللاجئين. وتحددت وظائفها بأنها تشمل الإعادة للوطن، تحديد الهوية والتسجيل والتصنيف، والرعاية المساعدة، والحماية القانونية والسياسية والنقل وإعادة التوطين وإعادة الاستقرار غير أن هذه الوظائف المتعددة كانت تهدف إلي سياسة إعادة التوطين من بلد اللجوء إلي بلد ثالث.

وقد تضمن دستور المنظمة الدولية للاجئين التأكيد على أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو " التشجيع والمساعدة بكل وسيلة ممكنة على العودة المبكرة (للاجئين) إلي أوطانهم التي يحملون جنسيتها، أو إلي أماكن إقامتهم التي اعتادوا فيها من قبل، وقد وضع ذلك في الاعتبار، على أية حال، لدى اتخاذ قرار الجمعية العامة الخاص بإنشاء المنظمة الدولية للاجئين، الذي نص على أنه " لا يتم إجبار أي لاجئين أو نازحين (لديهم اعتراضات مشروعة) على العودة إلي بلدان المنشأ.

١ – ظروف إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

شهدت نهاية الأربعينات تشددا في مواقف التباعد الناشئة عن الحرب الباردة التي سادت العلاقات الدولية على مدى الأربعين عاما التالية. ففي تتابع سريع أعقب حصار برلين في ١٩٤٨– ١٩٤٩، تفجير أول قنبلة ذرية سوفيتية، وتكوين دولتين ألمانيتين منفصلتين،

وإقامة منظمة حلف شمال الأطلنطي وانتصار ماوتسي تونغ في الصين، وبدء الحرب الكورية في عام ١٩٥٠.

وأصبح من الواضح بصورة متزايدة أن قضية اللاجئين ليست من ظواهر ما بعد الحرب.إذ كانت الأزمات الجديدة تؤدي إلي حدوث تدفقات جديدة للاجئين، مثلما حدث في أعقاب استيلاء الشيوعيين على السلطة في بلدان تمتد من تشيكوسلوفاكيا إلي الصين، وفي نفس الوقت كان الستار الحديدي بين أوربا الشرقية وأوربا الغربية يقيد الحركة بين الكتلتين.

وتدخلت التوترات الأيديولوجية للحرب الباردة مفاوضات داخل الأمم المتحدة حول تكوين جهاز جديدة للاجئين تابع للأمم المتحدة، واقترحت هذه قوى فاعلة مختلفة تشكيل مثل هذا الجهاز بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، وقد قاطع الاتحاد السوفيتي تماما كثيرا من المفاوضات، إلي جانب الدول الدائرة في فلكه. كما ثارت خلافات واسعة بين القوى الغربية نفسها. فقد كانت الولايات المتحدة تسعى إلي إقامة وكالة مؤقتة محددة الشكل بصورة دقيقة، ولا تحتاج إلا لقليل من التمويل، ولها أهداف محدودة، أهمها حماية البقية الباقية من اللاجئين الذين كانت ترعاهم المنظمة الدولية للاجئين حتى يتم توطينهم بصفة دائمة. وكانت تسعى، على وجه الخصوص إلي حرمان الجهاز الجديد من القيام بدور في عمليات الإغاثة بحرمانه من مساعدة الجمعية العامة للعمليات وبحرمانه من حق السعي للحصول على المساهمات الطوعية. وعلى النقيض من ذلك،كانت دول أوربا الغربية التي تحملت القدر الأكبر من عبء اللاجئين، بالإضافة إلي باكستان والهند، اللتين كانت كل منهما تستضيف ملايين اللاجئين في أعقاب تقسيم الهند عام ١٩٤٧، تحبذ قيام وكالة قوية، دائمة متعددة الأغراض للاجئين، وكانت ترى ضرورة وجود مفوض سام مستقل يتمتع بسلطة جمع الأموال وإنفاقها على اللاجئين.

وكانت محصلة هذا الجدل هو التوصل إلي حصل وسط. ففي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموافقة ٣٦ عضوا واعتراض ٥ أعضاء وامتناع ١١ عضوا، على إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفترة مبدئية قدرها ثلاث سنوات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١. وكان من المقرر أن تكون جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة بموجب المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة وكان النظام الأساسي للمفوضية الذي أقرته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٠، يعكس توافق آراء الأمم المتحدة والدول الغربية الأخرى في مواجهة نظيراتها في الكتلة الشرقية والخلافات بين الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية في أولوياتها العاجلة.

ويري أحد المحللين: " كانت القيود الشديدة على النطاق الوظيفي والسلطة الوظيفية للمفوضية، بصفة أساسية، نتيجة لرغبة الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين في إقامة وكالة

دولية للاجئين لا تشكل تهديدا للسيادة الوطنية للدول الغربية ولا تفرض التزامات مالية جديدة عليها[1]".

٢ – **مهام المفوضية وتمويلها:**

الهدف الرئيسي للمنظمة هو ضمان أن كل الأفراد يمكنهم طلب اللجوء وإيجاد مكان آمن للجوئهم في دولة أخرى، والعودة الاختيارية لبلدانهم. وأهم واجب ملح هو حث الحكومات لتبني أساليب عادلة ومرنه للوصول إلي قوانين هجرة عادلة وفعالة. وعندما قامت المنظمة في البداية، كانت واجبات تقديم الإغاثة (السكن والطعام) من مسؤولية الدول التي تمنح اللجوء. وبما أن معظم حالات اللجوء الجماعية تحدث في الدول النامية، فقد بدأت المنظمة (UNHCR) بالقيام بمسؤوليات إضافية للتنسيق في تقديم المساعدات للاجئين والعائدين. وبالرغم من أن هذا لم يكن من واجبات المنظمة، إلا أن هذا الدور التنسيقي والمساعدة أصبح أحد أهم الواجبات مع ضمان الحماية للاجئين والبحث عن حلول دائمة. **المنظمة الدولية للهجرة IOM** تساعد في إعادة طالبي الهجرة المرفوض طلبهم واللاجئين حسب تعليمات UNHCR. وبذلك تحددت المهام الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها ذات شقين:

الأول: توفير الحماية الدولية للاجئين وهو المتمثل في الإطار القانوني الدولي والإقليمي، والأخر: البحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين بمساعدة الحكومات في تسيير عودتهم الطوعية لوطنهم أو استيعابهم داخل مجتمعات وطنية جديدة.

ورغم جعل موافقة الجمعية العامة شرطا مسبقا لتوجيه مثل هذه النداءات. ونتيجة لذلك أصبحت المفوضية معتمدة على ميزانية إدارية صغيرة من الجمعية العامة وعلى " صندوق طوارئ " صغير. وقد رفضت حكومة الولايات المتحدة في البداية تقديم أية تبرعات لهذا الصندوق، حيث أنها لم تكن تنظر المفوضية في تلك المرحلة على أنها أنسب جهاز يتم من خلاله توجيه الأموال. وبدلا من ذلك فضلت تمويل برنامج الولايات المتحدة لمساعدة الهاربين واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالهجرة الأوربية.

وقد تأسست هذه الأخيرة لمساعدة في نقل المهاجرين واللاجئين في أوربا إلي بلدان المهجر في الخارج، وأصبحت تسمى فيما بعد المنظمة الدولية للهجرة، وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، مولت الولايات المتحدة أيضا وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين

---

[1] مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: حالة اللاجئين في العالم...، م.س. ذ. ص ص ١٩-٢٢.

الفلسطينيين بالشرق الأدنى، ووكالة الأمم المتحدة لتعمير كوريا، التي كانت تقدم المساعدة لملايين النازحين بسبب الحرب الكورية.

يتضح من ذلك أن القارة الأفريقية لم تكن على الخريطة السياسية للمنظمة في تلك الفترة، ربما لقلة أو لعدم تفاقم ظاهرة اللاجئين في القارة بعد.

وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقيدة الحركة بسبب عدم كفاية التمويل في البداية وكان يتعين تمويل كل مشروع لمساعدة اللاجئين عن طريق التبرعات الطوعية، التي كانت تأتي أساسا من الدول. ولم تكن تحصل على الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج الإعادة للوطن مثل ذلك البرنامج الذي نفذته إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتعمير أو برنامج إعادة التوطين مثل ذلك البرنامج الذي قامت به المنظمة الدولية للاجئين، وبدلا من ذلك، كانت مطالبة بتوفير الحماية الدولية وتدعيم الحلول لمشكلات اللاجئين بميزانية صغيرة فقط. وكما قال مفوض الأمم المتحدة السامي الأول لشؤون اللاجئين جيريت جان فان هيوفن جودهارت، كان هناك خطر حقيقي من أن يكون عمل مكتبة هو مجرد " إدارة البؤس".

وبميزانية سنوية لا تزيد على ٣٠٠ ألف دولار، ثبت أن الأمل في أن تتمكن المفوضية من تحقيق تسوية نهائية لمشكلة اللاجئين الأوربيين في غضون سنوات قليلة، أمل زائف. ورغم جهود المفوض السامي فان هيوفن غودهارت لإقناع الحكومات بحجم مشكلة اللاجئين، فإنها لم تقدم سوى الحد الأدنى من التمويل.

غير أن المفوضية استطاعت رغم ذلك أن تقيم شراكة فعالة بصورة متزايدة مع الوكالات التطوعية. ولم يأت أو مبلغ كبير من المال وضع تحت تصرف المفوضية من قبل الحكومات، ولكن من مؤسسة فورد بالولايات المتحدة التي منحت المنظمة ٣,١ مليون دولار في عام ١٩٥١ وقد استخدمت هذه النقود في تنفيذ مشروع تجريبي، كان يركز لأول مرة على الاندماج المحلي في البلدان الأوربية كحل لمشكلات اللاجئين، وأخيرا وفي عام ١٩٥٤، تم إنشاء صندوق الأمم المتحدة للاجئين لتنفيذ مشاريع في بلدان مثل النمسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليونان، وإيطاليا، وساهمت الولايات المتحدة في هذا الصندوق، بعد أن كانت قد رفضت من قبل المساهمة في تمويل المفوضية حالة اللاجئين في العالم. بسبب قرار اتخذه الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٥٠ بحظر استخدام الأموال الأمريكية لصالح منظمة دولية تعمل في بلدان لا تدين لها بالولاء.

كذلك بدأت معارضة الاتحاد السوفيتي التي كانت شديدة في البداية للمفوضية في التغير في منتصف الخمسينات، وفي ذلك الحين كانت الحرب الباردة قد امتدت إلي ما وراء حدود أوربا بكثير وصار للبلدان الجديدة تأثير على عمل الأمم المتحدة وقد ساعد الاتحاد السوفيتي في تسهيل انضمام العديد من البلدان النامية إلي الأمم المتحدة وأصبحت هذه البلدان

عندئذ تعترف بإمكانية الاستفادة من المفوضية في حل مشكلاتها الخاصة باللاجئين. وقد سبق المفوضية في تقديم الحماية والمساعدة الإنسانية ثلاثة مؤسسات أخرى وهى[1]:

- مكتب مفوض عصبة الأمم المتحدة ١٩٢١
- مكتب المفوض السامي للاجئين ١٩٢٣
- إدارة الأمم المتحدة للغوث وإعادة التأهيل.

وامتثالا للولاية المكلفة بها المفوضية، فيما يختص بحماية اللاجئين و طالبي اللجوء والنازحين داخليا على مستوى العالم و البالغ عددهم ٢٢ مليون شخص، تكون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حاجة للعمل مع نطاق واسع من شركاء، بما في ذلك الحكومات و المؤسسات الخيرية الخاصة، من أجل القيام بدورها على نحو ملائم. وبينما تعنى المفوضية بشكل مباشر بالمسائل الحيوية، مثل الحماية الدولية للاجئين، فان أفضل شكل يمكن به وصف مهمتها العامة هو توفير الدعم التشغيلي و التنسيق لعدد ضخم من العناصر العاملة في القطاعين العام و الخاص، و الذين يعملون لما فيه صالح اللاجئين.

وتقوم المفوضية بالتنسيق مع العديد من الشركاء التشغيليين الذين تتعاون معهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ميدانيا و شركاء تنفيذيين توفر لهم المفوضية التمويل على أساس اتفاقات خاصة بكل مشروع. كما تقوم بالتنسيق مع الحكومات والهيئات والمنظمات التي تمول برامج المفوضية بصفة عامة يعتمد تمويل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصورة تكاد تكون كلية على المساهمات التطوعية المباشرة التي تقدمها الحكومات، والجمعيات الأهلية، والأفراد. وهناك أيضاً دعم محدود للغاية من الميزانية الدورية للأمم المتحدة، يتم استغلاله كاملاً في تغطية النفقات الإدارية. وقد وصلت ميزانية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ذروتها عام ١٩٩٤، حين تخطت متطلباتها ١,٤ مليار دولار كنتيجة في معظم الأمر، لزيادة حالات اللجوء الطارئة في يوغوسلافيا السابقة، ومنطقة البحيرات العظمي الأفريقية، وغيرها. ويلاحظ أن الميزانية في تراجع منذ التسعينيات حيث كانت الميزانية المبدئية لعام ٢٠٠٢، قد وصلت إلي ٨٤٣,٢ مليون دولار. إلا أن المفوضية تبذل جهوداً كبيرة على مدار العام في رفع مصادر التمويل حتى تتمكن من توفير المساعدة على الفور للاجئين، وإمدادهم بالمواد الغذائية والمأوى وغيرها من متطلبات العيش الأساسية.

---

[1] د. حافظ العلوي: في، د.أحمد الرشيدى (تحرير): موسوعة أحداث القرن...، م. س. ذ.، ص ١١٦.

٣- الشراكة في الحماية[1]:

تقيم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بشكل دائم علاقات شراكة مع عدد من مختلف الأطراف لمعالجة قضايا اللاجئين الشائكة الخاصة بحمايتهم، وإعادة توطينهم والعمليات التنفيذية، ومن أجل تنفيذ مهمتها على نحو أكثر فاعلية، تعمل المفوضية مع ما يطلق عليهم شـــــركاء تنفيذيين وآخرين عمليين. ويحصل الشراء التنفيذيون، على تمويل من مفوضية اللاجئين، أما الشـــــــركاء العمليون فيتمثلون في تلك المؤسسات التي لا تحصل على تمويل من المفوضية، ولكنها تلعب دوراً رئيسا في عمليات اللاجئين.

ويعد برنامج الوصول إلي اللاجئين، الذي تم وضعه عام ١٩٩٧، أحد أوجه عملية الشراكة. وقد جاء ذلك التقرير في أعقاب التحديات الخطيرة التي واجهت وكالة اللاجئين في تنفيذ مهمة توفير الحماية. وقد أدت الحاجة لحماية اللاجئين، وطالبي اللجوء السياسي والدفاع عنهم أكثر إلحاحا منذ هجمت الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل أجواء العداء التي يعانى منها المبعدون عن أوطانهم في الوقت الراهن.

ثانيا: منظمات حكومية أخرى

كان المقصود من عمل المفوضية منذ البداية الاشتراك مع كافة أعضاء المجتمع الدولي في توفير الحماية للاجئين..إلا أنه مع تزايد إعمالها و تنوعها، زادت أهمية علاقتها مع بقية الأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الحكومية و غير الحكومية.

وقد استفادت المفوضية من خبرة منظمات الأمم المتحدة الأخرى في مجالات عديدة مثل: إنتاج الأغذية (منظمة الأغذية والزراعة) والتدابير الصحية (منظمة الصحة العالمية) والتعليم (اليونسكو) ورعاية الطفل (اليونيسيف) والتدريب المهني (منظمة العمل الدولية). ويضطلع برنامج الأغذية العالمي بدور مهم في توفير الأغذية الأساسية إلي أن يستطيع اللاجئون أ ن يزرعون المحاصيل بأنفسهم أو يحققوا الاكتفاء الذاتي بواسطة متزايد في أنشطة أخرى. وتتعاون المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونا متزايدا في إدارة مشاريع المفوضية، والعائدين كثيرا ما يحتاجون إلي مساعدة إنمائية من أجل إعادة الاندماج بطريقة فعالة في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وفي حالات كثيرة، لم يستطيع فيها اللاجئون العودة إلي الوطن كانت المفوضية تضم جهودها مع البنك الدولي و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل تخطيط مشروعات و تمويلها و تنفيذها للاعتماد على النفس، وتشمل هذه المشروعات

---

[1] موقع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: شبكة المعلومات الدولية، في:

http://www.unhcr.org/

أنشطة و خططا لإيجاد فرص العمل للاجئين في بلدان اللجوء، ويعتمد النجاح في معالجة مشاكل اللاجئين و منع وقوعها على التنسيق الفعال بين جميع الجهات: من حكومية إلي دولية غير حكومية، وإن كان هذا التنسيق يتحقق أحيانا بتسمية وكالة قيادية مسئولة عن التنسيق في عملية بعينها وخصوصا على المستوى الميداني. وفي أوائل عام ١٩٩٢، أنشأت الأمم المتحدة إدارة الشؤون الإنسانية، وولايتها هي تنسيق استجابة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. وكذلك بعض المظلمات الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والصليب الأحمر الذي يعمل على لم شمل أسر اللاجئين.

وتعمل المفوضية مع باقي أجهزة الأمم المتحدة في سياق أوسع يشمل عمليات بناء السلام و صنع السلام. وقد حدث ذلك مع السلطة المؤقتة التي أقامتها الأمم المتحدة هناك، (مع قوة الحماية التي أرسلتها الأمم المتحدة) كما حدث في موزمبيق (مع عمليات الأمم المتحدة هناك).

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية

ويقصد بالمنظمات غير الحكومية تلك المنظمات التي تعمل في المجال التطوعي على المستويات المختلفة الإقليمية والدولية، وهى تعد شريك هام في مجال رعاية وحماية اللاجئين، غير أن هناك الكثير من المأخذ على بعض هذه المنظمات مثل العمل في اتجاهات غير المعلنة لها.

١- المنظمات وشراكة المفوضية:

قدمت المنظمات غير الحكومية خدمات متواصلة لقضايا اللاجئين منذ العشرات من السنين. فهي لا تكفي بتقديم مساعدة ضخمة من مواردها الخاصة، بل إنها كثيرا ما تكون شريكة للمفوضية في تنفيذ مشروعات بعينها. ومنذ إنشاء المفوضية عام ١٩٥١، فقد تعاونت مع المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات نشاطها. وهناك أكثر من ٢٥٠ منظمة غير حكومية تتعاون الآن في برامج المفوضية للإغاثة وتقديم المساعدة القانونية ويبلغ مجموع المنظمات غير الحكومية التي للمفوضية صلة معها(حتى عام ١٩٩٩) نحو ١٠٠٠ منظمة تشترك بشكل أو بأخر في حماية اللاجئين، ولذلك تعد المنظمات غير حكومية الشريك الأساسي للمفوضية في عملية توصيل الإغاثة الإنسانية وفي تنفيذ برنامج المساعدات بالإضافة

إلي توفير المعلومات عن الأزمات لما تتمتع به من مرونة، كما تقوم بدور كبير في تحفيز الضمير العالمي[١].

وتشير بعض الدراسات إلي أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير حكومية في مساعدة اللاجئين، فربما كان لها السبق في هذا المجال على المنظمات الدولية والحكومات، إلا إنه بتعين (نانسن) كأول مفوض لشؤون اللاجئين من قبل عصبة الأمم المتحدة كان دافعا لزيادة عدد هذه المنظمات وزيادة نشاطها. وربما كان أهم ما تضمنته هذه الدراسة هو الإشارة إلي أهم الأعمال التي يمكن أن تقدمها هذه المنظمات كشريك للأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين وهى[٢]:

- القيام بدور مكمل للأمم المتحدة في رعاية وتقديم المساعدات للاجئين.
- الاهتمام بالذين تم هجرتهم قسرا من أوطانهم، وذلك من خلال المنتديات والمحافل الدولية والاتصال بحكوماتهم
- مساعدة الفئات التي لم تشملها الأمم المتحدة بالرعاية، مثل الدور الذي قامت به بعض المنظمات الإيطالية الأهلية لرعاية ٢ مليون نازح في أثيوبيا ١٩٨٠ في عهد مانجستو.
- هذا فضلا عن بعض الجهود التي قامت بها تلك المنظمات لمساعدة المرأة، وإعادة التوطين للاجئين في بعض المناطق المختلفة في العالم، مثل المساعدة في العودة الطوعية للاجئين في تنزانيا إلي رواندا، وتدعو إلي الاهتمام بالدور الإعلامي في التخفيف من المشكلة أو الحد منها.

وقد تزايد عدد المنظمات بشكل كبير خاصة في الفتة الأخيرة ومن أهم المنظمات غير الحكومية التي تشارك في حماية ومساعدة اللاجئين في أفريقيا بجانب أهدافها المعلنة، هي علي سبيل المثال وليس الحصر:

أ – منظمات عالمية:

ومن أهمها:

١) منظمة أوكسفام

---

[1] د. فيصل شطناوي: **حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني** (القاهرة: مطبعة الحامد، ١٩٩٩) ص ص ٣٤٠-٣٤١.

[2] Neldner , Brian:"A critical difference: an NGO perspective on the role of NGOS as partners in providing assistance to refugees " , **The Journal of Humanitarian Assistance** (July 1997) , at: **www.jha. ac/articles/a050.htm.**

٢) رابطة أطباء بلا حدود
٣) أطباء العالم
٤) صندوق إنقاذ الطفولة
٥) صندوق إنقاذ الطفولة W.US

ب – منظمات إسلامية:

ومن أهمها[1]:

١) الوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة، وأنشئت ١٩٨١
٢) مؤسسة القذافى الخيرية
٣) برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية وأنشئت ١٩٨٠
٤) جمعية الهلال الأحمر الكويتي
٥) بيت الزكاة الكويتي
٦) الجمعية الإسلامية بالبحرين
٧) جمعية الإصلاح بالبحرين
٨) جمعية قطر الخيرية
٩) مؤسسة المملكة بالسعودية
١٠)جمعية الهلال الأحمر السعودي
١١)الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء
١٢)الهيئة الأردنية الهاشمية. وغيرها.

ج – منظمات كنسية (مجلس الكنائس العالمي)

ومن أهمها:

١) كنيسة المساعدة النرويجية NCA
٢) الاتحاد اللوثرى العالمي
٣) بعض الكنائس والهيئات الأفريقية (كنيسة المسيح في الكونغو الديمقراطية – الجماعة الإنجيلية لوسط أفريقيا – المجلس المسيحي التنزاني – مؤسسة تنجانيقا المسيحية – الأمانة الكاثوليكية كينيا) وغيرها.

وربما كان انتشار الجمعيات الأهلية في أفريقيا في الآونة الأخيرة إشارة واضحة لاهتمام المجتمع المدني بقضية اللاجئين، وإن كان الأمر مرهون بتشجيع الحكومات في بعض البلدان ونتيجة لضغوط خارجية أو املاءات أجنبية في بلدان أخرى، ولعل جمعيه المساعدة

---

[1] مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: نشرة بر الأمان (القاهرة) العدد رقم ٦.

القانونية لحقوق الإنسان وهى إحدى عشرات الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وتفعيل برنامج الدعم للمساعدة القانونية للاجئين في مصر في ٦ يونيو ٢٠٠٤ في إطار أهدافها من تقديم الدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وإعادة تفعيل برنامجها القانوني لتقديم الدعم والمساعدة القانونية للاجئين داخل مصر[١] دليلا على قناعة الحكومة والمجتمع المدني في مصر بقضايا اللاجئين خاصة من الناحية الإنسانية في الآونة الأخيرة، رغم أن مصر من دول الملجأ وتستضيف عدد لا بأس به من اللاجئين الأفارقة، وذلك إيمانا منها بحقوق اللاجئين وفقا للمعاهدات والمواثيق الدولية والدفاع عن حقوقهم بعد أن تم إهدارها في بلدهم الأصلية لذلك تولي برنامج اللاجئين في الجمعية الدفاع عن حقوق اللاجئين وحمايتهم من الانتهاكات التي قد يتعرضون لها داخل مصر، ويستند عمل البرنامج القانوني إلي القانون الدولي والمحلى. وربما جاءت آليات العمل بالجمعية نموذج يحتذي به داخل البلدان الأفريقية الأخرى.

- حيث تهتم الجمعية بصفة خاصة بالحالات التي يتم غلق ملفاتهم في مفوضية الأمم المتحدة، حيث إن هؤلاء الأشخاص يتم القبض عليهم لترحيلهم ويتم انتهاك حقوقهم الأساسية وتتنصل منهم المفوضية ولا تقدم لهم أي حماية أو مساعده لذلك اسعي برنامج اللاجئين في إعادة تقديم طلباتهم مرة أخري إلي المفوضية.

- كما تهتم بتشغيل اللاجئين وتوفير فرص العمل وحمايتهم، كما تعمل على تعليم ورعاية الأطفال والنساء.

- تولي أعمال الوكالة القانونية عن اللاجئ في المحكمة المصري

- تقديم الاستشارات القانونية اللازمة في جميع أفرع القانون المصري والقانون الدولي

- أعداد قضايا أول مقابلة والاستئناف ودراسة حالات الملفات المغلقة.

هذا فضلا عن التنظيم الأفريقي لمشكلات اللاجئين والتنظيم الآسيوي الأفريقي لمشكلة اللاجئين والذي عقد عدة مؤتمرات كان أحدها بالقاهرة ١٩٩٤ سبقه عدة مؤتمرات، كان أهمها مؤتمر بغداد، بانكوك أديس أبابا، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٦٦على التوالي والذي قام بدور هاما في إيجاد قواعد خاصة تحكم مشكلة اللاجئين وإيجاد بعض الحلول لحل هذه المشكلة وخاصة التي

---

[1] موقع منظمة حقوق الإنسان العربية، في:

hptt//:www.hrinfo.net/.

تواجه الدول المضيفة[1]،كما وضع تعريفا للاجئ وحق اللجوء والعودة والمعاملة والتزامات اللاجئين قبل الدول المضيفة... الخ من قضايا تهم اللاجئين.

أخـــيرا:

وتجدر الإشارة إلي أن تلك المنظمات وخاصة غير حكومية رغم ما تقوم به من عمل إنساني في حماية ورعاية اللاجئين، إلا إنها لا تخلو من سلبيات، فكثيرا ما يكون لهذه المنظمات والجمعيات الأهلية دوافع سياسية أو دينية أو غيرها من الدوافع الخفية غير تلك الدوافع الإنسانية المعلنة، وكم من تدخل إنساني تحول في نهاية المطاف إلي استعمار واستنزاف لبعض الدول. وليس أدل على ذلك ثقافة المجتمع الدولي التي باتت تشكك في قدرة واستقلالية الأمم المتحدة ذاتها.

ولعل في عبارة تكوين رأى عام ضاغط التي تترد كثيرا عند الحديث عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ذات دلالات واضحة وإشارة علي الدوافع السلبية لكثير من هذه المنظمات والجمعيات الأهلية، ولعل ما قام به سفير الولايات المتحدة الأمريكية أوائل شهر مارس ٢٠٠٥ من تكريم لستة من الجمعيات الأهلية في إحدى البلدان في شمال أفريقيا تعمل في مجال حقوق الإنسان ومنحهم مليون دولار أمريكي، وآلاف الناشطين اليهود في جنوب السودان ودارفور والصومال وغيرها من البلدان الأفريقية، إنذارا بخطر ودعوة للتأني والتدقيق في التعامل الأفريقي مع هذه المنظمات والجمعيات، فليست أوكرانيا، وغيرها من الدول التي شهدت ضغطا مدعوما من الخارج، علي الحكومات من أفريقيا ببعيد.

وربما كان في اعتراض حكومة الخرطوم في السودان على تصرفات كبرى المنظمات البريطانية في العمل الإنساني ورعاية اللاجئين في دارفور غرب البلاد، حيث قامت الحكومة بإصدار قرارا بطرد مديرة منظمة أنقذوا الطفولة في البلاد، متهمة المنظمة البريطانية بانتهاك القانون السوداني والتدخل في الشؤون الداخلية. وأكدت المنظمة أنها تلقت خطابين من وزارة الشؤون الإنسانية يطلبان مغادرة مديرتها كيت هاف من البلاد، ويوجهان تحذيرا رسميا للمنظمة. وقالت أوكسفام البريطانية الخيرية إنها تلقت أيضا خطابا تحذيريا يلمح إلي طرد مديرها من البلاد.

---

[1] سني محمد على عبد الجبار: **المنظمات الدولية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا**، رسالة دكتوراه غير منشورة (معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤) ص٧٠.

وذكر بيان الوزارة أن أنقذوا الطفولة انتهكت القانون السوداني عندما أصدرت بيانا جاء فيه أن طائرة حكومية أسقطت قنبلة قرب واحد من مراكز الإطعام الخاصة بها الأسبوع الماضي في بلدة الطويلة شمال دارفور، دون أن تنتظر تأكيد الواقعة من مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للاتحاد الأفريقي، كما رفضت الوزارة بيانا من أوكسفام انتقد قرارا لمجلس الأمن الدولي صدر بنيروبي في وقت سابق هذا الشهر، قائلة إن القانون السوداني ينص على عدم انخراط منظمات الإغاثة في القضايا السياسية[١].

وفي المقابل يرى بعض المحللين السياسيين أن المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات غير حكومية في الآونة الأخيرة قد ساهمت في إنقاذ مئات الآلاف من الأفارقة. إلا إنه رغم كثرة وتعدد هذه المنظمات والجمعيات وما تقدمه من عون، فيرى الكثير أن هذه الجمعيات قد تؤدى إلي تفاقم النزاعات أكثر من العمل على حلها، فضلا عن سوء استخدام أو استغلال هذه المساعدات أو توجيهها لصالح أحد أطراف النزاع. الأمر الذي يستوجب التوفيق بين إمكانية التدخل الدولي والمفاهيم التقليدية للسيادة الوطنية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وهناك تصور من عدة نقاط يمكن حال تطبيقها أن تؤدى إلي تلافي السلبيات التي قد تشوب عمل أو أداء هذه المنظمات شملت عليه إحدى الدراسات وهى كالتالي[٢]:

- التخطيط الجيد
- الحاجة إلي الكثير من الدقة
- الحوار مع الجماعات لبعث الطمأنينة في نفوسهم
- استخدام المساعدات ذات الأهداف الجماعية
- التعاقد مع بعض المراقبين لضمان التوزيع العادل للمساعدات
- وضع أسبقية للمؤسسات ذات السلطة
- التنسيق مع المنظمات الأخرى وخاصة وقت النزاع المسلح
- مشاركة مراقبون من منظمات حقوق الإنسان لضمان سلامة العاملين والأفراد.

---

[1] أيمن شبانه، في، د. إبراهيم نصر (تحرير): الصراعات والحروب...، م. س. ذ.، ص١٠٥٩.

[2] David R Smock: Humanitarian Assistance and Conflict in Africa , (**The Journal of Humanitarian Assistance** , JULY 1997) , at: **www.jha. ac/articles/a050.htm.**

المبحث الثالث
أساليب التعامل مع الظاهرة

تأتى الأعمال التنفيذية في المرتبة التالية بعد القوانين والأطر التنظيمية للمفوضية والجمعيات والمنظمات الأهلية في منظومة حماية ورعاية اللاجئين، ومن ثم، سوف يركز هذا المبحث على إجراءات وأساليب التعامل مع ظاهرة اللاجئين في أفريقيا على أرض الواقع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبعض هذه أساليب والإجراءات تقليدي (امتدادا لما كان يحدث في مرحلة الحرب الباردة) وبعضها جديد يتضمن مفاهيم وأساليب مختلفة في التعامل مع الظاهرة.

المطلب الأول: الأساليب التقليدية للتعامل مع الظاهرة

ويقصد بالأساليب التقليدية في التعامل مع الظاهرة، توفير الدعم للاجئين من خلال القوانين وتحديد المركز القانوني للاجئ وهذا ما تم التعرض له في معرض الحديث عن الإطار القانوني للاجئين، والرعاية المادية والعمل علي إعادتهم إلي بلادهم الأم.

أولا – تقديم الرعاية والإعاشة Care Maintenance:

حيث توفر المفوضية أكثر من المساعدات للأشخاص الذين تهتم بهم مثل توفير الغذاء والملبس وبناء المساكن أو الخيام وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وتأتى هذه المساعدات في صورة مادية أو عينية عن طريق الدول المانحة أو وتوزيعها على اللاجئين ومما يدعو للأسف أن تتعرض هذه المساعدات في بعض الأحيان للضياع أو لاستيلاء القوات المتحاربة عليها قبل وصولها إلي معسكرات الإيواء، الأمر الذي يعرض حياة اللاجئين للخطر. ولعل المثال الواضح على ذلك يمكن في حالة الصومال حيث تعرضت حياة الأطفال من اللاجئين و النازحين للخطر نتيجة للجوع و المرض بسبب توقف و صول مساعدات المفوضية إليهم. و عادة ما يستوعب دور المفوضية في تقديم المساعدات و الرعاية للاجئين والمشردين نسبة كبيرة من إنفاق المفوضية، ففي عام ١٩٩٠ شكل هذا البند من الإنفاق نسبة ٥٩% من أجمالي إنفاق المفوضية. أما نسبة الإنفاق على حالات الطوارئ Emergency فقد بلغت حوالي ٢% فقط، كما شكلت نفقات الإعادة الطوعية إلي الوطن Repatriation حوالي

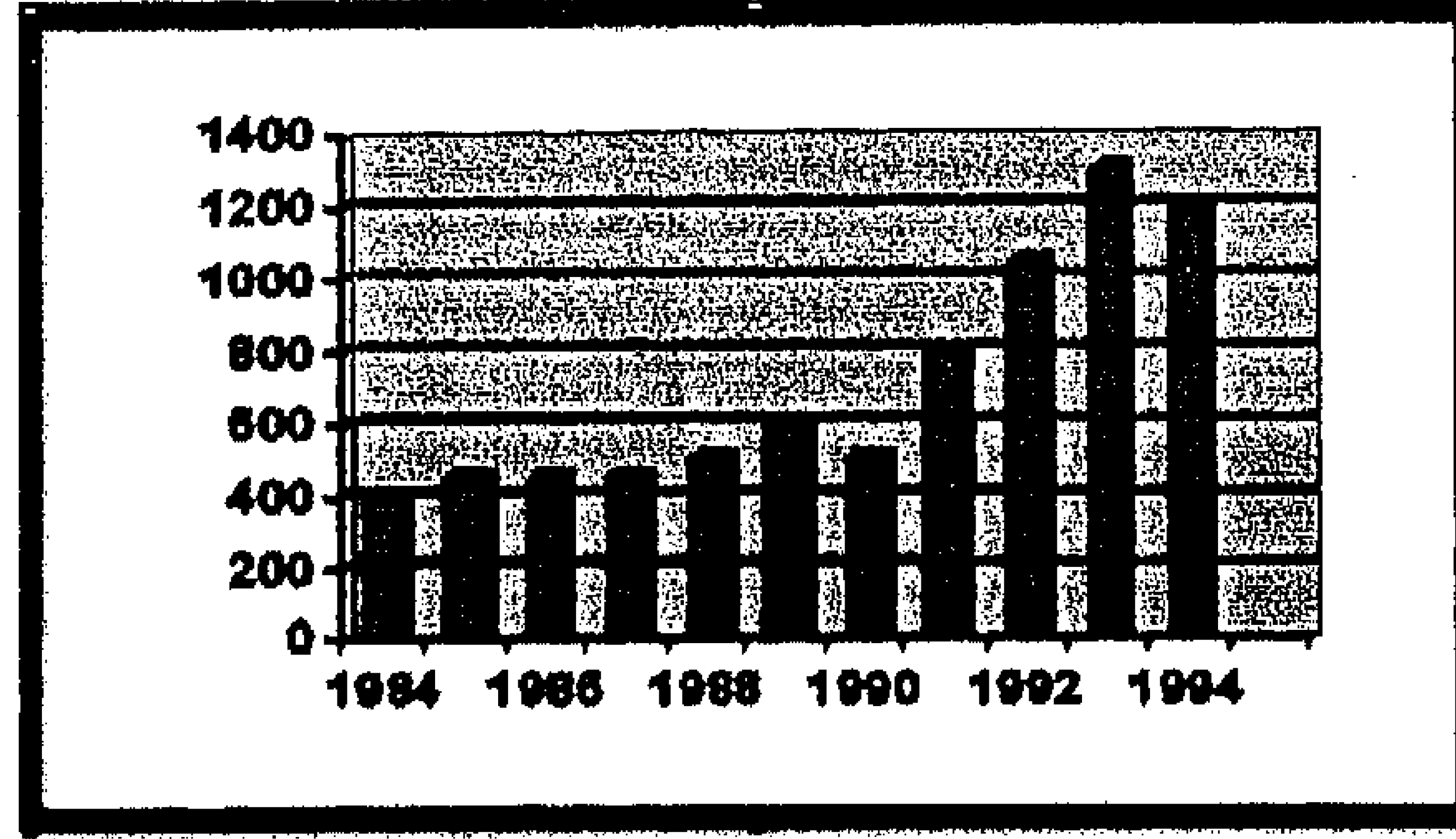
١٣% و نفقات الاندماج المحلى في دول اللجوء Local Settlement ٢٢% و ٤ % لعمليات إعادة التوطين Resettlement. و في أفريقيا فقد ارتفعت نسبة الرعاية و الإعاشة من جملة الإنفاق، و كانت نسبة المجالات المختلة للإنفاق كالتالي ٦٤ %، ٣ %، ٦ %، ٢٦ %، ١ % على التوالي. ويلاحظ أن النسبة الموجهة للطوارىء في أفريقيا كانت أعلى نظرا لتعدد الصراعات المسلحة في أفريقيا كانت أعلى نظرا لتعدد الصراعات المسلحة في أفريقيا بالمقارنة بالعالم. كما يتضح أن عمليات الاندماج المحلى قد استنفذت نسبة أكبر في أفريقيا بالمقارنة بالعالم حيث بلغت ٢٦% على حين انخفضت نفقات الإعادة الطوعية إلي الوطن، حيث اتضح سابقا أن عودة اللاجئين الأفريقيين إلي أوطانهم كانت عادة تلقائية وغير منظمة. على أن نمط توزيع إنفاق المفوضية على أوجه الاستخدام المختلفة يخضع دون شك للتغير من عام إلي عام طبقا لمجريات الأمور في القارة.

وتجدر الإشارة إلي أن مساعدات المفوضية للاجئين والنازحين وغيرهم من الأشخاص اهتمام المفوضية في العالم قد اتجهت للتناقض مؤخراُ، حيث تناقص نصيب الفرد ممن تهتم بهم المفوضية من ٤٢,٨ دولار في ١٩٨٠ إلي ٣٦,٥ دولار في ١٩٩٩٠، رغم تزايد أنفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٤ بمستوى قدره ٢٠,٦%. ففي عام ١٩٧٠ بلغت فيه إنفاق المفوضية ٨,٣ مليون دولار، وفي ١٩٩٣ بلغت ١٣٠٧ مليون دولار. ولكن في مقابل هذا التزايد كان عدد الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية كان متزايدا حتى عام ١٩٩٥. فرغم انخفاض أعداد اللاجئين فقد تزايد النازحين أو المشردين داخليا ليضيفوا إلي أعباء المفوضية. ويشير الشكل التالي إلي تطور إنفاق مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بين ١٩٧٠، ١٩٩٤ و كيف أنه مال للتناقص النسبي اعتبارا من ١٩٩٤.

شكل رقم (٤)

إنفاق مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين

مقارنة بسنوات ما قبل نهاية الحرب الباردة



المصدر:إعداد الباحث إستنادا على موقع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، الشبكة الدولية للمعلومات، في:
http://www.unhcr.org/

ثانيا – إعادة اللاجئين إلي أوطانهم Repatriation [1]:

ويتم ذلك عندما يشعر اللاجئ بأن سبب هروبه من وطنه قد انتفي أو عندما يكون مستعدا للعودة وراغبا فيها. و هناك نماذج متعددة لإعادة اللاجئين إلي بلادهم ساهمت فيها المفوضية بدور كبير منها على سبيل المثال.

- إعادة اللاجئين الجزائريين لوطنهم بعد انتهاء حرب التحرير وحصول الجزائر على الاستقلال في ١٩٦٢، حيث عاد حوالي ٢٦٠ألف لاجيء جزائرى إلي وطنهم بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- في ١٩٧٢ عاد ٢٠٠،٠٠٠ لاجئ سوداني آلي وطنهم بعد لجوئهم إلي الدول المجاورة وذال نتيجة للحرب الأهلية بين الحكومة المركزية في الشمال و الثوار في الجنوب و قد تم ذلك بعد توقيع اتفاق السلام في ذلك العام

[1] د. هيام الببلاوى: في، د. إبراهيم نصر الدين (تحرير):الصراعات والحروب...، م. س. ذ.، ص ٧٩٢. ؛
Kurt Mills: " Refugee Return from Zaire to Rwanda ", The Role of UNHCR, at: http://www.unhcr.org/.

- كما ساهمت المفوضية في إعادة آلاف اللاجئين من المستعمرات البرتغالية في أفريقيا إلي أوطانهم بعد الاستقلال في ١٩٧٥ و ١٩٧٦.
- ساهمت المفوضية أيضا في عودة الأثيوبيين اللاجئين في الصومال إلي وطنهم في ١٩٨٣. وذلك بأعداد قليلة ثم تزايدت أعداد العائدين في١٩٩٠ بعد أن بدا الصراع على السلطة في الصومال.
- عاد ٣٢٠ آلف لاجئ إلي أوغندا بين ١٩٨٦ و١٩٨٩ بعد لجوئهم على كل من السودان وزائير. وفي ١٩٨٩ عاد حوالي ٤٣ ألف لاجئ إلي ناميبيا بمساعدة المفوضية السامية للاجئين ليشاركوا في الانتخابات الحرة هناك بعد أن خرجوا منها هربا من التفرقة العنصرية ولجئوا إلي أنجولا وزامبيا و غيرها من الدول المجاورة.
- وفي ١٩٩٤ ساهمت المفوضية في عودة نسبة كبيرة من الموزمبيقيين العائدين إلي وطنهم عن طريق العودة المنظمة، كذال كان الحال بالنسبة لعودة اللاجئين من السودان إلي وطنهم في كلا إرتريا وأثيوبيا وعودة اللاجئين في كينيا إلي بلادهم في أثيوبيا والصومال، حيث كانت العودة في أغلب الأحوال عودة منظمة.

وتشير بعض الدراسات إلي نجاح المفوضية في إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين الروانديين[١] وذلك في نهاية ١٩٩٤، حيث تم إعـادة نحو ٦٠٠،٠٠٠ ألف لاجيء إلي روانـــدا من واقع نحو (٢ مليون) لاجئ في كل من تنزانيا وزائير، كما أشارت الدراسة إلي نجاح المفوضية في وضع برنامج لإعادة توطين اللاجئين بمعدل ٢٠إلي ٢٥%من اللاجئين في السنة وذلك خلال عامي عام ١٩٩٥ و١٩٩٦ وذلك برعاية من الحــكومة الرواندية والمفــوضية إبريل من نفس العام من التوتسى الذين كانوا في بوروندي وأوغندا منذ ١٩٦٠. تحت رعاية كل من رئيس تنزانيا وزائير وأوغندا وبوروندى والرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية جيمي كارتر[٢]. وتخطط المفوضية لعودة ٥٠٠,٠٠٠ ألف لاجيء بوروندي من تنزانيا اعتبارا من ٢٠٠٤– ٢٠٠٦[٣]. وتجدر الإشارة إلي أن هذه النماذج من

---

[2] Water S , Tony: " Coming Rwanda Demographic Crisis , or Why Current Repatriation Policies Will Not Solve Tanzania's (or Zaire's) Refugee Problems " (The Journal of Humanitarian Assistance , June 2000) , at: **www.jha. ac/articles/a050.htm.**

[3] موقع الأمم المتحدة: علي الشبكة الدولية للمعلومات، في:
UN Integrated Regional Information Networks: (Posted to the web April 6, 2004) , at: **http//allafrica.com**

العودة إلي الوطن كانت طوعيه غير أن المفوضية أصبحت مؤخرا تواجه ضغوطا للاشتراك في عملية إعادة اللاجئين إلي أوطانهم قسرا نظرا لتردى الأوضاع في دول اللجوء بسبب الصراع المسلح وانعدام الأمن فيها أولرغبتها في التخلص من أعباء اللاجئين.

ثالثا – إعادة التوطين (توطين اللاجئين في دولة اللجوء) Local Settlement:

وذلك بالعمل على استيعاب اللاجئ في مجتمع أو جماعة قد تختلف عنه من حيث العادات والتقليد والثقافة واندماجه في هذا المجتمع، وأن كان ذلك يعد من الحلول البالغة الصعوبة لمشكلة اللاجئين.

ولاشك أن انتماء اللاجئ إلي المجتمع الجديد يكون أيسر إذا كانت الدولة التي لجأ إليها الفرد تكفل له حرية الإقامة و التنقل و حرية العمل كما حدث في تنزانيا في الثمانينيات، و لكن في كثير من الدول الأفريقية يمنع اللاجئ من التمتع بهذه الحقوق و يعيش في معسكرات مغلقة خوفا من أن يؤثر دمج اللاجئين داخل الدولة على التركيبة الإثنية للسكان فيها و خاصة إذا كان اللاجئون منتمين إلي جماعة إثنية من الجماعات التي تعيش داخل دولة اللجوء.

ونظرا للتخوف من أن يؤثر تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين على استتباب الأمن أو أن يؤدى إلي اضطرابات داخلية تؤثر على استقرار النظام الحاكم في دول اللجوء.

وفي حالة مواجهة مشكلة اللاجئين عن طريق استيعابهم في دولة اللجوء أو في بلد ثالث فان المفوضية تنشئ مشاريع اقتصادية لتوفير فرص العمل و الكسب المشروع للقادرين على العمل منهم لتحويلهم على أيدي منتجة، ودون أن يكون هناك أي اختلاط بينهم و بين السكان الوطنيين في دولة اللجوء في البداية. وقد تم في هذا الإطار خلال السبعينيات و الثمانينيات إقامة بعض المزارع الجماعية في شمال غرب تنزانيا لاستيعاب أكثر من ١٧٠ ألف لاجئ من رواندا وبوروندي وأوغندا و جنوب أفريقيا وزيمبابوي وموزمبيق بل أن بعض هؤلاء اللاجئين قد حصل على الجنسية التنزانية. وقد عملت مثل هذه المشاريع على اندماج اللاجئين في دولة اللجوء و في نفس الوقت ساعدت على تنمية أقاليم مختلفة فيها عن طريق استغلال أراض لم تكن مستغلة من قبل وعن طريق إقامة المستشفيات والمدارس وتوفير الخدمات وحفر الآبار و إنشاء الطرق وتوفير البنية الأساسية التي يمكن أن تستفيد بها الدولة المستقبلة للاجئين.

غير أنه قد لوحظ مؤخرا أن موقف بعض دول اللجوء من الاندماج للاجئين قد تغير مؤخرا و اتسم برفض هذا النوع من الحلول لمشكلة اللاجئين. ففي تنزانيا رفض حديثا بصورة قاطعة منح حق الإقامة الدائمة أو التوطين للاجئين فيها. ورغم ذلك فقد تم منح ما يقرب من ١٨٠ آلف لاجئ معظمهم من السودان أيضا في أوغندا ومساعدات أخرى لكي يحققوا اكتفاء ذاتيا.

وطبقا للتجارب المختلفة التي مرت بها المفوضية من خلال حل مشكلة اللاجئين عن طريق الاندماج المحلى فقد تبين انه يمكن تحديد الشروط التي يجب أن تتحقق من أجل نجاح تجارب الاندماج المحلى وهى[1]:

(١) موافقة الحكومات الوطنية واللاجئين أنفسهم على هذا النوع من الحلول لمشكلة اللجوء تأيد سكان منطقة التوطين وتقبلهم للاجئين.

(٢) توفير مصادر تمويل كافية لتحقيق الاندماج عن طريق إقامة مشروعات لاستيعابهم.

(٣) أن يكون الاندماج المحلى قابلا للتحقيق من الناحية الاقتصادية، بمعنى أن تتوافر الأراضي الزراعية غير المستغلة وأن تمنح اللاجئين لزراعتها أو استخدامها في الرعي، أو يكون هناك فص عمل متوفرة لهم بحيث لا يؤدى وجودهم الدائم إلي في دولة اللجوء إلي سحب فرص العمل من أبناء الدولة.

(٤) ألا يؤثر تواجد هؤلاء اللاجئين بصفة دائمة على التركيبة الإثنية للسكان في الدولة المضيفة مما يثر القلاقل والمشاكل السياسية بين الجماعات الإثنية المختلفة.

(٥) أن يكون في النهاية من حق اللاجئين الحصول على الجنسية الوطنية لدولة اللجوء وأن يكون لهم كافة الحقوق والوجبات المترتبة على ذلك.

المطلب الثاني: الأساليب المستحدثة في التعامل مع الظاهرة

ويتناول هذا المطلب أهم بعض التغيرات في أسلوب التعامل مع ظاهرة اللاجئين بعد نهاية الحرب الباردة وانتشار الصراعات والحروب الأهلية وبالتالي زيادة في عدد اللاجئين علي مستوى العالم وخاصة القارة الأفريقية، والتغير في مفهوم الأمن العالمي وعلاقته باللاجئين.

أولا: أسلوب العودة إلي الوطن:

في غضون التسعينيات بدا واضحا بصورة متزايدة أنه في الحالات التي تلي انتهاء النزاعات، يعود اللاجئين إلي حالات من السلام الهش حيث تظل التوترات كبيرة وحيث يسود عدم استقرار سياسي مزمن، وحيث تكون المرافق الأساسية قد أصابها الدمار كما تم الإشارة

[1] د. هيام الببلاوى: في، د. إبراهيم نصر الدين (تحرير): الصراعات والحروب....، م. س. ذ.، ص ٧٩٢.

إلية سالفا. وتجثم مثل هذه البلدان بصورة خطيرة بين احتمالات استمرار السلم والعودة إلي الحرب. وفي مثل هذه الحالات، يعتمد منع تجدد القتال وفرار اللاجئين من جديد إلي حد كبير على الجهود التي تبذلها القوى الفاعلة على الأصعدة المحلية، والإقليمية، والدولية من أجل ضمان سلام دائم.

وفي السنوات القليلة بين عودة اللاجئين إلي ناميبيا في عام ١٩٨٩ والعودة إلي موزمبيق في ٩٣ – ١٩٩٤، طرأ تغيير عميق على دور المفوضية في عمليات الإعادة إلي الوطن. ففي العقود السابقة، كانت مشاركة المفوضية في عمليات الإعادة، إلي الوطن قصير الأجل وصغيرة الحجم بصفة عامة، وركزت المنظمة اهتمامها بصفة أساسية على ضمان عودة اللاجئين بسلامة. فعمليات الإعادة إلي الوطن ففي موزمبيق على سبيل المثال، قد تضمنت نهجا جديا وأوسع نطاقا.وفي كل حالة قامت المفوضية بدور رئيسي في عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم وأدمجت الأنشطة الإنسانية في إطار استراتيجي وسياسي أوسع يستهدف ضمان المصالحة وإعادة الإدماج، والتعمير.

كما بدا واضحا بصورة متزايدة أيضا أثناء التسعينيات أن الأمر يقتضي تدعيم جهود بناء السلم إذا ما أريد لها أن تكون فعالة في مساعدة المجتمعات على التغلب على العداوات والمتاعب النفسية، واليأس الذي تولد نتيجة لسنوات الحروب والنفي.

وأثناء السنوات التي سادها جو من التفاؤل في مطلع التسعينيات، تبرعت الجهات المانحة بسخاء للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجالي صيانة السلم وبناء السلم بيد أنه في السنوات التالية، أثبتت في أحيان كثيرة أنها غيرة مستعدة للاستمرار في مستويات للتمويل من هذا القبيل على فترات طويلة. وقد ثبت أنه من الصعب بوجه خاص الحصول على المساندة اللازمة من الجهات المانحة لتمويل البرامج في البلدان قليلة الأهمية الإستراتيجية، ولا سيما عندما انحسرت الأضواء التي سلطتها عليها وسائط الإعلام الدولية، مع توقع بتناقص الدعم المالي المقدم للمفوضية بدرجة كبيرة عن الاحتياجات المتوقعة.

وربما كان لمؤتمر جنيف الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٤، بجنيف تحت رعاية المفوضية والذي أطلق عليه "حوار أفريقيا" دعما لقضايا اللاجئين، حيث تجمع لفيف من المسئولين الحكوميين الأفارقة رفيعي المستوى وممثلي الدول المانحة والمنظمات الدولية. ويحدوهم جميعا تحقيق هدف واحد: إيجاد حلول لأربعة ملايين لاجئ بأفريقيا وإسدال الستار على بعض من أطول أزمات اللجوء أمدا على مستوى العالم. وبعد مضى عام على انعقاده، عاد مايربو على ٣٥٠ ألف لاجئ إلي وطنهم، وفي عام ٢٠٠٥ كان احتمالات نجاح بعض عمليات العودة إلي الوطن أكثر احتمالا طبقا لمدى الاستقرار الذي يسود بعض المناطق الرئيسية بأفريقيا.

و قد ركز اجتماع عام ٢٠٠٤ على تسعة بلدان أفريقية هيأت مبادرات السلام التي أطلقت فيها الفرصة أمام تنفيذ بعض من أكبر حركات العودة إلي الوطن التي تشهدها القارة خلال أكثر من عقد من الزمن. وقام ممثلون عن أنجولا وسيراليون وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا والسودان والصومال وإريتريا بإطلاع مندوبي الدول على تطورات الوضع في كل دولة من هذه الدول وآفاق العودة إلي الوطن المتاحة أمام ما يناهز مليوني لاجئ وعودة ملايين من النازحين داخليا.

وقد أعلن، ديفيد لامبو مدير مكتب المفوضية لشؤون أفريقيا أنه تم تحقيق إنجازات كبيرة خلال العام المنصرم، إلا أنه أصدر نداء يناشد فيه بإعطاء دفعة مستدامة لإنجـــاح عمليات العودة على المدى الطويل. كما أكد أردف لامبو: " على ضرورة الحصول على دعم طويل الأجل للبلدان التي سيعود إليها اللاجئون. فنقل اللاجئين عملية عسيرة، بيد أنها تمثل أيسر جانب من عملية العودة وإنما يمثل هذا أصعب جزء في إعادة الإدماج وإنجاح العودة على المدى الطويل.

وتعد العودة الطوعية هي الطريقة المثلي لعودة اللاجئين إلي الوطن، وقد أشارت احدي الدراسات إلي أهمية العــودة الطوعية للاجئين وأوصت الدراسة فيما أوصت بضرورة:

- دقة المعلومات، ويدلل على ذلك بحالة إعادة توطين اللاجئين في كل من زائير وكنيـا وموزمبيق حيث استمالتهم الحكومات بحجة الاستقرار واستصلاح الأراضي وهم في واقع الأمر في معسكرات مغلقة.
- تزايد عدد اللاجئين في أفريقيا وخاصة مشكلة النازحين داخليا، أمر يحتاج إلي مضاعفة الجهــد من الجهات المعنية وذلك مما حدا بالأمم المتحدة ممثلة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعمل على رعاية بعض هذه الحالات وهى خارج اختصاصها وعلى سبيل المثال الوضع في شمال الصومال.
- ضرورة الاهتمام بتصنيف هؤلاء المعـــاد توطينهم وخاصة من حيث النوع وببيانات هـــؤلاء الذين تم إعادة تـــوطينهم ومتابعة هذه البيـــانات وخاصة من الجهات الأكاديمية والبحثية[1]. هذا وتبقى مساعدة اللاجئين على العودة الطوعية ورعايتهم بعد العودة طبقا لما كفله القانون من أهم الحلول المناسبة لمشكلة اللاجئين[2]

---

[1] John S Collins: **An Analysis of the Voluntaries of Refugee Repatriation in Africa** (Canada: University of Manitoba , 1996) p 129. , at: **http://www.umanitopa.ca/institutes.**

[2] Guys. Goodwin- Gill: **The Refugee in International Law**, (Clarndan Press Oxford 1996) pp 270-281.

ثانيا: المفاهيم الجديدة للأمن والتعامل مع الظاهرة

ويقصد بالمفاهيم الجديدة للتعامل مع ظاهرة اللاجئين التغير في سبل الحد من ظاهرة اللاجئين وذلك من خلال الحد من الأسباب التي حدوث الظاهرة وتفاقمها مثل العمل علي الحد من الصراعات والحروب الأهلي بدلا من إذكائها، والتعامل مع الظاهرة بصورة شمولية.

فقد تولد إحساس قوي بالتفاؤل إزاء الحالة الدولية للاجئين، ومع انتهاء التنافس بين الدول العظمى، ساد اعتقاد بأن العديد من المنازعات سينم حلها وأن أعداد كبيرة من اللاجئين سيستطيعون العودة إلي ديارهم، وأنه سيصبح في الإمكان تحويل الموارد المستخدمة في تقديم الغوث إلي الإصلاح والتنمية.

ولكن ما حدث في الواقع كان على النقيض من ذلك تقريبا. ويبدوا حاليا أن التسويات السلمية الناجحة وإن كانت هشة في بلدان مثل السودان وليبريا والكونغو وموزامبيق...الخ هي الاستثناء وليست القاعدة، وطغت عليها مجموعة جديدة وضخمة جدا من حالات الطوارئ الإنسانية في مناطق كثيرة من العالم وخاصة القارة الأفريقية.

وقد تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بضعف وانحلال بعض الدول التي لم تعد تتمتع بالدعم أو الحماية من قبل الدول الكبرى وانتشار الصراعات الداخلية العرقية والقبلية والطائفية.ومن خصائص تلك الفترة تلك الأزمات الأخيرة، أو عمليات التشرد الجماعي التي حدثت لم تكن مجرد نتيجة للصراع المسلح، بل كانت بمثابة هدف لإحدى الفئات المتحاربة (رواندا..) مع تطبيق سياسة التطهير العرقي، الذي أدى إلي إبعاد وتسرد ملايين من البشر نتيجة للصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، فقد أدى ذلك إلي تفكك الهياكل الإدارية والسياسية في كثير من الدول وخاصة البلدان الأفريقية وانتقال السلطة إلي الفئات المتحاربة.

أدت هذه التحركات السكانية الجماعية إلي نشؤ مفهوم جديد للأمن العالمي أخذا بعين أمن البشر والسكان إلي جانب أمن الدول. كما تبلورت استراتيجيات جديدة لتقديم الإغاثة الإنسانية للضحايا.

١ – بروز مفاهيم جديدة للأمن العالمي والتدخل الإنساني[1]:

– نحو مفهوم جديد للأمن العالمي:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الضرورة ملحة لإعادة تنظيم المجتمع الدولي على أسس جديدة تمثلت في إنشاء عصبة الأمم. وتولدت قناعة جماعية أن الطريقة الأفضل

---

[1] كريم الأتاسي: " الحلول لأزمات اللاجئين"، في، د.أحمد الرشيدي: الحماية الدولية للاجئين...، م. س. ذ.، ص ص ١٢٦-١٥٣.

لتجنب مثل تلك الكارثة في المستقبل تكمن في تقليص حق الدول في اللجوء إلي الحرب. وكان التحديد الجزئي لحق الدول في استعمال القوة في العلاقات الدولية من أهم سمات الفترة ما بين الحربين العالمية حيث حظر عهد عصبة الأمم المتحدة في المواد ١٢،١٣، ١٥ الحالات التي لا يجوز فيها اللجوء إلي القوة لكنه لم يحرمه بشكل كلي. وفي عام ١٩٢٨، وقع اتفاق باريس المعروف أيضا باسم اتفاق بريان – كلوج الذي تضمن للمرة الأولى مبدأ تحريم اللجوء إلي القوة العسكرية في العلاقات الخارجية وعشية الحرب العالمية الثانية، كانت هناك ٦٣ دولة قد انضمت إلي الاتفاقية.

وقد اعتبرت اتفاقية باريس قفزة نوعية في العلاقات الدولية. والواقع، أنه مما أضعف من اتفاقية باريس أنها أبرمت خارج إطار الأمم، ولم تتضمن أى نظام عقوبات يمكن اتخاذها من قبل الدول الأعضاء في حال خرق الاتفاقية أحد الأطراف.

وقد حرم ميثاق الأمم المتحدة وخاصة في المادة رقم ٢،٤ اللجوء إلي القوة من قبل الدول الأعضاء أو التهديد بها ضد سيادة الدول الوطنية، كما حدد الميثاق في الباب السابع الحالات التي يجوز فيها استعمال القوة وفي إطار مجلس الأمن أو في إطار الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا.ولم يستطع مجلس الأمن أن يقوم بالدور الموكل إليه طبقا للفصل السابع من الميثاق إلا في بداية الحرب الباردة أثناء الأزمة الكورية وفي نهاية الحرب الباردة أثناء الأزمة العراقية الكويتية، ونظرا لعدم قدرة الأمم المتحدة من إقامة نظام أمن جماعي حسبما جاء في الميثاق فقد أنشأت تدريجيا عملية حفظ السلام.

إن طبيعة الأمن العالمي و مكوناته تتغير مع تطور المجتمع الدولي. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمجموعة الشرقية وزوال الصراع بين الكتلتين، استبعدت إمكانية نشوب صراعات مسلحة بين القوى العظمى. إلا إنه قد تفجر العنف الداخلي و الحروب الأهلية في كثير من البلدان و خاصة أفريقيا مما سبب في مقتل و جرح و نزوح الملايين من المدنيين. وفي كثير من الأحيان أدى تدفق الهاربين إلي تهديد أمن و سلامة الدول المجاورة المستقبلة للمهاجرين. وتبين هذه الأمثلة أن أمن السكان داخل بلدانهم هو جزء لا يتجزأ من أمن الدول بمفهومها التقليدي. وتجنبا للكوارث الإنسانية التي حدثت في رواندا على سبيل المثال، فهل أصبح على المجتمع الدولي واجب أن يجعل من حماية السكان وأمن البشر هدفا لتحقيق الأمن العالمي.

ولقد ظل لمفهوم الأمن ولمدة طويلة تفسير ضيق على إنه أمن الدولة من العدوان أوحماية المصالح القومية. وهكذا بدا مفهوم الأمن مرتبط بالدولة أكثر ما هو مرتبط بالسكان. لكن التهديدات الأمنية والصراعات الداخلية التي برزت بعد زوال الحرب الباردة لا يمكن أن تبقى في نطاق الحدود الوطنية. فعواقب الجوع و المرض والاضطهاد والنزاعات العرقية

والتفكك الاجتماعي انتقلت عبر الحدود وكان لابد من أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار لوضع تعريف جديد للأمن العالمي[1].

وفي عام ١٩٩٤، صدر التقرير السنوي عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول التنمية والبشرية جاء فيه تعريف للأمن البشرى على النحو التالي: (إن الأمن البشرى له جانبان رئيسيان فهو يعنى أولا السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض و الاضطهاد، وهو يعنى ثانيا الحماية من الاختلالات المفاجأة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية.ويربط التقرير بين الأمن البشرى والتنمية البشرية حيث أن التقدم في أي من هذين المجالين سوف يعزز تقدم بالمجال الأخر.

وفي عام ١٩٩٥، تبنى تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي مفهوم أمن البشر والكوكب، وأكدت اللجنة على ضرورة توسيع مفهوم الأمن العالمي من تركيزه التقليدي على أمن الدول ليشمل تلك الأبعاد الأخرى التي تعد أكثر أهمية في عالمنا المعاصر. ويسلم مفهوم أمن البشر بان المن العالمي يتجاوز حماية الحدود والنخب الحاكمة ومصالح الدول الحصرية ليشمل حماية البشر، فهو لا يستبعد التهديدات العسكرية و الأمنية بل يقترح تعريفا أوسع للتهديدات في ضوء الشواغل الإنسانية الملحة لعالمنا اليوم.

- التدخل الإنساني وحماية أمن البشر

نظرا لانضمام عدد كبير من الدول إلي الاتفاقيات المتعلقة، بدأت تتبلور قناعة عند الكثير أن المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني شاملة و أصبحت تدريجيا ملزمة بما في ذاك الدول التي لم تنضم إلي هذه الاتفاقيات. لكن لم يجد المجتمع الدولي آلية لفرض احترام ابسط مبادئ حقوق الإنسان،ولم يكن من الممكن إجبار أى سلطة سياسية داخل حدودها الإقليمية.

ولقد ولد هذا التفاوت الفادح بين المبادئ المعلنة و الممارسات على أرض الواقع ردة فعل لدى فئات متزايدة من المجتمع المدني الوطني و الدولي. حيث قررت بعض المنظمات غير الحكومية تحدى الدول التي تنتهك حقوق الإنسان والتدخل فوق أراضيها دون موافقتها لإغاثة الضحايا وكانت منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية أول من لجأ إلي هذا الأسلوب حين أرسلت أطبائها إلي نيجيريا أثناء حرب البيافرا في عام ١٩٦٨(وما عرف بتدخل الخيري).

ونظرا لازدياد حالات التدخل من قبل المنظمات غير الحكومية، كان لابد للمجتمع الدولي أن يحاول تنظيم هذه الممارسات بشكل يوفق بين الدوافع الإنسانية و رغبة الدول في احترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ومن ثم تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة

---

[1] المرجع السابق: ....، ص ١٤٦.

القرار رقم ١٣١ -٤١ في عام ١٩٨٨ الذي أعطى حق الوصول إلي الضحايا في حالات الطوارئ، وتابعت الجمعية قراراتها في هذا الشأن حيث صدر القرار رقم ١٠٠-٤٥ في عام ١٩٩٠ الذي ينظم حق الوصول عبر ممرات إنسانية. ومنذ تبنى مجلس الأمن القرار٦٨٨ في ٥ إبريل ١٩٩١ لحماية السكان في شمال العراق، لم يتردد المجلس من اتخاذ تدابير لحماية السكان المدنيين ولإيصال الإغاثة الإنسانية أو باستئذان دولة أو مجموعة من الدول باتخاذ تدابير في هذا المجال ليبيريا، أنجولا، رواندا، السودان.

٢ – التغيرات في مفهوم وأساليب التعامل مع الظاهرة بعد الحرب الباردة

ولقد كان النموذج القديم لحل مشاكل اللاجئين عبارة عن رد فعل يركز على دول اللجوء ومحوره اللاجئين، أما عن النهج الجديد الذي بدأ يتبلور يمكن تعريفه بأنه وقائي وموجه نحو دول المنشأ، بالإضافة إلي شموليته، حيث يشمل كل الجهات المعنية بأزمات اللاجئين ممثلا في:

(١) الوقاية:

يستند النهج الجديد على أن تحركات اللاجئين ليست حتمية بل يمكن تفاديها لو أن إجراء ما قد اتخذ من أجل تقليل أو إزالة التهديدات التي تجبر الناس على مغادرة بلدها والتماس اللجوء في مكان أخر. والوقاية في هذا السياق تشمل الإنذار المبكر و التدخل الدبلوماسي و التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل الصراعات وبناء المؤسسات وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وإذا ما أخفقت أنشطة الوقاية يمكن احتواء أو السيطرة على أو تنظيم النزوح الجماعي بمجموعة من الطرق المختلفة، فعلى سبيل المثال،قد يمنع التدخل العسكري استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وقد يوقف هروب الأشخاص الذين تعرض أمنهم للتهديد، ومن ثم يمكن عودتهم. وفي الحالات التي يغادر فيها الناس بلدهم لأن الصراع المسلح قد أدى إلي تصدع اقتصادي خطير، فقد يمكن توفير الإغاثة و تقديم المساعدة في مجال الإصلاح إلي الأشخاص الذين ما زالوا موجودين في بلدهم. كما قد تشجع الجهود المبذولة لإقامة لجوء دولي في بلد الأصل ومراقبة حقوق الإنسان عددا كبيرا من الفارين إلي العودة إلي وطنهم، وقد طبقت هذه الاستراتيجيات بنجاح أثناء السنوات الخمس الماضية (الصومال).

وفي إطار هذا السياق تعمل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيجاد) حاليا على استكشاف ملامح آلية مبتكرة للإنذار المبكر يمكنها أن تعطى مؤشراً للمناطق التي يمكن أن تقع فريسة لصراعات مشابهة.وقد أدت التقييمات الدولية والإقليمية للأزمات التي وقعت في منطقة البحيرات العظمى وسيراليون والسودان والصومال إلي وضع توصيات لإنشاء قدرات إقليمية للإنذار المبكر بالصراعات. وفي ١٩٩٥اتفق رؤساء الدول الأعضاء على إعادة تجديد

نشاط المنطقة [1]. ولعل قلة الموارد كان أهم ما يعوق تفعيل نشاط هذه الآلية والعمل على تفادى عدم التدخل في اختصاصات الاتحاد الأفريقي.

التركيز على دول الأصل:

لم يعد المر كذلك حيث أصبح المجتمع الدولي يركز في الأساس على العودة الطوعية إلي الوطن. و نتيجة للتركيز على حل أزمات اللاجئين في بلد الأصل،فقد تزايد اشتراك المفوضية السامية وشركائها في عمليات تتم داخل دول المنشأ، فمن الناحية التقليدية،كان دور المنظمة في هذه البلدان محدودة جدا ويقتصر على حالات تشهد عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلي وطنهم تحت رعاية المفوضية، ممن كانوا في حاجة إلي بعض الغوث القصير الأجل،أما في غضون السنوات الخمس الماضية، فقد اتسع نطاق أنشطة المفوضية وشركائها في دول الأصل حيث شملت احتياجات إعادة الاندماج و التعمير خلافا عن الفترة السابقة حين كان يتم فيها توفير وسائل المواصلات للاجئين للعودة إلي بلدهم ثم يتركون للاتكال على أنفسهم.

الشمولية:

إن النهج الناشئ لمعالجة أزمات اللاجئين هو شامل حيث إنه يأخذ بعين الاعتبار كل الفئات المتضررة. فالأزمات الإنسانية الأخيرة جعلت من الصعب التمييز بين الفئات التقليدية للاجئين والنازحين و العائدين و السكان المقيمين.

وفي المناطق الحدودية لبلدان مثل ليبيريا وسيراليون و أثيوبيا و الصومال، يمكن العثور على أشخاص من المجموعات الأربع يعيشون جنبا إلي جنب في ظروف لا يمكن تمييزها. وقد ينتقل البعض من إحدى هذه الفئات إلي فئة أخرى حسب الظروف لا يمكن تمييزها. وقد ينتقل البعض من إحدى هذه الفئات إلي فئة أخرى حسب الظروف. كما وفرت الأحداث التي وقعت في يوغسلافيا السابقة مثالا آخر، على انهيار الفئات التقليدية ووجدت المفوضية السامية نفسها تقدم الإغاثة وغيرها من المساعدات لآلاف من الأشخاص المحاصرين داخل مجتمعاتهم المحلية. والنهج الناشئ هو أيضا شامل من حيث المشاركين في البحث عن حلول لأزمات اللاجئين، فإلي جانب المفوضية السامية و شركائها في الماضي في هذه القضايا تتعاون لمعالجة الأزمات الإنسانية. فقد أصبح مجلس الأمن مشاركا على نحو مباشر لمواجهة الأزمات الإنسانية وكذلك منظمات التعاون الدفاعية مثل الحلف الأطلسي

---

[1] جلفاز موساو: " حماية اللاجئين في داداب، الإجراءات والمشاكل المستقبلية "، نشرة الهجرة القسرية، (القاهرة: برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين، ديسمبر ٢٠٠١) ص ص ٣٧-٣٨.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيئات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تقوم أيضا المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية بدور متزايد في مسائل اللاجئين، وذلك عن طريق معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعتبر من الأسباب الأساسية للعديد من تحركات اللاجئين والمشاركة في عملية إعادة التعمير التي تعقب انتهاء الصراع [١].

وحول الجدل القائم بين طبيعة التدخل الإنساني وسيـــــــادة الـــدولة يرى رونى بروامان Rony Brauman رئيس منظمة الأطباء غير الملتزمين بالحدود الوطنية أن من الضروري مكافحة أى محاولة تقوم بها الدول للإشراف على تنفيذ الأعمال الإنسانية، بل يجب أن تكون وقفا على المنظمات غير الحكومية، وذلك حتى لا تتحول تلك الأعمال إلي إحدى وسائل المراوغات والألاعيب الدبلوماسية[٢].

أخيراُ:

تتبع المفوضية نهجا غير تقليدي لمساعدة ورعاية اللاجئين ولجمع التبرعات العينية مثل المنح الدراسية وجمع الأموال من الأفراد والجهات المناحة التطوعية، وذلك من خلال تعين سفراء للنوايا الحسنة على مستوى العالم والأقاليم، والتغير في إدارة الطوارئ، وعقد دورات تدريبية إقليمية لإدارة الطوارئ والعمل على تطير العمل بالمفوضية ككل وسبل الحماية للاجئين وتعزيز الدول المضيفة، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة كأسلوب من أساليب دعم اللاجئين والسعي نحو تفعيل دور المرأة بالسلام من خلال تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥بذات الخصوص. وتطبيق برامج الإعادات الأربعة، وبرامج المفوضية للتوعية بالسلام من خلال برامج تعليمية موجهة [٣].

وربما لقاء ممثلي المفوضية في القاهرة وبعض البلدان الأفريقية الأخرى مع بعض المهتمين بشؤون اللاجئين على مستوى العالم حيث تم في لقاء القاهرة في إحدى الجامعات الأهلية المصرية، وقيام هذه الجامعة الأهلية بتقديم بعض المنح الدراسية لبعض اللاجئين

---

[1] كريم الأتاسي: م. س. ذ.، ص ص ١٢٦–١٥٣.

[2] نخبة من المتخصصين والخبراء: **دراسات في القانون الإنساني** (القاهرة: بعثة اللجنة الدوليـــة للـــصليب الأحمر، دار المستقبل) ص ٤٧٥.

[3] بامبلا باكستر:برامج مفضية شئون اللاجئين للتوعية بالسلام (نشرة الهجـــرة القـــسرية، العـــدد، ديـــسمبر ٢٠٠١) ص ص١١– ٢٨.

الأفارقة، نموذجا لنشر ثقافة الوعي بظاهرة اللاجئين وضرورة تقديم كافة أوجه العون للاجئين وعدم الاعتماد على الحكومات والدول، ومساندة المفوضية في بعض من مهامها، حيث التقى رئيس قسم الشؤون القنصلية بالسفارة الألمانية بالقاهرة بالنيابة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع جمع من الحضور للمشاركة في مناسبة توقيع اتفاق التعاون بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهذه الجامعة، وغيرها من الأنشطة وفي كثيراً من البلدان الأفريقية المختلفة وهذا ما يمثل أهمية كبرى في مجال غوث اللاجئين خاصة بعد تراجع دور الدول المانحة وغلق الحدود في مواجهة اللاجئين على مستوى العالم وليس على مستوى القارة فحسب خاصة بعد أحداث الحادي من سبتمبر. ورغم ذلك لا يخلو الأمر من الإشارة إلي بعض السلبيات في أداء العمل للمفوضية بوصفها الراعي الأصيل للاجئين، حيث تتبع سياسية انتقائية في مساعدة اللاجئين وإن كانت تبرر ذلك بحجة ضعف التمويل، إملاءات الدول المانحة، ولعل غلق العديد من المكاتب الإقليمية في أفريقيا، وتخلى المفوضية عن دورها تجاه بعض اللاجئين في بعض الدول الأفريقية دليلا علي مدي تراجع دور المفوضية تجاه اللاجئين في أفريقيا.

الخــاتمة:

أولا- نتائج الدراسة:

تضافرت العوامل الخارجية المتمثلة في التغيرات الدولية والإقليمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة، إضافة إلي الضغوط الاقتصادية والسياسية من قبل الدول المنتصرة في الحرب الباردة، مع العوامل الداخلية للقارة الأفريقية المتمثلة في تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتدني الأوضاع السياسية والاجتماعية وانتشار الفساد السياسي، إلي تبعية الأنظمة الحاكمة وضعف الدولة الأفريقية، وزيادة التدخلات الأجنبية الأمر الذي هيأ المناخ لموجة من الصراعات والحروب الأهلية ذات الطبيعة الوحشية بالقارة بعد نهاية الحرب الباردة خلفت ورائها آلاف القتلى وملايين اللاجئين كظاهرة تابعة لتلك الصراعات والحروب الأهلية علي عكس ما تصور البعض تيمنا بنهاية الحرب، وذلك علي النحو التالي:

١ – أهم المتغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على ظاهرة اللاجئين فى إفريقيا:

(١) على المستوى الدولي، تمثلت أهم المتغيرات في:

- انهيار الاتحاد السوفيتي القديم، الذي كان داعما لكثير من بلدان القارة الإفريقية.
- اتساع رقعة النفوذ الأمريكي في النظام الدولي الجديد حتى أصبح للولايات المتحدة هيمنة شبه مطلقة على كل المنظمات والمؤسسات الدولية وعلى ما يصدر عنه من قرارات.
- تراجع دور الأمم المتحدة في حل كثير من النزاعات الدولية وخاصة في أفريقيا.
- انحسار حدة الصراع الأيديولوجي بحيث لم يعد يشكل خطرا يخيف العالم على نحو ما كان عليه الحال خلال مرحلة الحرب الباردة، وأصبح الصراع فيما بين الدول المنتصرة علـى السيطرة على موارد ومقدرات دول العالم الثالث وخاصة إفريقيا والتـدخل الـسافر فـي شئونها الداخلية وإذكاء نار الفتنة والعداء بين الدول الإفريقية بعضها البعض، وبـين بنـو البلدة الواحدة تحت شعار الحريات والأقليات والمرأة والطفل وحقوق الإنسان...الخ.

(٢) وعلى المستوى الإقليمي: كان من أبرز المتغيرات التى أثرت تأثيرا ملموسا على ظاهرة اللاجئين في إفريقيا، هو بروز التهديدات الصادرة عن بعض القوى الإقليمية المدعومة بمساندة أجنبية بصورة لم يألفها العالم من قبل على غرار ما حدث في وسط وغرب وشرق إفريقيا.

(٣) يضاف إلى ما سبق، أن القارة قد شهدت تدهورا كبيرا فى الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة فيها، وكان لهذا التدهور تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على ظـــاهرة اللاجئين فى أفريقيا، بالرغم من التحولات الاقتصادية والحراك السياسي المشروط.

الأمر الذي أدي إلي ضعف الدولة والخروج عليها، وتهيئة المناخ لتفاقم ظاهرة الصراعات والحروب الأهلية المنتجة لظاهرة اللاجئين في القارة، والفاعل الرئيسي في ارتفاع أعداد اللاجئين، حيث اتضح من نتائج الدراسة إلي تزايد عدد اللاجئين في القارة من ٣,٤٠٨,١٠٠ عام ١٩٨٤ إلي سبعة ملايين لأجيء عام ١٩٩٤ فضلا عن الملايين من النازحين وملتمسي اللجوء وغيرهم ممن لم تشملهم الدراسة، أي قرابة نصف لاجئي العالم،

٢- وأما بالنسبة لحجم ونطاق انتشار ظاهرة اللاجئين في إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تبين من الدراسة ما يلي:

(١) فمن حيث حجم ونطاق انتشار الظاهرة على مستوى القارة الإفريقية ككل، يلاحظ أن أعداد اللاجئين قد أخذت في التصاعد حتى وصلت إلى ذروتها في منتصف عقد التسعينيات حيث بلغت أعداد اللاجئين إلي سبعة ملايين تقريبا أي ضعف الفترة السابقة على فترة الحرب الباردة، لزيادة الصراعات والحروب الأهلية، بسبب زيادة التدخل الدولي والإقليمي ومحاولة الولايات المتحدة فرض واقع إستراتيجي جديد في القرن الإفريقي ومعظم مناطق القارة فضلا عن الصراع الخفي بينها وبين فرنسا خاصة في غرب ووسط القارة، وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان مساندا لكثير من الأنظمة بالقارة. والشروط التي فرضتها الدول الغربية المنتصرة في الحرب الباردة على بلدان القارة.

(٢) ومن حيث حجم ونطاق انتشار الظاهرة على مستوى الأقاليم الإفريقية، يلاحظ أن إقليم وسط القارة أكبر الأقاليم المصدرة للاجئين في منتصف التسعينيات حيث بلغت النسبة المئوية لعدد اللاجئين ٤٤% من إجمالي عدد اللاجئين على مستوى القارة عام ١٩٩٤العام الذي أقصي معدلات اللاجئين علي مستوي القارة والعالم، إلا أن هذه النسبة انخفضت في نهاية ١٩٩٩ إلي ٢٧ % من عدد اللاجئين على مستوى القارة – ونسبة ٣٥% من إجمالي عدد اللاجئين في نهاية عام ٢٠٠٤ ليحتل المركز الثاني من حيث الترتيب على مستوى الأقاليم. ثم يأتي إقليم شرق ليحتل المركز الثاني في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٦% والمركز الأول في عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٤بنسبة ٤٠، ٤٢ %، ويأتي إقليم غرب في الترتيب الثالث في كل الأعوام، وأخيرا إقليم الجنوب بنسبة ٨، ١٠، ٨ % للأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٩، ٢٠٠٤ بالترتيب.
(٣) ومن حيث حجم ونطاق انتشار ظاهرة اللاجئين على مستوى دول المنشأ، يتبين أن رواندا جاءت في مقدمة الدول المصدرة للاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين من تلك الدولة عام ١٩٩٤ نحو ٢,٢٦ مليون لاجئ، أي بنسبة ٣٣% من أعداد اللاجئين على مستوى القارة الإفريقية في

ذلك العام، وجاءت بعدها في هذا ــ كل من ليبيريا (نحو ٧٩٤,٢٠٠ ألف لاجئ، أي بنسبة١١% مليون لاجئ) ثم الصومال (نحو ٥٣٥,٩٠٠ ألف لاجئ أي بنسبة ٨%).

(٤) وأما بالنسبة لدول الملجأ يلاحظ أن كل من تنزانيا والسودان تأتيان في مقدمة الدول المضيفة للاجئين في نهاية التسعينيات حيث بلغت نسبة اللاجئين الذين تستضيفهم كلتا الدولتين نحو ١٨ % و ١١ % على التوالي من إجمالي اللاجئين في القارة في ذلك العام.

(٥) تلاحظ أن دول الجوار الإفريقية هي دول مصدر للاجئين ومضيفة في آن واحد وذلك للتقارب الجغرافي أملا في العودة إلي الوطن الأم، وللامتداد الإثنى أحيانا، وربما كان ذلك ما يزيد المشكلة تعقيدا أحيانا أخري.

(٦) تلاحظ أن ظاهرة اللاجئين ظاهرة تابعة لظاهرة الصراعات والحروب الأهلية، ومعدل زيادة وانخفاض عدد اللاجئين مرتبط بمدي انتشار تلك الحروب في القارة التي تحرص الدول والشركات الأجنبية ذات المصالح في القارة علي إذكائها وارتباط مصالحهم باستمرارها وتفاقم ظاهرة اللاجئين.

٣ – أما بالنسبة للآثار السياسية والأمنية وانعكاسات ظاهرة اللاجئين على الأوضاع في القارة الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت كالتالي.

(١) الآثار السياسية للظاهرة، فمن أهمها:

– أن ظاهرة اللاجئين قد أدت إلي المزيد من التسييس للظاهرة الإثنية في دول التي تشهد حالات من الصراع والحروب الأهلية، مما تسبب في المزيد من تفاقم الصراعات الداخلية بها والتأثير علي علاقات الجوار حيث غالبا ما تكون بلاد الملجأ هي دول الجوار لدول المنشأ.

– التخوف من الممارسات السياسية للاجئين، مما يهدد استقرار النظم السياسية في الدول المضيفة والدول المجاورة، حيث يلاحظ وجود قدر كبير ومتزايد من الحذر والقلق والتربص في كل مكان في القارة تجاه اللاجئين.

– أن ظاهرة اللاجئين بالقارة قد أصبحت احدي ذرائع التدخل الدولي والإقليمي واتساع نطاق الصراعات والحروب الأهلية في القارة بحجة التدخل الإنساني كما هو الحال في كل من السودان والصومال.

(٢) الآثار الأمنية:

- تقويض الأمن الداخلي للدول المضيفة، فدخول اللاجئين بأعداد كبيرة إلي الدول المضيفة وهم يحملون معهم تقاليد مجتمعاتهم الغريبة وتنظيماتهم السياسية واتجاهاتهم الأيديولوجية المتعددة وقضاياهم الوطنية والمرتبطة بالتيارات الإستراتيجية العالمية كل ذلك يمثل مردودا سلبيا على الموقف الأمني في الدول المضيفة.
- غالبا ما تكون معسكرات اللاجئين مصدرا لتجنيد المقاتلين الجدد من جانب المعارضة أو حتى من جانب حكومات الدول إذا كانت علاقاتها متوترة مع الدول المصدرة للاجئين.
- تدنى في الأوضاع المعيشية للاجئين غالبا ما يؤدى إلي نشوب صراعات حول الغذاء والمياه والسكن بينهم وبين المواطنين الأصليين في الدول المضيفة، الأمر الذى يدفع بالمعارضة استخدام اللاجئين كورقة ضغط علي الحكومات.
- وقد ساهم ذلك في فتح الباب علي مصراعيه للتدخل الإقليمي والدولي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وربما كانت الأحداث الجارية خاصة في الصومال والسودان تمثل نموذجا صارخا لهذه التدخلات.
- تقويض الأمن والاستقرار في أقاليم القارة خاصة وسط وشرق شكل تهديدا للمصالح المصرية الإستراتيجية والحيوية، وإتاحة الفرصة لإسرائيل لمزيد من النفوذ والتغلغل.

٤ – وأخيرا، بالنسبة لسبل التعامل مع ظاهرة اللاجئين في إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

(١) بالنسبة للإطار القانوني للتعامل مع الظاهرة:

فيستند هذا الإطار بالأساس إلى مواثيق وبروتوكولات مرحلة ما قبل نهاية الحرب الباردة، وفى مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، والبروتوكول المكمل لها والموقع عام ١٩٦٧، والإعلان بشأن الملجأ الإقليمي، والاتفاقية الخاصة بتنظيم المسائل المتعلقة باللاجئين والموقعة عام ١٩٦٩على المستوى الإفريقي. وعلي كثرة هذه القوانين والاتفاقات والإعلانات الخاصة بذات الخصوص فما زالت حماية اللاجئين في خطر للانتقائية في التعامل مع الظاهرة، ولتغليب المصلحة الوطنية في نهاية الأمر.

(٢) وأما المنظمات المعنية بالتعامل مع ظاهرة اللاجئين في القارة:

فيأتي في مقدمتها مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والتي تعتبر أهم وأكبر المنظمات المعنية برعاية وحماية اللاجئين على مستوى العالم، ويشارك هذه المنظمة بعض المنظمات الدولية الأخرى وإن كان نشاطها الأساسي لا يعنى

باللاجئين بشكل مباشر، بالإضافة إلي الآلاف من منظمات المجتمع المدني، مع التحفظ علي كثير من نشاطات بعض هذه المنظمات.

٥- وبالنسبة لأساليب التعامل مع الظاهرة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يلاحظ ما يلي:

(١) أصبحت المفوضية تعمل مع باقي أجهزة الأمم المتحدة في سياق أوسع يشمل عمليات بناء السلام وصنع السلام. وقد حدث ذلك مع السلطات المؤقتة التي أقامتها الأمم المتحدة في بعض الدول (مع قوة الحماية التي أرسلتها الأمم المتحدة) ، إضافة إلي الشراكة مع منظمات المجتمع المدني لحماية ورعاية اللاجئين.

(٢) الإعادة للوطن والعمل علي استمرار السلم ومنع تجدد القتال وفرار اللاجئين من جديد، مع مفهوم جديد للأمن العالمي أخذا بعين الاعتبار أمن البشر والسكان إلي جانب أمن الدول. كما تبلورت استراتيجيات جديدة لتقديم الإغاثة الإنسانية للضحايا. وتوسيع مفهوم الأمن العالمي من تركيزه التقليدي على أمن الدول ليشمل تلك الأبعاد الأخرى التي تعد أكثر أهمية في عالمنا المعاصر.

(٣) ومن أهم المفاهيم الجديدة في أسلوب مواجهة الظاهرة بعد الحرب الباردة تغير النموذج القديم لحل مشاكل اللاجئين، حيث كان عبارة عن رد فعل يركز على دول اللجوء ومحوره اللاجئين، أصبح النهج الجديد الذي بدأ يتبلور يمكن تعريفه بأنه وقائي وموجه نحو دول المنشأ، بالإضافة إلي شموليته، حيث يشمل كل الجهات المعنية بأزمات اللاجئين.

كما تتبع المفوضية نهجا غير تقليدي لمساعدة ورعاية اللاجئين ولجمع التبرعات العينية مثل المنح الدراسية وجمع الأموال من الأفراد والجهات المناحة التطوعية، وذلك من خلال تعين سفراء للنوايا الحسنة على مستوى العالم والأقاليم، والتغير في إدارة الطوارئ، وعقد دورات تدريبية إقليمية لإدارة الطوارئ والعمل على تطوير العمل بالمفوضية ككل وسبل الحماية للاجئين وتعزيز الدول المضيفة، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة كأسلوب من أساليب دعم اللاجئين والسعي نحو تفعيل دور المرأة بالسلام من خلال تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بذات الخصوص. وتطبيق برامج الإعادات الأربعة (الإعادة للوطن، إعادة الإدماج، إعادة التوطين، إعادة التأهيل)، وبرامج المفوضية للتوعية بالسلام من خلال برامج تعليمية موجهة.

ثانيا- احتمالات المستقبل:

في ضوء ما سبق، يمكن طرح بعض التصورات بالنسبة لظاهرة اللاجئين في إفريقيا في المستقبل القريب المنظور:

كان هناك اعتقاد لدى البعض أن ظاهرة اللاجئين في إفريقيا في طريقها إلى التراجع، وذلك نتيجة لانخفاض أعداد اللاجئين في النصف الثاني من التسعينيات (مع ملاحظة عودتها إلي معدلتها السابقة في بداية هذا القرن، وتزايدها مرة أخري في الفترة الأخيرة نظرا لأحداث دارفور والصومال والتدخل الأجنبي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، والإقليمي الممثل في أثيوبيا وغيرها)، وقد أشير إلي أسباب هذا التراجع النسبي في تحليل النتائج بالفصل الثاني حيث كان من أهم هذه الأسباب عودة التكالب والتنافس علي ثروات ومقدرات القارة*.

و يعتقد الباحث أن الجهات المعنية والأساليب المتبعة لمواجهة الظاهرة، من حيث الإطار القانوني والتنظيمي علي المستويين الدولي والإقليمي قادرة علي الحد من الظاهرة، شريطة:

١- تفعيل وتطبيق القوانين المنظمة لذلك، وزيادة الدعم المالي المخصص للفروع الإقليمية لمفوضية شؤون اللاجئين بالقارة، وإعادة النظر في التعامل مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال لتجنب مخاطر وسلبيات بعض هذه المنظمات.

٢- زيادة فاعلية النهج الجديدة التي تم الإشارة إليها في متن الدراسة لمواجهة الظاهرة.

٣- عدم الانتقائية في التعامل مع الظاهرة.

٤- وضع معايير وضوابط فاصلة بين العمل الإنساني والتدخل الدولي.

٥- الموائمة بين حماية ورعاية اللاجئين والمصالح الوطنية.

---

* وذلك ما عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي قبيل افتتاح القمة الأفريقية الفرنسية (الخامسة والعشرين، في فبراير٢٠٠٧) حيث قال " أن المنافسة في إفريقيا قوية جدا"، ذاكرا بالاسم الصين والهند والبرازيل والولايات المتحدة. كما أشار إلي اهتمام الصين تحديدا بالقارة مشيرا إلي مؤتمرها الأخير المماثل (٢٠٠٦) والذي حضرة ٤١ من زعماء القارة الإفريقية وقال " إن الصين التي لم تكن تأتي إلى إفريقيا سوف تذهب حاليا إليها ولهذا السبب من المهم جدا عقد قمة كهذه"، فضلا عن وضع الرئيس الفرنسي الجديد(ساركوني) مسألة دارفور في جدول أعمال مؤتمر الثماني الأخيرة بألمانيا يونيو ٢٠٠٧!.

*** أما عن سبل الحد الأسباب المؤدية للظاهرة ذاتها يكمن النظر إليها من الجهات أو النواحي التالية:**

الناحية الأولي– أسلوب الحد من ظاهرة الصراعات الحروب الأهلية الفاعل الرئيسي والسبب المباشر لتفاقم الظاهرة خاصة الفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وذلك من خلال:

١- تفعيل أساليب الحكم الرشيد ومحاربة الفساد السياسي والإداري

٢- التوزيع العادل للسلطة وعدم إقصاء الأقليات والمعارضة الوطنية

٣- الاندماج الوطني والحياة النيابية السليمة دون تبعية أو إملاءات خارجية.

٤- تفعيل دور مجلس الأمن والسلم الإفريقي، وأساليب الإنذار المبكر لمواطن الصراع والاعتماد علي قدرات الاتحاد الإفريقي في حل أسباب الصراعات والحروب الأهلية مهما تضاءلت قدراته وإمكاناته تجنبا لمزيد من التدخل الأجنبي وصراعات وحروب مخلفة لآلاف الضحايا ومشردة لملايين اللاجئين.

الناحية الثانية – أساليب معالجة الأسباب غير المباشرة والمؤدية لتفاقم الصراعات والحروب المنتجة لظاهرة اللاجئين فربما كان في:

١- التوزيع العادل للقوة الإستخراجية للدولة

٢- عدم التخلي عن دور الدولة في توفير الأمن والارتقاء بمستوي الخدمات

٣- عدم التخلي عن قطاع الإنتاج والخدمات ذات الطبيعة الإستراتيجية الخاصة

٤- تفعيل دور التجمعات الاقتصادية الأفريقية وسرعة الخطي نحو إقامة سوق أفريقية مشتركة فاعلة.

٥- التصدي لكافة أشكال التدخل الأجنبي.

الناحية الثالثة– علي المستوي الدولي:

١- دعم الجهود الرامية لإعادة هيكلة الأمم المتحدة للعمل علي خلق نظام عالمي جديد تحكمه قوي متوازنة، قادرة علي مساندة الأمم المتحدة للقيام بالمهام التي أنشئت من أجلها، وخاصة فيما يختص بفرض السلم والأمن الدوليين.

٢- التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب علي أساس الشراكة الحقيقة البعيدة عن الاستقطاب والتبعية والمنتديات الاحتفالية والتظاهرات الإعلامية، والتعاون من أجل التعايش ورفاهية الشعوب، لا من الخوف من إرهاب مزعوم، ودرء مخاطر هجرة أهل الجنوب.

٣- وعدم ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية علي البلدان الإفريقية، وإتاحة الفرصة لقيام أنظمة حاكمة لا تابعة بالقارة.

الناحية الرابعة- المستوي الأفريقي:

١- الحكم الرشيد وعدم التبعية السياسية والاقتصادية للغرب والتنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي الإقليمي المشترك لدول القارة، والاعتماد علي القدرات والطاقات البشرية وتوظيف الثروات الأفريقية الخاصة في التعاون والإنتاج والتنمية.

٢- تفعيل دور وأدوات الإعلام، وخاصة الإفريقية نحو عرض قضايا اللاجئين من كافة الجوانب وليس التركيز علي الجانب الإنساني فحسب، وذلك من أجل توفير مناخ ملائم لقبول اللاجئين علي أرض الدول المضيفة، وخلق التعاطف الدولي مع قضاياهم.

٣- كسر قيود التبعية، وإعادة بناء الدولة بما تحمله من قيم إنسانية وسياسية. **وأن تجعل النخب الحاكمة اقتصادها علي أنفسها، وسماحتها علي من يقصدها***.

أخيرا:

ربما كانت هذه الآمال المطروحة بعيدة عن سبل الحد من ظاهرة اللاجئين، إلا أن الباحث يحسب أنها شديدة الصلة بالموضوع فكيفما كان في عدم وجودها تهيئة لمناخ الصراعات والحروب الأهلية التي دمرت الحرث والنسل، وأجبرت الملايين علي الفرار خارج الأوطان – ربما كان في توافرها تهيئه المناخ لتعايش مجتمعات البلدان الأفريقية في حالة من الاستقرار والأمن والأمان، وتراجع ظاهرة اللاجئين حيث أصبح الطابع السياسي يغلب علي تلك الظاهرة فضلا عن كونها حالة إنسانية تؤثر في الأحداث وتتأثر بها.

ومن ثم لا يمكن القول باختفاء أو تراجع حدة هذه الظاهرة في المستقبل القريب أو المتوسط. لاستمرار تدهور الظروف الاقتصادية والسياسية للقارة، وعدم استقرار النظام الدولي الجديد، وكافة الظروف المهيأة لتفاقم الظاهرة، ونظرا لكون هذه الظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن حل بعضها دون الأخر، كما أن حل هذه المشكلة يكمن في حل كافة مشاكل القارة واستقرارها، والتي في حلها ربما فقد الغرب أحد أهم مبررات تدخله في شؤون القارة في الآونة الأخيرة تحت دعاوي الدوافع الإنسانية وحماية الأقليات وحقوق الإنسان، وخسرت الشركات الأجنبية أهم أسوق السلاح وغسيل الأموال والمخدرات.

---

* هذه العبارة مقتبسة من قول منسوب لأحمد بن طولون: والمقصود من هذه العبارة أن يجعل الحاكم اقتصاده علي نفسه وذويه أولا، ثم علي شعبه. ويسعي للاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد علي الغير، وأن يقيم العدل بين شعبه ويسالم من يسالمه .

وفى ضوء هذه الاعتبارات، يمكن القول أن ظاهرة اللاجئين فى أفريقيا فى المستقبل القريب المنظور سوف تظل بين الزيادة والنقصان والمأساة وهذا السقف المحدود من الحماية والرعاية حتى تتحقق تلك الآمال.

قائمة المراجـــع

أولا- مراجـــع باللغة العربية

أ- وثائق:

١- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: **اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢آب / أغسطس ١٩٤٩** (سويسرا: مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠١).

٢- جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان: **الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا**، في:
http://wwwl.umn.ed/humanrts/

ب – كتب:

١-د. إبراهيم أحمد نصر الدين (تحرير): **الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩).

٢-د. أحمد الرشيدي (تحرير): **ندوة الحماية الدولية للاجئين**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٦).

٣-د. إبراهيم نصر الدين وآخرون: **الموسوعة الإفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات والإفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الخامس، بحوث سياسية واقتصادية، مايو ١٩٩٧).

٤-د. أبو الخير أحمد عطية: **الحماية الدولية للاجئ في القانون الدولي** (القاهرة: دار النهضة،١٩٩٧).

٥-د. أحمد إبراهيم محمود: **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،٢٠٠١).

٦-د. أحمد أبو الوفا: **الحماية الدولية لحقوق الإنسان** (القاهرة: دار النهضة، ٢٠٠٠).

٧- د. أحمد الرشيدى(تحرير): **الحماية الدولية للاجئين** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧).

٨- د. السعيد البدوي (تحرير): **العـولمة وآثارها على إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩).

٩- بيتر نيانجو (تحرير): **من تجارب الحركات الديمقراطية في إفريقيا والـوطن العربي** (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٥).

١٠- د. حسن نافعة: **الأمم المتحدة في نصف قرن** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٠٢، ١٩٩٦).

١١- د. حمدي عبد الرحمن حسن: **قضايا في النظم السياسية الإفريقية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٨).

١٢- د. عصام أحمد زناتي: **حماية حقـوق الإنسان في إطـــار الأمم المتحدة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨).

١٣- د.عمر سعد الدين: **مدخل القانـون لحقوق الإنسان** (القاهرة: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣).

١٤- عيسى شيفجي، حلمي شعراوي: **حقوق الإنسان في إفريقيا والـوطن العـــربي** (القاهرة: المجلس الإفريقي للتنمية والبحوث الاجتماعية، ١٩٩٠).

١٥- د. فاروق يوسف يوسف أحمد: **قواعد علم السياسة، اقتراب غير تقليدي من الظاهرة السياسية** (القاهرة: مكتبة عين شمس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨).

١٦- د. فرج عبد الفتاح فرج: **الاقتصـــاد الإفريقي من التكامل إلي العـــولمة** (القاهرة: دار النهضة العربي، ٢٠٠١).

١٧- فيصل شطناوي: **حقوق الإنســان والقانــون الدولي** (القاهرة: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩).

١٨- د. محمود أبو العينين (تحرير): **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** (القاهرة: مركز البحــوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١).

١٩- معهد البحوث والدراسات الإفريقية: **بحوث مؤتمر إفريقيا تحديات القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، بجامعة القاهرة، المجلد الثاني، مايو ١٩٩٧).

٢٠- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: **حالة اللاجئين في العالم – خمسون عاما من العمل الإنساني**، (القاهرة: مركز الأهرام للطباعة والنشر، ٢٠٠٠).
٢١- نخبة من المتخصصين والخبراء: **دراسات في القانون الإنساني** (القاهرة: بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دار المستقبل، ٢٠٠٠).
٢٢- الهيئة العامة للاستعلامات: **النظام العالمي الجديد** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، سلسلة كتب مترجمة، رقم ٨٣١، ١٩٩٨).
٢٣- د. وائل أحمد علام: **الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان**، (القاهرة: مطبعة دار النهضة العربية، ١٩٩٠).

ج – مقالات:

١- د. إبراهيم أحمد نصر الدين:"إشكالية الدولة في أفريقيا"، **ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية**(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٠).
٢- أحمد دحلي: " الأزمة الحدودية الإريترية – جذورها تطورها، وتداعياتها وآفاق حلها "، **آفاق إفريقية** (المجلد الأول، العدد الثالث، خريف ٢٠٠٠).
٣- د.أحمد محمود إبراهيم: " الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا " في **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١).
٤- د. إجلال رأفت: " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء " **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٥، يوليو٢٠٠١).
٥ – بامبلا باكستر: "برامج مفوضية شئون اللاجئين للتوعية بالسلام "، **مجلة الهجرة القسرية** (القاهرة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر ٢٠٠١ العدد ١١).
٦- بدر حسن شافعي: " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب إفريقيا " **السياسة الدولية** (العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١).
٧-..............: " الصومال واحتمال عودة التدخل الدولي " **السياسة الدولية** (العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢).
٨- بكاري درامي: " آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا " **السياسة الدولية**، (العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣).

٩- حمدي عبد الرحمن حسن: " السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بين العزلة إلي الشـــــراكة " **السياسة الدولية** (العدد ١٤٤، ابريل ٢٠٠١).

١٠-.........................: " الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا- الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **مجلة قراءات إفريقية**، في:

http://www.albayan-magazine.com/qiraat/.

١١- خديجة عرفة أمين: اللاجئون في إفريقيا، **آفاق إفريقية** (المجلد الرابع، العدد١٣، ربيع ٢٠٠٣).

١٢- راى ولكنسون: " العيش على هامش الحياة " **مجلة اللاجئون** (القاهرة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجلد٢، العدد ١٢٧، ٢٠٠٣).

١٣-...............: " تحول اللاجئين إلي قتلة " **مجلة اللاجئون** (المجلد ٢، رقم ٣١، ٢٠٠٣).

١٤- سامية بيبرس: " سيراليون وأهمية تعزيز دور جديد للأمم المتحدة " **السياسة الدولية** (العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١).

١٥- ستيفن موس: "انتبه لما تقول، دلالات مصطلحات اللجوء" **مجلة الهجرة القسرية** (العدد ١١، ديسمبر، ٢٠٠١).

١٦- د.عاطف عدوان: " الطروحات الإسرائيلية حول مشكلة اللاجئين - الحلقة الثانية " في **رؤية** (فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات)، في:

http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/4/page9.html.

١٧- د.عبد الملك عودة: " العلاقات المصرية الأفريقية " **آفاق إفريقية**، (المجلد الثالث، العدد العاشر، صيف ٢٠٠٢).

١٨- كريستوف هام: " رحلة في الظلام"، **مجلة اللاجئون** (المجلد٤، العدد رقم ١٢١، لسنة ٢٠٠).

١٩- مجدي صبحي: " النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان " **السياسة الدولية** (العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢).

٢٠- نبيل بكر عمارة: " العلاقات الصينية الإفريقية " **آفاق إفريقية** (المجلد الرابع، العدد ١٤، ٢٠٠٣).

٢١- هدى البكر: " الموقف الأمريكي من أزمة دارفور " **السياسة الدولية** (العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥).

ج – بحوث منشورة وغير منشورة:

١- د. إبراهيم نصر الدين: " إشكالية الدولة في إفريقيا "، **ندوة إفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٠).

٢- د. جمال محمد السيد ضلع: " أزمة الشرعية السياسية في إفريقيا "، **النشرة الخاصة المحكمة، مجلة الدراسات الإفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد رقم ٦٨، ٢٠٠٤).

٣- د. صبحي على قنصوه: **العنف الإثنى في رواندا** (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، رقم ٢، سبتمبر ٢٠٠٢).

د- رسائل علمية:

١- أيمن السيد محمد شبانه: **ظاهرة التدخل الإقليمي فى الصراعات الداخلية الأفريقية: الكونغو الديمقراطية نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣).

٢- سني محمد على عبد الجبار: **المنظمـــات الدولية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا**، رسالة دكتـــــوراه غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، بجامعة القاهرة، ١٩٨٤).

٣- هشام فهيم خليل: **مشكلة اللاجئين وأثرها على العلاقات الدبلوماسية بين كل من أثيـــوبيا والســــودان والصومال**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١).

هـ - تقارير

١- **التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية**، ٢٠٠٣، في:
http//www.amnsty_arahic.org.

٢- جلفاز موساو: " حماية اللاجئين في داداب، الإجراءات والمشاكل المستقبلية "، **نشرة الهجرة القسرية** (القاهرة: برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين، ديسمبر ٢٠٠١).

٣- خلود عنـــان: " مقترحات من أجل تعزيز أمن اللجوء" **نشرة بر الأمان** (القاهرة: المكتب الإقليمي لمفوضية شئون اللاجئين، العدد رقم ٦، ٢٠٠١).

٤- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين: **التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٠).

و- أخرى

١ - **الأهرام** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٤٣٧٩٩، ٥/١١/٢٠٠٦).

٢- المفوضية العليا لشئون اللاجئين، في:

http://www.unhcr.org/.

٣ - د. حمدي عبد الرحمن حسن: " أبعاد السياسة الأمريكية الحديثة تجاه إفريقيا" **إسلام أون لاين** (١٩٩٩)، في:

http://www.Islamonline.net.

٤- خديجة عرفة أمين: " لاجئو العالم الإسلامي- بين الاعتبارات السياسية والإنسانية "، في:

http://www.Islamonline.net.

٥- هيئة الإذاعة البريطانية باللغة العربية:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/.

٦- صوت إريتريا، في:

http://www.hornofarica/.

٧- موقع الأمم المتحدة، في:

UN Integrated Regional Information Networks:
(Posted to the web April 6, 2004), at:
http//allafrica.com.

٨- موقع منظمة العفو الدولية، في:

http//www.amnsty_arahic.org

٩- موقع منظمة حقوق الإنسان الدولية، في:

http://www.hrw.org/arabic/

ثانيا- مراجع باللغة الأجنبية:

I - DOCUMENTS:

1. **OAU Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa**, at: http://iihl.org/news/3916nl08.pdf.

2. University of Minnesota, Human Rights Library: **The Khartoum Declaration on Africa' s Refugee Crisis** (Sept. 1990), at: http://wwwl.umn.ed/humanrts/.

3. University of Minnesota, Human Rights Library: **The Addis Ababa Document on Refugees and Forced Population Displacements in Africa** (Sept. 1994), at: http://wwwl.umn.ed/humanrts/.

4. **UN:1951 Convention Relating to Status of Refugees.** www.a.ph.gov.au/library/pubs/rp/2000-01rpo5.htm.

5. **UN: Protocol relating to the Status of Refugees**, at: http://www.hri.ca/uninfo/treaties/83.html.

II - BOOKS:

1. Edward, Jude. & Langdon John W.: **A Hard and Bitter Peace, Global History of Cold War,** (New Jersey: Simon & Schuster, Upper Saddle River, 1996).

2. Goodwin-Gill, Guy S.: **The Refugee in International Law,** (London, Clarendan Press Oxford, 1996).

3. Kpundeh, Sahr J.: **The Big Picture - Building A Sustainable Reform Movement Against Corruption in Africa** (Washington, D.C.: World Bank Institute, October 2001).

4. Kuhlmon, Tom: **Burden Boon, A Study of Eritrean Refugee in The Sudan** (Amsterdam: VU University Press, 1990).

5. Loescher, Gil & Laila Monahan: **Refugee and International Relations,** (London, Oxford: Clarendon press, 1990).

6. Mbaku, John Mukum: **Bureaucratic and Political Corruption in Africa– The Public Choice Perspective** (Florida: Krieger Publishing Company, 2000).

7. Salomon, Kim: **Refugee in the Cold War– Toward Anew International Refugee Regime in the Early Postwar Era** (Sweden: Lund University Press, 1991).

8. Sjoberg, Tommie: **The Power and the Persecuted the Refugee Problem and the Intergovernmental Committee on Refugees,** (Sweden: Lund University Press, 1991).

9. Veer, Guus Van der: **Counseling and Therapy with Refugees,** (New York: John Wiley & Sons, 1992).

III- ARTICLES:

1. Brian, Neldner: "A critical difference: an NGO perspective on the role of NGOS as partners in providing assistance to refugees"، **The Journal of Humanitarian Assistance** (July 1997), at: www.jha. ac/articles/.
2. Bonaventurz, Rutinwa: " Asylum and Policies in Southern Africa " **The Journal Humanitarian Assistance** , April , 2002) ,at: www.jha. ac/articles/a050.htm.
3. Chaulia, Sreeram s.: "Unhcr's Relief Rehabilitiation and Repatriation of Rwandan Refugee in Zaire, 1994-1997", (**The Journal Humanitarian Assistance**) at: www.jha. ac/articles/a086.htm.
4. Dugan, Julie & Other's: " Assessing The Opportunity Sexual Violence Against Woman and Children in Refugee Camps ", **The Journal of Humanitarian Assistance** (online), at: www.jha. ac/articles/.

5. Ellis, Stephen: "How to Rebuild Africa" , **Foreign Affairs**, Sep. 2005, at: www. foreignaffairs.org.

6. James, Schneider: " The refugee crisis in southern and central Africa" , **The Journal of Humanitarian Assistance**, June 2000 , at:
www.jha ac/articles/.

7. Miskel, James F.: "The Debate about Foreign Aid" , **The Journal of Humanitarian Assistance**, 17January1997, at:
www.jha ac/articles/.

8. Smock, David R.: "Humanitarian Assistance and Conflict in Africa", **The Journal of Humanitarian Assistance**, July 1997), at:
www.jha. ac/articles/..

9. Southall, David P.: "Empty Arms, The Effect of Arms Trade on Mothers and Children" , (2002).at:
http://bmjjournals.com/cgi.

10. Stremtau, John J.: "Ending Africa's Wars ", **Foreign Affairs** (July August, 2000) at:
www. foreignaffairs.org.

11. Talbot, Chris: "US marines sent to Liberia ", June 2003, at:
http://www.wsws.org/articles/

12. Taylor, Charles: "Hundreds in Bomi County ", **Global Media**, 9/04 /2004, at:
http://www.wsws.org/articles/.

13. Tony, Water S.: "Coming Rwanda Demographic Crisis, or Why Current Repatriation Policies Will Not Solve Tanzania's or Zaire's Refugee Problems", **The Journal of Humanitarian Assistance**, June 2000, at:
www.jha. ac/articles/.

IV- THESES:

1- Collins, John S.: **An Analysis of the Voluntariness of Refugees Repatriation in Africa,**(Canada: University Manitoba1996) at:
http://www.umanitoba.ca/institutes/disaster research/refugee thesis/.

V – REPORTS:

1. Human Rights Watch: **Refugees in their own country ,The forced relocation of squatters and displaced people from Khartoum** (New York: Human Rights WATCH , 1992) at:

2. International Committee of The Red Cross: **Annual Report 2001** (Geneva, 2000).

3. --: **Annual Report 2002**, (Geneva, June 2001).

4. Milbank, Adrienne: **The Problem with the 1951 Refugee Convention** (Australian Parliament, Social Policy Group, Working Papers, and September 2000) at: http://www.aph.gov.au/library/pubs/rp/2000-01/01RP05.htm.

VI – Other

1. Elizabeth Blunt:" The Guinea conflict explained", at: **http://news.BBC.co.uk/hi/arabic/news.**

2. Mills, Kurt: "**Refugee** Return from Zaire to Rwanda: the Role of UNHCR ", at: http://www.unhcr.org/.

3. Study Guide on Refugees, at: http://www.hrea.org/ar/learn/guides/refugees.html.

4. Taibt, Chris: "War Resume Between Ethiopia and Eritrea "(20 February 1999), at: http://www.wsws.org/articles/.

5. UN Integrated Regional Information: "Rwanda, A nation in Healing, 10 Years after Genocide" **Global Media,** 06/04/2004, at: http://www.wsws.org/articles/.

الملاحـــــق

وثيقة أديس أبابا بشأن اللاجنين والتشريد القسري للسكان في أفريقيا

تبنتها ندوة منظمة الوحدة الأفريقية – المفوضية العليا التابعة للأمم المتحدة بشأن اللاجئين والتشريد القسري للسكان في أفريقيا

٨ – ١٠ سبتمبر ١٩٩٤ أديس أبابا – أثيوبيا

عقدت احتفالاً بالذكرى الخامسة والعشرين لتبني منظمة الوحدة الإفريقية للاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا والذكرى العشرين لبدء العمل بها المحتويات تقديم من عضو لجنة المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ السيدة ساداكو أوجاتا، وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية؛ د.سالم أ.سالم

الجزء الأول – مقدمة

الجزء الثاني – التوصيات

(١) الأسباب الرئيسة لتدفق اللاجئين وانتقال السكان القسري.
(٢) اتفاقية ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا.
(٣) حماية اللاجئين في إفريقيا.
(٤) المساعدة المادية للاجئين.
(٥) ترحيل الأشخاص داخلياً.
(٦) حلول للاجئين.
(أ) إعادة اللاجئين.
(ب) إعادة التوطين فيما بين الدول الإفريقية.
(٧) السكان الآخرون الذين يحتاجون للحماية والمساعدة الإنسانية.
(٨) الاستعداد والاستجابة للطوارئ.
(٩) من الإعانة والمساعدة الإنسانية إلى الرعاية الاجتماعية والاقتصادية.
(١٠) الجوانب التنظيمية.

الجزء الثالث – المتابعة

الجزء الأول

مقدمة

١– أقيمت ندوة منظمة الوحدة الأفريقية – المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بشأن اللاجئين والتشريد القسري للسكان في إفريقيا في أديس أبابا – أثيوبيا من ٨ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٩٤، وقد عقدت الندوة احتفالاً بالذكرى الخامسة والعشرين لتبني منظمة الوحدة الإفريقية لاتفاقية ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا (اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٩) والذكرى العشرين لبدء العمل بها في ٢٠ يونيو ١٩٧٤.

٢– جمعت الندوة معاً ممثلي كافة الدول أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية تقريباً، وعدد من الدول أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، وكذلك ممثلين من منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبعض المنظمات فيما بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والأكاديمية من مختلف أجزاء العالم.

٣– أشار المشاركون في الندوة بارتياح إلى المساهمة المهمة التي قامت بها اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٩ لحماية اللاجئين وإيجاد الحلول لهم في إفريقيا، وشجعت كذلك أقاليم أخرى في العالم، وعلى الرغم من الاعتراف بالتحديات التي تواجه الاتفاقية فقد أكدت الندوة مجدداً إيمانها بصلاحية الاتفاقية المستمرة كأساس إقليمي لتوفير الحماية وإيجاد الحلول للاجئين في إفريقيا، وتؤمن الندوة كذلك أن الاتفاقية قد وفرت أساساً جيداً لتطوير الأدوات والآليات لحل مشاكل اللاجئين والتشريد القسري للسكان ككل.

٤– لقد كانت هناك تطورات إيجابية في إيجاد حلول للاجئين في إفريقيا مثل ترحيل لاجئ جنوب إفريقيا الذي أنجز بنجاح في عام ١٩٩٣، والعودة المستمرة لما يزيد على مليون لاجئ من موزمبيق إلى وطنهم، لكن وقعت أزمات جديدة للاجئين كذلك في أجزاء كثيرة من القارة، وفي الواقع فإن عدد اللاجئين في إفريقيا قد زاد أكثر من عشر مرات – من سبعمائة ألف إلى ما يزيد على سبعة ملايين في الخمسة وعشرين سنة منذ نشأة الاتفاقية في عام ١٩٦٩، وبالإضافة إلى السبعة ملايين لاجئ فإن في ثلث العالم إجمالاً هناك ما يقرب من عشرين

مليون لاجئ داخلياً على مستوى القارة الإفريقية، لكن على الرغم من تزايد أزمة التشريد فإن الدعم السياسي والمالي والمادي نحو حماية ومساعدة اللاجئين لم يعد يمنح وذلك نتيجة للتطورات العالمية المختلفة.

٥- يتطلب تدفق اللاجئين أمناً زائداً وأعباء اجتماعية واقتصادية على الدول التي توفر وتواصل توفير الملجأ، وهذا التدفق يدل بشكل خطير على مأساة النزاعات العرقية والتفكك الاجتماعي والفوضى السياسية السائدة في بعض الدول في إفريقيا.

٦- وهكذا فإن الاحتفال باتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩ توفر فرصة ليست لمراجعة الإنجازات والتحديات التي تواجه الاتفاقية فقط ولكن للفت الانتباه كذلك إلى استمرار حالة الطوارئ لأزمة اللاجئين والتشريد في إفريقيا.

٧- التوصيات الواردة في هذه الوثيقة لا تفقد المبادرات المهمة الكثيرة والتوصيات والقرارات والإعلانات وخطط العمل التي سبقت هذه الندوة في إفريقيا أو في أي مكان آخر والتي لها تأثير مهم على قضية اللاجئين، وهكذا عند صياغة توصياتها فإن الندوة قد استلهمت من بين توصيات أخرى – توصيات المؤتمر الإفريقي بشأن وضع اللاجئين في إفريقيا (أروشا – تنزانيا – ٧ – ١٧ مايو ١٩٧٩ "توصيات أروشا")، والميثاق الإفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب لسنة ١٩٨١، والمؤتمر الدولي الثاني بشأن مساعدة اللاجئين في إفريقيا (١٩٨٤ – توصيات "ICARA الثاني")، وإعلان أوسلو وخطة العمل بشأن أزمة اللاجئين والعائدين والمشردين في جنوب إفريقيا (SARRED أغسطس ١٩٨٨)، وإعلان الخرطوم بشأن أزمة اللاجئين الذي اتخذته لجنة الخمس عشرة في دورة الانعقاد العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن اللاجئين (الخرطوم – السودان – ٢٠ – ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠)، وإعلان إطار التعاون وبرنامج العمل لقمة القرن الإفريقي بشأن القضايا الإنسانية (أديس أبابا – إثيوبيا – أبريل ١٩٩٢)، والمبادرة الإفريقية الإنسانية من أجل التنمية المعاونة (١٩٩٣)، وإعلان القاهرة بشأن إنشاء آلية داخل منظمة الوحدة الإفريقية من أجل منع وإدارة وحل النزاعات (القاهرة يونيو ١٩٩٣)، وقرارات وتوصيات أديس أبابا (PARINAC مارس ١٩٩٤)، وإعلان أوسلو وخطة العمل (PARINAC أوسلو – يونيو ١٩٩٤)، وإعلان تونس بشأن اتفاقية

منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا (تونس – يونيو ١٩٩٤).

الجزء الثاني

التوصيات

١) الأسباب الرئيسية لتدفق اللاجئين وانتقال السكان القسري

٨– إن تدفق اللاجئين هو رمز للأزمات التي تؤلم مجتمعات كثيرة في إفريقيا، وعلى وجه محدد – معظم حالات التدفق هي نتيجة للنزاعات المسلحة والنزاعات المدنية، والتعصب العرقي وسوء استغلال حقوق الإنسان على نطاق ضخم، واحتكار القوة السياسية والاقتصادية، ورفض احترام الديمقراطية أو نتائج الانتخابات الحرة والعادلة، ومقاومة المشاركة الشعبية في الحكم، وسوء إدارة الشئون العامة، كل ذلك يلعب دوراً في إجبار الناس على الهروب من أماكن إقامتهم المعتادة.

٩– أيضاً لعبت العوامل الخارجية دوراً على الأقل في المساهمة في تشريد السكان القسري، وتاريخياً فإن السبب الرئيسي لتشيد السكان القسري كان الاستعمار، واليوم ليس هناك خلاف أن القوى الاقتصادية الدولية قد ساهمت في انتشار الفقر في إفريقيا، وفي الفجوة الواسعة بين الفقراء والأغنياء، وفي كثير من البلاد الإفريقية هناك تنافس على الموارد القليلة، وقد عانت البيئة الإنسانية والطبيعية من التدهور، ولم تعد بعض الدول قادرة على تنفيذ المهام الحيوية للحكومة بما في ذلك السيطرة على الأرض القومية، والإشراف على موارد الدولة، وتحصيل مصادر الدخل، والصيانة المناسبة للبنية التحتية القومية، وأداء الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان والمحافظة على القانون والنظام، وكل هذه العوامل تساهم في واحد أو أكثر من الأسباب الرئيسية للتشريد.

١٠– وقد ركزت الندوة في كثير من مناقشاتها على الأسباب الرئيسية للتشريد والحاجة المهمة لتنفيذ الإجراءات الوقائية، واعترافاً أن النزاعات هي السبب الرئيسي للتشريد في إفريقيا اليوم، فإن المشاركين ركزوا كثيراً على الحاجة لإجراءات فعالة لمنع النزاعات، أو حلها على وجه السرعة بعد بدايتها، وقد نادوا بإجراءات محلية ودولية حاسمة لخلق مجتمعات مستقرة حديثة قابلة للنمو، وبطريقة أخرى فإن تشريد اللاجئين سيستمر بشكل قوي، وإمكانية عودة اللاجئين إلى بلادهم الأصلية ستظل كذلك محيرة.

التوصية الأولى

إن الدول أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية وأمانة منظمة الوحدة الإفريقية بالتعاون مع المنظمات فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة يجب أن تدرس كافة العوامل التي تسبب أو تساهم في الصراعات الأهلية، وذلك بهدف وضع خطة شاملة لمعالجة الأسباب الرئيسية لتدفق اللاجئين والتشريد، ومن بين مسائل أخرى – يجب أن تدرس المسائل التالية: الصراعات والنزاعات العرقية، ودور تجارة السلاح في إثارة النزاعات في إفريقيا، وإنشاء أساس قوى للمؤسسات الديمقراطية والرقابة واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وعقبات توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين، والعلاقة بين الأعمال الإنسانية والسياسية والعسكرية على المستوى الدولي.

التوصية الثانية

يجب على القيادة السياسية في إفريقيا أن ترتفع إلى مستوى التحديات التي تواجه ممارسة سياسة المشاركة الشعبية في الشئون القومية بما يخلق أساساً متيناً للحكم المسئول، وتشجيع التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والمجتمع العادل.

التوصية الثالثة

وفي هذا السياق تلاحظ الندوة بارتياح أنشطة منظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وحلها، ووضعاً في الاعتبار الآثار المفيدة لهذه الأنشطة في منع أو التقليل من التشريد فإن الندوة:

(١) توصي بتقوية الترابط بين أنشطة منظمة الوحدة الإفريقية في منع النزاعات وإدارتها وحلها وبين الأنشطة التي تعمل لصالح اللاجئين والمشردين داخلياً.

(٢) تحث المنظمات المهتمة بمسائل اللاجئين ومسائل التشريد الأخرى والمجتمع الدولي ككل لدعم أنشطة منظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وإداراتها وحلها.

(٣) وبشكل محدد – تشجع تلك المنظمات والمجتمع الدولي ككل على المساهمة بشكل كبير في صندوق منظمة الوحدة الإفريقية من أجل السلام، وتوفير الموارد البشرية، والخدمات الاستشارية للدعم الفني والتجهيزات لدعم الأنشطة المذكورة أعلاه بما يتفق مع المبادئ ذات العلاقة لمنظمة الوحدة الإفريقية.

(٤) وعلاوة على ذلك – تشجع تلك المنظمات على دعم منظمة الوحدة الإفريقية في تطوير وتوسيع أنشطتها في مجالات مراقبة حقوق الإنسان، وتشجيع حقوق الإنسان، والقانون

الإنساني، ومراقبة الانتخابات، وإدارة الانتقال السياسي، وتطوير نظم الإنذار المبكر على المستويات المحلية والإقليمية والقارية.

التوصية الرابعة

تحث الندوة كافة الأطراف المتورطين في النزاعات المسلحة على احترام مبادئ ومعايير القانون الإنساني وعلى وجه الخصوص تلك التي تهدف إلى حماية المدنيين من آثار الحروب ومنع تعرضهم للهجوم والأعمال الانتقامية أو الجوع أو تشريدهم تحت ظروف تخالف أحكام البروتوكول الإضافي الثاني التابع لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ بشأن قوانين الحروب.

٢) اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا

١١- كتتمة إقليمية لاتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٥١ التي تتعلق بوضع اللاجئين، وبروتوكول عام ١٩٦٧ اللاحق لها، كانت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩ من الدعائم القوية لحماية اللاجئين وإيجاد الحلول لهم في إفريقيا، فقد مكنت من توفير حق اللجوء للاجئين، وتنفيذ الترحيل التطوعي بالطريقة التي عززت الأخوة والمجاملة بين الدول الإفريقية، وحثت كذلك على تطوير قوانين اللاجئين المطلوبة، والسياسيات والممارسات في إفريقيا، وفي الواقع في أقاليم أخرى من العالم؛ وبشكل ملحوظ في إقليم أمريكا اللاتينية، وتظل الاتفاقية هي الوثيقة القانونية الدولية الوحيدة التي تضمن المبادئ المفصلة بشأن عودة اللاجئين التطوعية.

التوصية الخامسة

وتؤكد الندوة مجدداً على إيمانها باستمرار صلاحية اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩ كأساس لحماية اللاجئين وإيجاد الحلول لهم في إفريقيا، وفي هذا الخصوص – ومن أجل تنفيذ الاتفاقية بفاعلية أكثر – فهي توصي الدول:

(١) التي لم تقم بذلك بالفعل أن تصدق على الاتفاقية.

(٢) أن تؤيد مبادئ الاتفاقية بشأن الطبيعة الإنسانية للجوء، وحظر الأنشطة التي تتناقض مع وضع اللاجئين، وحماية اللاجئين ضد الإبعاد أو الطرد، وتشجيع الترحيل التطوعي بشكل عملي، واحترام مبدأ الاختيار في الترحيل، وممارسة المشاركة في المسئوليات والتضامن فيما بين الدول.

(٣) أن تسن التشريعات واللوائح اللازمة من أجل انفاذ الاتفاقية ومبادئها على المستوى المحلي.

(٤) أن توفر – بدعم من منظمة الوحدة الإفريقية والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات العلاقة – التدريب للمسئولين الحكوميين على أحكام اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩، ومبادئ حماية اللاجئين بصفة عامة، وكذلك تشجيع تلك المعايير فيما بين اللاجئين والسكان المحليين ككل.

(٥) أن تقاوم بشجاعة إغراء التقليل من شأن القوانين والممارسات والالتزامات والمعايير الواردة في الاتفاقية من خلال السياسات المحلية.

التوصية السادسة

يجب أن تراعى تلك الأقاليم من العالم التي لا تتواجد فيها نظم قانونية دولية أو إقليمية لحماية اللاجئين أو حيث تكون النظم واجبة التطبيق قيد إعادة النظر صلة اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩، وفي هذا الصدد – تبرز الندوة التعريف الواسع للاجئ في أحكام تخص عدم رفض اللاجئين على الحدود، وحظر إبعاد اللاجئين، واحترام اختيار اللاجئين في العودة.

٣) حماية اللاجئين في إفريقيا

١٢- انضمت معظم الدول الإفريقية إلى ثلاث وثائق دولية رئيسية بشأن اللاجئين، فقد انضمت ٤٥ دولة إلى اتفاقية ١٩٥١، ٤٦ دولة إلى بروتوكول ١٩٦٧، ٤٢ دولة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩، وهناك فقط ٤ دول في إفريقيا لم تنضم بعد إلى واحدة على الأقل من هذه الوثائق، وفي كافة أرجاء القارة تكون الدول كريمة تجاه اللاجئين، والكثير منها يطبق سياسات اللجوء بشكل متحرر.

١٣- ومع ذلك يقع نظام اللجوء ونظام حماية اللاجئين تحت ضغط هائل في إفريقيا، وقد أثار العدد الكبير من اللاجئين الذين يطلبون اللجوء إلى الدول التي تعاني بالفعل من متاعب اجتماعية واقتصادية كبيرة مسألة القدرة الحقيقية للدول في التغلب على مشكلات اللاجئين، وفي عدد من الدول لا يتم تدعيم المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين حيث يتم اعتقال اللاجئين واحتجازهم دون تهمة، وآخرون يعادون إلى الأماكن التي تتعرض فيها حياتهم للخطر، وعلاوة على ذلك يتم احتجاز آخرين في معسكرات للاجئين أو في أماكن بعيدة يصعب

الوصول إليها حيث يتعرضون في بعض الأحيان إلى قطع الطريق والاغتصاب وأشكال الإجرام الأخرى، والكثير منهم لا يكون قادراً على التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية.

١٤- وهذا جزئياً هو نتيجة مجموعة من القيود السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية حيث لا تستطيع الدول أن تلتزم بمسئولياتها القانونية الدولية إلا تحت أكثر الظروف صعوبة وشدة فقط، ولسوء الحظ فقد انخفض الدعم المالي والمادي للمجتمع الدولي لتخفيف العبء عن الدول الأفريقية المضيفة بسبب الركود العالمي، والعدد المتزايد للأشخاص الذين يطلبون اللجوء والمساعدة الإنسانية على مستوى العالم.

التوصية السابعة

يجب على الدول الإفريقية أن تلتزم برسالة وروح اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩، وأن تستمر في دعمها للاجئين بالحفاوة التقليدية وسياساتها الحرة التي تنتهجها فيما يتعلق باللجوء، وعلى وجه الخصوص:

(١) لا يجب رفض اللاجئين الذين يطلبون دخول إقليم دولة أخرى على الحدود، أو إعادتهم إلى الأقاليم حيث تتعرض حياتهم للخطر، وبناء على ذلك لا يجب على الحكومات أن تغلق حدودها رافضة دخول اللاجئين.

(٢) على الحكومات أن تبذل قصارى جهدها لمعاملة اللاجئين وفقاً للمعايير التي ينشئها قانون اللاجئين، وعلى وجه الخصوص – ضمان السلامة الشخصية للاجئين وتوطينهم في أماكن آمنة يسهل الوصول إليها حيث تتوفر الخدمات وأسباب الراحة الأساسية وتمكنهم أن يستردوا أسلوب الحياة العادية.

التوصية الثامنة

يجب على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى ذات الصلة أن تساند وتساعد الحكومات المضيفة في الوفاء بمسئولياتها تجاه اللاجئين بطريقة تتوافق مع مبادئ قانون اللاجئين من ناحية، والأمن القومي الشرعي والمصالح الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى، وعلى وجه الخصوص – توفير المساعدة المالية والمادية والفنية:

(١) لضمان أن البنية الاجتماعية والاقتصادية وخدمات المجتمع والبيئة في الدول أو المجتمعات المضيفة لا تتأثر باستضافة أعداد ضخمة من اللاجئين.
(٢) لتوفير الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية والطبية على أساس مؤقت حتى لا يكون اللاجئون والسكان المحليون على حد سواء في وضع يتهددهم بالخطر.
(٣) لتقرير وضع اللاجئ بالنسبة للأشخاص الذين يطلبون اللجوء، وضمان أن هؤلاء الذين لا يحتاجون أو يستحقون الحماية الدولية لا يستغلون القانون الإنساني للجوء.
(٤) لتمكين الحكومات أن تستجيب بشكل فعال للأوضاع التي يمكن أن تساهم في تدهور الأمن والقانون والنظام في مناطق استضافة اللاجئين، وفي هذا الشأن يجب أن تعطي الأولوية لعزل ونزع سلاح الأفراد والجماعات فيما بين اللاجئين الذين قد يكونون مسلحين ويهددون حياة اللاجئين الأبرياء، والمواطنين المحليين، والعاملين في المجال الإنساني، أو المشاركة في أعمال إجرامية أخرى.
(٥) وبالإضافة إلى التوصية السابقة – تتبع الأسلحة الخطيرة التي يتم تداولها أو إخفاؤها في مناطق استضافة اللاجئين بشكل غير قانوني وحفظها في مكان آمن أو تدميرها.
(٦) إنشاء أو تقوية المؤسسات المحلية لإدارة والتعامل مع مسائل اللاجئين على المستويات الإقليمية والمركزية، وبناء الموارد البشرية المدربة جيداً والكافية، والحصول على الموارد اللوجستية والفنية بما يمكن الحكومات أن تستجيب وتتدبر كافة جوانب مشاكل اللاجئين.

٤) المساعدة المالية للاجئين

١٥- إن مبادئ التضامن الدولي والمشاركة في المسئوليات قد وفرت الاستجابة من المجتمع الدولي لمشاكل اللاجئين، ومن الواضح الآن أن الدول الإفريقية لا يمكن أن تتحمل أعباء استضافة اللاجئين بمفردها، ومع ذلك وبسبب "تبلد مشاعر الشفقة" أو "إعياء الدول المانحة" فإن الموارد المالية والمادية لبرامج اللاجئين في إفريقيا من الدول المتقدمة تتقلص، وفي حالات الطوارئ الأخيرة فإن استجابة المجتمع الدولي كانت مترددة وتميزت بالاستعداد الضعيف والموارد المحدودة.

١٦- وعلاوة على ذلك – في كل أجزاء العالم – لم تتفق دائماً الإجراءات التي تتخذ للوفاء بالمصالح الوطنية المختلفة مع أهداف حماية اللاجئين في كافة الحالات، ولتجنب الهجرة غير الشرعية وتقليل سوء استغلال إجراءات اللجوء، فقد وضعت إجراءات مثل الحظر في أعالي البحار، وقيود التأشيرة وعقوبات شركات النقل، وبطريق مماثلة فإن تصنيفات اللاجئين

الجديدة قد ابتكرت مع تفسير أكثر تقييداً لتعريف اللاجئ في اتفاقية ١٩٥١، وبالإضافة إلى ذلك فهناك مفاهيم مثل "بلاد المنشأ الآمنة"، "الحماية المؤقتة"، "مناطق السلامة"، "المعالجة في الدولة"، "العودة الآمنة" قد تم تطويرها.

١٧- هذه الإجراءات – على الرغم من اتخاذها لحماية المصالح الوطنية المختلفة – كان لها أثر على فرض قيود السيطرة على الهجرة، وأثارت الاهتمام بأن اللاجئين الحقيقيين تتم إعاقتهم في طلب اللجوء والتمتع به، ومن ناحية أخرى – في بعض الدول – فإن مثل هذه الإجراءات يكون لها أثر على رفض دخول اللاجئين.

التوصية التاسعة

يجب أن توفر الدول المانحة والمنظمات فيما بين الحكومات والمنظمات الحكومية ذات الصلة المساعدة المالية والمادية والفنية لدول اللجوء الإفريقية التي تستضيف اللاجئين، وفي حالات التدفق على نطاق واسع فإن مثل هذه المساعدة يجب أن يتم توفيرها في الوقت المناسب من أجل الحفاظ على حياة البشر.

التوصية العاشرة

لا يمكن معالجة أزمة اللاجئين بشكل فعال من خلال طرق إقليمية، وتوصي الندوة أن تعالج هذه المشكلة بطريقة عالمية وشاملة، حيث إنها تؤثر بشكل أساسي في كل إقليم من العالم، وعلى نحو مشابه – يجب على الدول أن تناضل من أجل التعاون الفعال والمساعدة المتبادلة بشأن اللاجئين والتشريد والمسائل التي تتعلق بالهجرة، وبنفس الطريقة تتعاون بشأن المسائل الاقتصادية والبيئية والأمنية.

التوصية الحادية عشرة

تطالب الندوة بالتضامن الدولي الحقيقي والمشاركة في المسئوليات لإعادة النظام الدولي لحماية اللاجئين وإيجاد حلول لهم إلى بؤرة مشكلة اللاجئين، وبشكل محدد – يجب إعادة تنشيط نظام دولي حقيقي يحتضن المقاييس والمبادئ العالمية بشأن حماية اللاجئين والمساعدات والحلول، كما يجب وقف الانزلاق المستمر نحو القوانين والسياسات والممارسات المقيدة والرادعة على المستوى العالمي.

التوصية الثانية عشرة

ومن أجل الإجراءات المقترحة في التوصيات المذكورة أعلاه يجب على إقليم إفريقيا أن يطور – بتفان وإخلاص – الوسائل من أجل رد فعل مؤثر تجاه مشكلة اللاجئين على أساس إقليمي، وفي الحالات التي تتأثر فيها مجموعة إقليمية من الدول أو مجموعة من الدول يكون هذا الاتجاه مناسباً على وجه التحديد، وفي الحالات الأخرى حيث تكون حالات الطوارئ فيما وراء العمل الإنساني وحده ربما تتطلب أيضاً المبادرات السياسية اتجاها إقليمياً، ولذلك تعتبر ترتيبات ضمان حماية اللاجئين من التشريد وضمان الحماية داخل الإقليم وتشجيع الحلول بشكل فعال عناصر أساسية في هذا الاتجاه.

٥) الأشخاص المشردين داخلياً

١٨- يمثل وضع الأشخاص المشردين داخلياً بشكل واضح أزمة التشريد في إفريقيا اليوم، ويقدر عددهم بعشرين مليوناً على وجه التقريب، وبصرف النظر عن حجم المشكلة فليس لدى أي منظمة تكليف محدد وفعال للاستجابة من أجل حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً ككل، وفي ظروف معينة – تفي باحتياجاتهم منظمات معينة، ومع ذلك يظل المجتمع الدولي غير مؤهل على نحو كاف للاستجابة بشكل فعال لكافة جوانب مشاكلهم، وفي الواقع تمثل مشكلة المشردين داخلياً واحدة من أكثر أزمات حقوق الإنسان مأساوية في إفريقيا اليوم.

التوصية الثالثة عشرة

تتعلق بالدولة المسؤولية الرئيسية لضمان حماية كافة المواطنين كواجب ومسؤولية تنبع من سيادتها، وينبغي على الدول أن تدعم الحقوق الواردة في القانون الدولي والمحلي لصالح الأشخاص المشردين داخلياً، وعلى وجه التحديد – يجب احترام حقهم في الحياة وعدم ترحيلهم بشكل تعسفي وقدرتهم على العودة إلى أماكن إقامتهم المعتادة في كافة الأوقات، وبالإضافة إلى ذلك – تلتزم كل من الدول والكيانات غير الحكومية المتورطة في نزاعات مسلحة بحقوق الإنسان ومبادئ ومعايير القانون الإنساني بشكل يضمن حماية الأشخاص المشردين داخلياً.

التوصية الرابعة عشرة

يجب على كافة أطراف النزاع أو الذين يسيطرون على مناطق يتواجد فيها أشخاص مشردين داخلياً أو يتعاونوا مع المنظمات ذات الصلة في مجال الأنشطة الإنسانية من أجل تمكينها من الوصول إلى المشردين لتوفير احتياجاتهم الغذائية، ولا يجب اعتبار هذا التدخل للأغراض

الإنسانية بمثابة اعتداء على سيادة الدول، بل على العكس فإن موافقة الدول على مثـل هـذا الإجراء من أجل إنقاذ حياة الأشخاص المشردين داخلياً هي ممارسة أساسية للسيادة.

التوصية الخامسة عشرة

تساند الندوة بقوة مجهودات الممثل الخاص للأمين العام للأمـم المتحـدة بـشأن الأشـخاص المشردين داخلياً والمبادرات التي تتخذ في المنتديات المحلية والإقليميـة والدوليـة لتـشجيع الآليات القانونية والعرفية والعملية من أجل حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً بشكل أفضل.

<u>٦) الحلول من أجل اللاجئين</u>

أ) إعادة اللاجئين

١٩- تظل عودة اللاجئين اختيارياً إلى بلادهم الأصلية هي الحل الأمثل – طالما كـان ذلـك ممكناً، وفي هذا الصدد فإن الندوة تشير بارتياح إلى أن عقد اتفاق سلام في موزمبيـق فـي أكتوبر ١٩٩٢ قد فتح الطريق لعودة أكثر من مليون من لاجئ موزمبيق إلى وطنهم، وعلاوة على ذلك فإن إمكانية إيجاد حلول للاجئين من خلال العودة – في أقاليم أخرى – تبدو مبشرة.
٢٠- ولكن في بعض الأقاليم الأخرى من القارة فإن أعداداً كبيرة من اللاجئين غيـر قـادرة على العودة إلى بلادها، والعقبة الرئيسية أمام العودة اختيارياً هي استمرار القلق أو العنف أو النزاع في بلاد المنشأ، وعلاوة على ذلك فكثير من المناطق المحتمل العـودة إليهـا تعـاني سنوات من الدمار والركود والخراب، وفي مناطق أخرى هناك انتشار واسع للألغام الأرضية ومناطق أخرى مهجورة أو مليئة بالأسلحة، وفي مناطق غيرها يعوق عـودة اللاجئـين إمـا سياسات هدفها إعاقة العودة أو بسبب نقص الموارد – مثل الأراضي – مـن أجـل تـسوية أوضاع العائدين وإعادة اندماجهم.

٢١- يعود معظم اللاجئين من تلقاء أنفسهم بدون مساعدات أو بقليل من المساعدات التي تمنح لهم أو للمناطق التي يعودون إليها، وبعض برامج العودة اختيارياً لا تتم دراستها بشكل جيـد فيما بين المنظمات المعنية، وهكذا يتم إهمال تخصيص الاحتياجـات المناسـبة للعائـدين أو المناطق التي يعودون إليها.

٢٢- تستنكر الندوة المحاولات التي قامت بها بعض الحكومات في إفريقيا وخارجها لإعادة اللاجئين إلى بلادهم الأصلية ضد رغبتهم – بما في ذلك الأماكن التي تمثل خطراً على سلامتهم.

التوصية السادسة عشرة

يجب اقتناص كل فرصة من أجل عودة اللاجئين اختيارياً، ومراعاة لإحكام اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩ – يجب على حكومات دول اللجوء وحكومات دول المنشأ أن توفر الظروف التي تؤدي إلى عودة اللاجئين إلى أوطانهم بشكل آمن وكريم، وعلى منظمة الوحدة الإفريقية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن تدعم مثل هذه المبادرات والإجراءات، وتقوم كذلك بالأنشطة التي تتفق مع المهام المنوطة بها وتشجع وتسهل عودة اللاجئين اختيارياً.

التوصية السابعة عشرة

تشجيعاً على عودة اللاجئين – يجب احترام مبدأ الاختيارية الوارد تفصيله في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩ في كافة الأوقات، ولا يجب على الحكومات أن تلجأ إلى الترحيل الإجباري للاجئين مهما كانت الأسباب، وبالإضافة إلى ذلك – لا يجب إعادة اللاجئين إلى حيث يتعرضون للخطر، ويعد منع توزيع الطعام في معسكرات اللاجئين لإجبارهم على العودة إلى بلادهم حيث يكونون ما زالوا في حاجة إلى الحماية مخالفة صارخة لقانون اللاجئين والمبدأ المتفق عليه بشأن العودة اختيارياً.

التوصية الثامنة عشرة

يجب أن توضع برامج عودة اللاجئين بالطريقة التي تضمن عدم استبعاد اللاجئين الذين يعودون من تلقاء أنفسهم من أنشطة المتابعة وبرامج المساعدة.

التوصية التاسعة عشرة

يجب أن يسمح للاجئين أن يشاركوا في القرارات التي تتعلق بعودتهم، وفي هذا الصدد يجب تزويدهم بالمعلومات ذات الصلة الخاصة بالأحكام المبلغة لهم، ويجب على حكومة دولة المنشأ وحكومة دولة اللجوء والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة التعاون على تزويد اللاجئين بالمعلومات اللازمة.

التوصية العشرون

عند تخطيط وتنفيذ برامج العودة – يجب توفير مستلزمات الحماية والمساعدة للنساء والأطفال وكبار السن الأكثر تأثراً وذلك أثناء كافة مراحل العودة وعملية إعادة الاندماج.

التوصية الحادية والعشرون

ينبغي على المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة من أجل إصلاح أو إعادة بناء البنية الاجتماعية والاقتصادية والخدمات ونظم التوزيع في مناطق العودة حتى تنشأ بذلك الظروف من أجل عودة ناجحة.

التوصية الثانية والعشرون

على منظمة الوحدة الإفريقية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن يتعاونا على توضيح:

(١) أي المنظمات أو الجهات تكون مسئولة عن إزالة الألغام الأرضية والذخائر الأخرى في مناطق العودة.
(٢) مدى الالتزام الواقع على المجتمع الدولي بتوفير المساعدة الإنسانية لإعادة تأهيل مناطق العودة وعقبات هذا الالتزام.

(٣) المبادئ القانونية المطبقة والإجراءات التي يجوز أن يتخذها اللاجئون ودول اللجوء والمجتمع الدولي بصفة عامة لإيجاد حل عندما يكون محكوماً على اللاجئين بالنفي الدائم ويفقدون جنسيتهم نتيجة للسياسات أو التطورات الأخرى في دولة المنشأ.

ب) إعادة توطين اللاجئين فيما بين الدول الإفريقية

٢٣- بينما تظل العودة اختيارياً هي الحل الأمثل لمشاكل اللاجئين تكون أحياناً إعادة توطينهم في دولة أخرى هي الطريقة الوحيدة لضمان حماية اللاجئين، وقد أصبحت إعادة التوطين التقليدية محدودة ومقيدة بشكل متزايد، وبينما تواصل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة مجهوداتها لإعادة توطين اللاجئين من إفريقيا في تلك البلاد فهناك حاجة للدول الإفريقية أن تعيد تنشيط إعادة التوطين فيما بينها.

٢٤- وفي الواقع فإن كثير من الدول الإفريقية قبلت في الماضي لاجئين من دول لجوء أخرى من أجل توطينهم بصفة دائمة، ومؤخراً عرضت بعض الدول الأخرى أن تعيد توطين أعـداد صغيرة من اللاجئين واشترطت نسباً معينة لهذا الغرض، ومن جانبها وفرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الاعتمادات لضمان الاندماج الناجح للاجئين الذين تـم قبول إعادة توطينهم بموجب هذه الترتيبات.

التوصية الثالثة والعشرون

تناشد الندوة الدول الإفريقية أن توفر أماكن إضافية لإعادة التوطين في أراضيها للاجئين من الدول الإفريقية الأخرى.

التوصية الرابعة والعشرون

حيث يتم قبول اللاجئين لإعادة توطينهم بموجب هذه الترتيبات فيما بين الـدول الإفريقيـة – يجب أن توفر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الموارد اللازمة لتـسهيل اندماجهم في مجتمعاتهم الجديدة، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقيـة يجـب أن تـساعد المفوضية كذلك في تطوير معايير إعادة التوطين لضمان أن إعادة التوطين فيما بين الـدول الإفريقية يتم تنفيذه بطريقة تتوافق مع قدرات الدول التي قبلت التوطين.

التوصية الخامسة والعشرون

يجب أن يتم التعاون بشأن الوسائل من أجل مزيد من تشجيع وتنفيذ إعادة توطين اللاجئين فيما بين الدول الإفريقية بين المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والدول الإفريقية المعنية، ومن أجل هذا الغرض يمكن عقد اجتماع تشاوري.

٧) السكان الآخرون الذين يحتاجون للحماية والمساعدة الإنسانية

٢٥- بالإضافة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً – هناك سكان آخرون – بما في ذلك ضحايا الفقر أو الجفاف أو المجاعات وكذلك القصر الذين لا يصاحبهم أحد والجنود المسرحين الذين عادة ما يكونون في حاجة إلى الحماية والمساعدات المادية التي تماثل تلك التي يحتاجها اللاجئون أو العائدون، ولا يتم إقرار احتياجاتهم بالطريقة المعتادة فـي تكليفـات المنظمـات الدولية الإنسانية.

التوصية السادسة والعشرون

يجب على المنظمات التي تقتصر تكليفاتها على جماعات معينة من الأشخاص أن تقوم بتنفيذ أنشطتها الإنسانية وأنشطة المساعدات بطريقة مرنة ومبتكرة، وينبغي عليها أن تناضل من أجل ضمان الوفاء باحتياجات المجتمع الذي يقيم فيه اللاجئون والعائدون، دون الاقتصار على أولئك الأشخاص الذين يقعون ضمن نطاق تكليفاتهم فقط.

٨) الاستعداد والاستجابة للطوارئ

٢٦- وضعت الندوة في الاعتبار المبادرات الأخيرة التي تهدف إلى تحسين استعداد المجتمع الدولي للطوارئ وآليات مجابهتها، فبالإضافة إلى إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ تم إنشاء عدة آليات للإنذار المبكر، وقد أنشأت معظم المنظمات المهتمة بالعمل الإنساني آليات لمجابهة الطوارئ.

٢٧- ومع ذلك فقد كان رد الفعل في كافة الطوارئ الرئيسية الخاصة باللاجئين التي حدثت في إفريقيا متأخراً وضعيفاً بوجه عام، ومن بين أسباب كثيرة أخرى - يعتمد النظام تقريباً بصفة كلية على المنظمات فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية الخارجية والتمويل والموارد المادية الخارجية، وثانياً - ليس هناك نظام إعانة دولي قائم بذاته - هناك عدة ممثلين لا يظهرون دائماً الاعتماد الهيكلي ويتوزعون أحياناً بين مختلف التكليفات والأهداف التي تتعلق بالمؤسسات، ثالثاً يتميز النظام بالكثير من المنافسة والتداخل والضعف، وأخيراً لا يمكن لإجراءات رد الفعل في حالات الطوارئ أن تكون فعالة تماماً إذا لم ترتبط بتفاعل العوامل السياسية المعقدة مع العوامل الأخرى التي تسبب حالات الطوارئ في المقام الأول.

التوصية السابعة والعشرون

تساند الندوة المجهودات المستمرة التى تستهدف تقوية النظام الدولي لرد الفعل تجاه حالات الطوارئ بما في ذلك - إجراءات تطوير نظم فعالة للإنذار المبكر من أجل تحسين التنسيق والتعاون والاتصال فيما بين الوكالات المعنية بالعمل الإنساني، والاستعداد المسبق بالمخزون والموارد، وتطوير التخطيط لحالات الطوارئ، وإنشاء آليات لرد الفعل في حالات الطوارئ من خلال المنظمات المستقلة.

التوصية الثامنة والعشرون

وتكرر الندوة أن هذه الأعمال يجب أن تكون مرتبطة بالبناء المؤسسي على المستوى المحلي، وعلى وجه التحديد يجب أن تساهم في إنشاء وتحسين رد الفعل القومي (الحكومي) تجاه الكوارث، والقدرة على الإدارة، وتمكين المنظمات الشعبية والمجتمعية على المشاركة بفاعلية في كافة صور رد الفعل تجاه حالات الطوارئ.

٩) من الإعانة والمساعدة الإنسانية إلى الرعاية الاجتماعية والاقتصادية

٢٨- لاحظت الندوة أنه في أجزاء كثيرة من إفريقيا يتميز الوضع في كل من دولة المنشأ ودولة اللجوء بالفقر الشديد والاختلال الخطير للبنية الاجتماعية والاقتصادية. وحيث أن إعانة المساعدة تكون مطلوبة لإنقاذ الحياة في حالة الطوارئ فإن الأهداف طويلة المدى من أجل إعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية لا يمكن أن تتحقق بهذه المساعدة وحدها، وعلاوة على ذلك – طالما لم تتحقق تلك الأهداف فإن إعانة المساعدة في حد ذاتها قد تزيد من حالة الاحتياج للمساعدة.

التوصية التاسعة والعشرون

يجب تصور وتوزيع إعانة الطوارئ والمساعدات الإنسانية – كلما كان ذلك ممكناً – في نطاق أهداف التنمية طويلة المدى للدول المعنية وبغرض منع حدوث النزاع و/أو التشريد مرة أخرى، ولهذا يجب ترتيب المساعدات الإنسانية بحيث تمهد طبيعتها قصيرة المدى الطريق إلى الحلول متوسطة وطويلة المدى – أي إعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية بوصفها الهدف الجوهري والأساسي.

التوصية الثلاثون

يجب تنظيم مشاركة المنظمات ذات العلاقة – في إطار التنسيق فيما بين الوكالات – بالطريقة التي تتيح ارتباط الإجراءات الموضوعة للتغلب على حالات الطوارئ بسياسات وبرامج التنمية الجيدة، وهذا الاتجاه يكون صعباً بالنسبة لتلك المجتمعات التي تكون الحرب والتشريد قد خلفت فيها ضعفاً اقتصادياً وحطمت البنية التحتية ودمرت نظم إنتاج الموارد الغذائية وتسببت في نقص حاد في الغذاء وتسببت في سوء التغذية وتفشي حالات الوفاة على نطاق واسع، وفيما يتعلق بإعادة التأهيل – وعلى وجه الخصوص بالنسبة للاجئين ذوى الخلفية الزراعية – يجب تزويدهم بالأراضي لاستيطانها واستخدامها وكذلك البذور والأدوات والآلات

الزراعية الأخرى والماشية حتى يتسنى لهم أن يستعيدوا أسلوب الحياة الطبيعية، ويجب كذلك أن تكون هناك استثمارات كبرى في الصحة والتعليم والإسكان والصحة العامة وفي إعادة بناء وتأهيل البنية الاجتماعية والاقتصادية.

١٠) الجوانب التنظيمية

٢٩- يستلزم تنفيذ التوصيات الواردة في هذه الوثيقة تفاعلاً بين المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجب أن تتكامل كافة هذه المسائل في نظام شامل ومنطقي تكمل فيه الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية بعضها البعض بطريقة فعالة ومؤثرة.

التوصية الحادية والثلاثون

تناشد الندوة الحكومات والمنظمات فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية باتخاذ الإجراءات المشتركة من أجل تنفيذ المقترحات الواردة في هذه الوثيقة، وحيثما يكون ضرورياً يجب أن تتم مراجعة تكليفات أو هياكل أو قدرات أو صلاحيات المؤسسات الخاصة بذلك من أجل تمكينها من معالجة مدى أوسع من المسائل الإنسانية والاجتماعية والسياسية، وبالإضافة إلى ذلك يجب دعم التعاون والتنسيق بين المنظمات والسلطات، كما يجب اقتحام التحديات الجديدة أو غير المسبوقة بشكل مبتكر.

الجزء الثالث – المتابعة

التوصية الثانية والثلاثون

تطالب الندوة منظميها أن يرسلوا التوصيات المذكورة إلى الهيئات المناسبة وهي على الترتيب منظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والهيئات الأخرى فيما بين الحكومات، والهيئات غير الحكومية ذات الصلة لدراستها والموافقة عليها.

التوصية الثالثة والثلاثون

كما يجب إرسال التوصيات كذلك إلى الدول أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية والدول أعضاء اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لدراستها وتنفيذها كيفما ترى ذلك مناسباً.

التوصية الرابعة والثلاثون

وتكون تلك الدول والمنظمات المذكورة بالتحديد في هذه الوثيقـة مطالبـة بمتابعـة واتخـاذ الإجراءات العملية من أجل تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

قرار المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي حول البند السادس من جدول الأعمال: (عمان - ٢٠٠٠/٥/٣٠)

"مساندة البرلمانات لحقوق اللاجئين والمهجرين بسبب الحروب والاحتلال والمساعدة على إعادتهم إلى أوطانهم ، ومشكلة تهريب الأشخاص

أولاً - اللاجئـــــون:

١. معرباً عن قلقه العميق من التزايد الكبير في أعداد اللاجئين والمهجرين بالقوة بسبب الاحتلال والحروب والنزاعات في مختلف أنحاء العالم ،

٢. مؤكداً من جديد على الأهمية الفائقة لمعاهدة عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول المتعلق بها للعام ١٩٦٧ ،

٣. مذكراً بمبدأ عدم الإبعاد ، ونعني هنا مبدأ القانون الدولي الذي يمنع أي دولة من إعادة لاجئ ، بأي طريقة كانت ، إلى دولة فيها تهديد لحياته أو حريته ، ويتضمن ذلك عدم رفض قبوله على الحدود .

٤. معرباً أيضاً عن قلقه الشديد من الظروف السيئة التي تحيط باللاجئين والمهجرين بالقوة والمعاناة الشديدة التي يتعرضون لها،

٥. مدركاً بأن أغلبية اللاجئين هم من النساء والأطفال والمسنين الذين هم بحاجة إلى مساعدة وعناية خاصة .

٦. مذكراً بأن مشكلة اللاجئين والمهجرين بالقوة ليست مجرد مشكلة إنسانية فحسب، وإنما هي مشكلة وثيقة الارتباط بالاستقرار الإقليمي والأمن الدولي ،

٧. مشيراً إلى أن العدد الكبير من اللاجئين قد يكون له آثار سلبية على الدول أو المجتمعات التي تستقبلهم، الأمر الذي يضر بمواردها ومناخها الاجتماعي - الاقتصادي وبيئتها الطبيعية وكذلك استقرارها الاجتماعي والسياسي .

٨. معترفاً بضرورة السعي لاتخاذ كل التدابير التي من شأنها ضمان تقديم الحماية لجميع اللاجئين والمهجرين الذين هم بحاجة ماسة إليها ،

٩. مؤكداً ضرورة تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع سياسات وتشريعات من شأنها ضمان وصول المساعدات الدولية لأي شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يحتاجون تلك المساعدات

١٠.مؤكداً أن الالتزام الأولي للحكومات يكمن في تلافي خلق اللاجئين ، وذلك بمعالجة الأسباب الجذرية لتدفق اللاجئين بما في ذلك الفقر الدائم والنزاعات والاضطهاد والقمع السياسي والتمييز العرقي والعنصري

١١.مذكراً بأن حق كل الأشخاص – بما في ذلك اللاجئين والمبعدين بسبب الحروب والاحتلال – في العودة إلى دولهم، هو حق أساسي كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

١٢.مشيراً إلى أن إبعاد السكان المدنيين في فترات الحرب والاحتلال والنزاعات هو عمل غير أخلاقي و غير مشروع و يشكل خرقاً خطيراً للقانون الدولي ولحقوق الإنسان .

١٣.معتبراً بأن الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والقضائية لإبعاد اللاجئين هي خطوة هامة على طريق الإصلاح والمصالحة .

١٤.معتبراً بأن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم لا ينفي حقهم في المطالبة بتعويض عن الأضرار الجسدية والمادية والنفسية التي أصابتهم .

١٥.معرباً عن قلقه من الأخطار والتهديدات الجسدية المتزايدة التي يتعرض لها موظفو المفوضية العليا للاجئين وموظفو الهيئات الإنسانية الأخرى الذين يقومون بأعمال الحماية في الأماكن الخطرة ،

١٦.يحث الدول التي لم تنضم بعد إلى الانضمام إلى معاهدة عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، بالإضافة إلى الآليات العالمية لحق الإنسان الدولي وما يتعلق بحقوق الإنسان ، ويطلب من كافة الحكومات التقيد بالتزاماتها في هذا المجال؛

١٧.يطلب من كافة الدول حماية حق اللجوء لكل من هم بحاجة إليه والاحترام الكامل لمبدأ عدم الإبعاد ؛

١٨.يحث الدول على معالجة الأسباب الداخلية للنزاع المسلح بغية تأمين حماية طويلة الأمد للمدنيين ، وخاصة من خلال تشجيع النمو الاقتصادي والإزالة النهائية للفقر ، والتنمية المستديمة والمصالحة الوطنية والقيادة الجيدة للشؤون العامة والديمقراطية وأولوية القانون بالإضافة إلى احترام حماية حقوق الإنسان ؛

١٩.يدعو الحكومات وكل الأطراف في النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى هيئات الأمم المتحدة ،والهيئات الأخرى، أن تعنى بشكل عاجل بقضية الحماية وتقديم المساعدة للأكثر تضرراً من بين السكان اللاجئين والمبعدين داخل بلدانهم ، وخاصة النساء والأطفال الذين قد يتعرضون للعنف وسوء المعاملة أو الاستغلال الجنسي بالإضافة إلى المخاطر التي يتعرضون لها بسبب النزاع المسلح ، لاسيما التجنيد الإجباري للأطفال ؛

٢٠.يؤكد أهمية تأمين الدخول الحر ، ضمن شروط أمنية ، لموظفي المساعدات الإنسانية المقدمة إلى المدنيين المتضررين من النزاع المسلح ، بما في ذلك اللاجئين والأشخاص المبعدين ، وضمان استفادتهم من المساعدات الإنسانية . ويدعو كل الحكومات والأطراف المعنية إلى اتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان سلامة وأمن وحرية تحرك موظفي المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والتابعين لهم .

٢١.يشدد على أهمية التضامن الدولي وتقاسم العبء من أجل تعزيز الحماية الدولية للاجئين؛ ويحث الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى المختصة ، ذات الصلة بالمفوضية العليا للاجئين ، على التعاون من أجل تعبئة الموارد بغية التخفيف من العبء الذي يثقل كاهل الدول ، لاسيما البلدان النامية ، والتي استقبلت عدداً كبيراً من طالبي اللجوء واللاجئين ، ويطلب من المفوضية العليا للاجئين الاستمرار في القيام بدور تحفيزي لتعبئة المساعدة الدائمة لمواجهة النتائج الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بسبب العدد الكبير من السكان اللاجئين .

٢٢.يعبر – دون إغفال لقضايا اللاجئين في أنحاء أخرى من العالم عن دعمه القوى لجميع الجهود المبذولة للوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة ، وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ ، ومبادئ مؤتمر مدريد الأرض مقابل السلام ، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ واتفاقات أوسلو .

٢٣.يدعو الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة وجميع حكومات العالم إلى إيلاء اهتمام خاصة لقضايا اللاجئين والمهجرين بالقوة واعتبارها قضايا ذات أولوية ، والإسراع بإيجاد حلول للصراعات التي أدت إلى تهجيرهم وتوفير المساعدات اللازمة للوفاء بحاجاتهم الأساسية .

ثانياً – تهريب الأشخاص

١. واعياً للمشكلة التي نشأت في العالم أجمع نتيجة للتزايد المتسارع لشبكات تهريب الأشخاص وعلاقاتهم بالجريمة المنظمة ،
٢. مذكراً أنه في البلد المستقبل ، قد يؤدي تهريب الأشخاص إلى الاستغلال الجنسي ، والأعمال الشاقة ، والزواج والتبني ، والتشرد أو إلى أنشطة إجرامية يفرضها المهربون على المهاجرين السريين الضعفاء ، لاسيما النساء والأطفال ،
٣. معترفاً بأن الأسباب الأساسية للهجرة غير النظامية ولتهريب الأشخاص تعود إلى الفروق في مستويات الحياة والفرص المطروحة بالإضافة إلى أنه في حالات عديدة ، لا يستطيع لا المجتمع الدولي ولا الدول التوصل إلى تلافي النزاعات والاضطهادات السياسية والمواجهات الداخلية .
٤. معترفاً أيضاً أن العبء الذي يمثله اللاجئون والمهجرون غير النظاميين بالنسبة لدول اللجوء الأول، وكذلك بالنسبة لدول أخرى قد تكون محطة مرور ، يتطلب توزيعاً أفضل لهذا العبء بين الدول ، ويظهر العلاقة بين عجز المجتمع الدولي عن إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين وقيام مهربي الأشخاص باستغلال الأنظمة الوطنية المستقبلة ،
٥. متوجساً من الضرر الذي قد يسببه تهريب الأشخاص على الممارسة السليمة للسيادة الوطنية ، مما يؤدي إلى استخدام مبالغ فيه لإجراءات الهجرة واللجوء ، وإلى مصاريف باهظة تتكبدها كافة الدول المعنية ،
٦. متوجساً أيضاً من الضرر الذي تسببه التحركات غير النظامية للسكان وتهريب الأشخاص للاتفاق الذي تم الالتزام به داخل المجتمع حول ضرورة معاملة اللاجئين بتعاطف وللقناعة بفوائد التحركات المشروعة والنظامية للسكان التي تمثلها حركات السكان المشروعة والمنظمة ،

٧. معتبراً أنه من غير المقبول أخلاقياً أن يقوم أولئك الذي يمارسون تهريب الأشخاص بالحصول على أرباح باهظة من استغلال المجموعات الضعيفة ، ومؤكداً اهتمام الدول بوضع حد للتجارة بالبشر ،

٨. واعياً بأن أي دولة لن تتمكن من حل المشكلة بمفردها ، و أن التعاون والشراكة الدوليين هما الوسيلة الوحيدة لمكافحة الشبكات العالمية للجريمة المنظمة التي تعمل في تهريب الأشخاص ،

٩. يطلب من البرلمانات حث حكوماتها على سنّ العقوبات ضد المسؤولين عن تهريب الأشخاص وتطبيقها بصرامة ، وعلى التعاون فيما بينها ومع المنظمات الدولية لتقليص هذا التهريب ووضع حد له ؛

١٠.يدعو البرلمانات والحكومات إلى ضمان الدمج الاجتماعي لمواطنيهم العائدين إلى أوطانهم؛

١١.يناشد البرلمانات الاستمرار في أعمال التعاون والمبادرة مع المفوضية العليا للاجئين من أجل إيجاد حل سريع ودائم لمشكلة اللاجئين ومن أجل تعزيز إطار الحماية الدولية ، الأمر الذي قد يخفف ، وربما يضع حداً لتدفق الأشخاص الذين قد يتعرضون للاستغلال من قبل المهربين ؛

١٢.يطلب من البرلمانات أن تطلب باستمرار من حكوماتها التعاون بغية مواجهة الأسباب التي تكمن وراء التحركات القسرية للأشخاص ، وذلك عبر تلافي النزاعات والتخفيف من الفقر واحترام الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ؛

١٣.يطلب من الدول المشاركة بفعالية في إنجاز المشروع النهائي لمعاهدة الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الدول وبروتوكولاتها المتعلقة بالاتجار بالأشخاص ، بما في ذلك المهاجرين لاسيما النساء والأطفال ، والتأكد من وضع هذه الآليات موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن.